

الطريق إلى الجنة

جميع حقوق الطبع والنسخ والنشر محفوظة

الطبعة الأولى يونيو ٢٠٠٣

لا يجوز إعادة نسخ أو طبع أو نشر هذا الكتاب أو أى جزء منه بأى طريقة كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو التصوير أو التسجيل أو البث عن طريق الشبكات الإلكترونية أو غيرها إلا بموافقة الناشر على ذلك كتابة ومقدماتاً

المكتبة المصرية الحديث

www.almaktabalmasry.com

almaktabalmasry@hotmail.com

ت: ٣٩٣٤١٢٧

القاهرة: ٢ شارع شريف عمارة اللواء

ت: ٤٨٤٦٦٠٢

الأسكندرية: ٧ شارع نوبار المنشية

حَرْبُ الْخَلِيجِ الثَّالِثَةِ

الطَّبَقَاتُ إِلَى الْيَوْمِ

تقديم

د. الأمانة الغزواني حرب

المشاركون

لواء، اجتماعاً كاملاً حيين

أكتور، محمد بنى الحاي، لواء، هيم
أكتور، عبد الرحمن بنى الهادي، لواء، هيم
أكتور، محمد بنى الهادي، لواء، هيم

إعداد وتحرير

د. عبد الغفار حفيظي الرووي

المكتبة المصرية الحديث

القاهرة ٢٠٠٢

تقديم

عندما طلب منى أن أكتب التقديم لهذا المؤلف عن الحرب الأمريكية فى العراق (مارس- أبريل ٢٠٠٣) أو "حرب الخليج الثالثة" لم أتردد لحظة، لأكثر من سبب:

أولها: الأهمية الاستثنائية للموضوع، ليس فقط بالنسبة لنا نحن العرب، أو بالنسبة للشرق الأوسط وإنما بالنسبة للعالم كله.

وثانيها: قيمة الأسماء المشاركة فيه، والتي تضم بعضها من أفضل عقولنا الفكرية المتخصصة، التي جمعت بين تخصصها العسكري الرفيع، وعمقها العلمي - الأكاديمي الذي يؤهلها لأن تقدم للقارئ وجبة علمية موضوعية دسمة.

وثالثها: فإن "السرعة" التي تم بها إعداد المؤلف، تعكس وعياً عميقاً بإلحاح القضية موضع البحث، والتي تجعلها - فى واقع الأمر - نقطة تحول، يختلف العالم كله بعدها عنه قبلها.

وفى واقع الأمر، وعلى المستوى الدولى، سوف تسجل الحملة العسكرية الأمريكية البريطانية على العراق باعتبارها إحدى الوقائع الأساسية التي تؤكد نهاية النظام الدولى الذى قام بعد الحرب العالمية الثانية، وتجسد فى منظمة الأمم المتحدة بتشكيلاتها المختلفة، وعلى رأسها مجلس الأمن. لقد ذهبت الولايات المتحدة إلى الحرب مع بريطانيا، متجاهلتين تماماً للشرعية الدولية، ولمعارضة الغالبية العظمى من بلاد العالم، وفى مقدمة الدول الثلاث الأخرى دائمة العضوية فى مجلس الأمن (فرنسا وروسيا والصين). وبعبارة أخرى، فإن الحرب ضد العراق، تبدو باعتبارها الواقعة الأخيرة التي تضاف إلى وقائع هامة أخرى سابقة: انهيار الاتحاد السوفيتى، وتفكك الكتلة الشرقية، وحرب تحرير

الكويت، وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.. وتضاف كلها لتصنع عالما جديدا لا نعرف ملامحه النهائية بعد.

وربما جاز لنا أن نصف هذا العالم الجديد بأنه عالم "ما بعد النظام الدولي الجديد" - الذى تقع فيه مواجهة بين الولايات المتحدة، وباقي دول العالم كلها تقريبا أو بين "الولايات المتحدة" و"الأمم المتحدة". وحجر الزاوية فى هذا التطور المثير هو الصعود غير المسبوق للقوة الأمريكية، والتي تجعل دراستها، والتعرف العلمى للموضوع عليها، مدخلا أساسيا لرسم ملامح النظام الجديد. غير أن الأمر المثير للانتباه هنا، هو حقيقة أن المنطقة العربية، بل ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، كانت دائما البؤرة التى تتجسد فيها - أكثر من أى مكان آخر فى العالم - ملامح النظام الدولي السائد. حدث هذا فى عام ١٩٥٦ عندما تبلورت - فى سياق حرب السويس - المواجهة بين الشرق والغرب، وفى حقبة الحرب الباردة، والتي بلغت ذروتها حينئذ فى الإنذار السوفيتى الذى وجهه رئيس الوزراء السوفيتى فى ذلك الحين - بولجانين - إلى كل من بريطانيا وفرنسا، مهددا بضرب لندن وباريس بالصواريخ النووية! وحدث هذا فى عام ١٩٧٣ فى ظل حقبة الوفاق الدولي عندما هدد الاتحاد السوفيتى، فى أكتوبر ١٩٧٣ بالتدخل منفردا فى منطقة قناة السويس إذا ما لم تتوقف القوات الإسرائيلية عن انتهاك وقف إطلاق النار، وهو الأمر الذى قوبل برفع درجة الاستعداد لدى القوات الأمريكية فى جميع أنحاء العالم، ومرة ثالثة، كانت حرب تحرير الكويت فى عام ١٩٩١ هى الفرصة التى أعلن فى غمارها جورج بوش (الأب) عن مولد "النظام الدولي الجديد" ذلك النظام الذى اتسم بأقول القوة السوفيتية والمعسكر الشرقى، وانفراد الولايات المتحدة بمكانة القوة الأعظم فى العالم.

ولذلك، لم يكن غريبا أن منطقة الشرق الأوسط، ومن خلال الحرب على العراق (فى مارس-أبريل ٢٠٠٣) هى - مرة أخرى - المنطقة التى تجسدت

فيها ملامح النظام العالمي الجديد.. الذي لا نعرف اليوم.. إلى أى شكل سوف
يؤول!

بل يمكن القول أيضا أن الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي صاحبت هذا
العالم الجديد البازغ، لم تقل في عمقها وإثارتها عن الأبعاد السياسية ويكفي هنا
فقط الإشارة إلى النهضة غير المسبوقة لقوى المجتمع المدني - الدولي الحية في
كافة أنحاء العالم، بما في ذلك في الولايات المتحدة وبريطانيا التي هبت بقوة
وإصرار غير مسبوقين لتعلن رفضها للحرب.. وتخوفها من عواقب الهيمنة
الأمريكية المطلقة على مقدرات العالم. ثم يتوازي مع هذا كله، ذلك الإحساس
العام الذي أخذ يسود ما يزيد عن مليار من البشر في العالم الإسلامي بأنهم
مجتمعاتهم وثقافتهم ودينهم.. مستهدفة من القوة الأعظم في العالم، حتى وإن
اعتذر الرئيس بوش عن وصفه يوما ما لتلك الحرب بأنها "حرب صليبية"،
وحتى وإن شاركت قوى مسيحية - على رأسها بابا روما نفسه - في إدانة تلك
الحرب!

على المستوى الإقليمي، لم يرتبط إدراك أبناء الشرق الأوسط والعالم
العربي لجوهر الحرب على العراق ولحقيقة أهدافها، بالأهداف المعلنة لها، بقدر
ما ارتبط بتقديرهم لأهدافها "الفعلية". فلم تفلح الولايات المتحدة إطلاقا في إقناع
أبناء المنطقة (ولا غالبية بلاد العالم الأخرى في الواقع) بأن لدى النظام العراقي
أسلحة للدمار الشامل، خاصة وأن لجان التفتيش الدولية لم تقطع بذلك، فضلا
عن أن مهمتها قد أنهيت قسراً. ولم تفلح الولايات المتحدة في إقناع أبناء المنطقة
(ولا غالبية بلاد العالم الأخرى) بأن للنظام العراقي علاقة بالمنظمات الإرهابية،
خاصة تنظيم "القاعدة" في أفغانستان وعندما ذكر منظمات "فلسطينية" باعتبارها
المعنية بأنها منظمات "إرهابية" نظرت غالبية شعوب العالم العربي لذلك
باعتبارها نقطة إيجابية لصالح النظام العراقي وليست نقطة سلبية! وعلى العكس
من هاتين النقطتين المعلنتين، فإن غالبية الساحقة من أبناء شعوب هذه المنطقة
ترى أسبابا أخرى لتلك الحرب. فهناك أولا البترول الذي تحرص الولايات

المتحدة - بلا شك - على السيطرة على آبارها الغنية في العراق، ليس لمجرد الحصول عليه - فهي بالفعل كانت وما تزال في مقدمة مستهلكي نفط الشرق الأوسط - ولكن للامساك بمفاتيح أهم مصدر للطاقة في العالم في مواجهة القوى الكبرى الأخرى، خاصة بعد اكتشافات البترول الكبيرة في منطقة بحر قزوين. وهناك ثانيا الاستجابة للهواجس الأمنية الإسرائيلية المفرطة من خطر ما سمي بأسلحة الدمار الشامل العراقية، والصواريخ العراقية، حتى وإن لم تمثل في الحقيقة أى تهديد لها على الإطلاق، في أى لحظة في صراعها الطويل مع العرب. ولذلك، ولدى أعداد متزايدة من المتقنين العرب، وللجماهير العربية على حد سواء، تبدوا الحرب الأمريكية على العراق أداة لتكريس سيطرة إسرائيل على المنطقة، فضلا عن إطلاق يدها في مواجهة الشعب الفلسطيني بل الواقع أن هذه النظرة هي السائدة أيضا لدى القطاعات الغالبة في العالم الإسلامي: من تركيا وإيران وباكستان غربا، إلى ماليزيا وأندونيسيا شرقا. ويرتبط بهذا كله تساؤلات وشكوك تطرح سرا وعلانية، حول الدور الحقيقي الذي لعبته إسرائيل، والعناصر المرتبطة بها في الإدارة الأمريكية، وفي أجهزة السياسات وصنع القرارات في الولايات المتحدة في شدة الولايات المتحدة لتلك الحرب! ولاشك أن الطابع اليميني المسيحي المحافظ الغالب على نخبة صنع القرار، المحيطة بالرئيس الأمريكي، يزكى بقوة تلك الشكوك.

وهناك ثالثا، الإصرار الأمريكي على تكريس الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، ليس فقط كجزء من طموح الدولة الأعظم نفرض هيمنتها الكونية، وإنما أيضا - وذلك هو الأهم - لإعادة ترتيب الأوضاع في العالمين العربي والإسلامي، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وفي هذا السياق فإن مقاومة هذا النزوع "الإمبريالي" للولايات المتحدة، في الشرق الأوسط، هو جزء لا يتجزأ من الحركة الدولية الراضية له، والتي تمتد على طول وعرض العالم كله، من أقصى شمال أوربا إلى أقصى جنوب القارة الأفريقية، ومن بلدان

أمريكا اللاتينية إلى أوروبا وآسيا وأستراليا، إنه رفض تتداخل فيه الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، مع الاعتبارات الثقافية والحضارية!

أما على المستوى الثالث، الداخلي، في الأقطار العربية والإسلامية، فإن تأثيرات تلك الحرب تبدو أشد تعقيدا والتباسا. فمع قرب شن الولايات المتحدة وحلفاؤها حربهم ضد العراق، ارتفعت نغمة الإدانة للطابع الديكتاتوري اللاديمقراطي للنظام العراقي، وأخذت تبرز - شيئا فشيئا - فكر تحرير العراق - من النظام الاستبدادي لصادق حسين، كأحد الأهداف الكبرى للحرب على العراق. ويبدو واضحا الآن، أن الحرب - من هذا المنظور - إنما سعت - ليس فقط إلى القضاء على صادق حسين، وإنما أيضا إلى انشاء نظام "ديمقراطي" بديل، تقدمه الولايات المتحدة للعالم العربي والإسلامي، كنموذج يحتذى، ونمطا ملهما للتغيير الديمقراطي في منطقة تبدو حتى الآن وكأنها مستعصية على ذلك التغيير.

ولا شك أن نظام صادق حسين هو واحد من أسوأ النظم الديكتاتورية في العالم، وأشدّها قسوة ودموية. ولا شك أيضا أن التخلي عنه، وتخليص العراق، والأمة العربية كلها منه هو إنجاز لا يمكن إنكاره، بعد أن أدى هذا النظام إلى إذلال الشعب العراقي، وتبديد ثرواته، قتل مئات الألوف من أبنائه، فضلا عن الملايين الذين اضطروا للهجرة من بلادهم.

غير أن هذا "الهدف" للحرب على العراق يثير عديدا من التحفظات والتساؤلات. ولن نقول هنا أن الولايات المتحدة نفسها كانت في مقدمة من شجعوا هذا النظام الديكتاتوري، وتعاملوا معه، طالما كان يحقق أهدافها! ولن نقول أننا نرفض التدخل الخارجي لتغيير النظام العراقي بالقوة، وأن هذا فقط شأن الشعب العراقي، ببساطة لأن الشعب العراقي المغلوب على أمره، لم يختر صادق حسين ليكون رئيسا له، وهو كذلك لم يكن ليستطيع تغيير صادق.

إن ما نقوله أنه كان بالإمكان محاصرة النظام العراقي، وعزله، من خلال جهد دولي (وأيضا عربي) منظم ينزع عنه شرعيته الدولية والعربية ويسهم في

ذبوله والقضاء عليه، ونقول أيضا أنه كان يمكن التجاوب مع قوى المعارضة العراقية، في خارج العراق وداخله، على نحو أكثر جدية وتنظيما، بما يشكل بديلا وطنيا ديمقراطيا، واضحا ومتبلورا للنظام العراقي يسهم في محاصرة النظام ونزع شرعيته "العراقية". ونقول ثالثا أنه كان من الصعوبة بمكان إقناع الشعب العراقي - أيا كانت مشاعره الكارهة لصادم حسين - بأن تلك الجيوش الهائلة، المدججة بأحدث الأسلحة وأشدّها فتكا، والتي حصدت في طريقها المدنيين والأبرياء (سيان بقصد أو بدون قصد) إنما أتت لتحريره، ولم تستهدف احتلال أرضه، والاستيلاء على ثرواته. ويبدو هذا واضحا في إطار ثقافة وتقاليد تعلق من قيمة "الاستقلال" ورفض الاحتلال الأجنبي، حتى وإن كان ذلك -ربما- على حساب الحرية أو الديمقراطية.

غير أن الواقعة قد وقعت، وسقط النظام العراقي بأسرع وأسهل مما تصوره جميع الأطراف، وفي مقدمتهم الأمريكيون والبريطانيون أنفسهم. وأصبح العراق المتحرر من صدام حسين، واقعا تحت الاحتلال الأمريكي البريطاني. وطرح مجريات الحرب وأثرها.. أسئلة وعلامات للاستفهام.. أكبر بكثير مما قدمت من الإجابات.

والأهم من ذلك، أن "مستقبل العراق" ومستقبل العالم العربي، ومستقبل منطقة الشرق الأوسط كلها، ومستقبل الترتيبات الإقليمية فيه وعلاقتها بالأوضاع الدولية الجديدة.. ما تزال كلها تنتظر الإجابات.

ولا شك أن كل جهد جاد، للتعرف على حقيقة ما حدث، هو أمر محمود ومطلوب.. توطئة لأن نقرر ما يمكن أن يحدث في المستقبل، وكيف يمكن أن نستعد للتعامل معه. وفي ذا السياق، تأتي المبادرة بإخراج هذا المؤلف، وفي هذا التوقيت خطوة رائدة موفقة، في الطريق الصحيح.

د. السارة الفزولي حرب

القاهرة الجديدة

مايو ٢٠٠٣

مقدمة

لقد أرسيت حرب الخليج الثانية بعض القواعد الأساسية عند استخدام القوة العسكرية، فإن استدعاء القوات الأمريكية إلى منطقة الخليج أوضح - بما لا يدع مجالاً للشك - أن الولايات المتحدة القوة العظمى التي تولت مسؤولياتها لزعامة العالم، وإدارة نظامه الأحادي القطبية وحدها أثبت أنها قادرة على نقل القوات إلى حيث التهديد وقدرتها على حشدها. وجاءت الاستجابة الفورية نتيجة لأن منطقة الخليج الغنية بالبتروول تتعرض لخطر بالغ يهدد مصالح أمريكية تتمثل في مصادر الطاقة ومتطلبات حمايتها، وتوافقت المصالح الأمريكية مع المصالح القومية للدول الخليجية، وبذلك فإن استخدام القوة العسكرية الأمريكية خضع لاعتبارين: الأول أن هناك تهديداً لمنطقة الخليج خارجاً عن القدرات العسكرية لدول الخليج، وأن الأمن القومي الخليجي يحتاج لتدخل خارجي لحماية مصالحهم الوطنية التي تعني توافق المصالح الدولية مع المصالح الإقليمية وإن اختلفت المبررات والأهداف.

لقد تحركت الولايات المتحدة عندما أصبح استخدام القوة العسكرية ضرورياً ولكن في إطار تحالف دولي بموافقة الأمم المتحدة وكان لهذا التحالف شقان الشق الأول: من الدول العربية حيث إنه شأن عربي في الأساس، والثاني: من القوات الصديقة مما شكل تحالفاً دولياً لشن الحرب تستخدم فيها قوات متعددة الجنسيات، وكانت الأهداف من الحرب في إطار الشرعية والعدالة الدولتين في مواجهة اعتداء عسكري على سيادة دولة مستقلة واعتداء على شعب وقع فريسة العدوان. وجاء استخدام القوة العسكرية ليؤكد فشل الجهود الدبلوماسية في حل المشكلة، وقد راعت الولايات المتحدة أن يكون دخولها الحرب مؤيداً دولياً. ولهذا جاءت حرب الخليج الثانية تحت مظلة الشرعية الدولية حيث تمت بموافقة مجلس الأمن وبموافقة العديد من الدول العربية وغير العربية كما أن أهدافها كانت واضحة ومعلنة وهي طرد القوات العراقية العسكرية من الكويت حيث إن

احتلالها كان غير مبرر، وبمجرد تحرير الكويت توقف القتال بالرغم من أن قوات التحالف كان الطريق أمامها مفتوحا للوصول إلى بغداد، وبانتصار قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، وفي الوقت الذي انهار فيه الاتحاد السوفيتي - القطب الثاني في قيادة العالم - كانت منطقة الشرق الأوسط وحرب الخليج الثانية هي المسرح الذي أعلن فيه تنصيب الولايات المتحدة زعيمة على العالم، وعادت جميع قوات التحالف بعد تحرير الكويت إلى دولها بينما بقيت القوات الأمريكية والبريطانية في قواعد لها بمنطقة الخليج، ولكن في إطار شرعي وبناء على اتفاقيات تحالف ثنائية مع دول الخليج العربي. ونجحت الولايات المتحدة وحلفائها في مجلس الأمن في فرض عقوبات اقتصادية على العراق وقيود عسكرية حيث فرض برنامج النفط مقابل الغذاء مع حصار محكم لها ومناطق حظر جوية على القوات العراقية أضعفت سيطرة النظام العراقي على ترابه الوطني وأضعفت الدولة ضعفاً شاملاً اقتصادياً وعسكرياً وأمنياً واجتماعياً وصحياً وجاء عام ٢٠٠١ حيث تولت شؤون الإدارة والحكم في الولايات المتحدة حكومة من الحزب الجمهوري - يطلق عليهم الصقور - على رأسها الرئيس " جورج دبليو بوش " تتصف بالتشدد والترفع. ولم يمر من بدء إدارتها للحكم شهور إلا وجاءت أحداث ١١ سبتمبر في نفس العام ٢٠٠١ التي هزت أركان الولايات المتحدة ولأول مرة تشعر أمريكا باختراق أمنها الوطني وبالتهديد المباشر لأراضيها الشيء الذي اعتبرته حرباً وهجوماً عليها مما أحدث متغيرات حادة في مفاهيمها الاستراتيجية سواء السياسية أو العسكرية. وظهرت استراتيجية جديدة تجمع بينهما مبنية على استخدام القوة العسكرية الفائقة بما سميت مجازاً بعسكرة السياسة الأمريكية بهدف مواجهة العدوان ومحاربة الإرهاب الدولي.

أعلنت الولايات المتحدة الحرب ضد الإرهاب وقامت بالإعلان عن قائمة بالمنظمات التي تعتبرها إرهابية وفي نفس الوقت أعلنت أيضاً عن قائمة بالدول المخالفة والتي تأوي تنظيمات إرهابية أو تدعمها ودول أخرى وصفتها بالدول

المارقة ودول محور الشر ولقد أثارت تلك القوائم غضب واعتراض دول كثيرة حيث تعمدت أمريكا الكيل بمكيالين بالخط في الأوراق بين الكفاح الوطني والإرهاب حيث اعتبرت الكفاح الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي الشرعي إنما هو إرهاب، بينما الاستخدام المفرط للقوة العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل يأتي تحت مبدأ الدفاع عن النفس كما حددت أمريكا دولتين من دول الشرق الأوسط وهما إيران والعراق بأنهما ضمن محور الشر كما لمحت لكل من سوريا وليبيا والسودان والصومال كدول ترعى المنظمات الإرهابية.

وأعلنت الولايات المتحدة عن تشكيل تحالف دولي لمكافحة الإرهاب وقد كان هناك تأييد دولي لتشكيل هذا التحالف. وقد تجاوزت الدول العربية مع هذا التحالف بالرغم من حساسية العالم العربي إزاء مهاجمة دول إسلامية وذلك لإبعاد أصابع الاتهام الأمريكي للعرب لاشترك مواطنين من الدول العربية في هذه العمليات بل كانوا يشكلون العدد الأعظم منها وبدأت الولايات المتحدة في تطبيق استراتيجيتها لمحاربة الإرهاب ضمن تحالف دولي وتأييد عالمي بالهجوم على أفغانستان لاتهامها بإيواء منظمات إرهابية وخاصة بتنظيم " القاعدة "

ولكن سرعان ما تبين لدول العالم أن الهجوم على أفغانستان لم يكن سوى المحطة الأولى في طريق طويل ربما تم تخطيطه من فترة وكانت أحداث ١١ سبتمبر إشارة للبدء في قطع هذا الطريق. وكانت المحطة التالية هي العراق وبدأت الولايات المتحدة تكيل الاتهامات التي تبرر المضي في طريق الهجوم عليها فحاولت الربط بين العراق والإرهاب - وخاصة بتنظيم القاعدة - ولم يقتنع العالم، فكان اتهامها بامتلاك أسلحة تدمير شامل وهذا يهدد أمن الولايات المتحدة إذا أمدت بها منظمات إرهابية متطرفة وقرر مجلس الأمن أن يعين لجان تفتيش للتأكد من وجود هذه الأسلحة في العراق من عدمه ولم يظهر لهذه اللجان أي أدلة لوجود الأسلحة، ولم تقتنع الولايات المتحدة ولم تنتظر لإتمام

التفتيش. وهنا سقط القناع عن وجه الولايات المتحدة فالضربة العسكرية للعراق قادمة بمشاركة بريطانيا وبدون انتظار قرار من مجلس الأمن أو موافقة دولية. ونجحت أمريكا في تشكيكها بامتلاك العراق لهذه الأسلحة علاوة على سبب إضافي هو تغيير نظام الحكم العراقي. وشنت هجوما ولم تكن حربا عادية بل استخدمت فيها أحدث أنواع الأسلحة في العالم شدة وعنفا وتأثيرا راح ضحيتها الآلاف من المواطنين العراقيين الأبرياء. وتعتبر هذه الحرب كارثة إنسانية للعراق بكل المقاييس ولم تقتنع معظم دول العالم بالتبريرات الأمريكية لشن هذه الحرب حيث إن أمريكا هي التي أمدته بعناصر تصنيع هذه الأسلحة وعاونته بريطانيا أيضا في ذلك، كما أنها قد شجعت على احتلال الكويت بعد معاونته في حربه ضد إيران. ومن المفارقات المؤسفة أن إسرائيل تمتلك أسلحة تدمير شامل وأسلحة ذرية. بل إن كوريا الشمالية في وقت مزامن للآزمة العراقية تحدثت الولايات المتحدة بأنها تستمر في تصنيع أسلحتها النووية وأجرت التجارب على صواريخ أرض/أرض بعيدة المدى كرسالة لأمريكا عن قدرتها لمهاجمة السواحل الغربية لأمريكا وإنها ستتصدى لأي محاولة أمريكية للتدخل في مفهومها الدفاعي والأمني ومع ذلك ركزت أمريكا عسكريا على العراق وهذا بالطبع لأهداف أخرى غير معلنة سواء للسيطرة على مصادر الطاقة في العالم- والعراق كما هو معلوم من أغنى دول العالم في احتياطي النفط- وقد يكون أيضا لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط وإضعاف العالم العربي لصالح أمن إسرائيل وقد يكون لاكتساب مواضع أقدام في قارة آسيا سواء في الشمال على الحدود الروسية والصينية، أو الاقتراب من إيران وسوريا استعدادا لاستئناف الطريق التي بدأت من أفغانستان للوصول إلى محطات أخرى سواء في إيران أو سوريا وكلها نوايا قائمة وأهداف غير مستبعدة للاستراتيجية الأمريكية المبنية على القوة والخطرة والمصالح البترولية.

إن الهجوم واحتلال العراق مهما كانت المسميات التي حاولت الولايات المتحدة الدخول تحت غطائها تعتبر زلزالاً هز جوانب العالم وليس منطقة

الشرق الأوسط فقط وسيكون لهذا الزلزال العديد من التوابع منها: مستقبل الأمم المتحدة ومستقبل حلف الأطنطفي وجامعة الدول العربية والعديد من دول العالم الثالث وحل المشكلة الفلسطينية وغيرها من التغيرات المتوقعة والتي ربما قد يعيدنا لمرحلة جديدة من الحرب الباردة وما يترتب على ذلك من هزات اقتصادية عالمية سيعاني منها الجميع وخاصة الدول الفقيرة في العالم الثالث.

لقد أخذت الولايات المتحدة على عاتقها أن تلعب دور الشرطي في العالم لتحاسب بعض الدول في المجتمع الدولي طبقاً لتصنيفها لها من دول حليفة أو معادية أو دول شر أو مارقة وأخطر من كل ذلك ما أصاب وسيصيب العالم العربي من نكبات وهزات تصفية تحديدها أو أبعادها فإن هناك أهدافاً للضربة العراقية أعمق بكثير مما أعلن كالهيمنة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط خاصة وأنه بدأت التصريحات بتوجيه التهديدات لكل من سوريا وإيران (الأعداء الباقون لإسرائيل) ويمكن وضعها في الاعتبار كمحطات تالية على طريق الولايات المتحدة تحت مظلة مكافحة الإرهاب.

وهذا ما أثار تساؤلات حول ما هي المحطات التالية لما بعد العراق؟ فالقوات الأمريكية منتشرة في الخليج على استعداد للتدخل في إيران ويمكن استخدامها لتجاه سوريا وهناك قوات محتشدة في البحر الأحمر في دول أفريقية غير عربية ويمكن استخدامها في اتجاه السودان وهناك القوات الأمريكية في أوروبا والأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط ويمكن استخدامها لتجاه ليبيا، الموقف ليس غامضاً ولكن التهديدات أمر واقع، قد أضيف إلى هذا الأزمة الكورية لتكتمل الصورة حول حدود استخدام القوة العسكرية الأمريكية في أنحاء العالم ويضاف إليها الأزمة التي تثيرها الإدارة الأمريكية في أمريكا اللاتينية لمكافحة المخدرات، لقد أصبح العالم يقف على حافة هاوية، أزمات تهدد الاستقرار الدولي وتصب في مصلحة إسرائيل والصهيونية العالمية التي تريد أن تحكم سيطرتها على العالم، والحشود الأمريكية والأزمات الساخنة تقترّب من

آسيا فهل هذا يعني أن هناك جولة قادمة بعد حين نحو الصين وروسيا؟ وما هو موقف الاتحاد الأوروبي؟ هل يقبل أن يكون له دور في إطار " الناتو " متوافقا مع الأهداف والمصالح الأمريكية أم معارضا لها؟ فإن إشعال حرب على نطاق دولي يهدد العالم بالدمار، وهل يعني هذا احتمالات تغيير في العلاقات الدولية وتوازنات القوى؟.. وما هو موقف اليابان؟ - العملاق الاقتصادي - أسئلة كثيرة كلها تحمل قلقاً على السلام والأمن الدوليين.

الدول العربية استشعرت أن تتعرض العراق لضربة عسكرية أمريكية و ضربات عسكرية أخرى لإعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة يهدد الأمن القومي العربي حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتشاور مع الدول العربية بل تتظاهر بالتشاور بينما تتشاور مع إسرائيل وتأخذ برأيها الذي يتعارض مع الأمن القومي العربي ومع حليفها الاستراتيجي المملكة المتحدة مما قد يؤدي إلى تفتت العراق إلى دويلات وكيانات ضعيفة وفي هذا خطورة بالغة على الأمن الإقليمي العربي. فهذا يعني أن تكون إسرائيل قوة إقليمية في المنطقة لها اليد العليا في إدارة السياسة بتقويض أمريكي على أن تكون مصادر الثروة البترولية العربية في يد الولايات المتحدة الأمريكية وبما يحقق لها زيادة إحكام الهيمنة على العالم، على الرغم أن هناك صحوة سياسية من جانب فرنسا وألمانيا وروسيا والصين واليابان ومن يقظة مستمرة من جانب مصر في الدول العربية التي ترى أهمية الحل السلمي دون الحل العسكري لأي أزمة أو مشكلة تتعرض لها دولة - أو عدة دول عربية أو شرق أوسطية - وأن يكون هناك حدوداً شرعية وقانونية لاستخدام القوة العسكرية متفق عليها دولياً وإلا عمت الفوضى في العالم ولكن كيف يمكن تحقيق ذلك؟ وهنا يبرز التساؤل بالنسبة لمستقبل الأمن القومي العربي وتحقيق مصالحه الذاتية. هل يستطيع العرب أن يطوروا أنفسهم وعقائدهم وأهدافهم السياسية والاقتصادية والأمنية مما يحقق مستقبلاً أفضل في ظل هذه الهجمة الشرسة خاصة ما يشوبها من شبهة في تضمناها

أهدافا عقائدية تهدد العالم الإسلامي وقد أشير إليها خلال تصريحات وتلميحات لبعض القادة المسئولين في أمريكا وأوروبا.

هل يمكن للعرب أن يتناسوا جميع مشاكلهم وخلافاتهم الجانبية ويتفرغوا لتركيز جهودهم للخروج من هذا البرزخ المظلم الذي وضعوا أنفسهم فيه ويكتفوا الرؤية لمشاهدة المتغيرات العالمية والإقليمية من حولهم ويلحقوا بقطار التطور والعولمة قبل أن يفوتهم متخلفين تابعين لا يملكون التحكم في أحوالهم أو مستقبلهم ومن هنا جاءت أهمية وضرورة صدور هذا الكتاب ليوضح ويفسر ما يجري حولنا من خلال تحليلات شاملة متأنية دقيقة للأزمة العراقية كيف بدأت؟ وكيفية الإعداد لها وإدارتها ثم دراسة هذه الحرب غير العادلة ونتائجها والدروس المستخلصة منها لتكون نبراسا ومنازا نهدي به في خطواتنا المقبلة لبناء غد عربي أكثر إشراقا وأكثر أمنا ورفاهية ورقيا. ولقد صدر هذا الكتاب الأول بعنوان الطريق إلى الحرب حيث يغطي بالشرح والتحليل مرحلة الاقتراب من الأزمة العراقية والإعداد لها سياسيا وعسكريا في إطار التحالف الأنجلو سكسوني بين أمريكا وبريطانيا حيث إن هذه الضربة العسكرية ضد العراق تأتي في مصاف حروب القرن الواحد والعشرين وترتيبها هو المرحلة الثانية زمنيا بعد حرب أفغانستان ولكنها من ناحية القوة والآثار المترتبة عليها قد تفوق أي صراع سابق بل هي تعتبر بمثابة حرب عالمية حيث يتأثر بها جميع دول العالم ولو بدرجات متفاوتة.

وسيتبعها بإذن الله دراسات أخرى لتغطية مرحلة الحرب ونتائجها ومرحلة ما بعد هذه الحرب. وفقنا الله لتحقيق الهدف من إصدار هذه السلسلة من الكتب والدراسات لصالح مصرنا العزيزة وعالمنا العربي ولغد مشرق بالأمن والأمان وتحقيق آمال شعوبنا العربية.

المشاركون

استراتيجية الأمن القومي الأمريكي (عقيدة بوش)

ملهيّن:

- أولا : المستجدات في الفكر الأمني والاستراتيجي الأمريكي .
- ثانيا : نظرية الهيمنة الأمريكية على العالم .
- ثالثا : نقد الاستراتيجية الأمنية، والسياسة العامة الأمريكية .

• أعد هذا الفصل: لواء أ ح د/ عبد الرحمن رشدي الهوارى الخبير الاستراتيجي.
دكتور / عبد الظار علي لندويك الباحث في الشؤون الاستراتيجية.

مُهَيِّدًا:

لم تكن لدى الرئيس جورج بوش أي تصورات للسياسة الخارجية عندما تولى مسؤوليات الرئاسة في الولايات المتحدة، ذلك أن مستشاريه الذين وقفوا معه في حملته الانتخابية - وفي مقدمتهم صديق الأسرة "روف" - لم يكونوا يفكرون في شيء سوى تحويل الحزب الجمهوري إلى مؤسسة تكساسية تخدم مصلحة النخبة السياسية والاقتصادية. ويفسر ذلك لماذا صرف الرئيس بوش نظره عن مشكلة الشرق الأوسط في بدء رئاسته؟. ولكن أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) جاءت لتغير الموقف، وليس ذلك لمواجهة ما أسماه جورج بوش الحرب على الإرهاب وإنما لتحقيق مطامح نخبته الجديدة في أن يكون القرن بأسره قرنا أمريكيا، وذلك سر إعلان بوش عبارته الشهيرة: "من ليس معنا فهو ضدنا" وترك العالم أمام خيار واحد فإما أن يكون تحت المظلة الأمريكية وإما أن يكون مستعدا لمواجهة النتائج. ولم يلق هؤلاء بالأحتمالات الأقرب حلفاء أمريكا مثل ألمانيا واليابان وغيرهما لأن النظرية هي إما يكون العالم تابعا أو لا يكون ولكن "روف" وجماعته سرعان ما أدركوا أن هناك في الشاطئ الشرقي تجمعا لا يمكن تجاهله وهو اللوبي الصهيوني الذي يجب أن يكون لاعبا مهما في جميع الاستراتيجيات الأمريكية وهكذا فتح المجال للرجل الثاني في التأثير على الرئيس "بوش" وهو "ولفويتز" وأصبح نصير المصالح الصهيونية في الإدارة الأمريكية وأدركت هذه النخبة أنه لكي تحقق الولايات المتحدة استراتيجيتها في السيطرة على العالم فلا بد أن تتجاوز أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتقدم نفسها للعالم بوجه جديد تستعيد به ثقة العالم بها خاصة بعد فشلها في تحقيق أهدافها كاملة.

أحداث ١١ سبتمبر وتأثيرها على التوازن وعلى النظام العالمي:

أدت أحداث ١١ سبتمبر ونتائجها إلى التأثير على التوازن وعلى النظام العالمي والتي يمكن أن تتمثل في الآتي:

١- الهيمنة الأمريكية على السياسات وعلى الحوار السياسي ومحاولة تحجيم دور الأمم المتحدة وإملاء القرارات التي تصدر عنه، وممارسة وتكثيف الضغوط الشديدة على المجتمع الدولي ليقبل باستخدام القوة العسكرية من أجل تحقيق مصالحها ومصالح حلفائها.

٢- محاولة السيطرة على مصادر الطاقة في العالم خاصة في منطقتي الخليج وبحر قزوين، بما يوفر لها غطاء آخر للهيمنة على مقدرات العالم الاقتصادية.

٣- أن توجهات الصراع العسكري أخذت طابعا مخالفا تماما للالتزامات السابقة، وأصبح الصراع يأخذ شكلاً دولياً ومن خلال تحالف تقوده الولايات المتحدة وتتضم إليه العديد من دول العالم، مع توجه الصراع إلى قضايا طابعها دولي حضاري مثل الحرب ضد الإرهاب. ومن ثم فلا مكان مستقبلاً للصراعات الإقليمية المحدودة والتي تتدخل المنظمات الإقليمية والعالمية لإيقاف أو علاج المسائل الناتجة عنها، حيث أصبحت الأمم المتحدة محكومة تماماً بالنظام العالمي الجديد، وأصبح من الممكن أن تستخدم الولايات المتحدة استراتيجية مزدوجة في هذا المجال، طبقاً لتأثير الصراعات المحدودة على مصالحها، فإن كان التأثير فاعلاً فإنها تتدخل بثقل دبلوماسيتها، وإن كان هذا التأثير محدوداً.

٤- أن إعلان الولايات المتحدة لمبدئها أنه من ليس معنا فهو مع الإرهاب، يعتبر خطيراً للغاية، بل ويعتبر تحولاً جذرياً في فلسفة إدارة الأزمات، من خلال إجبار دول العالم على اختيار بديل واحد، وإلا تعرضت للحملة ضد الإرهاب، وهذا المبدأ يمثل انطلاقة جديدة نحو تطوير النظام العالمي، بز

ووضع العديد من الدول في مأزق خطير، وأصبحت بعض الدول تنتظر مصيرها في توجيه الضربات التالية إليها.

٥- أن نمط تأكيد الذات الأمريكية بقوة السلاح واستعراض القوة قد أصبح نهجا تسعى الولايات المتحدة إلى تقنيه، وقد برز ذلك واضحا في الأزمة مع العراق بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم (١٤٤١) في نوفمبر ٢٠٠٢.

٦- استطاعت الولايات المتحدة أن تفرض على الجميع حالة من الرعب، بالتلويح بسيف الاتهام بمؤازرة الإرهاب، تلك التهمة التي يسهل إطلاقها ويصعب نفيها، وأكثر من هذا فإن للولايات المتحدة قد تعلن مرحلة "الردع اللفظي" لتعلن ما أسمته بمحور الشر وهي الدول التي تدعم الإرهاب وحددتها "بالعراق وإيران وكوريا الشمالية" واستطاعت الصهيونية العالمية أن تقيد صياغة شعار "الحرب ضد الإرهاب، ليصبح الاعتداء على المدنيين يستوجب الردع العسكري، وتم تطبيق هذا الشعار على الأراضي الفلسطينية التي تمثل بوضوح في اجتياح الآلة العسكرية الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية في مارس ٢٠٠٢ من أجل القضاء على عناصر المقاومة الوطنية وتدمير البنية التحتية وعناصر الأمن الفلسطينية، واستغلت إسرائيل الحالة العاطفية المصاحبة للأحداث واستغلالها للإعلام الأمريكي المدعم باللوبي الصهيوني، من أجل إثارة الدول الغربية ضد العرب والمسلمين.

٧- محاولة الولايات المتحدة جعل الحرب ضد الإرهاب المحور الرئيسي لحركة السياسة الخارجية الأمريكية وجعل كل شيء آخر يدور في فلكها، وخطورة تطبيق هذا المبدأ هو التفسير الأمريكي للإرهاب طبقا لما يحلو لها، وهو مبدأ يهدد العديد من الدول وكذلك العديد من المنظمات التحررية التي تناضل من أجل تحرير الأرض... وبالطبع جاء التفسير الأمريكي للإرهاب متشابهها مع التفسير الإسرائيلي له، وهو أيضاً له التأثير على عملية السلام وعلى تحقيق الاستقرار بالمنطقة.

٨- ولقد أدت أحداث ١١ سبتمبر أيضاً إلى تغيير الاستراتيجية الأمريكية، وشروعها في إجراء مراجعة وتقويم شامل لكل جوانب ومهام المؤسسة العسكرية - فروعها ومكوناتها - ومن ثم شهدت هذه المؤسسة مرحلة من التحول الجذري على صعيد عقيدتها العسكرية بما أدى إلى رسم صورة الآلة الحربية الأمريكية خلال المرحلة المقبلة. وأصبح من الواضح تحديث الاستراتيجية لمواجهة تحديات العالم الجديدة وتهديدها، وعبر عن ذلك وزير الدفاع الأمريكي "رامسفيلد" في يونيو ٢٠٠٢ بالقول: "إنه ثبت عمليا أن استمرار الاعتماد على استراتيجية الحربين الإقليميتين.. أنه لم يعد ممكناً، وأنه بات ضروريا الاعتماد على استراتيجية جديدة تتلاءم مع ظروف ومتطلبات هذا القرن".

وبمعنى آخر فإن النص الأساسي الجديد الذي طرأ على المعادلة من وجهة النظر الأمريكية هو الإرهاب الدولي. بنشر صورته وأساليبه ومسارح عمله المحتملة، ومن ثم بروز الحاجة إلى مواجهة هذا التهديد العالمي والعمل على صدّه. وتتركز الاستراتيجية الجديدة من خلال توفير الدرع المطلوب في أربع مسارح حيوية أو أكثر ومساندة ذلك الدرع بالقدرة على الاحتفاظ بخيار تنفيذ هجوم شامل كاسح في أي وقت من الأوقات ضد عدو محدد، اشتمل هذا الخيار على احتلال عاصمة ذلك العدو وتغيير نظام الحكم فيه.

٩- تبلور الفكر الأمريكي في إطار جديد هو استراتيجية الضربة الوقائية المسبقة أو "الهجوم الوقائي" والتي تحتاج إلى عملية تحول جذرية شاملة على صعيد القوة العسكرية الأمريكية تسليحا وأداء، كما أنها ليست محددة بظروف معينة أو إجراء معين أو وقت محدد، بل سوف تتخذ شكلاً منهجياً ومستمرًا ومتفاعلاً مع الظروف والمستجدات العالمية. كما تقوم هذه الاستراتيجية على أساس فكر جديد، وهو الهيمنة السريعة، وأصبح الهدف الأساسي للحرب، ليس التدمير الشامل لقدرات العدو أو استنزافها، بل أصبح يتركز بشكل رئيسي على التأثير في إرادة الخصم ومن ثم السيطرة عليه، ويتحقق هدف

الهيمنة السريعة من خلال تطبيق عنصري الصدمة والترويع، وأن يكون هذان العنصران على درجة كافية من القوة والتحريض وإثارة الرعب والتهديد بما يضطر الخصم إلى الاستسلام وقبول المطالب الأمريكية لتدمير قدرات الخصم في حالة عدم انصياعه للشروط والمطالب المفروضة عليه.

وفي إطار الاستراتيجية الجديدة، يمكن توجيه ضربات مسبقة ضد تهديدات محتملة من جماعات إرهابية أو ضد دول تحاول أن تحصل أو حصلت بالفعل على أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية، وبالطبع فإن هذا الهجوم الوقائي لا يقوم على نسيل مؤكد وليس رداً على هجوم معلن، كما يعنى أيضاً صياغة أساليب ووسائل جديدة للردع في إطار هذا النظام العالمي الذي تهيمن عليه قوة واحدة.. وهو ما يؤكد محاولة ليس الهيمنة الأمريكية وفرض سيطرتها على القدرات العالمية وإقرارها بالزعامة العالمية، وإطلاق أمريكي واضح من أن القوة التي تتمتع بها تعطى الحق في حرية الحركة وتوجيه ما تراه من ضربات ضد دول أو جماعات تعتبرها مصدراً للتهديد.

١٠- كما وصفت الولايات المتحدة سياستها الخارجية في إطار ما يطلق عليه "عسكرة شبه كاملة للسياسة الأمريكية" بمعنى وضع القوة العسكرية على رأس أدواتها السياسية، ومن ثم تتحرك الدبلوماسية الأمريكية من أجل توضيح أن القوة العسكرية ليست هي الخيار الوحيد، وأن هناك آليات أخرى يمكن استخدامها للضغط السياسية والجهود الدبلوماسية والعمل على إسقاط النظم المناوئة ومصادرة الأموال واعتقال من تشك في انتمائهم إلى جماعات أصولية.

كما برزت شطحات جديدة أوردتها الأمريكيون كنتيجة لأحداث ١١ سبتمبر وهي: الحرب من أجل الحرية و"الحرب لحماية الديمقراطية" والحرب للدفاع عن الحضارة الغربية و"الخير ضد الشر". والغرض من ذلك كله هو إضفاء للشرعية على الحرب والتأكيد على وجود دوافع أخلاقية نبيلة تبرر خوض

غمارها كما أن هذه الشعارات جاءت ففضاضة بحيث يمكن أن تتسع لتبرير حروب أخرى لاحقة، وهذا ما يؤكد أن الولايات المتحدة لا تحدد حربا من أجل المبادئ، بل هي حرب مصالح ذات دوافع براجماتية وليست أخلاقية.

١١- أدى استخدام الولايات المتحدة لهذه الاستراتيجية الجديدة إلى إحداث هزات عنيفة في منطقة الشرق الأوسط، حيث من المتوقع أن تؤدي إلى إدخال تغييرات لم تكن معروفة من قبل، وسوف يتسع نطاق هذه التغييرات أو يضيق وقتا لإيقاع التحولات الجديدة في الاستراتيجية الأمريكية، كما أن تطبيقها على دول بعينها في منطقة الشرق الأوسط من شأنه أن يرسم خريطة جديدة للمنطقة سوف تكون لمصلحة الولايات المتحدة وحليفها إسرائيل.

أولا: المستجدات في الفكر الأمني والاستراتيجي الأمريكي

الواقع أن حدث ١١ سبتمبر وما أعقبه، قد جاء مقوضاً الطريق الذي اختارته الولايات المتحدة الأمريكية الذي قاد الإدارة الأمريكية إلى ضرورة أن تسعى إلى تحصيل غنائم تصفية غريمها السوفيت والقضاء على ما فرضه نظام القطبية الثنائية من قيود على التوسع والسيطرة. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت بمحاولات فشلت في كوبا والصومال وفي عدة دول أفريقية في دائرة دول جنوب شرق آسيا، وإن كان نجاحها تم مع التأكيد، إن حليف إسرائيل الاستراتيجي قد أحكم قبضته على مسار الشعب الفلسطيني، وكذا على النظام الإقليمي العربي في مجالاته الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، واستطاع أن يقنع الشعوب العربية الخليجية بعد حرب الخليج الثانية، أنه وحده القادر على حماية أمن الخليج ضد التهديدات العراقية والإيرانية بما يستوجب أن يكون هناك تحالفاً أمنياً مشتركاً بينهما، وينجح في أن يضع قدمه في منطقة الخليج في إطار نظرية الاحتواء والردع، وارتكزت قواته العسكرية في قواعد برية وبحرية وجوية أو استفاد من ترويج تجارة سلاحه، واستقطاع الثمن من عائدات البترول الخليجي.

ثم جاء استخدام قوات حلف الناتو في "الحرب اليوغوسلافية" ولكن ما فاجأ العالم وفاجأ الأمريكيون هو قرارات المؤتمر العالمي ضد العنصرية في "دوربان" عام ٢٠٠١، ليهدد طموحات الولايات المتحدة الأمريكية في هيمنتها باعتبارها القطب الأوحده، حيث ندد الحاضرون في المؤتمر وبتجماع على التنديد بالتحالف الأمريكي الإسرائيلي.. وهكذا جاء مؤتمر دوربان ليبرز الفكرة نحو صياغة عالم جديد متعدد القطبية بدلا من النظام الأحادي القطبية.

وهكذا تحركت الولايات المتحدة الأمريكية لمنع ظهور قطب ثان في العالم أيضا كان الثمن وأجمعوا أن ساحة التلاقي ستكون مع محور آسيا أوروبا (وهي المنطقة الممتدة من أوراسيا في أوروبا الشرقية إلى المحيط الهادي على شاطئ الصين واليابان بما يمثله ذلك من طريق الحرير التاريخي، وبينما كان فريق كبار الخبراء والمفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين يعلمون على بلورة صياغة النظرية الجديدة للهيمنة الأمريكية على العالم، فإن الخبراء والمحليلين الاقتصاديين والخبراء الاجتماعيين يدفعون الخطر على الضفة الأخرى من المحيط الهادي وعلى حدود القارة الأوروبية حيث بدأت الصين في حركة تنمية وصعود معدلات قياسية خارقة.. وسنتحدث عن ذلك في جزء لاحق.

وتوالى الأحداث بعد ١١ سبتمبر، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد الإرهاب وتحركت الولايات المتحدة في حربها ضد أفغانستان ووضعه في اعتبارها الأهداف الاستراتيجية الحقيقية وهي إحكام السيطرة على الصين وعزل روسيا عن وسط آسيا. ومن هذا المنطلق تحركت الولايات المتحدة أيضاً للسيطرة على البترول حتى يمكن أن تهدد من خلال هذه السيطرة كافة الدول الكبرى خاصة تلك التي تحاول الخروج عن توجهات السياسة الأمريكية.

وإذا كانت السيطرة قد تحققت على دول الخليج عدا العراق بعد تحرير الكويت، فالأمر يتطلب الدخول في حرب مع العراق ذات الموقع الاستراتيجي

الهام الذي يلعب دور الحارس للبوابة التي تحاصر إسرائيل.. ومن ثم بدأت الولايات المتحدة في التحرك ضد العراق من أجل الهيمنة على نفطه وبالتالي السيطرة على الدائرة النفطية ككل من خلال احتواء بترول الخليج وبترول بحر قزوين.

بل ولقد أدت أحداث ١١ سبتمبر إلى التأكد من وجهة النظر الأمريكية على أهمية تحقيق أمن منطقة الخليج، من خلال زيادة حجم وإمكانات قدراتها العسكرية بالمنطقة في مواجهة للعراق ثم إيران بعد ذلك.

وبالطبع فإن هذا المخطط حقق بالفعل هيمنة أمريكية على مصادر النفط بمنطقة الخليج، وينفذ حالياً بكل دقة مع الوضع في الاعتبار كافة الاحتمالات والمستجدات التي يمكن أن تحدث على الساحة الدولية والإقليمية.

١- متغيرات الفكر الاستراتيجي العسكري الأمريكي:

أدت أحداث ١١ سبتمبر إلى اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو تغيير سياستها الدفاعية إلى سياسة هجومية، حتى تستطيع أن تحافظ على مكانتها وهيبتها الدولية وتظهر قدرتها في السيطرة على العالم، بحكم أنها القطب الأوح في النظام العالمي الأحادي القطبية ولا تقبل منافسا يحاول أن يتبوأ كرسي رعاية العالم. ومن ثم تطلب ذلك منها أن تقنع أنها على رأس قائمة أهداف أمنها القومي. من هذا المنطلق كان لابد من تغيير استراتيجيتها الدفاعية العسكرية إلى استراتيجية هجومية لتحقيق الأمن المطلق، مستندة في ذلك على مقومات القوة الشاملة الأمريكية التي ليست قاصرة على الجانب العسكري بل تمتلك قوة سياسية تستطيع أن تسخر الدبلوماسية لتحكم علاقاتها مع العالم من منطلق السيادة المطلقة لها ولديها القوة الاقتصادية التي تستطيع أن تحقق دون عوائق سياستها واستراتيجية هجومية دون أن تسمح بأي شكل من أشكال المعارضة، فالقرار قرارها وعلى العالم أن يلتزم تماما بهذا القرار وإلا استحق العقاب.

ولم يعد مجديا العمل باستراتيجية الردع والاحتواء التي ثبت فشلها بعد أحداث ١١ سبتمبر، بل يجب الأخذ باستراتيجية الضربات الوقائية والاستباقية، بحيث تكون المبادرة وحرية العمل العسكري في يدها في إطار تعزيز فكرة السبق في اتخاذ أوضاع متقدمة لقواتها، بحيث يمكنها التدخل بسرعة لحماية مصالحها الاستراتيجية في أي مكان في العالم. فالعالم في نظرها مسرح واحد تتحرك فيه قواتها العسكرية بحرية كاملة، لتقترب من مكن الخاطر على مصالحها الاستراتيجية لتوجه ضرباتها الوقائية والاستراتيجية لتحقيق الحسم الاستراتيجي إما منفردة أو متحالفة مع دول أخرى تدور في فلكها

وكان لابد للإدارة الأمريكية أن تقنع دول العالم بأنهم جميعا في حاجة إليها للحفاظ على الأمن العالمي وليست الولايات المتحدة في حاجة إليهم، وبذا لم يعد المجال تحقيق التعاون الاستراتيجي مع دول صديقة بل الخضوع لما تقوله الإدارة الأمريكية، وإلا استحققت الدولة العقاب ووضعت في قائمة الدول المارقة، من منطلق واعتمادا على القوة الأمريكية المتفوقة.

وهكذا أصبحت السياسة الأمريكية تعتمد على أن يسود العالم حالة توتر شديد، حتى تظل الحاجة إلى الحصول على الحماية الأمريكية وأن يسير العالم في ركب التبعية الأمريكية، التي أصبحت الشرطي الذي يحافظ على أمن العالم، ويقودنا هذا إلى ضرورة التعرف على الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة التي تسمى استراتيجية الضربات الوقائية والاستباقية ليكون لديها القدرة على تحقيق استراتيجية هجومية أمنية.

ومن ثم اتجه الفكر العسكري الأمريكي إلى اختيار الحرب الوقائية كأساس الاستراتيجية العسكرية الأمريكية، وهي تعنى التحول من الردع إلى الهجوم الفعلي، والسبق بالهجوم لمنع هجوم محتمل دون انتظار أن يقوم الخصم بحشد قواته، والواقع أنه بنجاح توجيه الضربة الوقائية يتركز الأساس على الكفاءة العالية لأجهزة الاستخبارات التي تجمع المعلومات بكل الوسائل والطرق

المشروعة وغير المشروعة مع سرعة تحليل هذه المعلومات حتى يمكن التنبؤ بالخطر القادم، ومن هذا المنطلق فإن الولايات المتحدة تتهج الأسلوب العملي في تطبيق علم المستقبلات وتضع السيناريوهات المحتمل حدوثها لتكون المبادأة الاستراتيجية في جانبها، واختارت أفغانستان للقيام بالضربة العسكرية الأمريكية مع العمل الأمريكي السريع. مع معرفتها المسبقة بضعف العدو في مواجهتها، واختارت "القاعدة" كتنظيم إرهابي والذي لا يستطيع أن يقاوم الآلة العسكرية الأمريكية. وهكذا اعتمد نجاح نظرية الحرب الوقائية الأمريكية في بداية تطبيقها على انتقاء الأهداف التي ستدمر ليقع العقاب بسرعة ولا تقبل أي تردد في استخدام القوة العسكرية .

وتنتهي الضربة العسكرية إلى تحقيق تدمير قوات الخصم كأسبقية أولى ثم تبدأ في ضرب الأهداف الاستراتيجية المدنية التي تؤثر على المعنويات والبنية الأساسية كأسبقية ثانية مع الحفاظ في الوقت نفسه على هزيمة الخصم عسكريا ومن هنا يجب أن تكون الأسلحة الأمريكية على جانب كبير من الكفاءة، وأن تكون تلك الدول الضعيفة مسرحا لاختبارات أسلحتها الجديدة.

وهكذا يمكننا القول إن الضربات الاستباقية، هي تلك الضربات التي قد توجهها الإدارة الأمريكية إلى دول تستعد للقيام بهجوم استراتيجي ضد الولايات المتحدة الأمريكية بامتلاكها أسلحة نووية. ويتخذ القرار بتوجيه الضربة الاستباقية عند اكتشاف حشود عسكرية ستوجه ضرباتها إلى الولايات المتحدة، مما يجعل الإدارة الأمريكية تقرر السبق في توجيه الضربة الأولى إلى تلك الحشود. ووفقا لنتائج الضربة الأولى يتم توجيه الضربة التالية إذا لزم الأمر، وتستخدم فيها الأسلحة الاستراتيجية التي تضم الصواريخ العابرة القارات والطائرات الاستراتيجية حاملة الذخائر النووية وقطع البحرية التي تحمل رؤوسا نووية تطلقها صواريخها.

وعليه فإن الحرب الوقائية من وجهة النظر الأمريكية تتحقق في إطار القدرة على السبق في توجيه الضربات الوقائية والضربات الاستباقية، ويكون هدف الأولى هو إحباط نوايا الهجوم، وهدف الثانية تدمير الحشود العسكرية، وبذا تكون الضربة الوقائية إحباطية، أما الثانية فتكون إجهاضية، وكلاهما يعتمد على المبادأة والمفاجأة من أجل إرباك الخصم وقياداته.

وقد قدرت الإدارة الأمريكية أن تكون القوات المسلحة الأمريكية مستعدة لتوجيه ضرباتها الوقائية إلى خلايا الإرهاب المنتشرة داخل العديد من دول العالم، بجانب ضرورة مواجهة الأنظمة التي ترعى الإرهاب وفي هذا السياق يصبح من المؤكد أن تنفيذ الضربات الوقائية يتطلب توجيه الضربة الأولى ضد الإرهابيين في مراكز تجمعهم داخل دول تأويهم، مع حرية اختيار المكان والزمان لتوجيه مثل هذه الضربات، طالما أن هناك توجسًا أو خوفًا من تعرض الولايات المتحدة إلى أخطار قد لا تكون مؤكدة. لذا فإن أحد الخصائص الرئيسية للحرب الوقائية أن تكون "تعرضية" في المقام الأول، وتعتمد على توجيه الضربات المفاجئة المسبقة، دون انتظار لاستكمال الأدلة.

والخطورة في شن الحرب ضد الإرهاب أن الولايات المتحدة - وفقا لمصالحها - تختار الدول التي تتعرض للضربات الوقائية، بما يعنى الاعتداء على سيادة الدولة في إطار مفهوم الحرب ضد الإرهاب، وقد يكون اختيار توجيه الضربة الوقائية تحت زعم امتلاك تلك الدولة للقدرات النووية والكيميائية والبيولوجية، مما يتطلب توجيه ضربة إحباط فورية. وقد يكون التوجه الأمريكي قائما على توجيه ضربة وقائية نووية لتحقيق الحسم في القضاء على القوة العسكرية المعادية، فالخيار النووي متاح في الفكر العسكري الأمريكي.

وبناء على ذلك لن يكون هناك استقرار دولي بل قلق مستمر في توقع توجيه ضربات وقائية إلى البنية الأساسية للدول المستهدفة. فقد أدى هذا المفهوم الأمريكي إلى أن تكون الحرب بديلا عن السياسة بما يجعلها عملية مستمرة لا

تتوقف مع إمكانية فرض أزمات على دول غير مرغوب في سياستها وبذا يتيح الضربات الوقائية كأحد أساليب إدارة السياسة الخارجية.

وبطبيعة الحال ستكون هناك متطلبات لتنفيذ الضربات الوقائية يمكن الإشارة إلى أهمها:-

١- أن تكون القوات الأمريكية على درجة عالية من الاستعداد القتالي لحماية قواعدها داخل وخارج الولايات المتحدة في احتمالات توجيه ضربات إرهابية، بحيث لا يقتصر ذلك على أهداف عسكرية، بل على أهداف مدنية وصناعية.

٢- أن تكون القوات الأمريكية في وضع يمكنها من سرعة التحرك إلى مناطق الأزمات والتهديدات باستخدام النقل الجوي والنقل البحري، مع تحريك حاملات الطائرات إلى حيث منطقة الأزمات وهذا يتطلب إعادة النظر في مجموعة الأعراف العسكرية القائمة وتطويرها بما يتماشى مع أهداف استراتيجية جديدة أو إنشاء تحالفات عسكرية جديدة، مع احتمال الاعتماد على وجود مخازن طوارئ متقدمة للأسلحة براً أو بحراً.

٣- أن يكون للقوات الأمريكية قواعد متقدمة قريبة من مناطق المصالح الاستراتيجية، وهذا ما يستدعي ضرورة الموازنة بين متطلبات حماية الوطن الأم وحماية الأهداف الأمريكية في الخارج، وهو ما يتطلب التوسع في ميزانية القوات المسلحة متى تكون سياسة التسليح لها الأولوية.

٤- الاعتماد على شبكات معلومات مؤسسة تعمل دون انقطاع، وعلى التقنية العالية لنظم القيادة والسيطرة وتعزيز وتطوير قدرات استخدام الفضاء في المجال الدفاعي والهجومى العسكري.

٥- عدم تمكن العناصر الإرهابية من إيجاد مناطق مؤمنة منتشرة في أنحاء العالم، بل تكون قواعدها دائما معرضة لهجمات مفاجئة وبذا تكون بصفة دائمة تحت التهديد الأمريكي المباشر بما يثير القلق في العالم.

٢- منظومة الأمن القومي

بعد تلك الجريمة اللإنسانية في سبتمبر ٢٠٠١ كان لزاماً أن نسترجع بعض أدبيات نظريات الأمن القومي الأمريكي حيث إن العديد من دول العالم الثالث تحاكي المنظومة الأمنية الأمريكية وبالتالي فإن سلباتها وإيجابيتها منتشرة في نطاقات إقليمية عديدة. فمذ إنشاء الولايات المتحدة اعتمدت استراتيجياتها على تحقيق أهداف سياسية عدة أهمها:

(١) المحافظة على السيادة الأمريكية

(٢) استمرار الحرية السياسية واستقلالها.

(٣) المحافظة على القيم والمبادئ الأخلاقية.

(٤) حماية الأمريكيين في الداخل والخارج.

(٥) توفير الرخاء لجميع مواطنيها.

ولا يستطيع أحد أن ينكر أن الولايات المتحدة حققت نجاحا غير مسبوق للأهداف الثلاثة الأولى إلا أن إدارتها منذ الستينات لم تتجح بنفس الدرجة في الهدفين الأخيرين وهو ما انعكس على الروح ومنظومة القيم الأمريكية وأثر بالسلب على الهدف الثالث، وقد صدر كتاب استعادة الزعامة الأمريكية (١٩٩٨) - في إطار برنامج عمل للسياسة الخارجية والدفاعية - أعده اثنان من علماء الاستراتيجية "كيم هولمز"، "توماس مور" حددا فيه ملامح الاستراتيجية القومية الأمريكية ومبادئها وهي:

(١) حماية أمنها ومصالحها وقيمتها.

(٢) أن تكون حرة بالحفاظ على الزعامة الأمريكية.

(٣) أن تكون نصيراً للحرية في العالم.

(٤) أن تكون انتقائية في تكريس القوة من أجل مصالحها.

وبناء عليها تحددت المصالح الحيوية الأمريكية في الآتي:

المصالح من الفئة الأولى وألوياتها:

(١) حماية الأراضي الأمريكية وحوادثها ضد تهديدين، الأول: هجوم

بالصواريخ النووية، والثاني: عدم الاستقرار على الحدود الأمريكية.

(٢) حماية المواطنين الأمريكيين ضد مخاطر الإرهاب كتهديد وحيد

رئيسي ضمن خمس مصالح حيوية أغلب تهديداتها اقتصادية

وعسكرية وخارجية.

الفئة الثانية من المصالح: وهي الأقل حيوية وهي ثماني مصالح أهمها

إخلاء الولايات المتحدة من المخدرات في مواجهة تهديد "اتحاد تجارة المخدرات

الدولية".

الفئة الثالثة من المصالح الهامشية: وأهم تهديداتها انتهاكات حقوق

الإنسان.

وبإيجاز كانت أولوية الأمن القومي الأمريكي وسياساتها الاستراتيجية

قد استهدفت الآتي:

(١) إدارة التنافس والتعاون الدولي.

(٢) تركيز المؤسسة العسكرية في الدفاع عن أمريكا وحلفائها.

(٣) التصدي للإرهاب وانتشار أسلحة الدمار.

(٤) تحرير الاقتصاد ونظام التجارة العالمي.

ولكن خبراء الاستراتيجية في أمريكا قرروا الانفراد بالأمن القومي المطلق

وهو ما كان يعني إهدار بعض ثوابت الأمن القومي لصالح إسرائيل ضد أطراف

أخرى صديقة، هذا غير أنه كان هناك تضاد لبعض مصالح العناصر المكونة

لنظرية الأمن القومي الأمريكي ذاته وبالتالي ظهرت تصدعات في النظرية

وبناء قوة المنظومة الاستراتيجية التي انهارت بالفعل مع انهيار مبنى التجارة العالمي وقد صاحبها على التوازي فقدان مفهوم الاستراتيجية كمدلول واضح يعبر عن طموحات الأمة الأعظم في العالم ولقد صيغت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي اعتماداً على ثلاثة عناصر رئيسية هي:

- (١) توفير مناخ دولي آمن ومستقر.
- (٢) إمكانية التصرف في مواجهة مختلف الأزمات.
- (٣) الاستعداد لمواجهة أخطار جديدة في المستقبل.

وفى الاعتقاد أن العنصرين الأولين قد سقطا ولم يبق إلا العمل من أجل المستقبل لإحيائهما.

٣- وثيقة الدفاع الأمريكية (١٩٩٩ / ٢٠١٥):

ولا يخفى على أحد أن الفصل الأول من وثيقة الدفاع الأمريكية التي صدق عليها "وليم كوهين" وأكدت على أن تساعد قدرات الإرهابيين سوف تؤدي إلى تهديد حياة الأمريكيين ومؤسساتها كما أن تجارة المخدرات والجرائم المنظمة سوف تزداد وقد كانت الوثيقة دقيقة في تحديد الوسائل غير المتجانسة بواسطة الإرهابيين بل وحددت الأهداف المتوقع مهاجمتها وأهمها البنية الأساسية لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) ودعت إلى البحث عن وسائل جديدة لمواجهة الإرهاب، ومن الواضح أن المصالح الأمريكية تحققت في أغلبها في إطار منظومة الأمن القومي إلا حماية السكان في الولايات المتحدة برغم أن الوثيقة عملت على ثلاثة اتجاهات متكاملة هي:

- (١) تحديد العدائيات.
- (٢) القدرة على مواجهة الأزمات.
- (٣) الاستعداد في مختلف الاحتمالات.

وجدير بالذكر أن فكرة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ تعتمد على إقامة سلسلة متتالية من مجموعات متكاملة من النظم تغطي النطاق الدفاعي

الجوى المطلوب حمايته ضد قصف صاروخي معادٍ وذلك باعتراضها في الفضاء وقيل وصولها لأهدافها وهي مكونة من الآتي:-

- منظومة الاستطلاع والإنذار المبكر وتعتمد على شبكة رادارية من الأقمار الصناعية وطائرات ومراكز الإنذار المبكر.

- منظومة قيادة وسيطرة وهي مجموعة من مراكز الرصد وهي تعمل من لحظة وبداية إطلاق الصاروخ المعادى وهي منظومة متدرجة النطاقات الإقليمية في عمليات متابعة للأهداف وإنذار متتالٍ.

- منظومة الاعتراض الإيجابية وهي المنوطة بتدمير الصواريخ المعادية فى الجو وتتكون من صواريخ مضادة للصواريخ، صواريخ الطاقة الكامنة، أسلحة الطاقة الحركية، أسلحة الطاقة الإشعاعية، أنظمة إشعاعية ومضادة للصواريخ قصيرة المدى.

وهذه المنظومة صممت بدرجات استعداد زمنية متفاوتة وضد أعمال عدائية متوقعة على اتجاهات تهديد محددة وليس كما يشكك البعض في قدراتها أو الإشارة إلى تقصيرها في ما حدث، وبالتالي فجزء من منظومة الإنذار متابعة خروج الطائرات المدنية عن مساراتها الطبيعية وهو أمر محتمل ومتوقع وعادة ما يحدث لأسباب سوء الأحوال الجوية أو للأعطال الفنية بالطائرات ويتم الإبلاغ الفوري عنه.

إلا أن السياسة والإجراءات والتدابير والخطط ركزت على كل ما هو خارج أراضي الولايات المتحدة وأغفلت عن ثقة مفرطة في منظومة أمن وسلامة الداخل ومنظومة القيم الأمريكية تحت زعم عدم قدرة أي قوة على اختراقها، وهو ما يعني أن خطط المواجهة للتهديدات المحددة سلفاً لم تكن على كفاءة الاستراتيجية الأمريكية الواضحة المعالم لأن المقترض أن المنظومة متكاملة ومن ثم فالأقرب إلى الواقعية أنه كان هناك إغفال وتقصير في تقدير طبيعة التهديدات الداخلية واحتمالاتها وخطط مواجهاتها، بالإضافة أن هذه

المنظومة قد اخترقت بالفعل من فترة غير بعيدة وبالتالي جاءت الكارثة لا إنسانية ومروعة، وبات علينا أن نبحث في أسباب فشل الاستراتيجية وخطتها أمام المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أي دولة في العالم أمام وحشية الإرهاب بما فيه بلدنا.

- كان السيد "تينيت" قد لخص تصور الولايات المتحدة في تقريره السنوي أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ "إن المخاطر والتهديدات المستقبلية التي سنواجهها ستأتي من عناصر وعوامل جديدة مثل الزيادة الكبيرة في توافر التكنولوجيا والمعلومات البالغة البراعة والتعقيد في الأسواق وسهولة استيعابها واستخدامها".

٤- تقرير الأمن القومي الأمريكي (سبتمبر ٢٠٠٢):

يقع موجز التقرير المنشور على شبكة الإنترنت في خمس وثلاثين صفحة. وقدمه الرئيس نفسه في شكل خطاب موجه إلى العالم يكشف عن طبيعة سياسته الحاضرة والمقبلة، وكيف ستكون عليه علاقات الولايات المتحدة في السنوات المقبلة سواء مع حلفائها أو أصدقائها أو مع خصومها وأعدائها. واحتوى التقرير على مقدمة ومحاور هي:

- (١) الكرامة البشرية.
- (٢) تقوية التحالفات.
- (٣) النزاعات الإقليمية.
- (٤) أسلحة الدمار الشامل.
- (٥) النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي.
- (٦) البنية التحتية للديمقراطية.
- (٧) تعاون القوات العظمى.
- (٨) الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية.

جاء في المقدمة استعراض لما كانت عليه الصراعات الدولية في القرن الماضي بين النظم الشمولية الإطلاعية ونظم الحرية والليبرالية، وما انتهت إليه من انتصار الثانية على الأولى. وأكد التقرير أن الأمم التي تلتزم باحترام حقوق الإنسان والحريات الاقتصادية والسياسية هي التي ستكون وحدها في القرن الواحد والعشرين قادرة على ضمان الرفاهية لشعبها وتحقيق استمرارها، لأن العالم - كما جاء في نص التقرير - يطمح إلى أن يتمتع مواطنوه في كل مكان بحرية التعبير وحق اختيار حكاهم وتربية أبنائهم وبناتهم، وضمان حق الملكية وجنى ثمار عملهم.

وأضاف أن هذه الحقوق لا رجعة فيها ولا يجوز المساس بها وتفرض على العالم كله واجب حمايتها ومناهضة كل من يعاديهها. وحدد دور الولايات المتحدة ضمن العالم وواجباتها كدولة عظمى فقال: إنها تملك قوة عسكرية لا مثيل لها وعلى نفوذ اقتصادي وسياسي كبيرين لا يعادلها فيهما غيرها، ويقول الرئيس: لن نستعمل هذه القوة لكسب امتيازات خاصة لنا، بل إننا نبحث عن إقرار توازن بين القوى العالمية، لنكسب لنا ولغيرنا ما تستفيد منه الإنسانية جمعاء.

وأعلن الرئيس في التقرير أن بلاده اعتزمت تطبيق سياسة الحرب الوقائية الاستباقية بدلا من أسلوب الحرب التقليدية التي تخوضها عادة القوات العظمى كرد فعل لعدوان حل بها، أو لاستعادة مكانتها بعد وقوع أحداث زحزحتها عن مواقعها، أو إثر مس مصالحها بأضرار. فهذا النوع من الحرب أصبح عند الولايات المتحدة متجاوزاً وفات أوانه. وعليها الآن أن لا تترك أعداءها يغالون منها فتضطر إلى النيل منهم بل عليها أن تسابقهم بحرب تشل قدراتهم عن السبق إلى المبادرة بالحرب.

ولقد صدر هذا التقرير بعد مرور تسعة أيام على حلول الذكرى الأولى لأحداث ١١ سبتمبر التي انعقد قبلها البيت الأبيض لاستخلاص العبر من حادث العدوان الإرهابي على البرجين الأمريكيين بنيويورك ومقر البنتاجون في

واشنطن. وكان مفاجأة لجميع الأجهزة الاستخبارية الأمريكية التي لم تعلم به إلا بعد بلوغه مقاصده، مما مس بمصدقية تلك الأجهزة وشكك في فعاليتها، خاصة إذا صح ما قيل من أنه تسرب إلى علم بعضها أن الحادث وشيك الوقوع ومع ذلك لم تعمل على تلافيه. لذا نفهم أن تركز الاستراتيجية الجديدة على "الحرب الوقائية الاستباقية".

خصص التقرير فقرات لمعضلة الإرهاب الذي يظهر - بعد بلوغ سنة على عدوانه - حيث أكد على أن الحرب عليه لا تكفي باستعمال القوة العسكرية. وقال الرئيس عنه: "إننا ندافع عن السلم لأننا نقاتل الإرهابيين والبطانة، ونعمل على إقامة علاقات جيدة مع سائر القوى العالمية" ثم زاد يقول: "كما أننا نعمل على تقليص آثار الإرهاب بتشجيع إقامة مجتمعات الحرية والانفتاح في جميع القارات ولقد طرأت على مهامنا الحربية الدفاعية تغييرات بالنسبة لما كانت عليه. ففي السابق كان على أعدائنا أن يحشدوا جيوش قوية وقدرات صناعية هائلة لمحاربتنا، لكن أصبح (يعنى منذ ١١ سبتمبر) بإمكان الشبكات التي تعمل في الخفاء أن تنقل إلينا الآلام والدمار ولا يكلفها ذلك إلا ما يقل عن ثمن دبابة واحدة. لقد أصبح في إمكان الإرهابيين أن يتسربوا إلى المجتمعات المفتوحة ويستعملوا ضدها قوة التكنولوجيا العصرية. ولمواجهة تهديدهم يلزمنا أن نستعمل ضدهم كل ما نتوفر عليه من أنواع السلاح: سواء سلاح القوة العسكرية أو سلاح الدفاع الجيد عن أوطاننا، أو سلاح القانون، أو سلاح الاستخبارات المسبقة، أو سلاح المواجهة والمتابعة لممولي الإرهاب، ومحاربة من يدعمه أو يؤويه لأن حلفاءه هم أعداء الحضارة التي علينا أن ندافع عنها بكل سلاح".

ودعا الرئيس بوش في التقرير أيضا إلى تحالف القوى العظمى من أجل السلم والعدل عن السياسة السابقة التي تتمثل في التنافس من أجل اكتساب القوة للظفر بالعلبة في الحروب.

وينبغي أن نتوقف أمام فقرة في التقرير سلطت الأضواء أكثر على سبب اعتماد الاستراتيجية خيار الحرب الوقائية، أي حرب الهجوم بدلا من حرب الدفاع. وجاء فيها: "إن على الولايات المتحدة أن تحتفظ وتظل محتفظة بقدراتها على إحباط كل مبادرة يقوم بها أو يفكر في القيام بها أي عدو من أعدائنا للنيل من قوتنا، سواء كان هذا العدو دولة أو غيرها مثل "الشبكات الإرهابية" وأن نتزعزعه منه القدرة على فرض إرادته علينا أو على حلفائنا، أو أصدقائنا في العالم.. بل ستبقى قوتنا القوة الكبرى التي تردع جميع خصومنا ونشل قدراتهم سواء كانوا خصوما بالفعل، أو خصوما محتملين، أو من أولئك الذين يسعون إلى التسابق إلى التسلح ليصبحوا معادلين لنا أو أقوى من قوة الولايات المتحدة".

ومن هنا يبدو واضحا لماذا أصر الرئيس على ضرب العراق ولو لم يظفر بقرار بذلك من "مجلس الأمن" لأن الغاية هي - حسب هذا التنظير - أن لا تتوفر أية قوة لكل من لا يجري في فلك الولايات المتحدة وكل من لا يخضع لقوتها التي يجب أن تكون أقوى قوات العالم ولن يكفي الرئيس بأن يوفر لبلاده عناء الحرب ضد العراق ولو في حالة ما إذا أثبت تحقيق المفتشين خلو العراق من أسلحة التدمير، أو في حالة تدمير هذه الأسلحة إذا وجدت لأن الأسبقية تعطى الإستراتيجية لتجريد خصوم الولايات المتحدة من السلاح وتحتيتهم من مجالات القوة، لئلا يستعملوا قوتهم ضد الولايات المتحدة أو ضد حلفائها وأصدقائها - والإشارة هنا إلى إسرائيل التي لم تكن تخش في المنطقة غير قوة العراق - وقد أعطي لها الضوء الأخضر لتعطيم قدرات السلطة الفلسطينية وهو ما راهنت عليه حكومة شارون منذ تأسيسها.

وخصصت الوثيقة للمحور الثامن المعني بـ "الأمن القومي للولايات المتحدة" جاء فيها التأكيد على أن قواتها المسلحة يجب أن تكون القوة العالمية التي لا تضاهيها قوة. وأن عليها أن تكون حاضرة في جميع مناطق العالم ولو بصفة رمزية، ودائما على استعداد للتدخل لحماية حلفائها وأصدقائها. ومن أجل ذلك تقول الوثيقة "قالوا لولايات المتحدة في حاجة إلى أن تكون لها قواعد

عسكرية أو مواقع في أوروبا الغربية، وشمال شرق آسيا، وأبعد من ذلك (بهذا التعبير). ويصبح لزاما عليها أن تجري مفاوضات تنتهي إلى إبرام اتفاقات تضمن لها شرعية الوجود في هذه المناطق عبر العالم والتي تحتاج حمايتها لتنتشر فيها قواتها.

وإذا كانت وثيقة الإستراتيجية غنية بالمعلومات عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة مما يصعب معه تلخيصها فمن المفيد أن يتعرف القارئ العربي على أهم ما جاء في خاتمها مما يشكل فلسفة الاستراتيجية الجديدة.

تقول الخاتمة: "لم يعد في زماننا فوارق فاصلة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ففي المجتمع الجديد مجتمع العالم الواحد أصبح لجميع الأحداث التي تطرأ على أي جزء في العالم خارج حدودنا تأثير عميق على ما يجري داخل بلدنا. وقد أصبح واجبا علينا التعامل مع ظاهرة خطيرة هي أن الأشخاص والتنظيمات السرية سيكون في إمكانها الحصول على وسائل التدمير التي كانت لا تصل إليها من قبل إلا الجيوش النظامية.

هكذا تسود هذه الوثيقة نظرة تشاؤمية إلى مصير الصراع في العالم في هذا القرن على أنه صراع دائم ومحفوف بالمخاطر والأهوال وترشح الولايات المتحدة نفسها لتضع قوتها العسكرية في خدمة حماية العالم من أهواله ويبدو أن سياستها لإدارة هذا الصراع بطريقتها الخاصة وأنها تضمنتها وثيقة ٢٠ أيلول (سبتمبر) الماضي مما حسم كل هذا الجدل. الأفكار ذاتها كانت متداولة - وإن يكن على استحياء طوال عشر سنوات سابقة على الأقل - والجديد الآن هو الجرأة في "إعلانها". بل إننا قرأنا أيضا أنه رغم ما في وثيقة "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة" من تجبر وتفرد وغطرسة، إلا أنها كانت في صياغتها الأصلية أكثر تجبرا وتفردا وغطرسة بما استلزم إضافة بعض مساحيق التجميل، هذا يعني أن الوثيقة لم تكن من تداعيات أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) سنة ٢٠٠١

ولكنها عجلت بها وجعلت تمريرها في العقل السياسي الأميركي أكثر يسراً وأقل رفضاً.

في جانب من الاستراتيجيات الجديدة إنذار محدد معن وموجه إلى الدولة - أو أي مجموعة من الدول - قد تفكر بالحقاق بالقوة الأميركية على أي مستوى. بدءاً بالمستوى العسكري. فطوال خمس وأربعين سنة أدت القوة العسكرية السوفياتية إلى تحييد القوة العسكرية الأميركية بما سمح بأطول فترة سلام في القرن العشرين الآن ومستقبلاً لن تسمح الولايات المتحدة بوجود اتحاد سوفياتي آخر، أو حتى طبعات مستنسخة منه. وعلى حد تعبير مصدر عالي المستوى في البيت الأبيض فإن المهم عند الولايات المتحدة من الآن فصاعداً أن تمنع تطلع أي دولة أخرى إلى امتلاك خيار منافسة الولايات المتحدة عسكرياً لأنه: "بمجرد أن تمنع وجود تحد بالمنافسة العسكرية فأنت تفتح إمكان التعاون في عدد من الميادين الأخرى" الصين هنا مذكورة بالاسم في وثيقة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الجديدة هذه لكن الصين وصلتها الرسالة الأميركية عملياً من خلال ثلاث عشرة قاعدة عسكرية أميركية جديدة أصبحت تحيط بالصين، هذا جرى فقط بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر).

لكن في جانب آخر من الاستراتيجيات الأميركية الجديدة هناك إنذار محدد إضافي إلى كل دول العالم الثالث. نفس الدول التي ناورت بدرجات مختلفة من النجاح بين القوتين العظميين طوال خمس وأربعين سنة بعد الحرب العالمية الثانية لكي تلحق بقطار التنمية الاقتصادية وتسترد بعض حقوقها. الآن تعلن الاستراتيجية الأميركية الجديدة بوضوح أن "الشرعية الدولية" التي كانت شعار المرحلة في الحرب الباردة ستتحول من الآن فصاعداً إلى "الشرعية الأميركية".

لقد انسحبت الولايات المتحدة من عدد من الاتفاقات الدولية التي كانت ارتضت بقيودها سابقاً، وهي الآن لم تعد راغبة في وضع دولي متعدد الأطراف حتى ولو كانت فيه الأول بين متساويين حيث إنه: حينما تكون المصالح

الأميركية على المحك فلن تكون هناك أي حلول وسط كما: "إننا لن نتردد في التصرف والعمل منفردين عند الضرورة لممارسة حقنا في الدفاع عن النفس من خلال التصرف بطريقة استباقية" لم يعد هنا احتواء ولا ردع ولا شرعية دولية. وهناك فقط سياسة إمبراطورية وضربات عسكرية استباقية كلما رأت أميركا أن هذا يناسبها ويعظم من مصالحها ويجعل المنافسين المحتملين أقل قوة وقدرة على الحركة.

وكما جرى ذكر الصين بالاسم، وخصصت لها الوثيقة الجديدة نصيحة "مخلصة" بأن توجه إنفاقها إلى الاقتصاد والإصلاح السياسي بدلاً من بناء قوة عسكرية يجرى أيضاً مثال توضيحي في الشق الثاني من الوثيقة الأميركية الجديدة، حيث ستسعى أميركا الجديدة إلى "كسب معركة القيم والأفكار المنافسة" بما يتضمنه ذلك من: "معركة مستقبل العالم الإسلامي" هذه الصياغة الشفوية الرمزية تعنى محيطاً جغرافياً يمتد من إندونيسيا شرقاً إلى نيجيريا غرباً إلى السودان واليمن جنوباً. وإذا حاولنا أن نتذكر هنا.. ما الذي يجمع هذا المحيط الواسع بخلاف تنوعيات من فهم الإسلام وتطبيقه فلن نجد سوى: البترول.

أما لماذا انحسر هنا اسم الإسلام تعسفاً، وقبله جرت الإشارة إلى الصين، فهذا يذكرنا بتوليفة عجيبة أخرى مطروحة منذ سنة ١٩٩٣ بعنوان آخر هو: "صدام الحضارات". في حينها لم يأخذ المحللون هذا العنوان بجدية وسخروا من الذي ابتدعه، الآن سطعت الأهداف: والعنوان الرمزي هو "صدام الحضارات".

الحقيقة هي الإمبراطورية الجديدة تتقدم في أرض الواقع. قد تصبح التسمية المستحبة من باب التلطف هي "مشروع القرن الأميركي الجديد" وقد أصبح في كتابات أخرى "الرد على من يكرهون أميركا وكل ما تمثله" البعض حتى تسأل أخيراً: لا أحد يكره أميركا.. وإنما السؤال الحقيقي هو: لماذا تكررنا أميركا؟

٥- عقيدة بوش سبتمبر ٢٠٠٢:

كشفت الإدارة الأمريكية للمرة الأولى عن الخطوط العريضة لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، في تقرير للكونجرس تحت عنوان: (الأمن القومي للولايات المتحدة)، والتي باتت توصف في أوساط المراقبين بأنها (عقيدة بوش)، التي تقوم على المبادرة في مواجهة من أسمتهم (الدول المارقة وعملاءها الإرهابيين)، قبل أن تتوفر لديهم قدرات التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة وحلفائها حول العالم، وأوضح التقرير أبعاد وأسباب تبني هذه الاستراتيجية فيما يلي:

أن أعداء الولايات المتحدة الآن أصبحوا يرون أسلحة الدمار الشامل هي الخيار الأمثل، في الوقت الذي كان ينظر إليها إبان الحرب الباردة على أنها الورقة الأخيرة، والذي يمثل استخدامها خطراً يهدد حتى أولئك الذين يستخدمونها أنفسهم.

تنص الاستراتيجية الجديدة على ما يلي (١):

١- أن أمن وسلامة الولايات المتحدة هو الالتزام الأول للحكومة الأمريكية، وأن تستخدم الولايات المتحدة قوتها في العالم لنشر السلام.

٢- أن الولايات المتحدة - في فترة ما بعد الحرب الباردة - يمكن أن تتصرف بمفردها بما يحقق مصالحها الخاصة فإذا تحققت هذه المصالح الأمريكية بالتعاون مع الآخرين فإنه سيكون أفضل.

٣- أن الولايات المتحدة لن تنتظر إلى أن تتعرض للهجوم بل إنها سوف تملك دائماً زمام المبادرة خاصة في ظل تعرضها لتهديدات دائمة بشن عمليات إرهابية.

(١) صحيفة الشرق الأوسط، وواشنطن بوست الأمريكية في ٢٢/٩/٢٠٠٢

٤- أن هدف الاستراتيجية للأمن القومي الأمريكي يتمثل في ملاحقة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل التي تعد المشكلة الرئيسية، وربما الوحيدة، على الساحة الدولية التي يتعين على الولايات المتحدة مواجهتها في السنوات القادمة.

٥- بدلاً من الردع والاحتواء، يجب على الولايات المتحدة أن تبادر وتقتضي على التهديد الإرهابي قبل أن يصل إلى الحدود حتى لو تطلب ذلك أن تتصرف الولايات المتحدة بمفردها دون مساعدة من دول أخرى

٦- يتعين على الولايات المتحدة في بعض الأحيان إجبار الدول الأخرى على وقف ما ترى أميركا أنه أنشطة تساعد من تصفهم واشنطن بالإرهابيين.

٧- على الولايات المتحدة الحفاظ على تفوق عسكري لا مثيل له للانتصار على الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. فامتلاك قوة عسكرية ونفوذ لا ينافس ولا يضاهي يمكن الولايات المتحدة من تحمل الأعباء والمسئوليات والفرص أمامها، ويجب أن تستخدم قوة أميركا في وضع نظام قوي يحافظ على الحرية في العالم.

٨- إن الدول المارقة هي تلك الدول التي تستخدم أساليب متوحشة ضد مواطنيها ولا تظهر احتراماً للقانون وتصر على امتلاك أسلحة الدمار الشامل لأهداف هجومية أو تحقيق أغراض عدائية وتدعم الإرهاب وترفض حقوق الإنسان الأساسية وتكره الولايات المتحدة وكل ما تمثله. ويقع في تلك الفئة كوريا الشمالية والعراق، وهما أبرز عنصرين في ما وصفه الرئيس الأمريكي في يناير ٢٠٠٢ بمحور الشر، إلا أن التقرير لم يتضمن إيران.

وخلص التقرير الأمريكي الذي يرسم ملامح الاستراتيجية الأمنية الجديدة التي يطلق عليها (عقيدة بوش)، إلى أن نهاية الحرب الباردة والعلاقات الجديدة بين الولايات المتحدة من ناحية وكل من روسيا والصين من ناحية أخرى سمحت لأمريكا بالنظر إلى أن أحداث ١١ سبتمبر، حددت الجهة التي يجب على

الولايات المتحدة أن تنتبه إليها لمواجهة مخاوف المستقبل. ومضى قائلاً: "لقد تطلب الأمر منا عقداً كاملاً لفهم الطبيعة الحقيقية للتهديد الجديد"، مشيراً إلى أن أهداف "الدول المارقة" والإرهابيين تجعل من غير الممكن أن تعتمد الولايات المتحدة على رد الفعل فحسب في وضع استراتيجيتها.

ويعد هذا التقرير هو الأول الذي يصدر في ظل الإدارة الجمهورية الحالية التي تتولى السلطة منذ يناير ٢٠٠٠، حيث ينص قانون صادر في عام ١٩٨٦ على أن يقدم الرئيس الأمريكي للكونجرس تقريراً استراتيجياً سنوياً.

ويرى المراقبون أن التقرير يمثل تحولاً مهماً في العقيدة الأمنية الأمريكية، وطريقة التعامل مع قضايا العالم، حيث تتخلى الاستراتيجية الجديدة صراحة عن المبادئ التي تبناها آخر تقرير صدر في ظل إدارة الرئيس السابق بيل كلينتون عام ١٩٩٩ ويستند بصورة رئيسية على الردع التي سيطرت على العراق وإيران، وبدلاً من ذلك، دعا التقرير إلى إعداد القوات الأمريكية لتوجيه ضربات استباقية ضد المنظمات الإرهابية والدول المناوئة لأهداف ومصالح الولايات المتحدة، خاصة تلك التي تمتلك أو تسعى إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

وينطبق الفكر الذي يحمله التقرير مع الخط الذي تنتهجه الإدارة الأمريكية حالياً في شن حملة عسكرية وسياسية ضد المنظمات الإرهابية والإعداد لعمل عسكري محتمل ضد الدول التي تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل.

يرسم التقرير للولايات المتحدة صورة تقترّب حرفياً من (شرطي العالم) الذي يضع على كاهله مهمة تخليص العالم من (الأشرار والمجرمين)، مشيراً إلى أن أمريكا ستعمل أيضاً على توسيع المساعدات من أجل التنمية وتوسيع النطاق في التجارة الحرة، ونشر الديمقراطية ومحاربة الأمراض في أنحاء العالم وإعادة تطوير الجيش الأمريكي.

التحول في الاستراتيجية الأمريكية طبقاً لعقيدة بوش:

إن استراتيجية الأمن القومي الخاصة بالرئيس بوش تمثل أكبر تحول في الاستراتيجية الأمريكية الكبرى منذ بداية الحرب الباردة، وذكرت أن نجاحها يعتمد على استعداد باقي دول العالم للترحيب بالقوة الأمريكية، إذ من المتوقع الآن أن تقوم الدول بنشر استراتيجياتها الكبرى قبل تطبيقها، وهو ما يعد انعكاساً للعصر الديمقراطي، ففي الماضي وبسبب عدم الرغبة في الكشف عن الكثير، فضل معظم الاستراتيجيين الكبار التركيز على عملية التطبيق، تاركين شرح هذه الاستراتيجيات للمؤرخين (١).

وقد أشار تقرير الرئيس بوش حول "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة" للكثير من الجدل، وبالتأكيد سوف يستمر في إثارة الجدل. ولم يكن فقط هذا البيان هو أول بيان للاستراتيجية في إدارة جديدة، ولكنه كان أيضاً هو البيان الأول منذ هجمات ١١ سبتمبر، ولحسن الحظ فإن مثل هذه الهجمات كانت نادرة في التاريخ الأمريكي، فلم يحدث مثلها إلا حينما أحرقت بريطانيا البيت الأبيض ومبنى الكونجرس، والهجوم الياباني على بيرل هاربر، ولكن هناك شيء مشترك بين هذه الأحداث وهو أنها فتحت الطريق أمام استراتيجيات جديدة من خلال إظهار فشل الاستراتيجيات القديمة. وعلى ذلك فإن استراتيجية الأمن القومي الخاصة بالرئيس بوش تستحق قراءة واعية حيث إنها تعد بمثابة إرشاد لما سيأتي فيما بعد.

وقد حددت استراتيجية الأمن القومي الخاصة بالرئيس بوش ثلاث مهام حيث قال: "سوف ندافع عن السلام من خلال محاربة الإرهابيين والطفلة، وسوف نحافظ على السلام من خلال إقامة علاقات طيبة بين القوى العظمى، وسوف نقوم بتوسيع نطاق السلام من خلال تشجيع المجتمعات الحرة والمفتوحة في كل قارة".

(١) جون لويس جادين - مجلة فورين بوليسي - عدد نوفمبر/ديسمبر ٢٠٠٢.

ويمكن مقارنة هذه الأهداف بالأهداف الثلاثة التي حددتها إدارة كلينتون في استراتيجيتها الأخيرة الخاصة بالأمن القومي والتي صدرت في ديسمبر ١٩٩٩ وهي "ضرورة تعزيز الأمن الأمريكي، وتدعيم الرخاء الاقتصادي الأمريكي، والتأكيد على الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخارج".

وتتضح الاختلافات بين الأهداف، حيث يتحدث بوش عن الدفاع والحفاظ والتوسيع، بينما يبدو بيان كلينتون وكأنه يفترض وجود سلام. ويدعو بوش إلى التعاون بين القوى العظمى، فيما لم يستخدم كلينتون أبداً هذا المصطلح. ويشير بوش إلى تشجيع المجتمعات الحرة والمفتوحة في كل قارة بينما يظهر كلينتون رغبته في التأكيد على الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخارج.

ويعتد أول ابتكار هو تسمية بوش للإرهابيين بالطغاة باعتبارهم مصادر الخطر، وهو ما يعد نتيجة واضحة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، ويشير بوش إلى أن الاستراتيجية الأمريكية في الماضي ركزت على الدفاع ضد الطغاة، حيث يسعى هؤلاء إلى امتلاك "جيوش كبيرة وقدرات صناعية هائلة" وهي الموارد التي تستطيع الدول فقط الحصول عليها لكي يستطيعوا تهديد المصالح الأمريكية.

أما الآن فتستطيع شبكات "غامضة" من الأفراد إحداث فوضى كبيرة، من ثم فلن تنجح الاستراتيجيات التي أدت إلى الانتصار في الحرب الباردة - وهي الاحتواء والردع - في العمل على وقف مثل هذه المخاطر، وذلك لأن هذه الاستراتيجيات افترضت وجود أنظمة معروفة بقيادة زعماء معروفين يعملون بوسائل معروفة من مناطق محددة. ولكن كيف يمكن احتواء شيء كأحداث سبتمبر وكيف يمكن ردع شخص مستعد للانتحار ؟

لقد كان هناك دائماً قتلة وفوضويون ومخربون يعملون بدون دعاء واضحين، وقد جازف الكثير منهم بحياته من أجل تحقيق أهدافهم، ومع ذلك فإن أعمالهم نادراً ما أدت إلى اهتزاز استقرار الدول أو المجتمعات وذلك لأن عدد

الضحايا الذين استهدفوهم وحجم الدمار الذي تسببوا فيه كان صغيراً نسبياً، إلا أن هجمات ١١ سبتمبر أثبتت أن الإرهابيين يمكنهم الآن إحداث مستويات من الدمار كانت الدول ذات القوة العسكرية فقط هي التي تستطيع إحداثها.

وتشير استراتيجية الأمن القومي إلى أن أسلحة الدمار الشامل كانت بمثابة الملاذ الأخير أمام الذين يمتلكون مثل هذه الأسلحة خلال الحرب الباردة، "أما اليوم فينظر أعداؤنا إلى أسلحة الدمار الشامل على أنها الأسلحة المفضلة". وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الإرهابيين إلى مستوى الطغاة من وجهة نظر بوش، وهذا هو السبب وراء إصراره على ضرورة إضافة استراتيجية العمل الوقائي إلى استراتيجية الاحتواء والردع: حيث قال: "لا يمكن أن ندع أعداءنا يهاجمونا أولاً".

وقد حرص في استراتيجية الأمن القومي على تحديد أساس قانوني للضربات الوقائية حيث جاء فيها "يعترف القانون الدولي بأن الدول ليست في حاجة إلى المعانة من هجوم قبل أن تستطيع بشكل قانوني اتخاذ إجراء للدفاع عن نفسها ضد القوى التي تمثل خطراً وشيكاً". وهناك أفضلية أيضاً لشن ضربات وقائية بشكل متعدد الأطراف: "سوف تناضل الولايات المتحدة بشكل مستمر من أجل الحصول على تأييد المجتمع الدولي، ولكننا لن نتردد في العمل بشكل فردي إذا لزم الأمر لممارسة حقنا في الدفاع عن النفس".

ويتطلب العمل الوقائي في المقابل تحقيق هيمنة، فعلى الرغم من أن بوش قد تحدث عن خلق توازن للقوى، توضح استراتيجية الأمن القومي أن "قواتنا سوف تكون قوية بشكل كاف لإقناع الأعداء المحتملين بالعدول عن بناء أنظمة عسكرية على أمل تجاوز أو مماثلة قوة الولايات المتحدة".

وعلى ذلك فكيف سترد بقية دول العالم على الهيمنة الأمريكية؟ هذا يوصلنا إلى ابتكار آخر في استراتيجية بوش وهو تأكيدها على التعاون بين القوى العظمى، وهو ما يتناقض بشكل واضح مع تركيز كلينتون على العدالة

بالنسبة للقوى الصغيرة. وقد قدم بوش في خطابه في ويست بوينت تفسيرين لعدم وجود تحالف معادٍ لأميركا على الرغم من هيمنتها الطاغية منذ نهاية الحرب الباردة، الأول هو أن القوى العظمى الأخرى تفضل إدارة النظام الدولي عن طريق قوة مهيمنة واحدة طالما كانت قوة معتدلة نسبياً، وتعتبر الهيمنة الأمريكية مقبولة أيضاً لأنها ترتبط بقيم معينة تشترك فيها كل الدول والثقافات.

أما آخر الابتكارات في استراتيجية بوش فتتعلق بقضية طويلة الأجل وهي عن أسباب الإرهاب والطغيان، وقد توافق تفكير بوش في هذه النقطة مع الإجماع داخل المجتمع الأكاديمي فقد أصبح من الواضح الآن أنه لم يكن الفقر هو الذي دفع مجموعة الشرق الأوسط وهي من الطبقة المتوسطة لاقتحام المباني بثلاث طائرات، ولكنه كان الاستياء من عدم وجود مؤسسات تمثيلية في مجتمعاتهم، ولذلك كان المخرج الوحيد للخلاف في الرأي السياسي هو التطرف الديني، ومن ثم أصر بوش على ضرورة أن يكون الهدف النهائي للاستراتيجية الأمريكية هو: نشر الديمقراطية في كل مكان.

وبناء على ذلك تختلف استراتيجية الأمن القومي لبوش عن سابقتها في أمور عديدة، حددها "تقرير مجلة السياسة الخارجية" في التالي:

١- أنها تعتبر قادرة على تغيير الأحداث وليس مجرد الرد عليها، فهي ترفض التسليم من جانب إدارة كلينتون بأنه نظراً لأن التحرك نحو الديمقراطية واقتصاديات السوق قد أصبح لا غنى عنه في عصر ما بعد الحرب الباردة فإن كل ما يتعين على الولايات المتحدة عمله هو "الاندماج" مع بقية دول العالم من أجل توسيع هذه العمليات.

٢- أن هناك تماسكاً في استراتيجية بوش لم يستطع تحقيقه أبداً فريق الأمن القومي في إدارة كلينتون.

٣- أن تحليل بوش للهيمنة وأسباب الإرهاب يتوافق مع التفكير الأكاديمي، وذلك على الرغم من أن الكثير من الأكاديميين لم يلاحظوا ذلك بعد.

٤- لا ترى إدارة بوش - على عكس الكثير من الإدارات السابقة - تناقضاً بين القوة والمبادئ.

وأخيراً:

فإن الاستراتيجية الجديدة تتسم بالصراحة حيث إن هذه الإدارة تتحدث بشكل واضح دون محاولة استخدام عبارات دبلوماسية.

ثانياً: نظرية الهيمنة الأمريكية على العالم

هذه النظرية التي يبشر بها أعضاء إدارة بوش الابن كانت تختمر في أذهان خلايا التفكير اليهودية الأميركية اليمينية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي. ومفاد هذه النظرية "أن أمريكا لا بد أن تستخدم قواتها العسكرية الساحقة للحصول على "الهيمنة الشاملة" وأن تمنع أي خصم محتمل أن يأمل يوماً بمنازعتها. واستطاعت المجموعة بخطة جريئة أن تعيد تعريف "الحرب على الإرهاب" لتشمل الهجوم على العراق كخطوة أولى لتوسع الحرب ضد جميع أعداء أمريكا وإسرائيل في العالمين العربي والإسلامي، سواء كانت سورية أو إيران أو حزب الله أو المقاومة الفلسطينية.

قامت هذه الفكرة على استخدام القوة العسكرية الأميركية من أجل "إعادة تشكيل" المنطقة بأسرها لجعلها موالية لأميركا ولتسويق "الديموقراطية" ضمن هذه الصيغة.

وجاء تهذيب هذه الفكرة في النظرية المزعومة للحرب الوقائية أو الاستباقية التي تبنتها إدارة بوش في سبتمبر ٢٠٠٣. وبموجب هذه النظرية فإن الولايات المتحدة لا تتحمل ترف انتظار الهجوم عليها، بل لا بد لها أن تبادر بتوجيه ضربة إلى أي مصدر تهديد محتمل وبخاصة إذا جاء من "دولة مارقة" - أي دولة معادية لأميركا - من شأنها يوماً ما أن تسلم أسلحة دمار شامل إلى مجموعة إرهابية ويبدو هنا أن الولايات المتحدة تناست أن هذه النظرية التي

تتسلف ميثاق الأمم المتحدة من أساسه، تهدد بجر مناطق من العالم إلى حالة من الفوضى تحسم فيها النزاعات بالقوة الوحشية وحدها.

وهذه النظرية هي التي تعتمد عليها الولايات المتحدة لتعلن بأن الهدف من الحرب ضد العراق ليس هو نزع سلاح العراق، وهو هدف تتفق عليه جميع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بل هو "تغيير النظام" أي إطاحة الرئيس صدام حسين واحتلال العراق وتدمير أي مظهر من مظاهر حكم حزب البعث، وإعادة تشكيل البلاد وفق المصالح الأميركية وهو ما تحقق بعد غزو العراق بالفعل.

ولكن على الولايات المتحدة أن تكون حذرة فهي قد أخطأت في التوجه لأنها إذا ما استمرت على هذا النحو، قد تتورط في حرب في مناطق أخرى لا نهاية لها وتعرض مواطنيها ومصالحها للخطر وتدمر ما تبقى من سمعتها الطيبة.

كان ينبغي أن تدرك واشنطن بصورة خاصة أن التيارات القومية قد اندمجت في سائر أنحاء المنطقة وأصبحت قوة يحسب لها حساب. هنالك بعض الدول في الخليج لا تملك الخيار في القبول أو رفض تواجد الجيوش الأميركية على أرضها. أما تركيا الحريصة على أن يكون لها دور في عراق ما بعد الحرب، والتي تحتاج إلى ١٥-٢٠ بليون دولار من القروض والمنح، فقد قبلت دخول الجيش الأمريكي لفتح جبهة ثانية في أراضيها ضد العراق. إلى جانب ذلك، فإن بعض الدول العربية المرتبطة بالولايات المتحدة إما بالاتفاقات أو المعونات، قد رغبت أيضاً في تجنب أي صدام مع واشنطن ومع ذلك فإن هناك إحساساً واسع الانتشار في الشرق الأوسط بأن الحرب على العراق هي حرب ضد العرب جميعاً، بل ضد الإسلام نفسه.

ربما كان الخوف من الهزيمة في الانتخابات الرئاسية المقبلة يمكن أن يجعل الرئيس جورج بوش يدرك بأن المحافظين الجدد من أمثال ديك تشيني

ودونالد رامسفيلد وحلفائهما قد جروه إلى ورطة خبيثة كان لا بد له أن يسعى إلى الانسحاب منها.

يعود التفكير الأميركي عموماً، وتفكير الجمهوريين خاصة، إلى نظرية في العلاقات الدولية تقول بأن الساحة الدولية هي ساحة صراع وأن على كل دولة فيها أن تستحوذ على القدر الأكبر من القوة لضمان استمرارها وحماية مصالحها. وإلى جانب ذلك، تقول تلك النظرية بأن على الدولة المعنية أن تحاول أيضاً إضعاف أعدائها والتأكد من عدم حصولهم على مصادر القوة الكفيلة بتمكينهم من تهديد أمنها، حتى حين تدعو تلك النظرية إلى التعاون بين الدول، تقول بأن على الدولة المعنية أن لا تسمح لشركائها من الدول بتحقيق فوائد من عملية التعاون تتجاوز ما ستحوز عليه هي نفسها. وفي غياب سلطة دولية في مقدورها رسم حدود وضمانات للأمن الدولي والحفاظ على الاستقرار يصبح لزاماً على الدولة الأعظم تولي تلك المهمة. وهذا يعني أن على الدولة الأعظم أن تقوم بدور السلطة الدولية لإقرار النظام على الساحة الدولية، مما يعني إعطاء تلك القوة دور القاضي والجلاد في آن واحد، فهي تتهم، وتعتقل، وتحاكم، وتصدر الأحكام، وتقوم بتنفيذ ما يصدر عن أجهزتها من أحكام .

خلال القرن التاسع عشر وحتى بداية الحرب العالمية الأولى كانت بريطانيا هي القوة الأعظم، ولذلك قامت بدور "الدولة المهيمنة" أو القوة المهيمنة، حيث تصرفت على هواها وقامت باستغلال العديد من الدول والشعوب خلال فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٤-١٩٤٠) لم تكن لدى بريطانيا القوة أو النفوذ للقيام بدور القوة المهيمنة، كما أن أميركا - وعلى الرغم من امتلاكها للقوة العسكرية والاقتصادية للقيام بذلك الدور - امتنعت عن القيام بدور القوة المهيمنة. ولهذا، كما يدعي مروجو تلك النظرية، عاش العالم فترة كثيرة الصراع مما أدى إلى وقوع الحرب العالمية الثانية. لذا ومن أجل الحيولة دون وقوع حرب عالمية ثالثة، أو السماح باتساع رقعة الصراع والحرب، أصبح على أميركا القيام بدور القوة المهيمنة.

يشير تاريخ القوة المهيمنة إلى حقائق عدة لا ينكرها أصحاب نظرية الهيمنة من أبرزها:

١- أن القوة المهيمنة في مقابل قيامها بإقرار نظام دولي تتحمل معظم تكاليف النظام وتجنّب معظم الفوائد التي يحققها النظام. وليس أدل على ذلك من قيام أميركا بصوغ نظام النقد الدولي بالكيفية والشروط التي مكنتها ولا تزال تمكنها من جني معظم فوائد ذلك النظام. ومن تلك الفوائد إقرار الدولار كعملة دولية، وفتح الأسواق العالمية أمام المنتجات الأميركية، وفرض نظام السوق الحر على العالم، وإجبار الدول الفقيرة على القبول بسياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية. وتقوم الآن أميركا بفرض مفهومها للديموقراطية ونظرتها لحقوق الإنسان على الغير وترويج الثقافة الأميركية المضرة بالذوق العام.

٢- أن الدولة المهيمنة لا تندفع نحو إقامة نظام عالمي بدوافع إنسانية أو أخلاقية، وإنما بدافع المصلحة الذاتية حسب ما تراه وتحدده النخبة الحاكمة. وعليه تقوم تلك الدولة بوضع قواعد اللعبة السياسية بما يخدم مصالحها الذاتية ويحول دون نجاح أي من الدول المنافسة أو القوى الكبرى الأخرى من الوصول إلى درجة المنافسة الحقيقي. ولهذا قال الرئيس بوش في تقريره الأخير: "استراتيجية الأمن الوطني الأمريكي" "إن أميركا هي أقوى وأغنى دولة في العالم، وإنما ستعمل جاهدة لتبقى أقوى الدول من الناحيتين العسكرية والاقتصادية.

٣- أن القوة المهيمنة هي عادة قوة تعمل ضمن معسكر الدول الأكثر تقدماً من النواحي الاقتصادية والتكنولوجية، وبالتالي تحاول أن تفقد معسكرها لتحقيق المزيد من الفوائد على حساب الدول الفقيرة التي تعيش على هامش التطورات الاقتصادية والتكنولوجية. وهذا يعني أن دور القوة المهيمنة

وسعيها لتحقيق مصالحها الذاتية من شأنه تعميق التبعية الاقتصادية وزيادة حجم الفجوة التي تفصل الفقراء عن الأغنياء دولاً وجماعات وأفراداً.

٤- ولسوء حظ القوة المهيمنة، تقول كل مجمل وفروع نظرية الهيمنة إنه لا يمكن لأية قوة مهيمنة أن تحتفظ بدورها إلى الأبد إذ أن ارتفاع تكاليف الهيمنة سيضعفها في المدى الطويل، وذلك كما حدث بالنسبة إلى بريطانيا، أو أن طموحاتها ومحاولات مد نفوذها إلى أجزاء كثيرة من العالم سترهقها وتفقد القدرة على السيطرة، وهو ما يحدث الآن بالنسبة إلى أميركا، أو أن قوى أخرى ستظهر وتغير الوضع الدولي من حال تقوم على انفراد دولة واحدة إلى حال تتقاسم فيها النفوذ مجموعة من الدول المتكافئة تقريباً، وهذا ما نتوقع حدوثه قريباً.

إن من غير الممكن أن تؤيد الصين وأوروبا الموحدة وروسيا باستمرار أميركا في دورها الحالي ولذا وقفت فرنسا وروسيا ضد غزو العراق في مجلس الأمن.

ويبدو في ضوء ذلك كله أن العالم الذي تصور الأمريكيون أنه سيكون أكثر خضوعاً عندما تحقق الولايات المتحدة أهدافها في العراق ربما يكون أكثر خطورة وربما تزداد الخطورة وعندما يشعر الكثيرون أن الولايات المتحدة ليست هي ما تدعيه وأنها لن تكون شرطي العالم بل لن تكون قادرة على حماية أنظمة الحكم التي تزعم أنها تحت مظلتها، ويرجح الكثيرون الآن أن الولايات المتحدة بسبب قلة خبرة اللوبي الذي يسيطر عليها إنما تقود العالم في طريق مظلم وأن النتائج سوف تكون وخيمة ولعله من السابق لأوانه أن نتحدث الآن عما يحدث فعلاً لأن ذلك من سبيل المزايدة، ولكننا نعتقد أن الثقافة السائدة في العالم العربي ثقافة قاصرة وإذا استمر الوضع على ما هو عليه فسوف يصاب العالم العربي بكثير من الكوارث ولعله من غير الموضوعي أن نقول إن على الحكومات العربية أن تراعي مسؤولياتها لأن الحكومات العربية لا تحاول أن

تستفيد مما يجري وكل ما تفعله هو أنها تحاول استغلال الأوضاع الآنية من أجل استمرار الواقع القديم كما هو في وقت ثبت فيه أن الوضع القديم قد وصل إلى نهايته وأن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة أكثر خطورة على العالم العربي من أي عالم آخر وليس ذلك لأنها ستصب في النهاية في صالح الكيان الصهيوني بل لأن انهيار النظام العربي يستتبعه كل نظام القيم العربية كون الإنسان العربي أصبح يدرك التفاوت بين نظام القيم الذي يطلقه العالم العربي والسلوك الفعلي في عالم الواقع، إذا انهار نظام القيم فهو الانتصار لقوى الظلم والطغيان وبداية لنهاية المنظومة العربية.

يجمع العديد من المحللين والاستراتيجيين على أن استراتيجية الأمن القومي التي أعلنها الرئيس الأمريكي جورج بوش "الابن" تركز لفكر الهيمنة الأمريكية على العالم أجمع، إذ تشير الوثيقة إلى أن الولايات المتحدة تمتلك قوة ونفوذاً غير مسبوقين، وليس هناك ما يعرقل أو يعيق هذه القوة، وتستعرض الوثيقة درسين مهمين من حقبة الحرب الباردة:

الأول: أن الخطر الذي يتهدد الولايات المتحدة من قبل الدول "المتداعية" أكبر من الخطر الذي يتهدها من قبل الدول الغازية.

والثاني: أن سياسات الردع والاحتواء الخاصة بفترة الحرب الباردة لم تعد تعمل بكفاءة في عالم مليء بالشبكات الإرهابية الغامضة. ومن أجل مواجهة هذه الأخطار سوف تركز الولايات المتحدة على توجيه ضربات وقائية ضد الدول التي ترى فيها تهديداً لمصالحها^(١).

ويرى الخبراء أن "عقيدة بوش" أو ما يعرف رسمياً باسم "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة" هي أكثر وثائق هذه الإدارة خطورة في تحديد مفهومها لأبعاد التفوق الأمريكي في العالم، عسكرياً واقتصادياً، وأكثرها شمولاً في شرح سياساتها الخارجية من استراتيجيات الدفاع إلى المعاهدات الدولية، وأكثرها

(١) مجلة الإيكونوميست، في ٢٦/٩/٢٠٠٢.

وضوحاً في إفهام العالم أن أمريكا ستستخدم قوتها لإعادة تشكيله بما يلائم رؤيتها سواء أكان ذلك بالقوة العسكرية أم بفتح المجتمعات أم بتوسيع التجارة وغيرها، وتركز العقيدة على ثلاثة محاور جديدة، هي^(١):

١- إعلان موت استراتيجية الردع العسكري التي اتبعتها أمريكا خلال الحرب الباردة والانتقال رسمياً إلى استراتيجية الأعمال الوقائية، وعملياً الضربات الوقائية. فالعقيدة التي بإسهاب أسباب التحول هذا وتجري مقارنة بين عدو الحرب الباردة (الاتحاد السوفيتي) والعدو اليوم (الإرهاب والدول المارقة). لذلك، قال بوش: "إن أميركا ستتصرف ضد تهديدات ناشئة قبل أن تتشكل كلياً وإنما لا تستطيع أن تحمي نفسها وأصدقائها وحلفاءها بأن تأمل خيراً فقط".

٢- إعلان لا سابق له لحق أميركا في التصرف وحدها، وكما جاء في العقيدة أنه "قيماً ستعمل الولايات المتحدة باستمرار على حشد دعم المجتمع الدولي، لن نتردد في العمل بمفردنا، إذا اقتضى الأمر، لممارسة حقنا في الدفاع عن أنفسنا من خلال عمل وقائي".

٣- إعلان فريد أيضاً أن الولايات المتحدة لن تسمح لأي دولة بتحدي تفوقها العسكري كما كان الحال في الحرب الباردة إذ "ستكون قواتنا قوية ما يكفي لمنع أعداء محتملين من السعي إلى بناء عسكري لتحقيق التفوق على الولايات المتحدة أو التساوي معها".

أما ما يلحق بهذه الأفكار في "عقيدة بوش" فتفصيلات الأزمة في تصنيف البشر وتنظيم الدول والعلاقات في ظل دعاوى سيادة "إمبراطورية الخير" التي تبشر بأن استخدامها قوتها ونفوذها "لن يجعل العالم أكثر أمناً فحسب بل أفضل"، لأنها ستقضي على الأشرار الذين "يكرهون الولايات المتحدة وكل ما تقف من أجله"، وأنها ستكافئ الذين يعملون لمصلحة الحرية التي تتنادي بها

(١) صحيفة النهار اللبنانية، في ٢٩/٩/٢٠٠٢.

وتزويد مساعداتها المالية لهم وتعاقب المتخاذلين. بل حتى إنها ستكافئ أحلافاً مثل حلف شمال الأطلسي بشراكة فعلية إذا نفذ التحسينات التي حددتها له.

المآخذ على "عقيدة بوش" كثيرة وقد ترددت في الصحافة الغربية، أمريكية وكندية وأوروبية، وتجاوزت طبعاً اللهجة التي صيغت بها وهي لهجة قاسية حيناً وأحياناً فجة، مع أن صحيفة "النيويورك تايمز" نقلت عن مسئول أمريكي أن بوش شخصياً أعاد تحرير مسودة الوثيقة في صيغتها النهائية "لأنه وجد أن فيها مقاطع تبدو فيها مستبدة ومتعطوسة". ومن المآخذ أيضاً أن العقيدة التي تتحدث طويلاً عن "تهديدات وشيكة" تخفق كل مرة في إعطاء أمثلة على هذه التهديدات. والخطر الأكبر هو في إعلان أميركا حقها في التصرف وحدها مما لا يعني انتهاكاً للقانون الدولي فحسب بل إرساء سابقة قد لا تتردد دول أخرى في الاقتداء بها لضرب خصومها "وقائياً" كما فعل بعضها بعد ١١ سبتمبر عندما استخدمت ذريعة الإرهاب وأبرز مثل على ذلك حرب أرييل شارون على الفلسطينيين.

والمفارقة في إعلان أميركا حقها في التفرد أنه جاء في الوقت الذي تسعى إلى تأييد دولي لضرب العراق. وهذا إنما يطرح تساؤلات عن صدق قول أميركا أنها تسعى إلى دعم دولي لمواقفها وأنها ستحترم آراء الآخرين وعن حقيقة تفكير من صاغوا العقيدة وهم من الصقور المتطرفين الذين لم يؤمنوا يوماً إلا بسيادة القوة الأمريكية وحدها. وهذا ينعكس كذلك في منع كل من يفكر في تحدي القوة الأمريكية. ففي الإطار التي صيغت فيه بدا واضحاً أن أميركا لا تعمل حساباً فعلياً لأوروبا ولا لروسيا التي لن تستطيع التفوق نتيجة أوضاعها الداخلية والمالية، وأنه يستهدف في الدرجة الأولى قوى أخرى مثل الصين الصاعدة.

وهذه العدائية التي تواجه بها "عقيدة بوش" العالم سواء أكان في فئة الأشرار التي تضم الإرهابيين والدول التي تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار

الشامل، أم في فئة الأخيار وتتسحب أيضاً على موقف الإدارة من المعاهدات الدولية بدءاً من تقليدها شأن معاهدات حظر انتشار الأسلحة، مروراً بالمناخ، وصولاً إلى رفضها محكمة الجنايات الدولية وتصميمها على عدم السماح لهذه المحكمة بإعاقة أعمالها في العالم.

استراتيجية الهجمات الوقائية الأمريكية:

كشفت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش مطلع يونيو ٢٠٠٢ عن قيامها بتطوير استراتيجية جديدة للأمن الخارجي تتجاوز المفاهيم التي كانت أيام الحرب الباردة مثل "الاحتواء" و"الردع" تعرف باسم "استراتيجية الهجمات الوقائية" ضد المجموعات الإرهابية والدول الراعية لها أو التي تمتلك أسلحة كيميائية وبيولوجية.^(١)

وتؤكد الإدارة أن الاستراتيجية الجديدة التي تم طرحها من قبل مجلس الأمن القومي كجزء من أول تصور تطرحه الإدارة الحالية "للأمن القومي الاستراتيجي" بعد أحداث سبتمبر تؤكد على حق الولايات المتحدة في استخدام مبدأ "الهجمات الوقائية" و"التدخل الدفاعي" كخيارات رسمية في العمل ضد الدول والجماعات التي تبدو مصممة على استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة دون أن تتخلى عن الاحتواء والردع، ويعني هذا المبدأ بصفة أساسية حق الولايات المتحدة في توجيه ضربة عسكرية وقائية ضد أية جماعة أو دولة ترى أنها باتت تمثل خطراً أو تهديداً للأمن الأمريكي بمفهومه الواسع، وهو الأمر الذي أثار جدلاً واسع النطاق حول تداعيات هذه الاستراتيجية على قضايا السلم والأمن الدوليين إضافة إلى تداعياتها الإقليمية خاصة فيما يتعلق بعلاقة واشنطن بالأنظمة التي تتهمها بـ "المارقة" في الشرق الأوسط وعلى رأسها النظام العراقي الصدامي.

(١) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في ١٦/٦/٢٠٠٢.

وقد جاء هذا التحول في النظرة الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي بعد الفشل الكبير الذي منيت به سياسة "الاحتواء" و"الردع" التي كانت تطبقها واشنطن تجاه الدول والأنظمة التي ترى أنها تهدد المصالح الأمريكية منذ عام (١٩٩٣)، والتي تعني وفقاً للمفهوم الأمريكي "عدم السماح لأية دولة بالوصول إلى قدرة معينة تهدد المصالح الأمريكية أو الاستقرار الإقليمي، والعمل على إضعافها وعزلها عن المنطقة المحيطة بها وعن العالم الخارجي في آن واحد وقد طبقت الولايات المتحدة على كل من العراق وإيران فيما عرف بسياسة خنق للعراق حيث شددت واشنطن إجراءات الحصار الاقتصادي والسياسي عليه ولم تتردد في استخدام القوة المسلحة ضده في الشمال والجنوب كلما ارتأت أن الأمر يستلزم ذلك وأعطت لعمل اللجنة الخاصة المكلفة العراقية دوراً كبيراً بقدراته العسكرية.

أما بالنسبة لإيران، فإن سياسة الاحتواء الأمريكية ضدها وجدت تطبيقاتها في فرض طوق من العزلة السياسية والاقتصادية حولها سواء من خلال قانون "داماتو" الذي يفرض مقاطعة اقتصادية على الشركات التي تستثمر في قطاع النفط الإيراني بما يزيد على أربعين مليون دولار، أو من خلال اتهامها بدعم الإرهاب والسعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ومساندة الجماعات التي تتهمها واشنطن بالإرهاب في الشرق الأوسط، غير أن سياسة الاحتواء هذه فشلت في تحقيق أهدافها، حيث نجحت الدولتان - العراق وإيران - في كسر العزلة المفروضة حولهما واستعادة علاقاتهما الخارجية وخاصة مع الكثير من دول العالم وفي مقدمتها قوى كبرى مثل روسيا ودول الاتحاد الأوروبي والصين.

وجاءت أحداث سبتمبر لتؤكد فشل سياستي "الردع" و"الاحتواء" الأمريكيين في تحقيق الأمن القومي الأمريكي إذ مثلت هذه الأحداث أول تهديد مباشر وخطير ليس فقط على المصالح الأمريكية ولكن على الوجود

الأمريكي ذاته مما دفع الدوائر العسكرية والأمنية الأمريكية إلى إجراء أعمق تغييرات في تاريخها خاصة وأن هذه العمليات لم تأت من دول أو أنظمة حاكمة وإنما من جماعات ليست لديها رقعة من الأرض محددة يمكن احتواؤها أو ردعها، وهو ما أكده أحد المسؤولين الأمريكيين بقوله: "إن الإرهابيين ليست لديهم رقعة من الأرض يقومون بحمايتها، وليس واضحاً كيف يمكن استخدام مبدأ الردع في مثل هذه الضربات التي تعرضنا لها" ومن ثم فقد تغيرت طبيعة العدو وطبيعة الخطر، ولذلك رأت الولايات المتحدة ضرورة تغيير طبيعة الاستجابة والرد، دونما أي تنازل عن السياسات القديمة "الاحتواء" و"الردع".

إلا أن تبني الولايات المتحدة لاستراتيجية "الهجمات الوقائية" من أجل محاولة تطبيق الأمن القومي ليست بالأمر الجديد، إذ شهدت الساحة الدولية تطبيق مثل هذه الاستراتيجية من قبل دول أخرى ومن أبرز الأمثلة في هذا النطاق الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي (١٩٨١)، وقد استندت في ذلك على أن الرئيس العراقي صدام حسين كان يحاول تطوير أسلحة تمثل تهديداً لأمنها القومي الأمر الذي استلزم طبقاً لها توجيه ضربة وقائية، واستندت في توجيه هذه الضربة على المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة والتي تجيز للدول استخدام كافة الوسائل للدفاع عن نفسها، وقامت إدارة الرئيس الأمريكي ريجان باستخدام نفس هذه الاستراتيجية عندما قامت بقصف ليبيا بعد اتهامها بتفجير ملهى لابل في برلين عام (١٩٨٦) حيث وصف ريجان هذا الإجراء بأنه "وقائي" للقضاء على الجماعات الإرهابية، وذلك في خلط واضح بين الهجمات الوقائية والهجمات الانتقامية، وهو الخلط الذي استمر بعد ذلك، ففي عام (١٩٩٨) وفي أعقاب الهجمات التي تعرضت لها السفارتان الأمريكيتان في كينيا وتنزانيا،

اعتبرت إدارة الرئيس كلينتون بأن لها الحق في قصف كل من السودان وأفغانستان على أساس تورطهما في دعم تنظيم القاعدة الذي اتهم بتدبير التفجيرات.

وبعد هجمات ١١ سبتمبر أصبح المجتمع الدولي مهياً لإقرار سياسة "الهجمات الوقائية" حيث منح مجلس الأمن الولايات المتحدة موافقة على أي عمل عسكري طبقاً للمادة (٥١) من الميثاق على أساس أن هجمات ١١ سبتمبر كانت ضخمة للغاية بدرجة يمكن اعتبارها إعلاناً من جانب المتورطين فيها توجيه ضربة أخرى، وبالتالي فإن واشنطن من حقها توجيه ضربة في إطار الدفاع عن النفس.

وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية الأمريكية ليست بالأمر الجديد إلا أن خطورتها تتبع من اعتمادها كسياسة رسمية للدولة، بما لذلك من تداعيات خطيرة على المستويين الإقليمي والدولي، وهو ما يتضح من الآتي:

(١) على المستوى الدولي:

أن الولايات المتحدة لها الحق بمفردها في توجيه ضربة وقائية ضد أية دولة تقرر أنها تقوم بتطوير أسلحة الدمار أو تدعم الإرهاب، الأمر الذي يمثل ضوياً أخضر لشن حرب أمريكية ضد أية دولة أو منطقة في العالم ترى واشنطن أنها تهدد مصالحها دون أن تحتاج لأن تثبت تورطها في أعمال من هذا النوع ومن ثم فإنه في حالة القبول بسياسة الإجراءات الوقائية كسياسة قانونية، فإن هيكل السلام الدولي سوف يتعرض للانهدام، خاصة وأنه سوف يصبح في مقدور أية دولة أن توجه ضربة لدولة أخرى بحجة أنها شعرت بتهديد، مهما كان هذا التهديد بعيداً.

كما أن مبدأ الضربات الوقائية من شأنه أن يهدد بتصعيد الأزمات الدولية بسرعة كبيرة لأن الأطراف المعنية تواجه ضغطاً تدفعها إلى اختيار التعجيل بدلاً من التأجيل في سياساتها العسكرية، طبقاً للحكمة السائدة في مجال الأسلحة النووية التي تقول "إذ لم تستخدمها فلن تستخدمها أبداً"، ناهيك عن أن توجيه أية ضربات عسكرية وقائية لبرامج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية في أية دولة من شأنه أن ينشر هذه المواد بما قد يؤدي إلى قتل آلاف البشر لها ليس فقط في الدول المستهدفة بالعدوان، بل كذلك في الدول المجاورة لها، ومن ثم فإن القبول بالاستراتيجية الأمريكية الجديدة يعني ببساطة تقويض مبادئ وأسس السلم والأمن الدوليين التي تقوم عليهما الأمم المتحدة وكافة المؤسسات الدولية، ويقود المجتمع الدولي إلى الفوضى وسياسة "الغاب" وهو أمر في غاية الخطورة، فإذا كانت كثير من الدول قد استغلت "الحرب ضد الإرهاب" إما لتدعيم علاقاتها مع واشنطن أو لشن حملة صارمة ضد المعارضين عنها، فإن المجتمع الدولي - وكما أكدت صحيفة "الجارديان" يوم ٢٠٠٢/٦/٧ - يطالب برفض تلك السياسة التي أعلنها بوش وإلا تعرض ميثاق الأمم المتحدة لضربة قاصمة.

(٢) على المستوى الإقليمي:

إذا كان لاستراتيجية "الهجمات الوقائية" الأمريكية هذه الخطورة على الساحة الدولية، فإن الأمر الذي لاشك فيه هو أن هذه الخطورة ستكون أشد وأكثر فداحة على المنطقة العربية وذلك في ضوء عاملين مهمين:

الأول: وهو استهداف الدول العربية من قبل دول وخاصة الولايات المتحدة وإسرائيل إذ يمكن للولايات المتحدة استناداً لهذه الاستراتيجية أن تقوم بعدة هجمات "وقائية" ضد دول ترى أنها تهدد أمنها وفي مقدمتها ليبيا وسوريا

وإيران، كما يمكن لإسرائيل أن تستند على نفس الاستراتيجية في توجيه ضربات عسكرية ضد أية دولة عربية ومن ثم فالدول العربية ستكون الضحية الأولى في حالة تطبيق هذه الاستراتيجية.

العامل الثاني: ويتمثل في عدم قدرة الدول العربية على تطبيق هذه الاستراتيجية وذلك في ضوء ضعف الإمكانية العسكرية والتراجع المستمر في ثقلها السياسي والاقتصادي على الساحة الدولية، ومن ثم فإنه في حالة إقرار مثل هذه الاستراتيجية كسياسة رسمية فإن المتوقع هو أن تحظى المنطقة بنصيب الأسد من هذه الهجمات في إطار سياسة "تصفية الحسابات القديمة" التي قد تمارسها بعض الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة وإسرائيل.

وقد كانت العراق هي المحطة الأولى لتطبيقها على أرض الواقع وذلك في ضوء الاتهامات الأمريكية له بالسعي لتطوير أسلحة الدمار الشامل وإعلان واشنطن صراحة رغبتها في إسقاط النظام العراقي من خلال ضربة عسكرية.

وأكد صحة هذا الاستنتاج أن إعلان واشنطن عن هذه الاستراتيجية الجديدة قد جاء متزامناً مع عاملين مهمين هما:

أ- التصريحات التي أنلى بها نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني يوم ٦/٧/٢٠٠٢ والتي أكد فيها أن الولايات المتحدة لن تسمح للعراق بتهددها بأسلحة الدمار الشامل وأن هناك خطراً متزايداً يتمثل فيها، وصفه بالجماعات الإرهابية التي تحصل على أسلحة دمار شامل من العراق أو دول أخرى وأن هذا التهديد الذي تمثله هذه الجماعات يتطلب رد فعل حاسم، وهو ما يمثل تصعيداً خطيراً في اللهجة الأمريكية ضد العراق بعد فترة من السكون التي سادت نتيجة تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وتراجع عملية السلام.

ب- جولة وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد لمنطقة الخليج والتي زار خلالها كلاً من الكويت والبحرين وقطر في الفترة من ٩ إلى ١١ يونيو

٢٠٠٢ وهي الجولة التي استهدفت طبقاً لوسائل الإعلام الغربية حشد التأييد لضرب العراق لإسقاط النظام، حيث أعلن وزير الدفاع الأمريكي خلال زيارته للكويت أن النظام العراقي مازال يعمل على تطوير وتخزين أسلحة الدمار الشامل.

غير أن ما سبق يعني أن تطبيق استراتيجية "الهجوم الوقائي" الأمريكية على العراق بات أمراً سهلاً برغم وجود العديد من العقبات والصعوبات أهمها الرفض الأوروبي في ضوء عدم وضوح الرؤية الأمريكية لعراق ما بعد صدام، ووجود خلافات داخل الإدارة الأمريكية ذاتها بسبب ما أشارت إليه صحيفة "نيويورك تايمز" في عددها الصادر يوم ١٠/٦/٢٠٠٢ من أن عديدين داخل وزارة الخارجية الأمريكية رأوا أن شن هجوم ضد العراق سوف ينظر إليه على المستوى الدولي بأنه مواجهة مع الإسلام وسيخلق اضطرابات في المنطقة، ناهيك عن استمرار الرفض العربي الرسمي والشعبي لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق حتى بعد الحرب وهو ما أوضحتها نيويورك تايمز أيضاً بقولها: "إنه على الرغم من أن رامسفيلد أكد أن زيارته للكويت والبحرين وقطر تهدف إلى تقديم الشكر على دعمها للولايات المتحدة في حربها في أفغانستان، إلا أنه أدرك أن تلك الدول لن تنضم إلى تحالف جديد، فإذا أضفنا إلى ذلك رفض كل من روسيا والصين وفرنسا وألمانيا لأي استخدام عسكري للقوة ضد العراق".

٣- الانقلاب في السياسة الخارجية الأمريكية:

إن استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة التي أعلنها الرئيس الأمريكي جورج بوش تمثل تحولاً تاماً عن الأفكار والمبادئ التي قامت عليها السياسة الخارجية طوال خمسين عاماً مضت، وخروجاً على استراتيجية كلينتون التي أعلنها عام (١٩٩٩)، هي أول تفسير شامل وتفصيلي لما نشهده من ممارسة للسياسة الخارجية لحكومة بوش في العالم

وفي الشرق الأوسط، وتحديد صريح لما سوف تسير عليه هذه السياسة في المستقبل، مشيرين إلى^(١):

- أن الاستراتيجية الجديدة هي بمثابة نقتين لكل الأفكار ووجهات النظر السياسية، التي ظهرت متفرقة من جانب الرئيس بوش وكبار معاونيه، سواء بشكل مراوغ أو متردد منذ وصوله إلى البيت الأبيض في يناير (٢٠٠١)، أو بصورة صريحة ومنذفة ومتشددة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١)، خاصة مفهوم الهجوم الوقائي أو استباق الآخرين بالهجوم عليهم قبل أن يهاجموك، حتى ولو لم تكن قد ظهرت عليهم نية مهاجمتك.

- أن هذه الوثيقة تضع موضع التطبيق الأفكار التي كان مختلفاً عليها بين تيارين أو مدرستين سياسيتين في الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة عام (١٩٨٩)، أولها تنتمي إلى ما يسمى الواقعية السياسية وتؤمن بأن الولايات المتحدة لو أرادت أن تظل القوة العظمى الوحيدة في العالم، فإن الظروف الداخلية وتحولات الأوضاع الدولية، واختلاف مصادر التهديد نأمن القومي، لن تسمح لها بذلك، وأن ضمان مصالحها وأمنها في ظل هذه الظروف المتغيرة، يعرض عليها أن تتعايش مع نظام دولي يقوم على تعددية الدول الكبرى، والمشاركة مع دول محورية متوسطة لها تأثيرها على تحقيق الاستقرار والتقدم في مناطقها الإقليمية. والمدرسة الثانية تحمل اسم المثالية السياسية وهي التي ينتمي إلى تيارها جماعه المحافظين الجدد في الحزب الجمهوري، والذين يشكلون الآن الفريق المسيطر على السياسة الخارجية في حكومة بوش، وهؤلاء يتمسكون بأن تظل الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة المهيمنة، وألا

(١) صحيفة الأهرام، في ٢/١٠/٢٠٠٢.

تسمح بظهور أي قوة دولية منافسة لها، وان أمريكا القوية عسكريا واقتصاديا وتكنولوجيا هي المؤهلة لتكون صاحبة القرار في شئون العالم، لهذا صدرت الوثيقة متضمنة أفكار هذا التيار، وجاءت صياغتها بلهجة متشددة، بل هي الأكثر تشددا في خطاب السياسة الخارجية منذ عهد رونالد ريجان، والذي كان أقطاب الفريق الحالي في حكومة بوش قد عملوا معه في حكومته في شبابهم وكان أبرزهم دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الحالي.

إن الأفكار أو المبادئ التي جاءت في هذه الوثيقة تبرز بشكل واضح تطلع الولايات المتحدة لتكريس تفوقها وهيمنتها على العالم ومن هذه المبادئ:

١- أن الولايات المتحدة لن تسمح بتحدي تفوقها العسكري العالمي. وأن تكون قدرتها العسكرية قوية بما يكفي لمنع أي منافسين محتملين لقوتها العسكرية من بناء قوتهم العسكرية بصورة يمكن أن تزيد أو تتساوى مع قوة الولايات المتحدة. وجاءت إشارة إلى هذا التوجه بشكل توضيحي من ريتشارد أرميتاج نائب وزير الخارجية، وقال: "إننا نملك النفوذ، والمكانة والتأثير بما لم يعتبر متاحا لأية دولة أخرى في تاريخ العالم".

٢- سوف تستخدم الولايات المتحدة قوتها العسكرية والاقتصادية لتشجيع قيام - ما أسمته - المجتمعات الحرة والمفتوحة، وستفعل كل ما في إمكانها المحافظة على وضعها بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم. والتركيز على استخدام المعونة الخارجية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، لكسب ما وصفته بمعركة القيم والأفكار المتنافسة، بما في ذلك معركة مستقبل العالم الإسلامي.

٣- إعادة النظر إلى الإرهاب القادر على امتلاك دول لأسلحة الدمار الشامل، باعتبار الإرهاب كأنه المشكلة الوحيدة في العالم، أو هو المحور الذي تدور عليه الاستراتيجية الأمريكية، بما يجعل رؤيتها شاحبة ضيقة تجاه جميع المشكلات والتحديات الأخرى، التي تحمل تهديداً للأمن العالمي والأمن القومي للولايات المتحدة.

وتنص الوثيقة على ردع الذين يكرهون الولايات المتحدة، وأي شيء يذهبون إليه. تطبيقاً لهذا جرى تقنين كل الأفكار التي ظل الرئيس بوش يرددتها طوال الأشهر الماضية عن الهجوم الوقائي على عدو محتمل، ونقل المعركة إليه في أرضه، قبل أن يقوم بأي هجوم، والتي حددها كمبدأ لاستراتيجيته المقبلة منذ خطابه أمام الأكاديمية العسكرية في ويست بوينت في أول يونيو (٢٠٠٢). وكان بوش قد ذكر أن بلاده ستسعى لوقوف الحلفاء معها في هذه المعارك، لكن الوثيقة أضافت إلى هذا المعنى، قوله: "إننا لن نتردد في التصرف وحدنا، إذا دعت الضرورة، لممارسة حقنا في الدفاع عن النفس، واستباق الهجوم، بهجوم وقائي. وأمام التهديدات الجديدة من الإرهابيين، والدول المارقة، فإن الولايات المتحدة، لن تظل تعتمد على موقف رد الفعل. ولا يمكنها ترك الأعداء يبادرون بالضرب أولاً".

٤- الوثيقة تعكس في صياغتها وأفكارها طبيعة المجموعة المسيطرة على السياسة الخارجية في واشنطن، والذين يسميهم الأمريكيون بالصقور، وهي تتحدث بلهجة الغطرسة، ولن تقبل حلولاً وسطاً، حين تقول على وجه التحديد إنه عندما تكون المصالح الأمريكية المهمة موضع التهديد، فلن يكون هنالك حل وسط، وتحمل لهجة الفرض والإكراه، يعكس هذا حديثها عن إقناع أو إرغام الدول على قبول مسئوليتها السيادية، في عدم مساعدة الإرهابيين، وهي بهذا تتجاهل مفهوم المشاركة والتعاون في مواجهة الإرهاب، وهو شيء انفردت الولايات المتحدة بأن تضع له التعريف الذي تراه هي، والذي يختلف معها فيه الجميع بما في ذلك حلفاؤها في أوروبا.

ويجمع الخبراء والمحللون على أن هذه المبادئ هي خروج كامل على الاستراتيجية المعلنة من جانب الولايات المتحدة، كأساس لعلاقاتها الدولية، ولدورها في العالم، والتي تقوم على العمل من خلال المعاهدات الدولية إما بقبول ما هو مقبول منها، وإما السعي لتعديل ما تراه يحتاج للتعديل، وترى العالم وعلاقاته تحكمه المشاركة والتعاون، من خلال نظرتها إلى أن مصادر التهديد الجديدة في العالم تهدد أمن الجميع، وتحتاج تكاتف الجميع من خلال مبادلة المعلومات، والجهود، وإن الولايات المتحدة تحتاج إلى آخرين، مثلما يحتاجها الآخرون، والإيمان بأن الاستقرار الإقليمي في مناطق العالم يمثل مصلحة أمن قومي للولايات المتحدة. ثم إن هذه الوثيقة هي إعلان عن تحول جوهري وكامل عن الاستراتيجية التي قامت عليها سياسة أميركا الخارجية، طوال خمسين عاماً مضت، منذ ظهور ما سمي مبدأ ترومان والذي جاء ضمن خطابه أمام الكونجرس في مارس (١٩٤٧)، ويركز أساساً على منع توسيع الاتحاد السوفيتي للنفوذ الشيوعي في العالم. وكان أساسه التحالفات خاصة - التحالف الأطلنطي -، والعلاقات القوية التبادلية مع الدول، وكان له ركنان رئيسيان هما احتواء النفوذ السوفيتي وحصاره حتى لا يتسع وردع أي نوايا هجومية سوفيتية بامتلاك أسلحة متفوقة تجعل العدو يمتنع عن القيام بأي هجوم على أميركا خشية الرد عليه بضربة مدمرة، أي أن المبدأ لم يقم على مفهوم استباق الهجوم، أو الهجوم الوقائي.

وفي هذا الإطار كان الحلفاء في أوروبا لهم دورهم ورؤيتهم في هذه الاستراتيجية، ارتباطاً بمبدأ الأمن الجماعي الذي كان هو أساس التحالف الأطلنطي، في مواجهة العدو السوفيتي وهو عنصر يبتعد عنه الخط العام لوثيقة استراتيجية بوش، خاصة وأن معظم جوانب التشخيص الأمريكي بالنسبة للحرب على الإرهاب، تحديات الأمن القومي، وأسلوب مواجهتها، لا تلقى اتفاقاً معها من جانب غالبية الحلفاء في أوروبا.

٤ - ملامح التحرك الأمريكي على مستوى الشرق الأوسط

الرؤية الأمريكية اشتملت على موضوعين، يتعلق أولها بالعراق، بينما يستعرض شقها الثاني للشرق الأوسط عموماً. القسم المتعلق بالعراق يركز على ملامح عراق المستقبل، فهو عراق حر وموحد ومستقر، ينعم بالرفاهية، كما أنه خال من أسلحة الدمار الشامل. ليس هذا فحسب، بل إن عراق ما بعد صدام سيكون مثلاً لباقي دول المنطقة، وقاعدة تشع منها قيم الحرية والسلام والديمقراطية: يشير هذا الطرح المغرق في مثاليته عدة نقاط أساسية يصعب القفز فوقها.

الجانب المتعلق برؤية الرئيس الأمريكي لباقي دول المنطقة وعلاقتها بالحرب، لا يقل مثالية عن الوصفة العراقية. نقطة البداية في هذه الرؤية، دولة فلسطينية ديمقراطية قادرة على البقاء، خالية من الإرهاب والتهديد لأمن إسرائيل. التزام إدارة الرئيس بوش بدولة فلسطينية مستقلة تتعايش مع جاريتها إسرائيل وهذا ليس جديداً، الأمر الجديد هو التركيز على صفة الديمقراطية لهذه الدولة، وربطها في الخطاب الأخير بعراق ديمقراطي، كيف ذلك؟ جواب بوش بسيط وهو أن زهاب صدام حسين سيحرم القوى الراديكالية (المقاومة) الفلسطينية من الدعم المالي والسياسي وحتى المعونات التي تقدمها الحكومة العراقية لأهالي منفذي العمليات الاستشهادية. الرسالة الثانية: أن الدول الأخرى في المنطقة (سوريا وإيران) ممنوعة - في شرق أوسط ما بعد صدام - من ممارسة مثل هذا السلوك. شرط ثالث في رؤية الرئيس الأمريكي للجانب الفلسطيني أن تبرز قيادة فلسطينية إصلاحية، عندها وعندها فقط، يمكن الحديث عن تقدم في عملية السلام، والانتقال إلى مفاوضات المرحلة النهائية، ومطالبة إسرائيل باتخاذ خطوات منها وقف الأنشطة الاستيطانية. وهكذا تتحرك القضية الفلسطينية، بعد فترة من الصمت المطبق من الإدارة الأمريكية الحالية تجاه استمرار الممارسات الوحشية من قبل حكومة شارون تجاه الشعب الفلسطيني،

لكن بوش لم يقدم برنامجاً عملياً لوقف الجرائم الإسرائيلية ولكن خطته ما زالت غامضة بالنسبة للكثيرين تسمى "خريطة الطريق".

أما الدول الأخرى في المنطقة، فنصيبتها من رؤية الرئيس الأمريكي يتمثل في متابعة لمطالب الرأي العام العربي، خاصة في دوائر المتقنين الداعين إلى الإصلاح السياسي وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية والانفتاح الاقتصادي وتشجيع التجارة الحرة. وبكلمة أخرى، فعلى هذه الدول غير الديمقراطية أن تتوقع ضغوطاً في هذا الاتجاه فيما إذا قررت معارضة التوجهات والمصالح الأمريكية في مرحلة ما بعد صدام.

ما هي فرص تحقيق هذه الأهداف المعلنة؟، وما هي الضمانات على أن الولايات المتحدة ستلتزم بتحقيق هذه التعهدات؟ في البدء لا يملك المرء إلا أن يعبر عن تشككه وتشاؤمه تجاه التزام الولايات المتحدة بالديمقراطية في هذه المنطقة، وذلك لعدة أسباب، أهمها: أولاً، أن الولايات المتحدة لم تظهر دعماً للديمقراطية في المنطقة العربية في السابق، ليس هذا فحسب، بل إن أمريكا كانت سبباً رئيسياً في استمرار كثير من الأنظمة غير الديمقراطية. ثانياً، لقد ارتبط استمرار الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة بأمن إسرائيل، بشكل مباشر وغير مباشر، فكيف سيتم فك هذا الارتباط من قبل إدارة وصفها شارون من أنها من أكثر الإدارات قرباً من إسرائيل؟ ثالثاً، صحيح أن الولايات المتحدة قد فرضت الديمقراطية على ألمانيا واليابان، لكنها فعلت ذلك عندما خرجت منتصرة من الحرب، وكانت تقودها مجموعة من السياسيين بعيدي النظر من أمثال "جورج مارشال"، وغيره من المؤمنين بترابط المصالح الأمريكية بالمثل والمبادئ التي قامت عليها أمريكا، من الصعوبة بمكان مقارنة أولئك باليمين المستطرف الذي يسيطر على إدارة الرئيس بوش، وبشكل خاص في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر المشؤومة والحرب المعلنة على الإرهاب.

وأخيراً، فإن أغلب المشاريع الاستعمارية السابقة استخدمت مبادئ وقيم، مثل "تحديث" الشعوب المستعمرة ومساعدتها على حكم نفسها. ولعل هذا هو سبب الاعتقاد القوي بين كثيرين من أهل المنطقة بأن الشعارات الديمقراطية الأمريكية الجديدة مشكوك فيها.

إن الإدارة الأمريكية أمام امتحان حقيقي لإثبات ادعاءاتها الجديدة، خاصة وأن الديمقراطية نادراً ما تفرض من قبل القوات المحتلة الأجنبية - فهذا هو النقيض لحكم الشعب لنفسه وبنفسه - التي تختفي وراء أدوات الدمار. كما أن فرض تحقيق الديمقراطية في عراق ما بعد صدام سيعتمد على وعي القوى السياسية العراقية، على رأسها المعارضة في "إربيل" لتجاوز مصالحها الضيقة، وصياغة دستور جديد، يقن التعددية والتناوب السلمي على السلطة. ومن ناحية ثانية، تعتبر المهمة الملحة أمام هذه المعارضة أن تحصل على تعهدات من الإدارة الأمريكية على أن هذه الأخيرة لن تتمر العراق وتقتل الآلاف من أبنائه باسم تخليص العراق من الدكتاتورية. كما أن من مؤشرات وعي المعارضة أن تضع التعهدات بعراق ديمقراطي على أنها المحك الحقيقي لكيفية التعامل المستقبلي مع التواجد الأمريكي.

فريق الرئيس الأمريكي جورج بوش يكرر الأخطاء الاستراتيجية نفسها من ناحية إدارة الصراع وهي باختصار: حصر احتساب ميزان القوى العسكرية في حالته الراهنة، وعدم إعطاء أهمية للتحالفات الكبرى ولا للرأي العام والشعوب، أو لعامل الصمود والدفاع والمقاومة. أو عامل الانهيار والاستسلام مما يترك عامل الزمن يفعل فعله في استنزاف القوى القاهرة وتنمية إمكانيات القوى المقهورة وخبراتها ومعنوياتها. وهنا يجب الانتباه إلى عدم الدخول في تفاصيل الفروق في حالة قيادة "المحور" وقيادة إدارة بوش من أجل النقاط الجوهرية في تقدير الموقف. لقد استعدت الإدارة الأمريكية الحالية أغلبية دول العالم وشعوبه مبتدئة بفرنسا وألمانيا وروسيا والصين وكانت مستعدة لاستعداد بريطانيا حكومة "توني بليز" التي عضت على جراحها وقررت ألا تترك حليفها

تحت كل الظروف وإلا فإن الأسباب التي "أزعجت فرنسا وألمانيا يجب أن تزعج بريطانيا عندما يراد للتحالف الأطلسي أن يهبط من حال الشريك صاحب حق الفيتو إلى حالة التابع الذي عليه أن يؤيد ويتبع فقط. فالعقوبة التي تنتظر إلى "أوروبا القديمة" بكل ذلك الاستعلاء والاستهتار لا بد من أن تنتظر بالعين نفسها، إلى بريطانيا المسنة القديمة.

هذه الإشكالية (محتواها عسكري - سياسي - اقتصادي - ثقافي) لا تحتاج إلى استنتاج، ففريق بوش أعلنها ويطبقها بلا أقنعة. أي أننا أمام قيادة لا تعطي التحالفات الدولية ما تستحقه من أهمية فحسب، وإنما أيضاً، تحطم تحالفاتها القائمة منذ عقود ولا تسعى إلى إقامة حلف جديد حتى لا يكون لها شركاء. فهي تسمي من يقف معها في القضية المطروحة "حلفاء" تجاوزاً وبغض النظر عن العدد والوزن والأحجام والمحتوى. لأنها تعتقد أنها تستطيع وحدها أن تقوم بالحرب وما على الذين يؤيدونها إلا أن يتبعوا بلا حقوق، إذ يكفيهم تجنب غضبها وعدم إدراجهم في عداد "القوى القديمة" أو "الإرهاب" أو "الشر" ثم ما أن تنتهي الحرب إلا وينتهي التحالف فليس ثمة وعد ملزم ولا حق مسبق لأن كل شئ سيسير على ضوء الظروف الجديدة، وهو ما لم تحسبه المعارضة العراقية جيداً في أربيل. وقد حانت فرصتها لترفع غطاءها عن العدوان الأميركي على العراق كما فعل النواب في البرلمان التركي على الأقل. لكنها لم تفعل. فإن الصقور في إدارة بوش من أكثر الساسة احتقاراً لهما، حتى داخل الولايات المتحدة نفسها كما لا يظهر بصورة صارخة على السطح فعلى سبيل المثال كتب توماس فريدمان في "الهيرالد تريبيون" في ٣/٣/٢٠٠٣ يقول: "ولا تصدق استطلاعات الرأي. لقد جرت في عشرين ولاية فوجدت ٩٥ في المئة من أهل البلد يريدون معالجة العراق بلا حرب وبالطبع مثل استطلاعات الرأي في الدول الغربية الأخرى وفي العالم عموماً، كما أن تظاهرات الملايين تؤكد أن الفريق المذكور لا يعطي أهمية تذكر لمسألة الشعوب والرأي العام في الاستراتيجية بل تراهم يضربون عرض الحائط بكل التقديرات التي تحذر من أن كراهية أميركا

ستصبح أضعاف وضعها الحالي بعد الحرب، وان اتجاهات الإرهاب ستجد آفاقاً من الغاضبين المتألمين ينضمون إلى صفوفها.

هذا يعنى أننا أمام إدارة للصراع ذاهبة إلى هزيمة غير عسكرية - أقرب لهزيمة الاتحاد السوفيتي السابق - وإذا كانت تراهن على تثبيت ميزان القوى العسكرية العالمية القائمة، وتمنع أي محاولة لتعزيز قدراتها العسكرية أو تطويرها فإنها سترفع على كتفيها في قادم الأيام ما لا تطيقه من حمل. فكيف يمكنها أن تمنع مضي الصين في التطوير لقدراتها العسكرية، أو تحول دون قيام فرنسا وألمانيا بدورهما الأوروبي ورفع ميزانيتها العسكرية. ثم كيف ستمنع روسيا من الاستمرار في الأبحاث العلمية أو التوسع في ترسانة الصاروخ المتعدد الرؤوس النووية. هذا يعنى أنها ستفتح باب الحرب العالمية الثالثة، أو تضعها من جديد على الأجددة. ولكن أنى لها أن تفعل ذلك وقد رأيناها تتخبط وتكاد تعجز وهي تحاول إنجاز مهمة "متواضعة" وهي تكريس الاحتلال في العراق فكيف سيكون الحال حين تهب الرياح في العراق ومن حوله على غير ما تشتهي. وكيف ستكون حال صناديق الاقتراع الأمريكية بعدما يجد الشعب الأميركي نفسه ينتقل من ورطة إلى أخرى أشد منها، وبلا داع ملح عدا "أحلام" قيادة بدائية جاهلة لم تفهم "علم الحرب" أو "فن السياسة" إلا من خلال مدخل واحد هو استخدام القوة العسكرية.

ثالثاً- نقد الاستراتيجية الأمنية والسياسة العامة الأمريكية:

وسوف نطرح الرؤية من خلال مستويين الأول هو النتائج الفعلية لسياسات الحكومة الفيدرالية الأمريكية على المستوى الداخلي والثاني هو النقد الموضوعي للسياسة الخارجية الأمريكية، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن هذه السياسات وآلياتها قد خلقت حالات عديدة من الاستعداد لها على الصعيدين وبالتالي فإنه لا يمكن إعفاء الإدارات الأمريكية من تحمل مسؤولياتها نتيجة لما حدث، وقد يكون بالفعل هناك تضاد للمصالح الأمريكية مع قوى دولية عديدة

ومنظمات وميليشيات أمريكية مسلحة وهو ما دفع المراقبين للإشارة بأصابع الاتهام في اتجاهات مبعثرة بل ومتضاربة أحيانا وأن محاولة تحديد جهة بعينها لإدانتها هو تصور لتحليل مجتزأ يعتمد على رؤية قاصرة لأبعاد عديدة يلزم أن توضع في الاعتبار أولها الرؤية البنيوية للاستراتيجية الأمريكية وثانيها ردود أفعال المتضررين من جراء هذه السياسات الأمريكية بمستوياتها الخارجية والداخلية وهو ما يؤكد على ضرورة مراجعة وتقييم سياسات العجز والتقصير في هذه الاستراتيجية الأمريكية.

١- على مستوى السياسة الداخلية:

إن الإدارات الأمريكية المتعاقبة زعمت أنها تنشر أفكاراً إنسانية وعملية لخلق عالم أفضل تسوده الحرية ويحكمه القانون ويعمه السلام ولكن كان على الجانب الآخر معاناة شعوب في نطاقات عديدة من العالم وفئات وأقليات عنصرية ودينية أمريكية تعيش معاناة وتستشعر الحرمان لحقوقها الإنسانية من آثار سلبية لهذه السياسات الأمريكية كان أعظمها على مستوى الداخل الأمريكي وهو ما أفرز تنظيمات وجماعات وميليشيات مسلحة رافضة لنظام الحكم والإدارة في واشنطن ساعدها على ذلك المناخ المتاح لحرية حركة الحقوق المدنية الأمريكية، وترى هذه المنظمات أن النخبة الأمريكية تحتكر السلطة والسياسة لصالح قطاع ممثل في النخبة العليا من الطبقات الأمريكية وذلك في إطار منظومة اقتصادية تحقق أهدافاً لرأسمالية الكولونيالية وهم يرون أن الديمقراطية الأمريكية وهم وسراب يعمل لصالح الجنتل الأمريكي أمام المجتمع الدولي كواجهة مزيفة للواقع الأمريكي. إن الإدارات الأمريكية ومنذ اندلاع الحركة المدنية في الستينات عجزت عن حسم وإدارة قضايا وظواهر مجتمعية داخلية سواء أفرزتها أقليات عرقية أو دينية أو حتى عقائدية مستحدثة وبالتالي فلم يكن غريباً أن يكون هناك العديد من المنظمات الأمريكية غير الحكومية المناهضة لسياسات واشنطن في مؤتمر "دير بان" في جنوب أفريقيا ومعبرة عن

رفض قطاعات عديدة في المجتمع الأمريكي لخطط حكومة واشنطن لإنشاء درعها الصاروخي على سبيل المثال وهو ما أكد حالة التماثل المجتمعي والثقافي الأمريكي بمعنى أن سياسات "الكابيتول" لا تعبر أو تعكس لما تموج به عناصر المجتمع الأمريكي ذاته ولا يستطيع أحد أن ينكر أن هناك حالة من انهيار للقيم الأمريكية التي تعد العمود الفقري لما أطلقنا عليه سياسات العولمة.

ونشير بالبحث في استقراء بعض المتغيرات التي لحقت بمجتمع الولايات المتحدة والتي طرحها علماء الاستراتيجية ورؤساء أمريكيين سابقين من خلالها يمكن تحديد بعض من الأسباب دون الدخول في تفاصيلها ومن أهم المتغيرات الحادثة:

(أ) ذكر "آرثر شليزinger" في كتابه تفكير أمريكا "The Disuniting of America" صوراً لمجتمع متعدد الثقافات وهو متغير داخلي وخطير وكان يعتقد أن في التنوع الثقافي وحدة وأنهم نجحوا في خلق هوية قومية جديدة وهنا يقع عبء توحيد القومية على سياسات الحكومة الفيدرالية التي كان يجب عليها التغلب على كل صور العنصرية وهو ما لم نشاهده في مؤتمر دير بان (٢٠٠١).

(ب) كتب "ديفيد أوسبورن" زميل مجلس مستشاري سياسي حكام الولايات رؤية وطنية واستراتيجية تدعوا للإصلاح من خلال طرح ميثاق فيدرالي جديد لتحديد الدور المناسب لواشنطن لمعالجة أزمة العلاقة بين الشعب والحكومة، وقد طرح "أوسبورن" فكرة بروتوريكا أمريكية لإعداد هذا الميثاق كما جاء في كتاب "تفويض بالتغيير" "Mandate for Change" (١٩٩٧) أن الشعب الأمريكي يشعر بالإحباط ويأمل في سياسة جديدة ترتقي بعظمة الحلم الأمريكي وأن الحكومة الفيدرالية في أزمة لاستخدامها أساليب بيروقراطية بالية وينبغي البحث عن طريق ثالث.

(جـ) وقد رأى الرئيس "تيكسون" في كتابه "تصراً بلا حرب" (١٩٩٩) "war Victory without" في حديثه عن أمريكا الجديدة أن هناك سلبين جدد يدعون أن الإدارة الأمريكية قد تداعت، وقد أصاب "تيكسون" في تحديد المشكلة ولكنه أخطأ عندما قال إن العلة قد أصابت الشعب الأمريكي والحقيقة أنها أصابت النخبة الحاكمة في واشنطن.

(د) وتسأل الرئيس "جيمي كارتر" في كتابه "لماذا لا ننشد الأفضل؟" (١٩٧٥) "best? the why not" حيث تسأل هل حكومة واشنطن تمثل الأمريكيين على حقيقتهم؟ ودعا لسد الثغرة بين الشعب والحكومة وأن يتحدثوا لتشكيل مستقبل الأمة وأن نعيد الثقة في حكومتنا بواشنطن.

٢ - على مستوى السياسة الخارجية:

وعلى مستوى السياسات الخارجية الأمريكية حددت الاستراتيجية الأمنية برنامجاً لدعم المصالح الأمريكية في مختلف أنحاء العالم خلال الفترة وحتى عام (٢٠١٥) التي تدعو إلى تدعيم الأمن الدولي بصورة ما تتمشى مع المصالح الأمريكية وإمكانية مواجهة الأزمات والاستعداد لمواجهة التحديات في المستقبل ولقد نجحت هذه الاستراتيجية في ترتيب أولويات التهديدات رغم التفوق التكنولوجي ووفرة الأجهزة الأمنية على تحديد التوقعات في مختلف أنحاء العالم سواء بانتشار القوات الأمريكية أو بشبكات الإنذار المسيطرة على أرجاء المعمورة. ولقد اكتسبت العديد من القضايا التي كانت من موضوعات العولمة صبغة ذات تأثير مباشر في الشؤون الداخلية الأمريكية في تبادل عكسي لما جرى عند انطلاق عمليات العولمة، وقد أصبحت العديد من هذه القضايا محاور رئيسية في السياسة الخارجية الأمريكية انطلاقاً من كونها القوة الوحيدة المهيمنة على العالم، إلا أنها شهدت بعض الانتكاسات. ولا شك أن عملية صنع السياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين عملية مركبة وتعد الولايات المتحدة نموذجاً مثالياً للتخطيط المؤسسي فهي مجموعة من العمليات تتم في دوائر

واسعة وتخضع لمراجعات دورية وبالتالي فإن عملية اتهامها بالتقصير في التخطيط تؤخذ على حذر حيث إن محددات تقييم الأمور قد تستبعد بعض أولويات السياسة الأمريكية التي ترتبط بمصالحها العليا ولا يستطيع باحث أن ينكر قدرة الاستراتيجية الأمريكية على المناورة والعمل إثناء إدارة الأزمات خاصة في ظل وجود فراغ استراتيجي مناوئ لقدراتها وهو ما دفعها لتغليب مصالحها الخاصة على جدول أعمال النظام الدولي.

لقد تعرضت السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية الجديدة للانتقادات الحادة من أصدقاء وحلفاء التي حذرت من انتكاسات سياسية أرجعتها لاعتبارات أهمها سياسة القطب الواحد، والكيل بمكيالين واعتبار أن القوة هي الآلية الوحيدة لفرض سياستها الخارجية وهو ما أنهك الموازنة الأمريكية على حساب تنمية ورفاهية المجتمع الأمريكي لأن ما وقع بالفعل نتيجة للتداخل المعقد بالسياسات الأمريكية الاستغلالية بحيث كانت مشجعة ودافعة لقوى عديدة تعمل لمواجهة ومناهضة الحكومة في واشنطن.

إن هذه التجربة المريرة والمؤسفة تدعو كل إنسان مؤمن بالحرية والديمقراطية أن يرفضها وفي نفس الوقت يدعو الولايات المتحدة أن تراجع العديد من سياساتها الداخلية والخارجية بحكمة لأن ما حدث نموذج يمكن أن يتكرر في أماكن عديدة من العالم وينعكس على أمنه وسلامته ويمكن الإشارة إلى مجموعة من هذه الانتقادات.

(أ) وقدمت "اليزابيث كريميو" عرضاً لمشكلة نزعة الهيمنة في كتاب عن الزعامة الأمريكية *American Leadership* (١٩٩٩) والتي عارضها بشدة "بول كينيدي" عن مولد وزوال القوة العظمى ونهاية السيادة الأمريكية نتيجة للمغالاة في إضفاء صبغة الحجم الكولونيالي عليها وقد رأت "كريميو" أن النفوذ والسلطة هي القدرة على الفعل؛ وفعل الفعل، ومنع الفعل للأخرين لانتهاج سلوكيات معينة وقد فشلت سياسة "بوش الأب" (١٩٨٨)

باتباعها مذهب "ترومان" بسياسة سد الحواجز والاحتواء كما فشلت الديمقراطية الموسعة التي أعلنها "كلينتون" (١٩٩٢) والتي أشعلت الحرب ضد الحمائية وإصرارها على أن ما هو صالح لأمريكا ينبغي أن يكون صالحاً للعالم بآثره وهو ما لم تثبت صحته، كما ثبت فشل سياسات "بوش الابن" (٢٠٠١) وإهماله لأهمية دور الولايات المتحدة في توجيه السياسة الخارجية الذي أطلق العنان لإرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل ضد شعب أعزل في فلسطين المحتلة. ولقد بلغت الهيمنة الأمريكية داخلياً وخارجياً مبلغاً من القسوة لا يستهان به وهو ما تنبأ به "الفريد فالاداو" من أن القرن الحادي والعشرين هو قرن الزعامة الأمريكية ولن يتحقق ذلك إلا إذا أنقذت أمريكا نفسها من نفسها

(ب) وقد أكد الرئيس "بوش الأب" (١٩٩١) أن هدف الولايات المتحدة في مناطق عديدة من العالم هو تحقيق الاستقرار إلا أن العدو الأول هو عدم القدرة على التنبؤ، وإذا كان البيت الأبيض كذلك فكيف يأمن المواطن العادي لإدارة واشنطن التي يتحمل هو وحده نتيجة تقصيرها ؟.

٣- ما لم نتحدث عنه استراتيجياً الأمن القومي:

وتطرقنا دورية "شئون سياسية" إلى القضايا التي لم نتناولها استراتيجياً الأمن القومي، معتبرة أن ذلك التجاهل ربما كان عن قصد، حيث إن استراتيجية الأمن القومي لبوش تحظى بأجندة لا تعلن عنها الإدارة، ويتعلق ذلك بالسبب وراء نظر الإدارة إلى الطغاة في عالم ما بعد ١١ سبتمبر على أنهم يمثلون نفس الخطر الذي يمثله الإرهابيون.

وقد حاول بوش شرح هذه العلاقة في خطاب حالة الاتحاد في يناير (٢٠٠٢) عندما حذر من خطر دول محور الشر المكون من العراق وإيران وكوريا الشمالية. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه العبارة تترك أكثر مما توضح، وذلك نظراً لأن صدام حسين والطبقة الحاكمة من رجال الدين في إيران وكيم

جونج ليسوا هم الطغاة الوحيدون في العالم، كما أن العلاقة بين كل منهما والآخر ليست واضحة، بالإضافة إلى أن عدم توضيح لماذا لا يمكن أن تعمل سياسة الاحتواء والردع ضد هؤلاء الطغاة؟.

ولم تعلن كل من استراتيجية الأمن القومي وخطاب ويست بوينت الكثير عن "محور الشر"، وكما يتضح الآن فإن هذه العبارة عكست حماسة مفردة في كتابة الخطاب وليس التفكير المتمس بالحرص. وقال بوش الابن: "إذا كررنا انتصارنا في أفغانستان على ضفاف نهر الفرات، يمكننا تحقيق صفقة عظيمة، حيث سنتمكن من إتمام المهمة غير المنتهية لبوش في حرب الخليج الثانية، والقضاء أيضاً على أسلحة الدمار الشامل التي قد يكون قد جمعها العراق منذ ذلك الحين. وسوف يمكننا أيضاً من منع الدعم الذي يقدمه للإرهابيين خاصة الذين يعملون ضد إسرائيل، ونتمكن أيضاً من تحرير الشعب العراقي نفسه، وضمان الإمدادات الوفيرة من النفط الرخيص. وسوف نتمكن أيضاً من البدء في عملية طويلة لتقويض دعائم الأنظمة الرجعية في المنطقة والقضاء عليها في النهاية وبذلك نقضي على التربة الخصبة الأساسية للإرهاب، ونقل منطقة الشرق الأوسط إلى العالم الحديث".

وأوضحت مجلة الشؤون السياسية "Foreign Policy" مصادر الخلل المحتملة في الاستراتيجية الكبرى لبوش في المحورين التاليين:

أ- تعدد المهام: فقد حذر برنت سكوكروفت وآل جور من الانحراف عن الحرب ضد الإهاب إذا اتخذت الولايات المتحدة إجراء ضد صدام حسين، استناداً إلى مبدأ التعاون مع عدو واحد. ولكن هناك مجموعة من الاستراتيجيات الناجحة قد انتهكت هذا المبدأ، وهناك مثال واضح على ذلك الخلل وهو قرار روزفلت بالدخول في حربين في وقت واحد ضد ألمانيا واليابان ما بين عامي (١٩٤١)، (١٩٤٥). والمثال الآخر هو استراتيجية الاحتواء الخاصة بكينان والتي سعت إلى ردع الاتحاد السوفيتي وفي نفس

الوقت إنعاش الديمقراطية والرأسمالية في أوروبا الغربية واليابان. وتفسير كلا المثالين هو أن هذه الحروب كانت على جبهات مختلفة ضد نفس العدو وهو الفاشية والظروف التي كانت تخلقها. وترى إدارة بوش حربها ضد الإرهابيين والطغاة بنفس الطريقة، حيث إن المشكلة ليست هي أن صدام حسين يؤيد تنظيم القاعدة بشكل فعال، ولكنها تكمن في أن الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط تدعم الإرهاب بشكل غير مباشر من خلال استمرارها في خلق أجيال من العاطلين الذين لا يجدون من يمثلهم، وبذلك فهم يخلقون أجيالا من شباب لديه قابلية للتطرف والذين يستطيع أسامة بن لادن وأمثاله تجنيد أفراد منهم في شبكاتهم.

ب- انتظار الترحيب: تعتمد هذه الخطط بشكل كبير على توقع الترحيب بالقوات الأمريكية في بغداد، وذلك مثلما حدث في كابول، وذلك لأنها مبنية أساسا على الاعتقاد بأن الشعب العراقي سوف يفضل الاحتلال الأمريكي على الظروف الحالية التي يعيش فيها (وهو ما لم يحدث... حتى بعد الغزو).

وعلاوة على ذلك فإن إدارة بوش لم تربط بعد بين السياسات الداخلية والاستراتيجية الكبرى، وهذا ما يعد أكبر فشل في القيادة حتى الآن، وهو الخلل الذي لابد من إصلاحه قبل الانحراف عن الاتجاه المقصود.

وخلصت "Foreign Policy" إلى نتيجة فحواها أنه على الرغم من هذه المشكلات، فإن استراتيجية بوش صائبة فيما يتعلق بتحديد الهدف، وذلك بالنظر إلى الظروف الجديدة التي تواجه الولايات المتحدة وحلفاءها، فقد كان الاحتواء كافيا خلال الحرب الباردة دون السعي إلى إصلاح الأنظمة الاستبدادية، فقد تركنا الاتحاد السوفيتي ليصلح نفسه. إن أهم استنتاج لاستراتيجية الأمن القومي الخاصة ببوش هي أن الافتراض الذي كان ساريا أيام الحرب الباردة لم يعد ممكنا الاعتماد عليه الآن، حيث إن استمرار الأنظمة الاستبدادية في كل مكان يمكن أن يعزز مشاعر الاستياء التي يمكنها أن تثير الإرهاب الذي يضرنا بشكل

خطير. وعلى ذلك فإن التقرير الخاص باستراتيجية الأمن القومي لبوش قد يعد أهم عملية إعادة تشكيل للاستراتيجية الكبرى الأمريكية خلال أكثر من نصف قرن، وينطوي ذلك على مخاطر كبيرة وذلك على الرغم من أنها قد لا تشبه المخاطر التي واجهها واضعو سياسة الأضواء عندما بدأت الحرب الباردة.

٤ - الاستراتيجية الأمريكية في الميزان:

أ- إن حالة السيولة الاستراتيجية في تحديد الأهداف هي من بقايا الحرب الباردة والإصرار على فكرة الإدارة بالمتناقضات ولأجل غير محدود، فقد استخدمت إسرائيل تاريخياً لتحجيم دور العرب إقليمياً وها هي إسرائيل تخرج عن السيطرة الأمريكية في فرض انقوة على نظام إقليمي بأكمله، كما كانت استخدام نوازع عقائدية إسلامية لمحاربة الشيوعية في مرحلة ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتي حتى عجز صانعاها (الولايات المتحدة وباكستان) عن السيطرة على مخلوقهما المشوه (طالبان) وبات الأمر أن الانتصار المزعوم وهم، دلالاته الحالة الأفغانية الحالية وكان الأمر التالي المستهدف هو تشويه صورة الإسلام والمسلمين وهو ما غاب عن فطنة المجاهدين فأصبحوا وصمة في جبين التاريخ بعد أن كانوا نموذجاً للدفاع عن الحق.

ب- إن من الخطأ تصدير أزمة الداغل الأمريكي وانتكاساته نتيجة سياسات خارجية غير فعالة إلى نطاقات إقليمية عديدة وإدارة حروب محدودة وهو ما يؤكد بالفعل غياب الاستراتيجية أو قرب نهايتها لأن إدارة المصالح العليا للدول والحفاظ على أمن وسلامة العالم لا تكون سياسات ردود الأفعال.

ج- لقد صاغ البننتاجون بالفعل نظرية يطلق عليها "استراتيجية من نوع مختلف" strategy asymmetric" وهي إدارة الموقف المحدود لمواجهة أحداث طارئة وهو ما يعنى أن هنالك سيناريوهات لمواجهة عدو غير محدد الملامح وهي تعتمد على فريق عمل مدرب للعمل داخل الحدث ذاته في توقيت مناسب وهي بهذا المفهوم لا يمكن أن تدرج تحت مفهوم الاستراتيجية والأدق

ان تخرج تحت مفهوم (إدارة الأزمة) فالاستراتيجية غير منوطة بالإدارة التكتيكية للحدث أو الفعل مثل التصدي لعمليات (الكاميكازا) التي كان يقوم بها طيارو اليابان بعمليات انتحارية باعتماد أنها الريح الإلهية إلا أن هذه الفكرة اليابانية كانت هي بداية النهاية ونتيجة الحرب في جنوب شرق آسيا ومواجهة "الكاميكازا" المعاصرة تحتاج إلى الحكمة والعدل معا.

د- من أهم الدروس المستفادة هو الحاجة إلى بناء استراتيجية معلوماتية جديدة أحد أهم عناصرها هي مرحلة كشف النوايا وهي مرحلة تسبق المؤشرات ورغم صعوبة هذه المرحلة إلا أنها تعتمد على مداخل تنبؤية يعتمد على قياسات وردود أفعال دورية باستخدام مجموعة من الوسائل البحثية غير التقليدية في جمع المعلومات وتحليلها.

٥- الدلالات الاستراتيجية لفشل منظومة الأمن القومي الأمريكي في مواجهة الإرهاب:

أ- الدلالات الأمنية والمعلوماتية

(١) أن هناك حالة صراعية بين الأجهزة الأمنية والمعلوماتية نابعة أساسا من تنافسها في الأداء وهذا التنافس أدى إلى فشل تنسيقي بين الأجهزة وهو ما دعا "البنيتاجون" أن يعلن رسميا عن إنشاء جهاز أمني واستخباري خاص به بعد هذه الأحداث، ومن المعروف أن صراع الأجهزة والمؤسسات هي سمة من سمات العالم الثالث تستخدم لضمان الولاء للنظام والمفترض أن الولايات المتحدة لا تعيش هذه الحالة وإن كان قد ثبت العكس، ويبقى التساؤل عن جدوى تعدد المصادر المعلوماتية. هل من الأفضل تكاملها أم تصارعها؟

(٢) فإذا كان هناك سوق واسع لبيع السلع والخدمات للمستهلكين يهدف سير العمليات داخل أروقة الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات فإن هناك منظومات أخرى للتجار في المعلومات وهو ما يعني أن هناك تحالفات

معلوماتية بين هذه الشركات بحيث تعد سوقا واسعا لأجهزة الجاسوسية وهذا التحالف غير الشرعي أنجب قدرات معلوماتية مباحا أمكن للمنظمات الراقضة استخدامها. ومن المؤسف أن الحد الفاصل بين التجسس العام والخاص تلاشى تدريجيا مع انتشار دور هذه الشركات خاصة مع اشتعال التنافسية وكان هذا السوق مدخلا واسعا للمعلومات الإسرائيلية الكاذبة والمهولة لحجم أسلحة الدمار الشامل للعراق.. وهو ما استندت إليه الولايات المتحدة في تبرير غزوها للعراق.

(٣) وأخيرا ارتبط متغيران رئيسيان ببعضهما البعض الأول اتساع دور "اتحاد تجارة المخدرات الدولية" "IDTU" والثاني هو "سوق الجواسيس" وذلك من خلال فكرة "جيمس ميلز" من أن هناك إمبراطورية خفية تمتلك السلطة والثروة أكثر من دول عديدة وهو ما عرض له "ألفين توفلر" في كتابه تحول القوة "Power Shift"، ومن المؤكد أن تحالف اتحاد المخدرات وتجارة المعلومات قد استفاد من عجز القوانين الدولية بهذا الشأن وهو ما دعا إلى تسمية وكالة المخابرات الأمريكية "CIA" بالشركة وهو ما يعنى صراحة خصخصة التجسس إن جاز التعبير.

(٤) أن ما حدث وشاهدناه يعني أن هناك دولة خفية داخل المنظومة المؤسسية الأمريكية استطاعت أن تخترق العديد من المنظومات الأمنية وحتى الإدارة الأمريكية نفسها التي تؤكد تبنيها لفكر الجاكسونيين المؤيد من المسيحية الصهيونية ومن ثم فقوتها متعاضمة ولا يمكن الإشارة إليها بسهولة دونما أن تراجع الحكومة الأمريكية منظوماتها الأمنية والبحثية كاملة ودورها في دعم المنظمات المدنية التي كان من المفترض أنها تحقق أهدافا لصالح المجتمع الأمريكي إلا أنها انقلبت على صانعيها وتضاد مصالح الحكومة الفيدرالية وتعاونت مع منظمات خارجية.

ب- الدلالات العسكرية

١- على المستوى العسكري والأمني، بالغ بعض الخبراء من أن هناك حالة من الانكشاف الاستراتيجي للمنظومة الدفاعية الأمريكية، وهذا زعم باطل، إن ما حدث لم يكن عملاً عدائياً من قبل عدو متوقع قائم من اتجاه تهديد محدد سبق الاستعداد له وحتى يتم صدّه، بل إن اختراق المنظومة تم من خلال اختراق معلوماتي وتعديل مسار طائرات عرف بعدها أنها مختطفة خرجت عن ممرات الملاحة الجوية المحددة دولياً وهو أمر عادة ما يقع نتيجة خطأ ملاحي أو لسوء الأحوال الجوية يتم تداركه بواسطة أبراج المراقبة والمتابعة الجوية في مراحلها الأولى (والخطأ البين كان واضحاً في منظومة الدفاع عن البنيتاجون "كهدف استراتيجي" يلزم توفير الحماية له في السلم قبل الحرب وضد كل صور العدائيات).

٢- فشل الاستعداد لمواجهة استراتيجية الحرب غير المتكافئة، وهي شكل من أشكال صراع القيم غير المتكافئة وقد حذر بعض الخبراء داخل البنيتاجون من طبيعة هذا الصراع التي تحصر فكرتها في استخدام وسائل غير متوقعة وأفكار بسيطة لإحداث خسائر جسيمة في أهداف كبيرة وهذه الحالة عادة ما تكون نتيجة لاختلال جسيم في ميزان القوى ليجبر الطرف الأقوى على الإذعان وهو ما يدعو الدول للعمل غير الملتمزم باحترام القوانين الدولية أمام دول تستخدم القوى بموجب قوانين وتشريعات دولية.

٣- أن ما حدث قد يكون نموذجاً متكرراً للحرب المستقبل والتي لا تخضع لقانون بل تخضع لابتزاز الإرهاب وهو المعنى الدقيق للا قانون في كل ممارساته بدءاً من الدافع إلى الوسيلة إلى النتيجة وقد تكون بداية لدحض الاستراتيجيات وهو ما يدعو إلى مراجعة الاعتمادية المطلقة على السيطرة الآلية مع البحث عن خيارات وبدائل تحقق السيطرة على سير العمليات وليس معنى ذلك الاستغراق في التقليدية أو العودة إلى البدائية بل في البحث عن

وسائل وأدوات يصعب اجتيازها أو استيعابها لغير المتخصصين في المجال الأمني أو العسكري.

٤- أن احتكار القوة وأن الأمن الجماعي يتطلبان وجود نظام أمني وتكامل جماعي دولي وأن مواجهة الإرهاب ليس بالإجراءات الأمنية فقط بل بالتعامل مع أسباب الظاهرة والعودة إلى احترام الشرعية والقانون الدولي ومحدداتها.

ج- الدلالات السياسية

(١) لقد ارتكبت الإدارة الأمريكية عدة أخطاء استراتيجية ما كان ينبغي أن تصدر عن قوى عظمى منوطة بقيادة العالم نوجزها في الآتي: الانسحاب من توقيع معاهدة "كيوتو" وهي المنظمة المقاومة للإضرار بالبيئة، ورفض توقيع معاهدة إنشاء المحكمة الدولية لمجرمي الحرب تجنباً لمحاكمة عسكريين أمريكيين عن جرائم ارتكبت في فيتنام أو ارتكبتها قادة إسرائيليون ضد جنود في الجولات العربية الأربعة، رفض مقترح التسوية حول الأبحاث الجراثومية والبيولوجية والعمل على إسكرة الفضاء واستغلاله للأهداف العسكرية، إلى جانب الصمت عما يدور من جرائم لا إنسانية ضد شعب فلسطين الأعزل أمام آلة الحرب الإسرائيلية، ثم التقاعس غير المبرر عن ممارسة دور إيجابي وإنساني فعال في صراعات داخلية في أماكن عديدة من العالم، هذا غير مهانة نظم حكم تسلطية تمارس سطوة الأوليغاركية الحديدية والبطش بقواعد المجتمع المدني، وأخيراً ما حدث في مؤتمر ديربان بجنوب أفريقيا وانسحاب الولايات المتحدة مما أضعف مصداقيته الادعاء الأمريكي حماية حقوق الإنسان، ووقوفها منفردة إلى جانب العنصرية الإسرائيلية كل هذا أدى إلى تراجع دور الأمم المتحدة في قضايا دولية عديدة لا مناص من تدوينها تجنباً لانعكاساتها السلبية وحفاظاً على النظام الدولي.

(٢) كما أن نموذج الهيمنة الثقافية والإعلامية على العالم من أنماط الاستهلاك المعلوماتي وهي على ما يبدو قشور الهيمنة الثقافية التي تركز على تقديمها

التكنولوجي وفي هذا الإطار استبدلت الولايات المتحدة دور الزعيم الدولي لتشغل دور المدير الدولي وهناك فارق شاسع بينهما فدور الزعامة يعنى أنها دولة قوية وأن الدولة ترى في أدائها نموذجاً في اتجاه الصالح العام أما دور المدير فيعنى العكس بأنها دولة قوية تحذو حذوها دولة أخرى لأنه لا بديل لها عن ذلك وهو ما يعنى أنه نموذج جبري وقمعي والواقع أن سياسة هيمنة الإدارة قد انعكست على الداخل الأمريكي فاتجهت الدولة نحو خدمة الشركات الكبرى فحققت نتائج اقتصادية مذهلة في ظل ارتفاع معاناة نسبة متزايدة من الشعب الأمريكي.

(٣) أعلن "توماس دونالي" وهو نائب مشروع القرن الأمريكي من أن الولايات المتحدة سوف تتخبط في سياساتها الخارجية وأن الأمريكيين لن يصبروا طويلاً على فشل هذه السياسات وحجم الكراهية المتصاعدة ضدهم في الخارج.

د - الدلالات الداخلية

(١) يعتقد الأمريكي النموذجي أن حوالي نصف أموال الضرائب الفيدرالية يتم إهدارها ويرغب ٨٥% من شباب الولايات المتحدة في التغيير كما يرى ٥١% منهم أن الحكومة الفيدرالية في حاجة إلى تغييرات شاملة كما طلب ٣٤% إلى إيقاف عمليات التوسع اللانهائية للحكومة الفيدرالية برغم وعود الرؤساء لتخفيضها منذ تولي نيكسون الحكم حتى بلغ معدل نمو العاملين بالحكومة ٢,٧% .

(٢) فشل محاولة إذابة الخلافات العرقية فإنجيل العرقية الجديدة يرفض تصور الذوبان من كافة الثقافات في ثقافة واحدة وأن أمريكا دولة جماعات وأن هذا التقسيم العرقي هو الكيان الأساسي للمجتمع الأمريكي وخير دليل على ذلك ما تقوم به بعض الجامعات من الدعوة للأصول والهويات العرقية وتكريسها وهو ما يغذى روح التحيز وإثارة العداوات.

(٣) ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة المهيمنة على العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً إلا أن المجتمع الأمريكي يشهد مجموعة من الظواهر الاجتماعية السلبية مثل المجتمعات الفقيرة، وتجمعات الأقليات العرقية، وارتفاع معدلات الجريمة... كل هذه الظواهر من شأنها أن يكون لها انعكاسات مجتمعية تؤكد هشاشة المجتمع الأمريكي برغم قوته الظاهرة للعيان.

٦- الاستراتيجية الأمريكية وتهديدها للأمن القومي العربي:

يرى بعض المحللين أن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تمثل تهديداً للأمن القومي العربي، وذلك نظراً لما يلي^(١):

أ- هناك مظاهر قلق كثيرة ومنها: ما يتفق عليه المهتمون بهذه التحولات من خبراء السياسة الخارجية في أوروبا والولايات المتحدة، من أن السياسة الأمريكية الجديدة، ستحدث اضطراباً في الأسس التي تقوم عليها العلاقات الدولية، وبدء مرحلة من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وهجمة على مفهوم سياسة الدولة على أرضها، وتجاهل للقانون الدولي، واستبعاد الحاجة للحلفاء، لتتمكن الولايات المتحدة دون قيود من أحد من الأفراد بفعل ما تريد، في الوقت الذي تريده، وفي أي مكان تريد.

ب- كشفت وثيقة الأمن القومي للولايات المتحدة بطلان مفعول كل القواعد والأسس والمعاهدات التي كانت تحكم سياسة الولايات المتحدة طوال الأعوام الخمسين الماضية، تجاه دول العالم للصديق منها والعدو، وأنها قد تحولت - حسب تعبير خبير السياسة الخارجية الأمريكي روبرت تيتز - من سياسات خارجية دفاعية، إلى الموقف الهجومي، وأن الهجوم لن يعتمد على معلومات

(١) عاطف الفري صحيفة الأهرام، في ١٣/١١/٢٠٠٢.

عن الخصم أو العدو الذي وضعته نصب أعينها، لكنه يعتمد على الشبهة،
والتكهنات، بل وعدم التأكد، وعدم اليقين بالنسبة لنيات من افترضته عدواً.

هذه الشواهد فيما يخص العالم العربي، بدأت يواردها تلوح مثل:

(١) إطلاق طائرة أمريكية دون طيار صاروخاً على سيارة في شمال اليمن،
قالوا إنها نقل أعضاء في تنظيم القاعدة بالطريقة نفسها التي اغتالت بها
إسرائيل من تراهم أعداء لها من الفلسطينيين كما سبق أن فعلت في
تونس، وتأتي عملية اليمن كأول تطبيق عملي للمبدأ الذي سبق أن تحدث
عنه دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي: بأننا قد نقوم بعمليات
بوحدات خاصة لملاحقة عناصر إرهابية في حربنا على الإرهاب، داخل
دول، ودون علم حكومات هذه الدول.

(٢) بيان الرئاسة الأمريكية الذي يصف السودان بأنها خطر على السياسة
الخارجية والأمن القومي للولايات المتحدة، مترافقاً مع تجديد الكونجرس
للقانون الصادر عام (١٩٨٧) باستمرار العقوبات المفروضة على
السودان، ولنا أن نتأمل معنى اختيار تعبير خطر على الأمن القومي
للولايات المتحدة، وما يجر إليه ذلك من احتمالات مثيرة للقلق وعدم
الارتياح.

(٣) تقرير المخابرات العسكرية الإسرائيلية الذي تسرب أخيراً متضمناً إدراج
إيران وليبيا ضمن القائمة الأمريكية للدول التي ترى أنها مصادر تهديد
استراتيجي لها.

وتصريح أرييل شارون القائل بأنه في اليوم الثاني للانتهاء من الحرب على
العراق، سوف تكون هناك ضغوط حتى توضع إيران على رأس
القائمة. ولا يخفى أن الضربة العسكرية للعراق، مقصود بها - بخلاف
الأسباب التي تخص العراق - أن تحدث هزة فيما يحيط بها، فالعراق
تحيط به إيران، وسوريا، والسعودية، والكويت، والأردن، وتركيا، وإذا

ضربت إيران في التوقيت الذي يتصوره أو يريده شارون، فإن دائرة الاهتزاز الإقليمي تتسع وتعمق.

٤) وضع مبدأ عدم الحاجة إلى دليل لإثبات عداء أو جبهة أو حتى نية العداء لدى دولة تقرر الولايات المتحدة التدخل فيها، أو توجيه ضربة لها، وخطوط هذا المبدأ جاءت (لتطبق على العراق) - على لسان رامسفيلد حين قال أخيراً: "لو أننا انتظرنا إلى أن نصل إلى دليل على امتلاك نظام ما لأسلحة الدمار، فسوف يكون الوقت قد فات، بعد أن يكون هذا النظام قد استعمل أسلحته". وقول بول وولفيتز نائب وزير الدفاع، وصاحب النظريات التي تتحول إلى صياغات استراتيجية في الإدارة الحالية: "إن الدليل هو الطريقة التي تفكر فيها بالنسبة لتطبيق القانون، وأعتقد أن الأمر في حالة الحرب، يختلف عنه في حالة التصرف في إجراءات قضائية"، وأبدى وولفيتز عدم اقتناعه بأنه يحتاج إلى دليل على وجود خطر وشيك لتدبير حملة التخلص من صدام. أي أن الاتجاه يطمس مفهوم ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، ويجعل الولايات المتحدة تأخذ في يدها التصرف منفردة في تجاهل الآخرين، ولتأسس المستقرة للعلاقات الدولية، وصيانة الأمن القومي للدول الأخرى.

ج- إن الخريطة الإقليمية المطلوب إعادة رسمها، هي الخريطة السياسية لعالمنا العربي، المستهدف خلخلة أوضاعه، وهو ما يلقي على العالم العربي تبعية لا يستطيع تفادي تحملها، فهي مصير وليس مجرد مشكلة أو نزاع أو أزمة عارضة، وهو ما يجرنا للتساؤل: أليس مهما أن نتدارس الأمر مع قوى دولية أخرى يجمعنا معها مشاعر القلق نفسها، نتحاور ونتبادل الرأي والمشورة وقبل هذا كله، أن يكون لنا مشروع متكامل بهمومنا وفكرنا وتصوراتنا، ندخل به هذه المناقشة وقد جهزنا أنفسنا لها، حتى نخرج منها بما يفيد. إن الآخرين يتصرفون على هذا النحو، لأن لديهم فكراً استراتيجياً

يحكم حركتهم، سواء بالتصرف إزاء ما هو مستمر وثابت على الجبهة الأخرى من علاقاتهم، أو سواء بمراجعة فكرهم ومواقفهم حتى لا يضعف مركزهم في المواجهات الاستراتيجية مع الآخرين، خصوصاً كانوا أم أصدقاء، وبالتالي فلكي نفعل مثلهم، لا بد أن يكون هناك أولاً فكر استراتيجي عربي، يستوعب ما يحدث حولنا من تحولات، وتأثيراتها المحتملة على أوضاعنا، سواء كانت هذه التأثيرات متوقعة عن يقين، أو حتى في عداد الاحتمالات. فالعالم العربي بكامله موضوع على خط واحد من زاوية نظر فكر استراتيجي آخر، فهل يترك نفسه للرياح الاستراتيجية للآخرين تهب عليه وتطوح به كيف تريد، وأينما تريد، وهو ملقى في العراء السياسي، منزوع الفكر، مجرد من رداء استراتيجي، ويحمي أمنه القومي، أو يبلور لنفسه فكراً، ولو عند الحد الأدنى الممكن، ويحمل لذاته مشروعاً يتقدم به إلى الآخرين المشغولين بدراسة ما سيجري لمنطقتنا، يفكر معهم، ويتدارس، ما دامت لهم ردود الفعل نفسها إزاء التحولات في السياسة الأمريكية، وما داموا يبحثون في إيجاد خيارات وسياسات وبدائل، يتعاملون بها مع الواقع الجديد الذي سيحل على العالم، يرتقون بها إلى مستوى ما يحدث، لا أن يظلوا قابعين في مكانهم والتغيرات تطلو من حولهم موجات فوق موجات.

٧- بداية ترويج فكرة الغزو:

مع نهاية شهر ديسمبر عام (٢٠٠٢) ظهر فيه بوش في غرفة روزفيلت ليعلن "أن اللعبة قد انتهت" وليعطي الضوء الأخضر لخطاب باول أمام مجلس الأمن، إصدار البيت الأبيض توجيهات لأكثر مسؤولين بوزارة الدفاع لإجراء سلسلة غير عادية من المقابلات التلفزيونية يركزون فيها على أهمية خطاب باول. وقد أجرى وزير الدفاع دونالد رامسفيلد مقابلات وأدلى بتصريحات لتلفزيون "إيه بي سي" في لوس أنجلوس و "فوكس" بشيكاغو و "إن بي سي" في سيائل و "سي بي إس" في منيابوليس وأجرى بول ولفويتز، الرجل الثاني بوزارة

الدفاع والمعروف بمواقفه المتشددة إزاء العراق مقابلات مع قنوات التلفزة المحلية في نيويورك وكليفلاند وسان فرانسيسكو. وأجرت "كوندليزا رايس" مقابلات على نفس المنوال مع تليفزيون "سي إن إن" وبرنامج "لاري كينغ على الهواء" وبرنامج "نايتلاين" في محطة "إيه بي سي".

وقال "دان بارتليت"، مدير الاتصالات بالبيت الأبيض: "كنا نعرف أن مقابلات المسؤولين الجماهيرية ستتكاثر وكذلك التصريحات حول طبيعة الخطر من جهته، قال ماثيو داود، المخطط الاستراتيجي الذي يشرف على استطلاعات الرأي للبيت الأبيض، أنه لم تجر استطلاعات الآراء لقياس ردود الفعل سواء من قبل البيت الأبيض أو من هيئة الاستطلاعات القومية التابعة للحزب الجمهوري. لكنه أضاف إنه كان سعيداً لنتائج الاستطلاعات الأخرى التي أوضحت تزايد التأييد للعمل ضد صدام حسين، حيث إن ستين في المائة قالوا إنهم يؤيدون الحرب ضد العراق. وقال داود الاستطلاعات التي أجريت في تلك الليلة كانت كلها جيدة. ولكنها ليلة واحدة، وكنت أتوقع فعلاً أن تحدث قفزة. ما يهمني هو الموقف بعد أسبوع من الآن.

- مع كل ذلك فإن حملة البيت الأبيض صادفتها عثرات كثيرة وعقبات كبيرة. فقد كان الجدل مستمراً بين كبار مساعدي بوش للأمن القومي، حتى ليلة إلقاء خطاب "باول"، حول كمية وطبيعة المعلومات التي ينبغي كشفها. وكان هذا الجدل يكشف التوتر بين أولئك الذين يركزون على أهمية إقناع الجمهور بخطر صدام حسين، وأولئك الذين يخشون تعريض مصادر المعلومات الاستخبارية إلى الخطر وانزعج مسئولو الإدارة كذلك عندما صرح وزير الخارجية الفرنسي، في مؤتمر عقده بالأمم المتحدة يوم ٢٠ يناير (٢٠٠٣)، وقال فيه "لا شيء لا شيء مطلقاً" بمرر الحرب. وكان مفتشو الأمم المتحدة يطلبون في تلك اللحظات نفسها تمديد مهمتهم شهوراً أخرى لإكمال عملهم،،،

٨- انعكاسات الاستراتيجية الأمريكية الجديدة:

أ- لقد ثبت أنه من الخطأ اعتقاد الاستراتيجية الأمريكية أن القوة هي الأداة الوحيدة لفرض هيمنتها للعمل من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الدولي، لقد حدثت الولايات المتحدة هدفاً استراتيجياً هو التصدي للإرهاب الدولي ومنع تعرض القوات الأمريكية لأعمال إرهابية من خلال زيادة القدرة على جمع المعلومات على المستوى الدولي، وثبت فشل تحقيق الهدف وضعف المنظومة الأمريكية المنفردة عند التعرض لحادثة الهجوم على المدمرة "كول" أغفلت الاستراتيجية الأمريكية أن يكون الإرهاب موجهاً للداخل الأمريكي ومن إفرزاته وسياساته المجتمعية بل تجاهلت التغذية العكسية لفشل السياسات الخارجية وانعكاساتها في تعبئة العنف وتوجيهه داخل المجتمع الأمريكي.

ب- لقد ارتضت العديد من دول العالم أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العسكرية الوحيدة المسيطرة والتي تعمل لصالح الأمم المتحدة إلا أن الأمر سرعان ما سار على غير هدى بل وتعدى وتحدى الشرعية الدولية ذاتها كما أن هذه الاستراتيجية نعمت بدعم الآلة الإعلامية المسيطر عليها من قبل اللوبي اليهودي وأصبحت تصريحات الرئيس الأمريكي الأسبوعية جزءاً من منظومة هذه الآلة وتعتبر عن قوى تعمل في الخفاء داخل الإدارة الأمريكية. وبرغم مطالبة العديد من الخبراء ومراكز الأبحاث بضرورة مراجعة الولايات المتحدة منظوماتها الاستراتيجية سواء الخارجية أو العسكرية أو الأمنية إلا أنها أصرت على رؤية أحادية في إدارتها لصراعات إقليمية تأكد فشلها دون التسمية لصراع بعينه وذلك نتيجة لعدم قدرتها على صياغة معادلة توازن طبيعي للصراع دون إجحاف طرف على طرف آخر. ولقد شاهدنا نتيجة هذا الإجحاف في إدارة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وإهدار الدم الفلسطيني من أجل أمن إسرائيل وأيضاً على مستوى إدارة صراعات داخلية بين عناصر قوى المجتمع الأمريكي ذاته ويمكن

إرجاع دواعي الفشل إلى تعظيم دور الأجهزة الأمنية والمعلوماتية الأمريكية التي أصابها الوهن والضعف حتى في تقدير حجم وطبيعة التهديدات الداخلية.

ج- إنه من الخطأ في الإدارة الاستراتيجية لهذه الأزمة إن جاز التوصيف في مواجهة الإرهاب أو دول محور الشر كما تسميها الاستراتيجية الأمريكية وتتصرف الولايات المتحدة منفردة وبعيداً عن الشرعية الدولية لأن هذا يعني تفكيك النظام الدولي وتعد سابقة ومؤشراً لإحلال الفوضى وبمعنى أدق انهيار منظومة العلاقات الدولية.

إننا لا نقف اليوم في نهاية التاريخ كما حاول (فرنسيس فوكاياما) أن يوهنا ولكن نمر بمنعطف تاريخي ومأساوي فإذا ما تعرض العالم لاستمرار هذا النمط العشوائي من العمليات الإرهابية اللامحدودة فسوف تؤول الحروب التقليدية إلى الانقراض، كما أنها دون مبالغة قد تكون نهاية تراجع المشروع الإنساني لرفاهية البشرية في القرن الحادي والعشرين.

د- ويرى البعض أن أحداث الإرهاب في العديد من مناطق العالم وما وقع في واشنطن ونيويورك هي صناعة لسياسات أمريكية استمرت لعقود تتجاهل حقوق الإنسان الأمريكي في الداخل وحقوق الإنسان في يور صراع عديدة من العالم وهو ما أطلق عليه بعض علماء الاجتماع بأنه "الغباء السياسي المطلق" وها هي النتيجة أن المواطن الأمريكي هو أول المعانين من هذا الغباء والعنت الأمريكي ويمكن الاستدلال الأولي على ذلك من اختيار الأهداف الاقتصادية والأمنية الأمريكية وهو ما يعني ضرب الكيان الاقتصادي الأمريكي المرفوض وبالتالي لا يمكن استبعاد احتمالات أن يكون وراء هذه الأحداث منظمات عالية المستوى بكفاءة معلوماتية وتقنية رفيعة المستوى يصعب أن تتوافر لمنظمات منفردة دون اختراق لمنظومات معلوماتية أمريكية بحيث يبدو الأمر من أن القائم على إدارتها أجهزة معلوماتية ومخابراتية دولية.

هـ- كما أن سياسات بوش الدفاعية وبرنامج إصلاح المنظومة العسكرية جاء على حساب احتياجات المجتمع الأمريكي ومثل صورة بارزة لغطرسة القوة وتأكيد الهيبة ضد مصالح قوى عالمية أخرى ولقد ثبت للإدارة الأمريكية منذ توليها أن منهجها في اتباع فكر "إدارة المصالح بالأزمات" [مستفيدة من خبرات الحرب الباردة التي بالغت في إهانة الثقافة اليابانية وعجلت بانتهاء الاتحاد السوفيتي ونجحت في الشرق الأوسط منذ سقوط الشاه وحتى تحرير الكويت ولم تتوقف عن ذلك منذ مدريد وحتى وصول شارون للحكم في تل أبيب] وها هي نتائج وآثار فكر الإدارة بالأزمة تظهر في عنف مأسوي ضد المصالح الأمريكية ذاتها وأغفلت فكر "درة الأزمة" واحتوائها بصفتها الحاكم الفعلي للعالم وتخلت عن موقعها كراع للسلام وبالتالي انحازت لمصالح قوى بعينها وحتى على حساب الإنسان الأمريكي الذي زادت من حالة احتقان روى شعوب العالم للسياسة الأمريكية.

و- وبدلاً من الوصول إلى نتائج تبنى على مسلمات تم التوصل إليها إلا أن الأمر في هذا الموقف المعقد يفرض علينا تساؤلات تحتاج لرؤى أمريكية جديدة تحترم حرية الإنسان في كل مكان ومن أهم هذه التساؤلات:

هل نصر الولايات المتحدة على استمرارها في استخدام القوة وإحلالها مكان الدبلوماسية كوسيلة رئيسية لتحقيق الأهداف؟ وهل تراجع الولايات المتحدة كل التشريعات التي يرى البعض أنها منافية لحقوق الإنسان مثل حق الهجرة وحق المواطنة وحق حمل السلاح بدون ترخيص وحق التنقل الحر من ولاية إلى أخرى داخل الفيدرالية الأمريكية؟ وهل يتراجع الكونجرس عن وضع ضوابط للإنفاق العسكري؟ وهو عرض يفرض العسكريون سطوتهم من خلاله ودعماً للعسكرية؟ وأخيراً هل الاستراتيجية وحدها تكفي؟ في ظل استمرار تهديد الإرهاب وحصوله على قدرات نوعية؟ وفي ظل تأييدها المطلق وغير العادل للسياسات الإسرائيلية وممارساتها غير الإنسانية ضد الشعب الفلسطيني؟.

* وهذه بعض الدلالات على الساحة الأمريكية الأمنية والعسكرية والخارجية والداخلية كأولوية عاجلة ومن منطلق ما ذكره الرئيس "جيمي كارتر" لقد حان وقت الحساب والمراجعة وإن لم تكن الآن فمتى تكون المصالحة مع النفس؟" ومنها نستشرف دعوة لبناء استراتيجية دولية لمواجهة الإرهاب والذي لا يفرق بين دين أو جنس أو لون بما فيه إرهاب الدولة والذي تمارسه إسرائيل على سبيل المثال تحت مظلة الاستراتيجية الأمريكية بدلا من شن الحروب وتقسيم العالم إلى خيرين وأشرار.

النظام العربي في دائرة الأزمات

مُهَيَّبًا:

- أولاً : القدرات العربية وانعكاساتها على النظام العربي .
- ثانياً : الإدارة العربية للأزمة .
- ثالثاً : العراق وإدارته للأزمة .

• أعد هذا الفصل لواء أ ح / عبد المنعم سعيد كاتو الخبير الاستراتيجي .

لواء أ ح د / محمد نجاتي إبراهيم الخبير الاستراتيجي .

مَهَيِّدٌ:

عندما هبت عاصفة سبتمبر (٢٠٠١)، انطلقا من الولايات المتحدة في اتجاه الشرقيين الأوسط والأقصى فإن كثيرا من المحللين حاولوا استرجاع العديد من النظريات والفرضيات والأقوال المأثورة التي تعطى مدلولاً لأسباب توجه العاصفة إلى تلك المنطقة الحساسة من العالم دون غيرها، وخصوصاً أن معظم هذه النظريات قديمة، وطبقت في الحروب العالمية السابقة، ثم أثناء الحرب الباردة، وتساءل الجميع، هل يمكن تطبيق نفس النظريات في العصر أحادي القوة، أو عصر العولمة الذي نعيش فيه حالياً، وتعلنى الولايات المتحدة فيه قمة النظام العالمي، وتسيطر على أرجاء الكون، وتفرض نظريات العولمة الاقتصادية والسياسية على الجميع، كذلك شرعت في "أمركة" الثقافات والقيم في مختلف أنحاء العالم.

كانت بداية البحث واسترجاع النظريات، تتبلور في النظرية الأولى التي صاغها المفكر الاستراتيجي "نيكولوس جون سبيكمان" في علم الجيوبوليتكس^(١)، والتي تتحدد في أن "سياسة تأمين الدولة يجب صياغتها من منظور جغرافي"، لذلك فقد حدد أن "أوراسيا"^(٢) هي قلب الأرض الذي يدخل في نطاق الاهتمام الأمريكي، أما دول الهامش المحيطة، فهي التي تشمل معظم دول أوروبا (عدا روسيا)، ودول آسيا الصغرى، والبلاد العربية، وجنوب شرق آسيا والبحار

(١) مجموعة باحثين، التكتلات والأخلاق العسكرية، إدارة المطبوعات والنشر، ١٩٦٤، ص ٧٣.

(٢) أوراسيا هي المنطقة الملتحمة ما بين أوروبا وآسيا، وتشمل العديد من دول أوروبا إلى جانب أجزاء من الاتحاد السوفيتي القديم، وقد حرصت الولايات المتحدة وأوروبا مع أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي إلى ضم (دول أوروبا الشرقية) التي تمثل معظم أوراسيا إلى حنف الأطلنطي والاتحاد الأوروبي تحقيقاً لتلك النظرية.

المحيطة بها. ومن ذلك التحديد فقد بنى نظريته على أساس "من يسيطر على دول الهامش يحكم أوراسيا، ومن يحكم أوراسيا يسيطر على أرجاء العالم". وقد رأت الولايات المتحدة تطبيقاً لاستراتيجيتها فيما بعد الحرب العالمية الثانية العمل على التدرج في السيطرة على المنطقة الشرق أوسطية وذلك بزرع إسرائيل أولاً كقاعدة غربية متقدمة ثم تكوين تحالفات على شاكلة حلف بغداد والحلف المركزي أو تطبيق نظرية أيزنهاور (يناير ١٩٧٥) لملء الفراغ في الشرق الأوسط مع تكوين قوات لها القدرة على الانتشار وتحقيق التفوق في المنطقة وأي مناطق أخرى في العالم، ثم القفز على المنطقة والتواجد بها عندما تسمح الظروف، وهو الذي تحقق فعلاً اعتباراً من بداية عقد التسعينيات نتيجة للخطأ الكبير الذي اقترفه العراق بغزوه للكويت، والذي أدى إلى متغيرات حادة على مستوى المنطقة والعالم (يفهم من ذلك أن هناك ارتباطاً كاملاً ما بين الأمن العالمي والأمن العربي، لا يمكن تفكيكه أو التصل من مسؤولياته).

النظرية الثانية قيد البحث: هي نظرية "والتربليمان" أحد علماء الاستراتيجية، وهو يتناول في نظريته علاقة القوة العسكرية بالأمن القومي ويقول: "إن الدولة ستكون آمنة حينما لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتتجنب للحرب.. بل تكون قادرة عند التحدث للمحافظة على تلك المصالح بأن تلوح بالحرب".. وهذا يعني أن القوة العسكرية هي الأساس في تحقيق الأمن ضد العدوان الخارجي، وأي تهاون في تحقيق تلك القوة، هو تهاون في حق الأمن القومي للدولة أو الإقليم، وسوف يكون له مردود هائل فيما لو تعرضت الدولة لعدوان سافر (وقد تعرضت دول العالم العربي فرادى لمثل هذا العدوان مراراً، وكانت له نتائج للوخيمة التي تعاني منها حتى الآن). كذلك فإن هذه النظرية ترتبط بسابقتها لتبرهن على أن توازن القوة وتوازن المصالح هو

الأساس في العلاقات الدولية، وعندما تتهاون دولة في بناء قوتها، فإنها تخضع لتحكم القوى الخارجية فيها.. وهو حال الأمة العربية حالياً.

النظرية الثالثة: تتبع من مقولة تيودور هيرتزل مؤسس الحركة الصهيونية عام (١٨٩٦) في كتابه الدولة اليهودية حيث قال: "بني من أجل أوروبا مخفراً أمامياً في فلسطين للوقوف ضد آسيا، وسيكون هذا المخفر طليعة العالم المتحد ضد البربرية، وسيشكل جداراً فاصلاً بين السكان العرب في آسيا، والسكان العرب في شمال أفريقيا، ويشير هيرتزل بنظريته هذه إلى إسرائيل، ووضعها المستقبلي لتفصل ما بين المشرق والمغرب العربيين ولكي تصبح إسرائيل هي ذراع الغرب الطويلة للعدوان على الأمة العربية المقولة للرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون^(١) ويذكر فيها "أن أكثر ما يهمنا في الشرق الأوسط، هو النفط وإسرائيل، ولو أنهما لا يسيران في اتجاه واحد" .. ومن هنا فإن الولايات المتحدة تعتبر المنطقة العربية ذات مصلحة حيوية كبرى تؤثر على الأمن القومي الأمريكي، ومن المعروف أن هناك مصلحتين أساسيتين لأمريكا في الشرق الأوسط، وهما تأمين منابع النفط في الخليج، وطرق نقله، إضافة إلى تحقيق أمن إسرائيل المطلق باعتبارها الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة في المنطقة. وقد نجحت الولايات المتحدة في فصل قضايا النفط في الخليج، عن قضايا ومشاكل الصراع في الشرق الأوسط (الصراع العربي / الإسرائيلي) بحيث لا يستخدم سلاح النفط في التأثير على القرار السياسي تجاه إسرائيل، ولا يهدد أمن إسرائيل من قريب أو بعيد كخبرة من نتائج نصر أكتوبر (١٩٧٣) .. ومؤكد تلك النظرية أن للولايات المتحدة مصلحتين رئيسيتين في الشرق الأوسط تتعلقان بالأمن القومي الأمريكي ذاته، وبالتالي فسوف تبذل جهوداً مكثفة من أجل الحفاظ على مصالحها.

(١) ريتشارد نيكسون، الفرص الساتحة، ترجمة أحمد صدقي مراد، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٥٢.

النظرية الرابعة: أشار إليها المفكر الاستراتيجي الأمريكي "ستيفنسون" في كتابه "التقسيم الواضح"^(١) وهو "أن للولايات المتحدة توجهاً تاريخياً لكي ترتقى إلى تلك المرتبة التي وصلت إليها، حيث يرى الأمريكيون، أن تتمتع بإمكانيات فريدة من نوعها، وأن تاريخها هو مفتاح لفهم تاريخ العالم، وإلى أن يأتي ذلك اليوم الذي تسود فيه الحضارة والديمقراطية والتتوير أرجاء العالم، فإن الشعوب المتحضرة هي التي يجب أن تحكم من هم أدنى منها، وعلى الأمم والأفراد أن تتبوا مراكز الزعامة والقيادة، إذا كانت مؤهلة لما يحوله القدر لها".. ويقول أيضاً "إن كل الإمبراطوريات السابقة نهضت على دعائم من الخزي والغزو والدماء والسلب، أما نحن فقد أخذنا العبرة مما لاقته هذه الإمبراطوريات من آلام وما ارتكبتها من خطايا، إننا نعيش في ظل عصر أفضل من عصر تلك الأمم، ولنا دستورنا المؤسس على قواعد راسخة من الحرية يجمع فضائل كل أمم الأرض، ويخدم كل قضايا البشرية، وتفسر العبارتان السابقتان لماذا حرصت الولايات المتحدة على بناء القوة من أجل أن تسود العالم بالصورة التي نراها عليها الآن، ولكي تفرض قراراتها السياسي على كل أرجاء الأرض، وفي مقدمته منطقتنا العربية.

النظرية الخامسة: للرئيس محمد حسني مبارك في كلمته في مؤتمر القمة العربي في شرم الشيخ الأول من مارس (٢٠٠٣)^(٢) ويقول فيها "إن مستقبل الأمة العربية أصبح في الميزان.. مما يفرض علينا جميعاً الوقوف في خندق واحد".. وهي نظرية تتبئ بالخطر الذي يحيط بالوطن العربي، ويعكس نداء

(١) Anders Stephenson , manifest Desting: American Expansionism and the Empire of right , Hill and Wang ,New York , ١٩٩٥ ,P1١٣.

(٢) جريدة الأهرام، للقاها، عدد ٢ مارس ٢٠٠٣، ص ١.

قائد ورجل دولة مسئول عن الحفاظ على الأمن القومي العربي وتأمين الشعوب العربية من مخاطر محدقة يقف أمامها البعض مكتوفي الأيدي دون حراك.

النظرية السادسة: هي نظرية سياسية تدرس في المعاهد والكلليات المتخصصة وتحدد الركائز التي تقوم عليها سياسة الدولة، ويتحدد من خلالها علاقاتها الإقليمية والدولية، وهذه الركائز هي:-

(١) أن المصلحة الوطنية تأتي على قمة الغايات القومية التي تحدد الاستراتيجية السياسية لتحقيقها. وبالتالي فإن العمل السياسي والدبلوماسي يتصاعد عندما يكون هناك تهديد أو مساس بالمصلحة الوطنية أو الأمن القومي الشامل، وما عدا ذلك فإن الحركة السياسية أو الدبلوماسية تسير على منهج المشاركة والتكامل أو التضاد طبقاً لتوجه الدولة.

(٢) أن القدرة الشاملة للدولة - وفي مقدمتها القوة العسكرية - هي السند الرئيسي لسياسة الدولة في تحقيق أهدافها، والقدرة السياسية لا بد لها من قوة عسكرية تعتمد عليها في التكوين باستخدامها عند اللزوم وعندما تتعارض مصالح الدولة مع مصالح أخرى مضادة، أما القول بأن السياسة تستند على القانون والشرعية الدولية، فهي مقولة أثبتت عدم جدواها، وخصوصاً في عالم أحادية القوة.

(٣) أن الرغبة في التوسع والهيمنة لدى الدول الكبرى، هو قانون أزلي استمر عبر التاريخ، وحتى الآن من خلال صعود وهبوط دول وإمبراطوريات، وكل منها كانت لديه مقومات التوسع التي يفرضها على الغير، والآن فإن الولايات المتحدة الأمريكية تفرض قانونها من خلال العولمة، وادعاءات حقوق الإنسان والديمقراطية والحرب ضد الإرهاب.

والقصد من استعراض كل تلك النظريات أن يترسخ في عقيدتنا أن بناء القوة لا يأتي جزافا كما أنه ليس من قبيل الرفاهية، ولكنه ضرورة تفرضها المتغيرات الدولية، وحقائق الحياة التي نعيش فيها كما أن هذا البناء يأتي على النقيض بين التفرق والتشردم الذي يتميز به العالم العربي والذي تعمل على تحقيقه قوى خارجية تهدف إلى إضعافه والسيطرة عليه، وللأسف تستجيب له بعض الدول العربية بدون قصد، والمحصلة النهائية، هو ما آلت إليه الأمة العربية من ضعف إرادة، برغم ما تمتلكه من إمكانيات وقدرات وعقائد. وضعف الإرادة هو العائل الرئيسي الذي يعيق تحقيق الأمن القومي وقدراتنا الذاتية من أجل الارتقاء بمستوى دول العالم المتقدمة ويؤكد هذا الاستعراض أيضا أن العالم العربي هو قلب الدنيا، ولا يمكن أن ينعزل بمنأى عن الأحداث، وإن لم يصبح قوة فاعلة تؤثر في الأحداث فسوف يكون مطمعا للقوة الكبرى، وهدفا لتحقيق مصالحها على حساب دوله وشعوبه.

(وإذا ابتعدنا عن النظريات، واسترجعنا الأحداث والأقوال التاريخية، نجد أن جميع الحضارات المؤثرة في العالم نشأت في ربوع العالم العربي، بدءا بالحضارة الفرعونية على أرض مصر، والحضارات الآشورية والبابلية على أرض العراق، والهيلينية والفينيقية على أرض الشام، وحضارة قرطاجة على أرض المغرب العربي، وعلى حدوده نشأت الحضارة الفارسية.. ثم جاءت الحضارة الإسلامية لتضم كل أجزاء الوطن العربي وأجزاء أخرى في عمق آسيا وأفريقيا وأوروبا ولتتطوي كلها تحت لواء الإسلام.

والعالم العربي كان باستمرار مطمعا لكل الإمبراطوريات عبر التاريخ، وكان الاسكندر الأكبر هو أول غازٍ أوروبي تطأ قدمه أرض العالم العربي، وغامر بحملته لأنه كان عاشقا للشرق، وهو الذي فتح الباب بعد ذلك للإمبراطورية الرومانية، ثم للاستعمار الأوروبي سواء من خلال الحملات

الصليبية أو الغزو في العصر الحديث، وكان نابليون بونابرت (أول غاز للعالم العربي في العصر الحديث) عاشقاً للشرق بنفس درجة عشق الاسكندر الأكبر، وكتب في مذكراته "إن مصر هي أجمل بلاد الدنيا... في مصر شعرت بأني أستطيع الاستسلام للأحلام الزاهية.. ليست أوروبا سوى نل صغير حقير، كل شئ هنا يبلى مع الزمن، لقد انقضى كل ما كسبت من مجد، وأوروبا الصغيرة هذه لا تتيح مجالاً كافياً للأمجاد، فلا بد إذاً من الذهاب إلى الشرق، لأن كل مجد عظيم لم يظفر به أصحابه إلا في الشرق"^(١).

ومن خلال حملة نابليون، اهتمت الاستراتيجيات الغربية المتتالية بوضع الشرق الأوسط، وبالتحديد العالم العربي على رأس مناطق الاهتمام في العالم خاصة لأوروبا، ثم للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في عصر الحرب الباردة، ثم ازدادت أهمية العالم العربي في العصر أحادي القوة.

لذلك نجد أن العالم العربي في المنطقة الشرق أوسطية استأثر في العصر الحديث (القرن التاسع عشر والعشرين) دون غيره، بالعديد من التوجهات الاستراتيجية الغربية والشرقية على حد سواء نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:-

(١) اتفاقية لندن عام (١٨٤٠)، والتي تحد من القدرة العسكرية المصرية، وتقيدها لعدم تمكينها من تحقيق أمن عربي متكامل في مواجهة الغرب.

(٢) التنافس والنزاع الإنجليزي / الفرنسي لربط الشرق بالغرب عن طريق مصر والعالم العربي، والذي فازت فيه فرنسا بإنشاء قناة السويس ثم مشاركة بريطانيا لها في امتلاك أسهم القناة.

(١) كريستوفر هيرولد، بونابرت في مصر، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٦٨، ص ٣٠.

٣) القفز على العالم العربي، واستعمار ه وتفنتت أجزاءه وإخضاعه لمناطق نفوذ أوروبية مختلفة.. والأكبر من ذلك، أن مساحات كبيرة من المنطقة العربية (مصر والشام بالذات) كانت مسرحا للعمليات في الحربين العالميتين بين القوات المتضادة من أجل السيطرة على هذه المنطقة الهامة من العالم، وحرمان القوة المتضادة من استخدامها، والسيطرة على طرق المواصلات ما بين الشرق والغرب.

٤) اتفاقية سايكس / بيكو عام (١٩١٦) لتقسيم العالم العربي إلى منطقتي نفوذ بريطانية وفرنسية.

٥) السعي لإنشاء إسرائيل من أجل تقسيم العالم العربي إلى مشرق ومغرب، ولتكون إسرائيل قاعدة عربية متقدمة تحقق أهداف ومصالح الدول الاستعمارية.

٦) الاستراتيجية السوفيتية للوصول إلى المياه الدافئة عن طريق العالم العربي، وقد تحقق لها ذلك اعتباراً من صفقة السلاح المصرية / الشرقية في سبتمبر (١٩٥٥)، وازداد تغلغلها في مرحلة الستينيات من القرن الماضي.

٧) مبدأ إيزنهاور في ٥ يناير (١٩٥٧) لملء الفراغ في الشرق الأوسط، ومنع التغلغل السوفيتي في المنطقة.

٨) التحالف الأمريكي / الإسرائيلي في ٥ يونيو (١٩٦٧) لضرب الثورة المصرية والحد من امتداد تأثيرها.

٩) مبدأ كارتر الذي أعلنه عام ١٩٨٠ لحماية المصالح الأمريكية (البتترول) في الشرق الأوسط، والذي أدى إلى إنشاء القوات الأمريكية للانتشار السريع.

١٠) الاستراتيجية الحديثة التي طبقتها الولايات المتحدة بإنشاء تحالف دولي لكسب الحرب في مواجهة إحدى الدول "المارقة"، والذي طبق عام (١٩٩٠) تجاه العراق، وحول صورة الحرب الحديثة في النطاق الإقليمي لتصبح أقرب منها إلى الحرب العالمية التي تشارك فيها عدة دول، تجاه دولة واحدة، وبما يضمن النصر وتوزيع أعباء الحرب.

١١) مبدأ كلينتون الذي أعلنه عام (١٩٩٦) وصاغه "كولين بول" رئيس الأركان المشتركة في حرب الخليج، ووزير الخارجية في إدارة جورج بوش الابن، والتي تحدد "تحقيق أهداف سياسية ونصر عسكري من خلال توجيه ضربات نيرانية حاسمة للخصم دون إشراك قوات برية، وبما يقلل الخسائر البشرية للتحالف الغربي.

١٢) الحرب ضد الإرهاب، وهو نوع جديد من الحروب لم تتحدد بداياته أو أهدافه، وتوجهت آلياتها إلى الشرق الأوسط بكل أركانه.. لنجد أنفسنا فيما نحن فيه الآن.

أولاً: القدرات العربية وانعكاساتها على النظام العربي:

هناك سؤال يطرح نفسه بإلحاح عندما نتكلم عن النظام العربي.. ألا وهو هل هناك قدرات ذاتية يعتمد عليها النظام العربي، وتؤدي إلى تفعيل قدراته الذاتية في مواجهة التحديات والأزمات؟ والإجابة تأتي بنعم وألف نعم ويرغم أن العالم العربي ينقسم إلى قسمين رئيسيين، القسم الشرقي ويشمل وادي النيل ودول المشرق العربي (دول الهلال الخصيب) وشبه الجزيرة العربية، والقسم الغربي، يضم بلاد شمال أفريقيا، من ليبيا حتى موريتانيا. إلا أن البلاد العربية ترتبط فيما بينها بروابط ثقافية وروحية، تجعل وحدتها حقيقة ثابتة.

وقد يبدو أنه قد تنشأ بين سياسات هذه البلاد بعض مظاهر الفرقة، ولكن الروابط اللغوية، والثقافية والتاريخية، تجعل من الأمة العربية نسيجاً واحداً له خصائصه المميزة^(١)

لقد كان للثورة العربية تأثير كبير على العواطف القومية، حتى أن الإحساس القومي بلغ درجة وصل فيها إلى نفوس العامة من أبناء البلاد العربية الذين لم يسبق لهم أن اهتموا بمثل هذه الشئون الوطنية. وتمكنت القومية العربية من نفوس العرب، وعمقت جذورها، وعم طوفانها، وبالرغم من أن الوطنيين في جميع الدول العربية لم يكونوا على اتفاق تام في برامجهم السياسية إلا أن خلافاتهم كانت في التفاصيل وليس في المبادئ.^(٢)

إن الأمة العربية تذخر بالقدرات في المجالات المختلفة، ولكنها في النهاية تصبح قدرات متفرقة، ولو تجمعت وأضيفت لها استراتيجيات موحدة تتأسس على مبادئ العلم والخبرة ودروس التاريخ، فإنها ستصبح أداة لبناء القوة العربية الشاملة التي تقف في مواجهة أي تهديدات خارجية، ويكفي القول إنه عندما توحدت جهودنا بشكل ما خلال حرب أكتوبر (١٩٧٣)، فقد صنفت الأمة العربية على أنها القوة السادسة على مستوى العالم، ولا شك أن قدراتنا الحالية هي أكبر بكثير من أمم صاغت استراتيجيتها على التفوق وحققته فعلاً بعد تغلبها على كل التحديات التي واجهتها وسوف نتعرض إلى العديد من القدرات التي تشكل في إجمالها ركائز الأمن القومي العربي، عسى أن نحقق الهدف الرئيسي، وهو كيف نفعل تلك القدرات من أجل خلق نظام عربي فاعل.

(١) ت. كويلرينج، الشرق الأدنى مجتمعه وثقافته، ترجمة عبد الرحمن أيوب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢، ص ٢٦٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٦٨.

القدرات السياسية العربية

من المتعارف عليه أن القدرة السياسية لأي تجمع إقليمي تتبع من محصلة وإجمالي القدرات السياسية للدول الفاعلة لهذا التجمع، إلى جانب تأثير التجمع ككتلة في إدارة التوجه السياسي المرسوم، وبتحقيق استراتيجيات متكاملة للوصول إلى هدف محدد.

والقدرة السياسية لا تأتي منفصلة، ولكنها تستمد فاعليتها من تأثير القوى الأخرى الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والعلمية.. إلخ، بحيث تستند باستمرار على ركائز تؤدي إلى تفعيل الدور السياسي، واحترامه من قبل الدول / التجمعات الأخرى. ولنضرب مثالا على ذلك، فإن القدرة السياسية للولايات المتحدة تستند على قدرة عسكرية وقدرة اقتصادية هائلة، يمكن من خلالها فرض عقوبات (بأي أسلوب) على الدول التي لا تسير سياسة الولايات المتحدة. كذلك فإنه أثناء وفي أعقاب حرب أكتوبر (١٩٧٣)، فقد فرضت السياسة العربية نفسها على العالم من خلال انتصارها العسكري واستخدام إمكانياتها الاقتصادية، وحققت إنجازات كبرى خلال مرحلة هامة في تاريخ الأمة العربية. وأيضاً، فإن مشاركة الدول الرئيسية العربية في حرب تحرير الكويت، فرضت عقد مؤتمر مدريد للسلام في نهاية أكتوبر (١٩٩٠) كانعكاس للقدرة العربية الفاعلة.. وهكذا.

وهذا يقودنا إلى طرح تعريف للقدرة السياسية العربية: بأنها محصلة لقدرات القوى في المجالات المختلفة، والذي يشكل حال الأمة، وتأثيرها السياسي كمركز ثقل قادر على تفعيل دورها تجاه القضايا الرئيسية، والحفاظ على كيانها كنظام متكامل. وهذه القدرة هي التي تؤدي إلى خلق رأى عام إقليمي وعالمي

مؤيد لقضايا العروبة، كذلك هي التي تخلق تحالفات ومجالات تعاون لنصرة وتأييد الدول العربية في مواجهة التحديات بمستوياتها المختلفة.

وتستند القدرات السياسية العربية على العديد من الركائز التي يجعل منها - فيما لو أحسن توجيهها - قوة رئيسية فاعلة تقف على نفس مستوى القوى الكبرى في العالم. وهذه الركائز تتنوع ما بين استراتيجية الموقع والموضع، وبين النظام العربي الموحد، وانعكاس القدرة الاقتصادية وكذلك تاريخ المنطقة وما يحمله من علامات رئيسية تجاه تحقيق فاعلية هذه القدرة.

استراتيجية المكان وانعكاساتها على القدرة السياسية :

ينفرد الوطن العربي بموقع استراتيجي هام يتوسط العالم، حيث يعتبر المحور المركزي بين القارات الثلاث القديمة على مستوى العالم، كما اختلفته الطبيعة بأكثر من نصف ثروة العالم كله من البترول واختلفته الطبيعة أيضا بالمساحة الفسيحة، والمناطق الزراعية الواسعة، والجبال الشاهقة والوديان العميقة، والأجواء المعتدلة، كما اختلفته أيضا بالبحار التي تشكل مع بعضها أهم ممرات على مستوى العالم⁽¹⁾

واستراتيجية المكان في الوطن العربي، تشكل أهم عامل مؤثر على القدرة السياسية، التي لو تم توجيهها بالصورة الصحيحة، فسوف يزداد التأثير العربي بشكل كبير. أما الركائز السياسية المترتبة على استراتيجية المكان، فتتصدر في الآتي:-

١- الركائز المترتبة على تواجد العالم العربي في منطقة تتوسط العالم:-
إن تواجد الوطن العربي في منطقة الفصل بين القارات الثلاث، وفي منطقة تتوسط العالم أدت في الماضي إلى أن تصبح هذه المنطقة مطمعا لدول

(1) أمين سعيد، الوطن العربي، ص ١٩٥.

الغرب والشرق في آن واحد، وأدى ذلك إلى أن الدول العربية وقعت تحت تأثير الاستعمار لفترات طويلة.

وفى العصر الحديث، فإن مبادرة الرئيس إيزنهاور في الخامس من يناير (١٩٥٧)، من أجل ملء الفراغ في الشرق الأوسط^(١)، تعتبر هي أول مبادرة في عصر الحرب الباردة تجاه منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية بالذات، وإلى توجيه الاهتمام الأمريكي لهذه المنطقة الرئيسية من العالم.

ففي نفس الوقت فإن الاتحاد السوفيتي السابق، لم يقف مكتوف الأيدي، ووجه استراتيجيته تحت مسمى "الوصول إلى المياه الدافئة"، وتمكن من خلال ذلك إلى التواجد على الساحة العربية في العديد من الدول مثل مصر وسوريا والعراق، واليمن والجزائر، وبالتالي، فقد أصبحت هذه المنطقة منقسمة طبقاً لتوجهات القوة العظمى في العالم.^(٢)

وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي القديم، وصعود نجم القطب الواحد الذي يقود العالم وهو الولايات المتحدة، فإن أولى اهتماماتها، كان هو التواجد في المنطقة، وقد حققته فعلاً كانعكاس لخطأ العراق في غزو الكويت.

واستراتيجية المكان للوطن العربي تحقق للنظام العربي العديد من المزايا السياسية، والتي لا بد أن تستخدم في تعظيم قدرة هذا النظام، ونظام العولمة الذي يتصاعد باستمرار، قد أعطى أهمية قصوى للمناطق الاستراتيجية في العالم، ومنها منطقة الشرق الأوسط، ويعنى ذلك أنه لا بد أن تشعر المنطقة بأهميتها من خلال تقويم لسياساتها الاستراتيجية نحو تحقيق أهداف المنطقة كجزء من أهداف

(١) وأصلان، هيئة البحوث العسكرية، ١٩٦١، ص ٥٤.

(٢) مجموعة من القادة السوفييت، الاستراتيجية الحربية من وجهة النظر السوفيتية، دار الكتاب العربي للطبع والنشر، القاهرة ترجمة اللواء محمد عبد الحليم أبو غزالة، ١٩٧٩، ص ٩٦.

العالم الذي تدور العولمة في نطاقه، والمعروف أن الوطن العربي يشغل حوالي ٨٠% من مساحة الشرق الأوسط.

وربما تكون الولايات المتحدة قد كسبت لهذا الإجراء، لذلك، فقد تحركت في سياستها تجاه المنطقة إلى فصل قضايا البترول عن الصراع العربي / الإسرائيلي، وتقسيم العالم العربي إلى دول صديقة للولايات المتحدة، ودول "مناوئة"، وأخرى شريرة.. في نفس الوقت فقد ربطت استراتيجيات بعض الدول الفاعلة باستراتيجيتها في المنطقة، كما أصبحت هي المورد الرئيسي للأسلحة لما يقرب من ٦٠% من الدول العربية.

وكل تلك الإجراءات ليست عناصر سلبية مطلقة، ولكن يمكن من خلالها فرض المصالح العربية في دوائر السياسة الأمريكية نفسها وقد حاولت الدول العربية الفاعلة (مصر والسعودية) استغلال تلك الفرضية، فيما يتعلق بأزمة العراق الأخيرة، وأدت إلى إجبار الولايات المتحدة لمراجعة استراتيجيتها حيال المنطقة، وطلب الرئيس مبارك أن تقوم الولايات المتحدة بإجبار إسرائيل على نزع أسلحة الدمار الشامل كمرحلة ثانية امتدادا لتشدد الولايات المتحدة في نزع تلك الأسلحة من العراق.(١)

في نفس الوقت فإن الدول الفاعلة في النظام السياسي العربي لها القدرة على تحقيق ضغوط / تفاهم مع القوة الرئيسية في العالم لمصلحة النظام العربي بالكامل ولنضرب أمثلة على ذلك.

- فإن كلاً من مصر والسعودية والمغرب هي دول تتميز بعلاقات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، والدول الرئيسية على

(١) تصريحات الرئيس مبارك في المؤتمر الصحفي مع رئيس رومانيا، القاهرة، ١٥/١٠/٢٠٠٢، صدرت في صحف اليوم التالي.

مستوى العالم، ويمكن من خلالها عرض القضايا العربية بأسلوب يتمشى مع المتغيرات العالمية والتوجهات السياسية لمختلف التجمعات العالمية.

في نفس الوقت، فإن سوريا والعراق لها علاقات خاصة مع روسيا الاتحادية والصين، ويمكن أن تنهج نفس المنهج.

- والعالم العربي بتواجده في قارتين (شطر أفريقي، والآخر آسيوي)، يمكن أن يستغل ذلك في حشد الجهود السياسية لصالح القضايا العربية، فمثلا، مصر دولة مؤثرة على المستوى الأفريقي، وهي عضو في العديد من المنظمات الأفريقية وبالتالي يمكن استقطاب معظم دول القارة الأفريقية لصالح النظام العربي.

في نفس الوقت، فإن الدول الخليجية من خلال ثرواتها، هي دول آسيوية، ويمكن التأثير على معظم الدول الآسيوية أيضا لصالح القضايا العربية. ولا يعنى هذا انفصال التأثير على القارتين، ولكن تستمر الجهود لجميع الدول في التأثير على مختلف الدول / التجمعات لصالح الأمة العربية.

والدول العربية (ومصر بالذات) من الدول المؤسسة للعديد من التجمعات الإقليمية والعالمية، والتي تشكل ثقل للوطن العربي، مثل مؤتمر عدم الانحياز، منظمة الوحدة الأفريقية، المؤتمر الأفريقي الآسيوي، مجموعة الـ ٧٧، مجموعة الـ ١٥، الاتحاد الأفريقي، منظمة الكوميسا، الشراكة الأورومتوسطية، منظمة المؤتمر الإسلامي، لجنة القدس، وغيرها، ويمكن زيادة فاعلية تلك التجمعات والحفاظ عليها وتطويرها بما يتناسب مع متغيرات العصر، لكي تصبح ذات أهمية قصوى لصالح النظام العربي المتكامل، وقد تم فعل العديد من الإجراءات في سبيل ذلك التطوير.

ورغم تعدد الإيجابيات المترتبة على توسط الوطن العربي للعالم، إلا أن هناك العديد من السلبيات، يأتي في مقدمتها:

* تقسيم الدول العربية إلى خمسة مجموعات، طبقاً لوجهة نظر جغرافية، وتاريخية، وأمنية وعرقية يؤثر على وحدة الصف العربي، وهذه التجمعات هي^(١)

* مجموعة دول المركز (الطوق) وهي المجموعة الرئيسية التي تتحمل - أكثر من غيرها - أعباء الصراع العربي / الإسرائيلي وتضم مصر وسوريا والأردن، ولبنان والفلسطينيين.

* مجموعة دول الخليج: وهي مجموعة متكاملة جغرافياً وتاريخياً وقضاياها الأمنية مشتركة وتعتبر حالياً هي منطقة الصراع الثاني، بعد المنطقة السابقة، وإن اختلفت عناصر ومكونات الصراع، والأطراف التي تتحملها، وتضم كلاً من السعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين وعمان.. ويضاف إليها جغرافياً دون الدخول في مجلس التعاون الخليجي كلاً من العراق، واليمن.

* مجموعة دول المغرب العربي، وهي مجموعة إقليمية تشترك في الجذور، ولكن لم تتحقق فيها وحدة في تحقيق هدف مشترك نظراً لاختلاف النظم السياسية التي تجمع بين الثورية والاعتدال والملكية والجمهورية، وهي تحاول الابتعاد عن قضايا الوطن العربي الأساسية وتهتم في التوجه إلى أوروبا، وتضم كلاً من ليبيا وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا.

* هناك مجموعتان تشترك بعض دولها في المجموعات السابقة، ولكن يقع عليها عبء التواجد في تجمعات إقليمية تؤثر مباشرة على الأمن القومي العربي، وبالتالي فهي تتطلب دعماً عربياً مستمراً.. وهي:-

(١) مصر والشرق الأوسط، إدارة الشؤون المعنوية، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٠، ص ١٩.

- مجموعة دول الشمال الشرقي: وهي تمثل دول التنافس، وتختص بظاهرة عدم الاستقرار وتجمع فيما بينها قضايا تاريخية تؤدي إلى نزاعات مستمرة ومنها قضايا الأكراد والحدود والمياه، وتضم كلاً من العراق وسوريا كدول عربية، إلى جانب كل من إيران وتركيا كدول غير عربية.

- المجموعة الثانية هي دول حوض النيل والقرن الأفريقي، وهي مجموعة تختص باهتمام كامل من قبل أحد الدول الرئيسية في العالم العربي وهي مصر، حيث إن أمن حوض النيل يؤثر مباشرة على أمنها القومي، كذلك فإن أمن البحر الأحمر يتأثر مباشرة بأمن القرن الأفريقي وتضم المجموعة كلاً من مصر والسودان والصومال وجيبوتي، وجزر القمر كدول عربية، إلى جانب أثيوبيا وإرتريا وأوغندا كدول غير عربية.

* ومن السلبيات أيضاً التوجه إلى "القطرية" أكثر من التوجه إلى القومية "وقد يبدو أن هذا التوجه لا يعيبه شيء، حيث إن قوة الدولة تؤدي إلى زيادة تأثيرها وفعاليتها عن المستوى الإقليمي والدولي، وإن إجمالي القدرات الفاعلة تحقق فاعلية المنظمة الإقليمية، غير أن هذا المفهوم غير مطبق على المستوى العربي، وبالتالي أضعف النظام العربي ككل، حيث إن القدرة المضافة لأي دولة تستخدم لتحقيق ذات الدولة دون النظر إلى للتوجه القومي العربي، ويكفي أن ندلل على ذلك بالقدرة العراقية حيث توجهت لغزو الكويت وما ترتب على ذلك من سلبيات، كذلك القدرة السورية التي توجهت للتواجد في سهل البقاع اللبناني، بينما الجولان لا يزال محتلاً.

وأن معظم التوازنات في دول الجوار العربية تأتي من منطلق توازن عربي / عربي، نتيجة لعدم توافر الثقة بين الأنظمة، وبالتالي، فإن القدرات العربية

تستهلك داخليا، دون توجيهها كقذرة موحدة تجاه التهديدات الخارجية (اليمن / عمان - قطر / البحرين - الجزائر / المغرب - إلخ)

كذلك فإن التوجه السياسي نحو التحالفات الدولية ينقسم في داخل الدول العربية إلى توجه نحو الشرق (الاتحاد السوفيتي سابقاً) أو تجاه الغرب (الولايات المتحدة بصفة أساسية)، ويمكن من خلال هذه التوجهات تجميع القوى العالمية لمصلحة العالم العربي. إلا أن ذلك لم يتحقق واستبدل بتبادل الاتهامات، والانقسامات السياسية، وانعدام الثقة، وهذا أدى إلى ضعف النظام العربي.

* وأخيراً فإن مسيرة السلام - كاستثمار لنصر أكتوبر - والتي قادتها مصر خلال حقبة السبعينيات من القرن الماضي لم يتم استيعابها من قبل بعض الأنظمة العربية، وبالتالي ضاعت فرصة ذهبية، أدت إلى استمرار احتلال الجولان حتى الآن، ومعاناة الفلسطينيين كما يجرى حالياً وانقسامات عربية خطيرة تهدد النظام العربي في الأساس. وقد شعرت الدول المعتدلة بأهمية المبادرة المصرية مؤخرًا.^(١)

الركائز المترتبة على تواجد العالم العربي بالقرب من أوروبا :-

رغم أن قرب العالم العربي من أوروبا، قد أدى إلى استعمار أوروبي للدول العربية لفترات طويلة سابقة، إلا أن المتغيرات العالمية، والتطورات الكبرى التي شهدتها العلاقات الدولية، وخصوصاً في أعقاب نصر أكتوبر (١٩٧٣)، أدت إلى ضرورة أن يحدد العالم العربي أوليات توجهاته السياسية تجاه العالم الغربي بصفة عامة، والاتحاد الأوروبي بصفة خاصة، حيث إنه

(١) تصريح نائب رئيس الوزراء الكويتي " الشيخ صباح الأحمد " في حديث صحفي: " إن القضية بكل أسف في أسوأ أوضاعها وعلينا جميعاً التحرك لإبقائها، والأنا نسير خلف عواطفنا، وألا نستمر على حالتنا بأن نكون دائماً عرب للفرص الضائعة.. صحيفة الأهرام، القاهرة، عدد ١٢ أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٣.

الجار المباشر للوطن العربي، والذي يشارك في أمن البحر المتوسط، إلى جانب أن انعكاسات الأمن العربي تنعكس مباشرة على الأمن الأوروبي والعكس صحيح.

لذلك - فمما لا شك فيه - أن الاتحاد الأوروبي يمثل أهمية كبرى في العلاقات العربية الخارجية نظرا للآتي :-

-الاتحاد الأوروبي قوة عالمية صاعدة، وقد يكون منافسا للولايات المتحدة أو مكمل لها في وقت من الأوقات لذلك يجب الارتباط معه بروابط وثيقة والاتحاد الأوروبي له علاقات تاريخية بالعالم العربي، لابد من استثمارها باستمرار والاتحاد الأوروبي شريك رئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلاله يمكن التأثير على سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة.

كذلك فإن حجم التعاون العربي الأوروبي يزيد على حجم التعاون مع أي دولة / كتلة أخرى. وحلف الأطلسي، كذلك جيش أوروبا الموحد الذي سينتهي من تشكيله عام (٢٠٠٣)، له مهام رئيسية في المنطقة العربية، لذلك يجب التنسيق مسبقا بهذا الخصوص، وحتى لا تتحول تلك المهام إلى عدوان أوروبي على إحدى الدول العربية، ولكي تتم تلك المهام من منظور المصالح العربية وليس ضدها. وقد صارت أوروبا تركز على تحقيق أهداف عملية، كالتكامل الأوروبي، وتطوير سياسته الأمنية، وكذلك رسم سياسة خارجية أوروبية مشتركة متجة في أحد أهم ركائزها إلى جنوب المتوسط، كذلك للتوجهات الأوروبية نحو دعم المشاركة الأوروبية / المتوسطية، لتغطي دوائر التعاون السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ثلاثة أنواع من الالتزامات طبقا لما نص عليه إعلان برشلونة عام ١٩٩٥، تدور حول الآتي:

١) العلاقات السياسية والأمنية بإقامة حوار سياسي وتأكيد مبادئ المشاركة السياسية، وإقرار مبدأ الأرض مقابل السلام، وكذا مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة كمبادئ أساسية في إدارة الصراع العربي / الإسرائيلي.

٢) المشاركة الاقتصادية والمالية: بهدف قيام منطقة تجارة حرة بحلول عام (٢٠١٠) تضم مجموعة دول برشلونة، وتوفر دول الاتحاد الأوروبي الدعم المالي لذلك، ولزيادة قدرات اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط.

٣) الحوار الاجتماعي والثقافي من أجل تحقيق الديمقراطية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحوار بين الأديان والثقافات.

وقد أصبح - تمشيا مع تلك المبادئ - لزاما أن يقوم العالم العربي بتحديد أولويات توجهاته السياسية تجاه العالم الخارجي، وفي اتجاه الاتحاد الأوروبي بالذات، والذي سوف تزداد قدرته بانضمام ١٠-١٢ دولة بحلول عام (٢٠٠٤). حيث صارت "الدائرة المتوسطية" تمثل بعدا جديدا نسبيا في السياسة الخارجية للدول العربية، وصارت تتسع لتشمل بقية دول أوروبا والدول المحيطة بدول البحر المتوسط بحكم تشابك المصالح^(١).

والبديل المتوسطي طرح نفسه بقوة بعد تجمد مسار الحوار العربي، الأوروبي، الذي بدأ في شكل حوار شامل جمع كل الدول أعضاء جامعة الدول العربية من جانب، وكل أعضاء التجمع الأوروبي التسعة - في ذلك الوقت - اعتبارا من عام (١٩٧٤) (كانعكاس لنصر أكتوبر وظهور انعالم العربي كقوة سادسة على مستوى العالم). والتقدير بأن هذا الحوار تجمد بسبب تمسك بعض

(١) بيان وزير الخارجية المصري أمام مجلس الشورى، ٨ مارس ١٩٩٥، وحديثه لجريدة الحياة يوم ١٣ ديسمبر ١٩٩٥، ولجريدة الأهرام يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٥.

الدول العربية بالقاسم المشترك الأعلى لمواقفهم السياسية، الذي تحكمت فيه دول مثل العراق وسوريا. في حين لم يكن الطرف الأوروبي بقادر على تقديم أكثر من القاسم المشترك الأدنى لمواقف دوله من قضية الشرق الأوسط. وعلى جانب آخر فقد ضحت الدول العربية باستمرار الحوار كئمن لتجميد عضوية مصر فيه، على أثر تجميد عضويتها في جامعة الدول العربية، ثم بدأ الجانب الأوروبي يقيم حواراً مع الجانب العربي مجزءاً مع "دول الخليج دول المغرب العربي الدول المتوسطة".^(١)

ومما تقدم فإن الشراكة الأوروبية / المتوسطية لابد من تفعيلها باستمرار، وتطويرها من منظور سياسي شامل لصالح الأمة العربية. ويكفي القول، بأن الاتحاد الأوروبي تقع عليه أعباء اقتصادية تجاه القضية الفلسطينية، كذلك فإنه يسعى باستمرار - من منظور سياسي - أن يكون له دور رئيسي في الوصول إلى حلول سياسية جذرية لهذا الصراع.

الركائز المترتبة على سيطرة العالم العربي على الممرات بين الشرق والغرب والشمال والجنوب :-

منذ فجر التاريخ، تعتبر المنطقة العربية هي المسيطرة تماماً على طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، وذلك، بما تحويه من شواطئ على البحر المتوسط، ثم سيطرته شبه الكاملة على البحر الأحمر، والبحر العربي، والممرات بينها، والتي تشمل مضيق جبل طارق، وقناة السويس، ومضيق باب المندب، ومضيق هورمز.

(١) مجموعة بحثية، مستقبل العلاقات العربية / المتوسطية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية ق. م، القاهرة أكتوبر ١٩٩٦، ص ٢٦ وما بعدها.

وتمثل تلك السيطرة عامل شديد الأهمية في زيادة القدرة السياسية للوطن العربي، حيث إنه يمكنه من التحكم في أهم مراكز الاقتصاد العالمي، وهي النقل والتجارة الخارجية. وقد ثبت ذلك في عدة مراحل تاريخية، منها إغلاق قناة السويس خلال عدواني ١٩٥٦، ١٩٦٧، والذي كانت له انعكاسات شديدة على الاقتصاد العالمي، والأوروبي منها بالذات. كذلك فإن حرمان إسرائيل من المرور في قناة السويس منذ إنشائها وحتى إبرام معاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية، أدى إلى انحسار الاقتصاد الإسرائيلي. كذلك فإن تهديد الملاحة في الخليج العربي خلال حروب الخليج الأولى والثانية أدى إلى التأثير بشدة على اقتصاد العالم.

وإدراك الولايات المتحدة لهذه السيطرة أدى إلى قيامها بالعديد من الإجراءات، منها تكثيف دور الأسطول السادس في البحر المتوسط، كذلك السيطرة بقوات عسكرية على جنوب البحر الأحمر والخليج العربي، وبحر العرب، إلى جانب تأكيد تواجدها في دول الخليج.

سيؤثر على:-

- (١) التحركات العسكرية للولايات المتحدة عبر المحيطات والقارات لتنفيذ مهام استراتيجية.
- (٢) تدفق البترول إلى الدول الغربية والشرقية في آن واحد، ومنها الدول الأوروبية واليابان.
- (٣) حركة التجارة العالمية عبر القارات.

النظام العربي وانعكاساته على القدرة السياسية :-

تشكل جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة، إضافة إلى مؤسسة القمة العربية الإطار المؤسس للنظام العربي منذ منتصف الأربعينيات وحتى الآن. وهناك وجهتا نظر مختلفتان في النظام العربي:-

النظرة المتشائمة: تتحدد في أنه وبرغم اعتماد النظام العربي على الصفة القومية، إلا أن الهدف الأساسي منه، كان الالتفات عليها وتعزيز الكيانات القطرية، وهو ما يتناقض مع الصفة القومية للجامعة. حيث أخذ النظام - منذ ولادته - طابعا تناقضيا، تجلى في إطار العلاقات الثنائية بين أطرافه، والتي أخذت طابع الانتقال الحدي من الصراع إلى التعاون أو العكس. وقد أدى ذلك إلى تناقض في النظام المؤسسي للجامعة العربية، وبين صفتها الإقليمية وصفتها القومية.^(١)

فالأولى: تقوم على احترام سيادة كل دولة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

والثانية: في جوهرها تبرر تخطى تلك السيادة.

كما ارتبط ذلك الاختلاف في فهم النظم العربية لمعنى العروبة واستخدامها لها. فبعض النظم استخدمت العروبة لخدمة مصالحها القطرية وكأداة للتدخل في شؤون الدول الأخرى، كما تعاملت بعض النظم مع العروبة كجزء من عقيدتها السياسية. وعلى جانب آخر اعتبرتها مجرد ارتباط ثقافي وعاطفي.^(٢)

(١) سمير الزين، مصدر سابق، ص ٣٥-٣٦.

(٢) على الدين هلال، وجميل مطر، جامعة الدول العربية والنظام العربي، مصدر سابق، ص ٩.

ويؤكد المتوجهون إلى النظرة التشاؤمية إلى أنه قد غاب التوجه القومي من ميثاق جامعة الدول العربية، وحرص الميثاق على استقلال الدول الأعضاء وسيادتها، وحظر التدخل في شؤونها الداخلية، دون أن يضع إطارا قوميا عاما يوجه سياستها وحصر حركتها المستقلة في حدوده، وهكذا عمل الميثاق على تكريس التجزئة، وأضفى على هذه التجزئة والتي انبثق التيار القومي أصلا لتجاوزها نوعا من الشرعية، ومن هنا نشأ التناقض بين الجامعة العربية كمركز للتنسيق بين دول وحكومات مستقلة ذات سيادة. وبين التيارات الإقليمية التي يموج بها النظام العربي، والتي تهدف إلى خلق كيان عربي موحد وليس مجرد التنسيق بين الحكومات العربية.^(١)

نظرة معتدلة: تتحدد في أن النظام العربي ضرورة فاعلة لاستمرارية تواجد الدول العربية داخل النظام العربي لتكون شبكة علاقات بين أطراف مختلفة، أعم وأشمل من جامعة الدول العربية نفسها والتي تشكل الإطار الرسمي، فبعيد عن الجامعة، جرى الكثير من الأحداث والتفاعلات في العالم العربي، ومع ذلك تبقى الجامعة من الناحية التنظيمية جزءا من النظام الإقليمي يضم الأقطار أعضاء النظام وحيث كونها تعكس سياسات وتطلعات ومصالح هذه البلدان، فضلا عن أن الجامعة العربية تمثل رمزا قوميا يحدد أهداف الأمة العربية برغم المحاولات التي جرت وتجرى لحرمانها من هذه الصفة.^(٢)

ورغم طابع التناقض لجامعة الدول العربية (بين صفتها القومية، وتوظيفها لتعزيز الحدود القطرية)، فإنها أدت أدوارا هامة في إطار النظام العربي، وحافظت على حد أدنى من العلاقات العربية في مراحل التدهور التي مرت بها،

(١) حسن نافع، الجامعة العربية ومستقبل النظام العربي، شؤون عربية، العدد ٣٧، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٢٣٨

(٢) جميل مطر وعلى الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السيلسية العربية، مصدر سابق، ص ٧٠.

وعملت في كثير من الظروف الحرجة على عدم خروج بعض الدول العربية من إطاره، وفي رحابها عقدت قمم عربية استجمعت شمل الأمة العربية في ظروف عصيبة، كما حدث - مثلاً - عقب نكسة يونيو (١٩٦٧). وما زالت جامعة الدول العربية رمزا للتضامن العربي الذي تحقق في أكبر صورة عام (١٩٧٣).^(١)

وجامعة الدول العربية تسير مع بداية الألفية الثالثة في إطار تطوير شامل لتفصيل دورها في قيادة النظام العربي، وأهم إنجازاتها هي دورية انعقاد القمة العربية سنويا، لذلك فإن هناك العديد من التوجهات لتفعيل دورها ومساندتها من قبل جميع الأنظمة العربية، حيث إن جامعة الدول العربية هي منظمة تنسيق، وليست منظمة رئاسية.. وأن وجودها يمثل رمزا للنظام العربي، والذي يجب الحفاظ عليه في مواجهة التحديات.. ومن تلك التوجهات :-

(١) حرص الدول العربية على الحفاظ على النظام العربي في إطار الجامعة العربية، وربما تكون الدول الفاعلة في هذا النظام هي التي يقع عليها العبء الأكبر في دعم قدرات الجامعة وتنسيق طرح القضايا وإيجاد حلول من خلال تلك الجامعة.

فالشرق أوسطية، سيف مسلط على النظام العربي، لذلك فإن المطلوب هو دمج الشرق أوسطية داخل النظام العربي، وليس العكس لأن معنى إهدار النظام العربي هو تعميق التشرذم وتفتيت الأمة العربية.

(١) جميل مطر، الجامعة العربية والنظام الإقليمي العربي وتحديات الثمانينات، مركز دراسات الوحدة العربية، بدون، ١٩٨٢، ص ٨٩٥.

ونقاط الاتفاق بين الدول العربية أكثر كثيرا من نقاط الخلافات، والمطلوب هو توازن فيما بين القطرية والقومية، وتغليب المصالح القومية على المصالح القطرية الضيقة في إطار تبادل المصالح.

كذلك فإن دراسة نظم التجمعات الدولية قد يكون هو الإطار الأنسب لتطوير جامعة الدول العربية لكي تبقى باستمرار رمزا للنظام العربي.

القدرة الاقتصادية وانعكاساتها على القدرة السياسية:-

في نطاق مفهوم قدرة الدولة الشاملة، فإن مجالات الأمن القومي تؤثر على بعضها بالإيجاب والسلب، وربما يكون العامل الاقتصادي هو أحد العوامل المؤثرة إيجابيا في المجال السياسي بصفة عامة، ويدعم ويقوى القدرة السياسية للدول الفاعلة وللنظام العربي بصفة عامة، ويأتي هذا المفهوم من الآتي:-

أ- أن العالم العربي يمتلك الاحتياطي الرئيسي من البترول في العالم، وقد استخدم البترول كسلاح اقتصادي وسياسي إبان حرب أكتوبر (١٩٧٣)، وأدى إلى نتائج إيجابية في الإدارة السياسية للصراع.

ب- أن الإمداد بالطاقة إلى مختلف أنحاء العالم يمر عبر ممرات تسيطر عليها الدول العربية.

ج- أن الدول العربية تمتلك موانئ في مناطق تقع وسط العالم، وبما يؤهلها كأهم منطقة لتجارة الترانزيت.

د- أنه بخلاف البترول تمتلك الدول العربية مخزونات هامة من المعادن الرئيسية على مستوى العالم.

هـ- أن طبيعة الطقس والتربة وأنواع الزراعات في المنطقة العربية تعتبر مكملة لما تنتجه أوروبا.

و- أن العالم العربي يعتبر - حتى الآن - سوقاً رئيسياً للصناعات الأوروبية والأمريكية والآسيوية.

ومن كل ما تقدم فإن التأثير الاقتصادي يعتبر عاملاً رئيسياً في توجيه سياسة الأمة العربية من أجل تحقيق مصالحها في التعامل مع مختلف دول / تكتلات العالم، وبما يحقق تفعيل القدرة العربية في مواجهة التحديات.

العقيدة الدينية، وانعكاساتها على القدرة السياسية:

منطقة الشرق الأوسط، هي منطقة "نزول الوحي" على أنبياء الله جميعاً الذين تم ذكرهم في القرآن الكريم والكتب السماوية الأخرى. وفي هذه المنطقة وعلى أرضها، نشأت الديانات الثلاثة الكبرى، لتنتشر في أرجاء العالم^(١). وقد أضفى نزول الرسائل آثاراً دينية هامة على أرض الأمة العربية، يعتبر التوجه إليها جزءاً من قرىبان الديانات المختلفة، مثل الحج إلى بيت الله العظيم في مكة المكرمة وزيارة قبر الرسول الكريم صلي الله عليه وسلم. ومثل "التقدّيس" في الديانة المسيحية، بزيارة القدس، وكنيسة بيت لحم والآثار المسيحية الأخرى ومثل زيارة حائط المبكى للديانة اليهودية في القدس. إلى جانب العديد من الآثار الأخرى في أرجاء الوطن العربي، وأهمها الآثار الإسلامية والمسيحية واليهودية في كل من مصر والسعودية وفلسطين.

وينعكس ذلك في ارتباط عقائد المقربين في أرجاء العالم بالمنطقة، وسعيهم إلى التوجه إليها من أجل الحج أو العمرة أو الزيارة. وهذا يمثل أهمية أساسية كبرى فيما لو استغلّت بأسلوب علمي حضاري لربط الرأي العام العالمي بالمنطقة، ومن هنا:

فإن موسم الحج للدين الإسلامي يجب أن يكون تظاهرة سياسية من أجل توحيد الفكر، وتكوين رأي عام إسلامي لنصرة الحق العربي من أجل استمرار

(١) مصر والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ١٣

الحفاظ على العقيدة وما ينطبق على الحج إلى مكة المكرمة، يجب أن ينطبق على الديانات الأخرى.

وقد يتطلب ذلك نوعاً من التنظيم والتنسيق من أجل تحديد هدف معين يتحقق على مدارات مختلفة ويمثل استراتيجية عربية تهدف لتكوين رأي عالمي لصالحها دون التدخل في مبادئ العقيدة أو الشُعائر، لذلك، فإن رسم تلك الاستراتيجية يجب أن يتم باستخدام كافة القدرات العربية، وبفكر علمي سليم حتى يتحقق الهدف منه

*تاريخ المنطقة وانعكاساته على القدرة السياسية:

لم تشهد منطقة في العالم أحداثاً تقاس بما حل بمنطقتنا العربية عبر التاريخ، ولم تصمد دول أو شعوب أمام المتغيرات المتعاقبة كما صمدت الدول العربية، ولم تتبرك حضارات ويسطع نجم إمبراطوريات، وتخبو قوى عظمى، كما حدث عبر تاريخ تلك المنطقة، التي امتد على أرجائها الحضارات الفرعونية والآشورية والبابلية، والهيلينية وحضارة قرطاجة ثم حضارة الإسلام.^(١)

والعالم العربي نتيجة لتاريخه الطويل، فله علاقات تاريخية مع الفرس (إيران) ومع العثمانيين (تركيا). كذلك مع الإغريق (اليونان)، والرومان (إيطاليا)، ثم الإنجليز والفرنسيين.

وربما يكون افتتاح مكتبة الإسكندرية الذي تم إجراؤه في السادس عشر من أكتوبر (٢٠٠٢)، هو صورة مصغرة لارتباط العالم العربي بالحضارات والثقافات القديمة، ومدى ما يمكن أن تحققه الدول العربية في تفعيلها لتلك العلاقات من منظور سياسي لصالح الأمة العربية.

حيث إنه تحليل الكلمات التي ألقاها الضيوف، أو تصريحاتهم الصحفية، تدل على أنهم لا يزالون يذكرون انعكاس الحضارة المصرية على بلادهم، وأنهم

(١) مصر والشرق الأوسط مصدر سابق. ص ١٣

حضرُوا من أجل تواصل الماضي بالحاضر. ومن هنا يمكن استغلال هذا الحدث وخلافه في تفعيل الدور السياسي العربي لصالح القدرة العربية المتكاملة.

القدرات الأمنية والاجتماعية وانعكاساتها على النظام العربي:

تعتبر القدرات الأمنية والاجتماعية هي الفيصل في قياس قدرة الدولة الشاملة، حيث إن أي دولة مهما كانت ثروتها أو قدراتها الاقتصادية أو السياسية لا يمكن أن يكتب لها البقاء أو التأثير دون أن تحقق قدرة اجتماعية متوازنة تتمكن من مساندة المتغيرات الإقليمية والعالمية والتعامل مع المجتمعات الأخرى، كذلك قدرة عسكرية تحقق الأمن والأمان للدولة.

والأمثلة في هذا المجال عديدة، وربما تكون مسألة الكويت، وغزو العراق لها. أكبر دليل على ذلك وهناك ارتباط قائم بين القدرة الاجتماعية والقدرة العسكرية للدولة في تحقيق متطلبات الأمن، والتوازن الإقليمي في المجال الاستراتيجي:

١- فكلما زادت قدرة المجتمع الاقتصادية والثقافية والعلمية، وتحققت لديه الديمقراطية وتوفر له التوازن كلما ارتفع مستوى الدولة. وانعكس ذلك على قدرة القوات المسلحة بالإيجاب لتصبح قوات مسلحة مؤثرة في منطقتها والعالم.

٢- وكلما ازداد نماء المجتمع تطلب ذلك قدرة عسكرية وأمنية لحماية هذا المجتمع.

٣- وكلما انحسرت القدرة البشرية في مجتمع الدولة، كلما تطلب امتلاك قدرات عسكرية متطورة وحاسمة من أجل حماية أمن المجتمع.

٤- وكلما ازدادت القدرة البشرية في المجتمع انعكس ذلك على توفير متطلبات القوات المسلحة من الأفراد الأصحاء.

٥- وإذا كانت كل تلك المعادلات تمثل عنصراً إيجابياً في العلاقة ما بين المجتمع وقواته المسلحة، فإن العكس يأتي صحيحاً أيضاً.

* فكلما كان المجتمع غير متوازن، فإن ذلك ينعكس على القدرة العسكرية وبناء القوات المسلحة. وتصبح الدولة في وضع غير مستقر أمنياً، وتتركز الأطماع تجاهها

* وكما قل نماء المجتمع وتفشت فيه أعراض الفقر والمرض، فإن ذلك يكون إيذاناً بانهيار النظام والدولة من الأساس.

* وكلما زاد اهتمام المجتمع بأحد ركائز الأمن القومي دون تكامله مع ركائزه الأخرى، مثل الاهتمام بالنماء الاقتصادي على حساب القدرة العسكرية مثلاً، كلما كانت الدولة مهددة، ويكفي أن نضرب مثالا في هذا المجال، فإن دولتين كبيرتين مثل ألمانيا واليابان والتي فرضت عليها عقوبات في أعقاب الحرب العالمية الثانية مع تحديد حجم قواتها المسلحة.. إلا أننا شعرنا بأن ذلك سوف يؤدي إلى عدم اتزان الأمن القومي فيها نظراً للقدرة الاقتصادية التضامنية وأثر ذلك في أن تعقد اتفاقيات مع الولايات المتحدة لتوفير الأمن الخارجي لكل منهما وكان ذلك في حد ذاته كفيلاً بتحقيق التوازن العسكري وإبعاد شبح الأطماع عن أي منهما.

في نفس الوقت، فإن هناك العديد من التحديات في مجال القدرات الاجتماعية تؤثر تأثيراً مباشراً على الأمن القومي العربي بركائزه المختلفة، وخصوصاً المجال العسكري، وأهم هذه التحديات:

١- تباين النمو الاقتصادي في الدول العربية، وما يستتبع ذلك من معدلات الإنفاق العسكري وانتشار ظواهر الفقر والبطالة، إلى جانب تصدير رؤوس الأموال العربية دون استثمارها داخل الوطن العربي، بما جعل هذه الأموال سلاحاً مسلطاً على أصحابها... أكثر منها استفادة لهم، وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠٢).

٢- ارتفاع معدلات الإرهاب والجريمة المنظمة والتطرف والعنف بأبعاده الرمزية والمادية وهي ظاهرة عالمية تتأثر بها المنطقة، بل إن الدول الغربية

تتهم الوطن العربي بأنه المصدر الأول للإرهاب، نتيجة للأصولية التي يتبعها بعض الأفراد - وخصوصاً تنظيم القاعدة - دون اتخاذ الدول العربية إجراءات فعالة للقضاء على هذه الظاهرة.

٣- وجود انفصال ما بين القاعدة الجماهيرية والإدارة الحاكمة في معظم الدول العربية، ربما تجلى ذلك في معالجة قضايا تأييد الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة، ومطالبة الجماهير لحكوماتهم في التدخل لوقف العدوان الإسرائيلي، كذلك يظهر في ضعف استجابة الجماهير للمشاركة في الانتخابات أو الاستفتاء من أي نوع.

قدرات المجتمع العربي وانعكاساته على النظام الأمني العربي:

لا يشك أحد في أن قدرات المجتمع العربي كبيرة في كل المجالات، ويمكن أن يتحقق من خلالها تكامل مرتكزات الأمن القومي فيما لو كانت هناك استراتيجية شاملة نحو تحديد الهدف للوصول إلى مستوى اجتماعي وأمني محددين. فالطاقة البشرية متوفرة، والرقعة الأرضية والمائية كبيرة، والحدود متلاصقة، والإمكانات الاقتصادية متوفرة، والعقيدة موحدة، والتقارب النفسي متكامل.

وقدرات المجتمع هي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها القوات المسلحة في تحقيق توافر القدرة الشاملة التي تحقق الكفاءة القتالية، وهي التي تتكون من الثلاثية المقدسة (البشر - السلاح - مسرح العمليات). فالبشر هم عماد القوات المسلحة، والسلاح هو الآلة الرئيسية التي تستخدم في القتال، وكلما تقدمت زادت إمكانيات النصر وزاد الاعتماد على القدرات العلمية للعناصر البشرية أما مسرح الحرب فهو الميدان الذي يجب أن يجهز بأسلوب يحقق كفاءة عمل القوات المسلحة، ويخدم أهدافها إلى جانب مما نعتة لإجراءات العدو. وهناك العديد من العناصر التي تؤثر بالإيجاب والسلب على قدرة المجتمع لتحقيق النظام الأمني العربي المتكامل وهي:

أ- الكثافة السكانية والفراغ الاستراتيجي:

(١) تبلغ مساحة الوطن العربي ١٣,٨٦ مليون كيلو متراً مربعاً، ورغم ذلك فإن تعداد السكان لا يزيد عن قرابة ثلاثمائة مليون، أي بكثافة حوالي ٢١,٦ فرد في الكيلو متر المربع، وهي تمثل نسبة إشغال قليلة طبقاً للمعدلات العالمية. وعلى مستوى الدول العربية، فإن نسبة المساحة للسكان تتباين بشدة طبقاً لمساحة الدولة وكثافة السكان وحجم المناطق المأهولة. وهذا يتسبب في وجود فراغ استراتيجي كبير في بعض الدول العربية.

(٢) وعلى سبيل المثال فإن دولة مثل مصر، مساحتها أكثر من مليون كيلو متراً مربعاً، إلا أن نسبة المناطق المأهولة في حدود ٦% أي حوالي ستين ألف كيلو متراً مربعاً فقط، وبالتالي فإن باقي المساحة تعتبر صحراء، وهو ما يؤثر على استراتيجية الدولة. ومن هنا فإن سيناء تركت في فترات سابقة كمسرح للحرب، ومساحتها تساوي ثلاثة أضعاف مساحة إسرائيل، ولم تستغل إمكاناتها إلا بعد تحقيق السلام، وبناء المشروع القومي نشر العمران على أرض مصر في مساحة ٢٥% من مساحتها وهو المشروع الذي وضع من أجل تقليل الفراغ الاستراتيجي على أرض مصر، ونفس الأمر ينطبق على دول مثل السعودية والسودان والجزائر ذات المساحات بينما العمران يمتد على مساحة حوالي ٥,٤% من رقعتها فقط ولذلك، فإن المناطق الحدودية تطلبت تجهيزات عسكرية هائلة عند وضع خطة الدفاع عنها مثل ما حدث في أعقاب أزمة غزو الكويت. عام (١٩٩٠) على الحدود السعودية، وما يحدث للسودان على حدوده الأمنية الجنوبية وهذا ينطبق أيضاً على العديد من الدول العربية وخصوصاً ذات المساحات الكبيرة والمتوسطة حيث تشكل تلك المساحات أعباء هائلة على استراتيجية الدفاع. وتأمين الحدود المترامية وبما يتطلب جهد في إعادة صياغة توزيع الكثافة السكانية على أرجاء الدولة، حيث يوفر التواجد البشري نظاماً للدفاع، وتجهيز المسرح، ويعتبر عائقاً لحشد جهود العدو في اتجاهه. وقد لا

يشكل التناسيب بين السكان ومساحة الدولة عائقاً كبيراً في بعض البلدان، محدودة المساحة بقدر ما يشكله للدولة ذات المساحة الكبيرة.

ويؤثر عامل الفراغ الاستراتيجي الناشئ عن الكثافة السكانية على تنظيم القوات المسلحة لكي تصبح قادرة على تأدية مهامها بكفاءة، ويتطلب هذا التنظيم تكلفة مادية باهظة ومجهوداً ضخماً وتكنولوجية عالية.

١- نظام متكامل للحصول على المعلومات وتحليلها، مرتبط بآلية متقدمة لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

٢- قوات جوية بحجم مناسب للتعامل مع أي عدائيات تستغل هذا الفراغ الاستراتيجي لحين وصول القوات البرية.

٣- قوات برية ذات خفة حركة ومرونة عالية لتحقيق المناورة والتقدم السريع تجاه مصادر التهديد.

٤- وسائل ردع يمكن من خلالها إيقاف تهديد العدو، أو نقل المعارك إلى داخل حدوده.

النمو السكاني والاحتياجات الأمنية:

تتباين النسب التنموية في معدلات السكان في الوطن العربي، وتختلف باختلاف المجتمعات وثقافتها ومستواها الاقتصادي، والتهديدات الموجهة لها. والنمو السكاني في الوطن العربي يؤثر تأثيراً مباشراً على قدرة القوات المسلحة، سواء من حيث الحجم أو من حيث المستوى التقني وتوافر الشباب القادر على التعامل مع التقنيات الحديثة.. ويمكن إحصاء القدرات العربية في النمو السكاني كالآتي:-

١- بلغ عدد سكان الوطن العربي عام (٢٠٠٢) حوالي ٢٩٨ مليوناً، وذلك بمعدل زيادة متوسطة بلغ سنوياً حوالي ٢,٥%، وهو من أعلى المعدلات في العالم. وتتباين تلك النسبة من دولة عربية إلى أخرى، فبينما تصل نسبة النمو

في دولة مثل مصر حوالي ٢,٢% سنوياً، نجد أنها تصل في السعودية إلى ٢,٩٥%، وفي تونس إلى ٢,٢٥%، وفي سوريا ٢,٥٤%^(١).

٢- ونتيجة لذلك، فإن الطاقات / النسب من الشباب القادرين على حمل السلاح يختلف بنسب متفاوتة بين الدول العربية فبينما يبلغ نسبة القادرين على حمل السلاح في سوريا يبلغ ١٢,١٢%، وفي السعودية ١٣%، وفي تونس حوالي ١٥%، وبرغم ذلك فإن حجم الشباب الذي ينخرط في القوات المسلحة يتباين بدرجة كبيرة، حيث تبلغ نسبة الشباب القادر على حمل السلاح في سوريا إلى نسبة ٤١,٢%، وفي السعودية حوالي ٤%، وفي تونس ٢,٦٧%، ويعود ذلك إلى مطالب هذه الدول من الشباب لتكوين قوات مسلحة قوية، تحقق الأهداف المرجوة، إلى جانب شعور الدولة بالتهديد، وحجم السكان بها، والاحتياجات الاجتماعية الأخرى.^(٢)

٣- طاقة العمل وتأثيرها على النظام العربي :

طبقاً للمنهج الاجتماعي والتقدم الحضاري في الدول العربية، فإن متوسط طاقات للعمل العربية تتجه بنسبة ٤٥,٨% لقطاع الخدمات، ونسبة ٣٥,١% لقطاع الزراعة، ونسبة ١٩,١% لقطاع الصناعة.^(٣)

وبشكل عام فإن هيكل القوى العاملة العربية تتميز بتدني الإنتاجية، خصوصاً في قطاع الزراعة وضعف مشاركة الإناث في قوى العمل العربية، إذ يصل هذا المعدل إلى أكثر من ٢٥% في كل من مصر والمغرب ولبنان وتونس، وينخفض عن ذلك في باقي الدول العربية بنسب متفاوتة طبقاً لتقاليد الدولة.^(٤)

(١) <http://www.Cia.gov/cia/publications/factbook/goos/Arab>.

(٢) انظر الملحق أ، ب المرفقين.

(٣) حال الأزمة العربية، مصدر سابق، ص ٨٢.

(٤) المصدر السابق، ص ٨٢.

جـ- وقد أشارت دراسات منظمة العمل العربية إلى أن الوضع الراهن للعمالة العربية لا يتناسب مع القدرات والطاقات الهائلة التي تتطلبها احتياجات العمل طبقاً للمقاييس الدولية، ووضعت المنظمة معدل النمو العالي للقوى العاملة، وتدني نوعيتها وإنتاجيتها، وارتفاع تكلفتها، بأنها من التحديات الأساسية للاقتصاد العربي وخصوصاً في ظل العولمة^(١).

الأقليات في الوطن العربي، وانعكاساتها على الأمن القومي:-

إن مشكلة الأقليات في العالم العربي، ليست مشكلة تختص بها هذه الدول، ولكنها مشكلة عالمية يهبط ويرتفع تأثيرها طبقاً لمسار الدولة، وحجم الديمقراطية التي يتمتع بها الشعب كي يعبر عن آرائه ويحصل على حقوقه، كذلك جهد الدولة في تذويب الفوارق بين الأقليات طبقاً لنظام عادل ومتوازن.

والمنطقة العربية تحظى في غالبيتها بنوع من الاستقرار والتعايش بين الأعراف والمذاهب، والأديان، إلا في بعض المناطق التي تشتعل فيها المواجهات والصراعات العرقية، وأهمها العراق، ولبنان والجزائر والسودان. ويتحليل المجتمع العربي من ناحية الأقليات نجد الآتي^(٢).

١- إن خمسة أقطار عربية تقل فيها نسبة الأقليات الاثنية عن ١٥%، وهي الأقطار الأشد جفافاً وتشمل (السعودية - الأردن - قطر - تونس - ليبيا)، ويمكن القول بأن أوضاع الغالبية العظمى - من السكان شديدة التجانس. فهم عرب مسلمون سنيون - ساميون / حاميون^(٣).

٢- أن أقطار عربية، تدخل في نطاق الدول المتوسطة التجانس، وهي الدول التي تحتوي على تكوينات اثنتين لغوية أو دينية أو مذهبية بلغ نسبتها ما بين ١٥-

(١) المصدر السابق، ص ٨٢.

(٢) مصر والشرق الأوسط المرفق، مرجع سابق ص ٢٣٠-٢٣٢ (وتشمل الدراسة السكان الأصليين، دون التعرض للعمالة الوافدة) (انظر الملحق أو المرفق)

(٣) يوجد ١٠% من مسلمي السعودية وقطر يتبعون المذهب الشنم

٢٥% من مجموع السكان، وهذه الدول هي (الكويت - الإمارات - عمان - الجزائر) وفي كل من الكويت والإمارات تصل نسبة الأغلبية العربية المسلمة السنية بين المواطنين إلى حوالي ٨٠%، وحوالي ٢٠% مسلمون شيعة، وتنحدر من أصول ثقافية عربية، أما الآخرون فهم من أصول إيرانية في عمان (أغلبية مسلمة تتبع المذهب الخارجي الأياضي بنسبة ٧٠%، وأقلية مسلمة سنية عربية بنسبة ٢٠%، وأقلية شيعية بنسبة ١٠% تكون من عرب وإيرانيين).

٣- أن ثمانية أقطار عربية يصل الأقليات بها إلى ٢٥% أو أكثر. وهي (العراق - البحرين - لبنان - موريتانيا - اليمن - السودان - المغرب - سوريا). والعراق هو من أكثر الدول العربية تنوعا (٨٠% عرب - ١٨% أكراد - ٢% أخرى)، أما من ناحية الدين فإن ٩٥% من السكان مسلمون ينقسمون فيما بينهم إلى صنفين تقريبا شيعة وسنة. أما في البحرين فينقسم السكان إلى ثلاث جماعات (٤٥% عرب سنة، ٤٥% عرب شيعة، والإيرانيين ٨%، أخرى ٢%) من الشيعة تشكل ٥١% في البحرين، بينما السنة حوالي ٤٨%. في سوريا، هناك أغلبية عربية مسلمة بنسبة ٦٥%، ثم العلويون بنسبة ١٢% والمسيحيون بنسبة ٨% وجميعهم عرب، إلى جانب ٨% من الأكراد المسلمين، ثم الدروز ٣% وأقليات أخرى ١% سوريا - مثل العراق - تتركز الأقليات في مناطق محددة ليشكلوا تجمعات بشرية.

وفي لبنان، فهي أكثر الدول العربية تنوعا من حيث الاثنيين، والذي يتحدد أساسا في المحور الديني، والمحور الطائفي. فيه قسم لبنان إلى المسلمين بنسبة ٥١,٥% مسلمون، ٤٩,٥% مسيحيون وفي كل مجموعة تتعدد الطوائف المذهبية بدرجات متعادلة.

أما في اليمن، فينقسم السكان إلى جماعتين اثنتين، هما الشيعة الزيدية، والسنة الشافعية كل بنسبة ٤٩% وعن ٢% للاثنيات الأخرى.

٤-التقسيم الاثني العراقي في العالم العربي له مردودات وانعكاسات تمس الأمن القوي العربي ذاته:

*فبعض الدول العربية تستثني بعض الطوائف من التجنيد أو تولي مناصب قيادية في القوات المسلحة لاعتبارات أمنية (العراق يحد من تجنيد الشيعة إلى جانب عدم تصنيفهم في مراكز هامة).

*وفي بعض الدول تتصارع الأقليات بالصورة التي تشتعل فيها حروب أهلية (لبنان - جيبوتي).

*في بعض الدول تشكل الأقليات خطورة على الأمن العام، وتقوم بأعمال إرهابية ضد النظام الأمني للدولة نفسها (الجزائر والجماعات الإسلامية).

*في السودان أدى التقسيم العرقي إلى مشاكل قد تصل إلى تقسيم الدولة شمالا وجنوبا.

*وغير ذلك الكثير.

٥-وقد يحتاج التقسيم العرقي في العالم العربي إلى أسلوب للمعالجة يرتكز على تحقيق العدالة وتأكيد المواطنة إلى جانب إتاحة أكبر قدر من الديمقراطية لكي تعبر كل فئة عن مطالبها بحرية تامة.

القدرات الأمنية في الوطن العربي:

سوف نركز في تحليل القدرات الأمنية على المجال العسكري والاستراتيجي، وهي تمثل القدرات التي تحقق عملية التوازن بين الأطراف الإقليمية، وتحقق أمن الدولة، والأمن القومي العربي بشكل كامل في مواجهة التهديدات الخارجية.

هناك العديد من المعاهدات والاتفاقيات الأمنية الموقعة ما بين الدول العربية أو بين بعضها وبعض الدول الأجنبية مثل:

١- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية (١٣ إبريل ١٩٥٠)

٢- اتفاقيات التعاون العسكري الثنائية الموقعة بين مصر وسوريا عام (١٩٦٦)،
ومصر والأردن عام (١٩٦٧) واتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر سوريا ليبيا
عام (١٩٧١) .. وغيرها.

٣- كذلك هناك اتفاقيات أمنية موقعة بين الدول الخليجية مع الولايات المتحدة،
ودول الغرب في أعقاب العدوان العراقي على الكويت عام (١٩٩٠)، ثم
اتفاقية الدفاع المشترك الخليجي الموقعة بين الدول الخليجية الستة.

٤- إلا أن كل تلك الاتفاقيات لم تحقق الأمن القومي العربي المتكامل، لتصل إلى
ما عليه الآن حيث ظلت المسألة العراقية / الكويتية تلقي بظلالها على السطح
دون أي أمل لحلها في نطاق عربي، وعلى مدى قريب أو متوسط. إسرائيل
تعمل على تحقيق تفوق نوعي، في سبيل وصولها إلى قوة إقليمية رئيسية
تحقق أهدافها من خلال القدرة العسكرية المتفوقة على أي دولة عربية أخرى
في المنطقة.

* وتستمر النزاعات الحدودية بين الدول العربية، وتستمر التوازنات
الاستراتيجية عربية / عربية لئلا توجع القدرات العربية تجاه الأعداء
الحقيقيين.

* ولتزيد قدرة الدول - غير العربية - في الشرق الأوسط ولتشكل كل منها
مصادر تهديد رئيسية للأمن القومي العربي.

* ويظل العرب غير قادرين على تجميع قدراتهم تجاه إحدى الدول غير
العربية التي تقوم بالعدوان على إحدى الدول العربية، مثل ما يحدث حالياً من
عدوان إسرائيلي على الفلسطينيين.

* وتقف القدرات العربية عاجزة عن إيقاف توجيه الولايات المتحدة لضربة
عسكرية للعراق من أجل تقليص قدراته العسكرية.

ثانياً: الإدارة العربية للأزمة:

نخرج مما سبق أنه كانت هناك عوامل كثيرة متعارضة وظروف مرت على الأمة العربية وضغوط متعددة الاتجاهات والأهداف وقدرات شاملة استنفذت وتشتت مقاصدها. ولقد ألفت كل هذه المحددات والسلبيات بظلالها الكثيفة على شكل وأسلوب ومحدودية تأثير الإدارة العربية للأزمة.

نشير في البداية أن إدارة الأزمة عربياً لم تكن على مستوى الحدث نفسه، ولم تمارس أي إجراءات إيجابية، ولكنها اتسمت بمواقف سلبية كردود أفعال لأحداث متتالية سادت الساحة، وبالتالي فإن الأمة العربية تركت للولايات المتحدة الطريق ممهداً لاتخاذ القرارات طبقاً لمصالحها الذاتية وتنفيذها على الأرض في حرية مطلقة، دون أن تنتظر الدول العربية إلى انعكاسات ذلك عليها مستقبلاً، وبداية الأزمة نشأت عربياً بعد غزو العراق للكويت، ولم يكف مرور اثني عشر عاماً على إيجاد حلول لها نظراً لسوء تصرفات العراق وتشدد الكويت وانتهاز الولايات المتحدة للفرص من أجل تأكيد تواجدها على أرض الخليج.. وقد تصاعدت الأزمة مرة أخرى عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١)، عندما أُشير بأصبع الاتهام إلى الإسلام والعرب في المشاركة في تنفيذ تلك الأحداث بالتجريم أو المطاردة أو العقاب الاقتصادي أو المصادرة، وكان موقف الدول العربية هو التجاوب والدفاع عن النفس على استحياء من موقع اتهام. وفشل العرب في وضع حد فاصل بين التعامل الأمريكي مع أفراد منحرفين من دول عربية معينة وبين التعامل مع سلطة الدولة، كما نسي النظام العربي أن يذكر الولايات المتحدة بأن استمرار اندفاعها نحو اتهام العرب بالإرهاب أو الكراهية ربما يضر بمصالحها في المنطقة وخصوصاً على المدى البعيد، وربما كان هذا النسيان حدث نتيجة لعدم تواجد أي فكر عربي في استخدام أسلحة العرب الاستراتيجية الشاملة في الضغط من أجل تحقيق أهداف عربية، لأنه لا يوجد استراتيجية من الأسس.

وخلال فبراير (٢٠٠٢)، وبعد تحقيق الولايات المتحدة الأمريكية جزءاً من أهدافها في أفغانستان بتفكيك قواعد تنظيم القاعدة / طالبان، وتشيت زعمائهما وأفرادهما في الجبال والدول المجاورة، فإن الفكر الاستراتيجي للولايات المتحدة بدأ يتجه إلى المنطقة العربية بدءاً بالدول التي ثبت وجود قواعد لتنظيم القاعدة فيها، منها الصومال واليمن والسودان، كذلك الدول العربية التي ثبتت مشاركة بعض رعاياها في أحداث سبتمبر أو قامت منظمات أو أفراد منها بتمويل القاعدة أو الأحداث الإرهابية بصفة عامة، وكان من هذه الدول من هم حلفاء للولايات المتحدة مثل المملكة العربية السعودية أو الكويت، أو الإمارات... وبرغم ما تتميز به العلاقات ما بين هذه الدول والولايات المتحدة، وحجم المصالح المشتركة بينهم، إلا أن ذلك لم يكن شافعياً لهم، حيث وجهت الضغوط السياسية والاقتصادية على حكومات تلك الدول لاتخاذ إجراءات ضد رعاياها المتهمين في علاقاتهم بتنظيم القاعدة. هكذا فقد نجحت الولايات المتحدة في تقسيم العالم العربي إلى عدة مجموعات، تتعامل مع كل منها باستراتيجية خاصة، تحقق من خلالها أهدافها ومصالحها على حساب العرب أنفسهم وساعدت على ذلك أنه لم يكن هناك حد أدنى من اتفاق عربي على إدارة الأزمة أو استراتيجية موحدة ولكن كان هناك استراتيجيات مختلفة تنفذها الدول العربية بصورة متفردة وترتبط بمصالح خارج نطاق الأمة العربية ويمكن تلخيص تلك الاستراتيجيات ومواقف الدول كالتالي:

مجموعة دول الخليج "دول مجلس التعاون الخليجي"، وهي مجموعة دول تضع الولايات المتحدة أهمية استراتيجية خاصة في التعامل معها وبالتالي فإن استراتيجيتها متأثرة تماماً بالتوجه الأمريكي نحو المنطقة أو المصالح الأمريكية المرتبطة بالطاقة، وكذلك التواجد العسكري الفعلي الأمريكي على أرضها ومن هنا فإن الاهتمام الأمريكي يعود لعدة أسباب منها:

١- ما تمتلكه هذه الدول من احتياطي نفطي مؤثر على مستوى العالم.

٢- الموقع الاستراتيجي الهام، الذي يمثل مجالاً حيويًا، ومركز ثقل للولايات المتحدة، يربط ما بين البحار والمحيطات التي تنتشر فيها القواعد الأمريكية.

٣- توجه أمريكا إلى احتواء إيران والعراق من خلال تواجد قواتها في تلك الدول.

٤- التوجه الاقتصادي نحو استقطاب عائد البترول دولارز لهذه الدول، وإعادة تشغيله في الولايات المتحدة، وبما يقلل من الآثار السلبية في الاقتصاد الأمريكي نتيجة شراء النفط من دول الخليج.

والتوجهات الاستراتيجية الأمريكية في إدارة الأزمة تجاه هذه الدول تم تحقيقها على مرحلتين، تلخصت المرحلة الأولى، في الفصل ما بين قضايا النفط وما بين التحالف الاستراتيجي لتحقيق أمن دول الخليج وما بين قضايا الإرهاب ولم تسمح الولايات المتحدة بأن يثار سلاح البترول كسلاح يمكن استخدامه في مواجهة الولايات المتحدة لتخفيف ضغوطها على العرب، بل إن حجم الضغوط أنت إلى أن يصدر وزير الخارجية السعودي "الأمير سعود الفيصل" تصريحًا، "بأن البترول ليس دبابه أو مدفعاً يمكن أن نحوله إلى سلاح" (١) وبتحديد أهم سلاح يمتلكه العرب، فقد مارست الولايات المتحدة ضغوطها على الحكومات للقبض على رعاياها المشتبه فيهم، وقامت بتجميد أرصدة أفراد وهيئات عربية لمجرد شكوك في أنها استخدمت في تمويل تنظيمات إرهابية، ووضعت دول الخليج في قفص اتهام يشير إلى أن النظم الداخلية ومناهج التعليم والحيز الديمقراطي الذي يحصل عليه الشعب من حكامه إلى جانب حقوق الإنسان أدت كلها إلى تنامي التوجه لدى شعوب دول الخليج نحو التطرف والإرهاب.

ولما تأكدت الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق أهداف المرحلة الأولى، بوضع الأنظمة الخليجية في موضع الدفاع عن النفس، بدأت المرحلة

(١) جريدة الأهرام، القاهرة، عدد ١٤ ابريل ٢٠٠٢.

الاستراتيجية التالية، بتصعيد الاتهامات للعراق وتأكيد نواياه المعادية لدول الخليج (الكويت والسعودية بالذات)، وللأسف كان العراق يستجيب لذلك، بإطلاق تصريحات عن مسؤوليه تظهر من خلالها ما يكنه العراق تجاه الكويت أو غيرها وتلتقطه أجهزة الدعاية الأمريكية وتضخمه لإبراز أن النظام العراقي يمثل تهديداً لأمن الخليج. لذلك فإن الولايات المتحدة لم تجد عناء كبيراً في إقناع دول الخليج بتواجد قوات أمريكية بحجم كبير على أراضيها من أجل " نزع أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق ".

ساعد على ذلك، أن هناك اتفاقيات استراتيجية أو أمنية أو عسكرية ما بين دول مجلس التعاون الخليجي (فرادى) وبين دول أجنبية كالاتي :

١- المملكة العربية السعودية: لها اتفاقيات عسكرية قديمة مع الولايات المتحدة، تستند عليها في تواجد قوات أمريكية على أرضها منذ عقد الستينيات، كذلك وقعت اتفاقيات أمنية مع فرنسا وبريطانيا في أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠/١٩٩١.. ويتركز على أرض السعودية قوات جوية أمريكية وبريطانية في قاعدة الأمير سلطان بالقرب من العاصمة الرياض، وفي قاعدة الظهران، وتخرج من هاتين القاعدتين الطلعات الجوية اليومية لمراقبة منطقة الحظر الجوي جنوب العراق.

٢- الكويت: في أعقاب حرب الخليج الثانية وقعت اتفاقية عسكرية وأمنية مع خمس دول (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والصين)، وسمحت للولايات المتحدة باستخدام قاعدتين جويتين لطلعات مراقبة الحظر الجوي جنوب العراق، إلى جانب تخزين أسلحة ومعدات أمريكية.

٣- دولة الإمارات العربية المتحدة: في أعقاب حرب الخليج وقعت اتفاقيات أمنية وعسكرية مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، وتخصص قاعدتين جويتين تستخدمهما الولايات المتحدة الأمريكية.

٤- دولة قطر: في أعقاب حرب الخليج الثانية وقعت اتفاقيات أمنية وعسكرية مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، ثم جددت الاتفاقية مع الولايات المتحدة عام (٢٠٠٢) لتتبنى الولايات المتحدة قاعدة "العديد" الجوية في قطر وليتمركز قسم من القيادة الأمريكية في قاعدة "السيلية"، ولتنقل القيادة الجوية المركزية الجوية الأمريكية من السعودية إلى قطر.

٥- البحرين: في أعقاب حرب الخليج الثانية، وقعت اتفاقية مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، ثم جددت الاتفاقيات عام (١٩٩٥)، لتتمركز قيادة الأسطول الخامس الأمريكي في البحرين، إلى جانب تخصيص قاعدة جوية للطيران الأمريكي.

٦- عمان: في أعقاب حرب الخليج الثانية، وقعت اتفاقية عسكرية وأمنية مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا خصص بموجبها قاعدة جوية للقوات الأمريكية.

وربما يثير توقيع كل هذه الاتفاقيات تساؤلا نحو من هو صاحب المصلحة أو الساعي لها.. هل هي دول الخليج من أجل تحقيق الأمن، أو الخوف من عودة العراق لمثل ما فعل في الأول من أغسطس عام (١٩٩٠) باجتياحه للكويت؟ أم أن الولايات المتحدة هي التي سعت إلى ذلك؟.. وربما تكون الرغبة متبادلة في توقيع تلك الاتفاقيات لعدة أسباب.

الأول: أن الولايات المتحدة في تحقيقها لمطالب استراتيجيتها في حقبة الثمانينيات "استراتيجية النصر الحاسم" والتي تؤكد على تحقيق النصر الأمريكي في أي مواجهة عسكرية تخوضها مهما كانت شدتها، فإنها كانت تبحث عن قواعد رئيسية في مراكز النقل الاستراتيجية في العالم، ومنها منطقة الخليج العربي.. وقد مثل الغزو العراقي للكويت الذريعة المثلى للولايات المتحدة لتحقيق مطالب دول الخليج "عن رضا كامل من جانبها" في التواجد الأمريكي

على أرضها لتحقيق الأمن ولتحقيق مصالح مشتركة^(١) بين الجانبين، وبالتالي تحقيق أهداف الولايات المتحدة في بناء قاعدة استراتيجية في أحد أهم مراكز الثقل على مستوى العالم.

الثاني: أن دول مجلس التعاون الخليجي، وضعت الدروس والخبرات المكتسبة من غزو العراق للكويت، في مقدمة التحديات الأمنية التي تواجهها من منطلق أن هذا الغزو غير من مفاهيم الأمن الخليجي، لذلك فإن دول الخليج في بحثها عن الاستقرار وإلى حين تنمية قدرتها الذاتية، فلا بد أن تلجأ إلى "شريك" يدعم قدراتها الدفاعية^(٢)، وكان هذا الشريك هو الولايات المتحدة، لأن دول الخليج رأت من وجهة نظرها الخاصة أو بضغوط أمريكية أن إعلان دمشق والذي عرف بصيغة "٦ + ٢"^(٣) والذي تم توقيعه في السادس من مارس (١٩٩١)، لا يحقق أمنا كاملا للخليج، إلى جانب أنه أدى إلى معارضة إيرانية من منطلق رغبتها في المشاركة في صياغة استراتيجية متكاملة لأمن الخليج، كذلك إلى معارضة من الولايات المتحدة التي كانت ترغب في استمرار البقاء في المنطقة، لذلك فإن هذا الاتفاق ولد ميتا وتلك الوفاة حققت رغبة بعض دول الخليج التي كانت تشعر بحساسية نحو تواجد قوات عربية على أرضها.

الثالث: السلبية المطلقة لدول التأثير والثقل العربي وعدم قيامهم بدور فاعل للضغط على دول الخليج والتأثير عليها لعدم السماح بوجود قوات أجنبية على أرض عربية، وأن أمن الخليج هو شريحة من الأمن الشامل الذي يتأثر بالتواجد الأجنبي في أحد أجزائه الرئيسية، وترك الأمر لدول الخليج لتتصرف بمفردها بمعزل عن النظام العربي.

(١) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩١، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٩١، ص ٤٤١.

(٢) لثمة بنت محمد بن خالد آل نهيان، تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن السياسي والاجتماعي وأمل مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي، العدد ٢٤٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أغسطس ١٩٩٩، ص ٥٤.

(٣) هذه الصيغة تشير إلى دول الخليج الستة بالإضافة إلى دولتين من خارج مجلس التعاون الخليجي وهي مصر وسوريا.

الرابع: أن الهاجس الأمني يمثل أحد هموم دول مجلس التعاون الخليجي، من منطلق أن الخطر في المنطقة يأتي من داخلها، وليس من خارجها، وتولي دول المجلس أهمية كبيرة للتعاون الأمني، إدراكاً منها بأن الخطط التنموية والتطور والازدهار لن يتحقق إلا في ظل الاستقرار^(١).

الخامس: أن دول مجلس التعاون الخليجي تعاني من مشاكل لا حصر لها في بناء القدرة الدفاعية الذاتية، منها على سبيل المثال نقص الكوادر البشرية والفنية واختلاف العقائد القتالية ما بين دول المجلس، وعدم وجود قاعدة صناعية عسكرية يعتمد عليها، والتباين في التوازنات ما بين رقعة الدول ومطالبها من عناصر الدفاع، وما بين القدرات العسكرية، وهي في النهاية لا تحقق أي توازن مع دول التهديد المباشر في داخل المنطقة نفسها، وهذا يدفعها إلى اختيار حليف مضمون يتولى مسؤولية الدفاع والأمن، ولا شك أن الولايات المتحدة كقوة وحيدة على رأس النظام العالمي تمثل أفضل الخيارات.

وبالتالي فإن استراتيجية دول الخليج لإدارة الأزمة تلخصت في الآتي :

١- الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق الأمن وتصفية النظام العراقي الذي يشكل تهديداً خطيراً على أمن الخليج (من وجهة نظرهم). وتشعر لما تشع به دول الخليج من نقاط الضعف العديدة والتي لا يمكن التغلب عليها في مدى زمني قصير أو متوسط، لذلك فقد آثرت أن يكون أمنها محققاً من خلال التحالف مع دول كبرى ذات تأثير عالمي، ولها مصالح في استقرار دول الخليج، لذلك فقد كانت الولايات المتحدة ودول الغرب بصفة عامة، هم أقرب الحلفاء الذين اعتمدت عليهم دول الخليج في تحقيق أمنها.

٢- تحييد أي جهد عربي/عربي في حل الخلافات ما بين العراق والكويت، والتشدد في المطالب من أجل استرجاع كل الحقوق الكويتية الذي اعتدى

(١) موجز إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة للمجلس، الرياض، ٢٠٠٠، ص ٣٣.

عليها العراق، دون التوصل إلى حلول وسط.. وربما أدى ذلك في بعض الأحيان إلى انقسامات داخل دول الخليج نفسها، حيث كانت هناك جهة متشددة من السعودية والكويت، وأخرى تطالب بحلول للقضية مكونة من قطر والإمارات، وثالثة غير عابئة من البحرين وعمان، وفي كل الأحوال كانت الجهة المتشددة هي صاحبة الصوت الأعلى.

٣- بذل جهود في سبيل دعم القوة الذاتية الخليجية من أجل الوصول إلى قدرة عسكرية تحقق جزءاً من أمن دول الخليج إلا أن ذلك لم يتحقق طوال اثني عشر عاماً رغم الآتي :-

أ- أن الإنفاق العسكري الخليجي قارب التريليون دولار منذ عام (١٩٨٠) وحتى نهاية عام (٢٠٠١)

ب- أن الإنفاق العسكري السعودي وصل إلى ٢٧,٩ مليار دولار عام (٢٠٠١).

ج- رغم كل هذا الإنفاق، فإن حجم القوات المسلحة ثابت تقريباً خلال عقد التسعينيات (ما بعد حرب الخليج) وحتى الآن، ولم تحقق دول الخليج طفرة في القدرة العسكرية تتناسب مع حجم الإنفاق العسكري.

د- محاولة وجود استقلالية خليجية خارج النظام العربي، وبما يحقق ذاتية هذه الدول، ووجود كيان إقليمي وعالمي لها، والبعد عن قضايا العرب الكثيرة والتي تنعكس بتأثيراتها عليها.

وفي محاولة من دول مجلس التعاون الخليجي لصياغة استراتيجية دفاعية وأمنية متكاملة فقد أقر وزراء دفاع دول المجلس عام (١٩٩٣)، عدة ركائز لقيام تلك الاستراتيجية هي :-

١- نبذ اللجوء إلى القوة العسكرية في حل الصراعات الإقليمية والمحلية.

٢- أن أمن الخليج هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي الشامل.

٣- تعزيز القدرات الدفاعية لدول الخليج وتوحيد نطاق تسليحها وعقيدتها القتالية.

٤- تطوير قوات درع الجزيرة لتولي مسئولية أمن الخليج.

ومنذ عام ١٩٩٣، وحتى الآن، فإن تلك الاستراتيجية لم ينفذ منها إلا أقل القليل، وبقيت دول الخليج تعتمد على الأمن "الوافد من الخارج" وخصوصا من الولايات المتحدة الأمريكية.

حجم التسهيلات التي قدمتها دول الخليج للولايات المتحدة للحشد في مواجهة العراق :

منذ نوفمبر (٢٠٠٢)، هناك حركة ذؤوبة في دول الخليج لاستقبال حشود عسكرية أجنبية، استعدادا لتوجيه ضربة عسكرية ضد العراق، وتستند هذه الدول على العديد من المبررات للتواجد الأجنبي على أراضيها، منها على سبيل المثال لا الحصر :

١- أن التواجد العسكري الأجنبي يتم بموجب اتفاقيات سابقة، ودول مجلس التعاون الخليجي تحترم اتفاقياتها.

٢- أن النظام العراقي دأب على تهديد الكويت، ولم ينفذ تعهداته السابقة التي طرحت في قمة عمان، وقمة بيروت، ولا يزال يحتفظ بأسرى كويتيين، وأرشيف الدولة الكويتية، ويطلق بين الحين والحين تصريحات تمثل تهديداً لأمن الكويت والخليج.

٣- أن دول الخليج تتعاطف مع الشعب العراقي، وتتمنى عدم قيام حرب، وتؤكد على التزام العراق بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١.

٤- أنه إذا كان وجود الرئيس صدام حسين على رأس النظام العراقي يمثل تحدياً للولايات المتحدة، فإنه يمكنه مغادرة العراق، ليجنب شعب العراق والمنطقة ويلات حرب، وقد قامت دولة الإمارات العربية المتحدة (وهي أكثر الدول الخليجية التي قدمت معونات للعراق، ويمثل الشيخ زايد آل نهيان "أحد حكماء العرب"، الذي يحرص على تحقيق التوازن، ودعم الأشقاء في أوقات الشدة)، بطرح مبادرة من جانبها في صورة رسالة إلى مؤتمر قمة القاهرة في الأول من مارس (٢٠٠٣)، ثم نوقشت تلك المبادرة في مجلس التعاون الخليجي على المستوى الوزاري، ثم طرحت كمبادرة في مؤتمر القمة الإسلامي في الدوحة يوم ٥ مارس (٢٠٠٣) تنص على الآتي:-

أ- أن تقرر القيادة العراقية التخلي عن السلطة وتغادر العراق على أن يتمتع بكل المزايا المناسبة، وذلك في غضون أسبوعين من تاريخ القبول بالمبادرة العربية.

ب- تقديم ضمانات قانونية ملزمة محليا ودوليا للقيادة العراقية بعدم التعرض لها أو ملاحقتها بأية صورة من الصور.

ج- إصدار عفو عام وشامل عن كل العراقيين داخل العراق وخارجه.

د- تتولى جامعة الدول العربية، بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة، الإشراف على الوضع في العراق لفترة انتقالية يتم خلالها اتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل عودة الأمور إلى حالتها الطبيعية وفق ما يراه الشعب العراقي الشقيق.

٥- أنه برغم قيام دول الخليج بتقديم تسهيلات لقوات أجنبية، إلا أنها لن تشارك في أي عدوان على العراق.

ونظرا لخطورة الموقف فقد دعا الرئيس حسني مبارك إلى عقد مؤتمر قمة طارئ في القاهرة لبحث موقف الأزمة العراقية واتفاق العرب على موقف موحد بهدف منع الحرب والاتجاه للحل السلمي ولكن كان هناك تردد من بعض الدول بعقد هذه الجلسة الطارئة بحجة أن مؤتمر القمة العادي سيعقد في ١٣ مارس ولهذا تحول إلى قمة عادية عاجلة وقد عقد في أول مارس حيث تقرر فيه التأكيد على رفض الحرب كحل للمشكلة وعدم المشاركة في أي حرب ضد العراق مع دعوة العراق بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ أو المعاونة للجدية في عملية التفقيش لإثبات عدم امتلاكها أسلحة دمار شامل. مع تشكيل لجنة مفوضة من القمة لزيارة أطراف الأزمة والقوى المؤثرة وكذلك العراق لشرح وجهة النظر العربية. ولكن لم تظهر نتائج ملموسة لهذه اللجنة خاصة وقد رفضت العراق استقبالها وطلبت تأجيلها لوقت مناسب.

وقد نصت الفقرة الأولى من قرار القمة العاجل على: "تأكيد الرفض المطلق لضرب العراق، أو تهديد أمن وسلامة أي دولة عربية باعتباره تهديد للأمن القومي العربي، وضرورة حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية في إطار الشرعية الدولية (ودول مجلس التعاون الخليجي كانت ضمن الدول العربية التي وافقت على هذه الفقرة) كما تنص الفقرة الخامسة، والتي تتوجه مباشرة لدول الخليج بأنه "التأكيد على امتناع دولهم عن المشاركة في أي عمل عسكري يستهدف أمن وسلامة ووحدة أراضي العراق وأي دولة عربية".

وهذه الفقرة سبق أن وردت في قرارات مؤتمر الجامعة العربية على المستوى الوزاري في السابع عشر من فبراير (٢٠٠٢)، ولكن بصورة أشد وهي "امتناع دول الخليج عن استخدام أراضيها في شن عدوان على العراق".

وفي المؤتمر الإسلامي في الدوحة، تكررت هذه الفقرات بنفس نصوصها تقريباً.

هل هناك نية مشاركة خليجية في التحالف ضد العراق ؟

من المعروف أن المشاركة في أي حرب ذات شقين:

الأول: مشاركة سلبية.. بمعنى أن لا تشترك قوات الدولة في أي هجوم على دولة أخرى، وتبقى قواتها العسكرية داخل حدودها، ولكنها في نفس الوقت تسمح لقوات دولة / دول أخرى باستخدام أراضيها أو قواعدها العسكرية أو موانئها في شن الحرب على هذه الدولة، وهي الحالة التي اتخذتها بعض دول الخليج.

الثاني: هي مشاركة قوات الدولة في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد العراق، وهنا يبرز سؤال هام (يردده رجل الشارع العربي) وهو ما هي مهمة قوات درع الجزيرة التي توجهت إلى الكويت خلال شهري فبراير ومارس (٢٠٠٣)؟ فالقرار المعلن، أن هدف تواجدها على أرض الكويت هو دعم القوات الكويتية ومساعدتها في الحفاظ على الأمن داخل الكويت، كما أن حجم القوات على أرض الكويت كاف لتحقيق هذا الأمن، ومن هنا فإنهم يشيرون بإصبع الاتهام بأن تواجد هذه القوة على أرض الكويت تعني مشاركة خليجية كاملة في التحالف الدولي ضد العراق، وخصوصاً أن إعلان "رامسفيلد" يشير إلى هذه المشاركة، عندما أعلن أن دول الخليج بالكامل سوف تشارك في التحالف الدولي عدا دولة واحدة، وعندما سئل عن هذه الدولة أجاب بأنه يترك ذلك لكي تدافع كل دولة عن نفسها.^(١)

(١) تصريحات صحفية لوزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد، قناة الجزيرة، حصاد اليوم، ٢٧/٢/٢٠٠٣.

في نفس الوقت فإن هناك حادثتين تشيران إلى تأكيد مشاركة بعض دول الخليج مشاركة إيجابية :

ففي الكويت: وعقب تصريحات السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي عن استعداد العراق لتوجيه ضربات للحشود الأمريكية على أرض الكويت، فقد تصاعدت التصريحات الكويتية بأنهم لا يخفون انطلاق القوات الأمريكية / البريطانية من أراضيها لتوجيه ضربة إلى العراق، وزاد على ذلك، أنه عندما صوت البرلمان التركي بعدم نشر قوات أمريكية على أرض تركيا، فقد صرح وزير الخارجية الكويتي، بأن الكويت مستعدة لاستقبال القوات الأمريكية على أراضيها.^(١)

وفي السعودية: فقد صرح أحد المعارضين السعوديين بموقف بلاده التي تعلن باستمرار بأنها لن تسمح باستخدام أراضيها لعدوان على العراق حيث ذكر أن هناك قوات أمريكية موجودة في مطار عرعر السعودي على الحدود السعودية / العراقية وقد تم إغلاق المطار أمام السعوديين، كذلك تتواجد قوات أمريكية في حفر الباطن خميس مشيط، وكلها سوف تستخدم ضد العراق.. وقد اضطر الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الدفاع والمنسق العام للقوات المسلحة، إلى تأكيد ذلك في اليوم التالي مباشرة (٩ فبراير ٢٠٠٣)، وذكر أن وجود هذه القوات لأغراض إنسانية واستقبال اللاجئين العراقيين كما أكد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، بأن السعودية لن تفتح أراضيها أمام القوات الأجنبية لضرب الكويت.^(٢)

(١) قناة الجزيرة حصاد اليوم، ١٦، ٢٨ فبراير ٢٠٠٣.

(٢) قناة الجزيرة، حصاد اليوم، ٨، ٩ فبراير ٢٠٠٣.

الدور المصري في إدارة الأزمة العراقية الأمريكية:

لقد سعت مصر جاهدة لمنع انفجار الأزمة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية على كافة الأصعدة العربية والإسلامية والوصول إلى حالة الحرب ومن خلال دول عدم الانحياز والتي يزيد عددها عن مائة دولة وكذلك بالتنسيق مع الدول الكبرى سواء المعارضة أو المصممة على الخيار العسكري لحل هذه الأزمة ونوضح هنا الدور المصري في إدارة هذه الأزمة التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.

ركائز الدور المصري:

مصر هي أكبر دولة عربية في المنطقة، كما أن مساحتها أيضاً تعتبر من الدول ذات المساحة الكبيرة في الوطن العربي تمثل 7% من مساحة الوطن العربي وتقع عليها مسئولية الشقيقة الكبرى لكافة الدول العربية وعليها أن تقوم بالدعم والمساندة والمشورة لكافة قيادات الدول العربية، كما أن مصر تعتبر من المحطات الرئيسية في صياغة قرار مستقل، ومصنع المنطقة العربية، كما أنها محور المشاركة في كافة الصراعات التي تشهدها المنطقة.

إن إيمان مصر بقضايا الوطن العربي بلا حدود ومنذ ثورة يوليو (1952) وإحيائها للقومية العربية والتي أصبحت منذ ذلك الوقت محور السياسة الخارجية لمصر ونهضتها ومساندتها كافة القضايا التحررية في الوطن العربي بل والأفريقي أيضاً بدءاً من قضايا استقلال العراق ذاتها والخلافات العراقية الكويتية في التسعينيات مروراً باليمن والسودان حتى الجزائر غرباً وقد كان التحرك المصري تجاه العراق حرصاً على وحدة أراضيه واستقلاله ومساعدته للخروج من محنته والأزمة التي وضع نفسه بها.

تحظى مصر بمكانة هامة في الوطن العربي وذات ثقل عالمي، وقد كان ذلك منطلقاً من مشاركة مصر في جهود السعي لتحقيق حل سلمي للأزمة

العراقية الأمريكية بدلاً من الوصول إلى الصراع المسلح لحل الأزمة وقد كان ذلك محور السياسة الخارجية المصرية خلال الفترة ما قبل الغزو ويمكن القول إن التحرك السياسي المصري تركز خلال العامين الماضيين للوصول إلى حلول توفيقية للصراع العراقي الأمريكي والصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

لقد كان لدى مصر قناعة بمكانة العراق إقليمياً وكجزء رئيسي في المسيرة العربية وجهودها لعودة العراق قوياً للوطن العربي في إطار العقوبات والحصار المفروض على العراق منذ عام (١٩٩٠) حاولت مصر إقناع القيادة العراقية بأهمية الوصول إلى حلول سلمية وتجنيد شعب العراق ويلات الحروب والدمار لحاجة الوطن العربي لقدرات العراق العسكرية والاقتصادية ودعمه السياسي للدول العربية ليكون إضافة للقوى العربية وليس عبئاً عليها.

لقد اعتمد التحرك المصري لمواجهة الأزمة العراقية الأمريكية من قناعة مصر من أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج في سياستها الكيل بمكيالين فهي لا تنفذ الشرعية الدولية تجاه إسرائيل بل تمنع من إقرار الشرعية الدولية ضدها في الوقت الذي ترتكب المجازر وترفض تطبيق حتى القرارات التي اتخذت، في الوقت الذي تحاول فيه إدانة العراق سواء بالضغط عليه عبر الشرعية الدولية أو حتى اتخاذها القرارات ضده منفردة دون أي شرعية دولية مثلما أقامت مناطق حظر شمال وجنوب العراق تذرعت بواسطتها لضرب العراق شبه يومي بدعوى المراقبة عليها مقارنة بما تمتلكه إسرائيل من كافة أنواع أسلحة التدمير الشامل من أسلحة وذخائر كيميائية وبيولوجية وأسلحة نووية تضعها في مرتبة أكبر خمس دول نووية في العالم ومختلف أنواع الصواريخ المتوسطة والطويلة المدى دون أي قيد على امتلاكها أو التلويح باستخدامها.

جهود مصر لمواجهة الأزمة

لقد رفضت مصر الخيار العسكري لحل الأزمة العراقية الأمريكية وحذرت مرارا من مخاطر اللجوء للحرب سواء مع الجانب العراقي ذاته أو على الولايات المتحدة الأمريكية والتي أوضحت لها مرارا عن تداعيات الحملة على العراق وعلى المنطقة العربية كلها كما أن مصر تؤمن بأنه ترديد الولايات المتحدة الأمريكية تغيير النظام العراقي فهذا شأن داخلي لا يمكن تحقيقه بالقوة المسلحة.

ويمكن حصر الجهود المصرية في المسارات التالية:-

أكدت مصر دوماً على أنه يجب العمل على حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية في إطار احترام قرارات مجلس الأمن الدولي وهو ما أوضحه وزير خارجيتها دوماً في العديد من تصريحاته خاصة خلال الفترة الأخيرة بقوله:

"إن بلاده تبذل جهوداً كبيرة لتجنب توجيه ضربة عسكرية للعراق وإن التحرك المصري في ذلك يتم على ثلاثة محاور أساسية هي:-

- العمل مع العراق منذ قبوله عودة المفتشين الدوليين وتشجيعه على استمرار التعاون مع المفتشين لدرء أي ذريعة لتوجيه ضربة عسكرية له.

- العمل مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى لتأكيد ضرورة التحرك في إطار مجلس الأمن واحترام الشرعية الدولية وعدم اتخاذ خطوات انفرادية يكون من شأنها زيادة التوتر وإيجاد ظروف تعرض مصالح الجميع للخطر.

- وأخذ التحرك على مستوى الأمم المتحدة ولجان التفتيش على الأسلحة العراقية ووجهت مصر أكثر من دعوة إلى القيادة العراقية تحثها فيها على

ضرورة التعاون التام والكامل مع فرق التفتيش حتى لا تقدم أي ذريعة للعدوان عليها ولهذا لم يكن غريباً أن يحذر الرئيس المصري مبارك نهاية شهر يناير (٢٠٠٣) الماضي النظام العراقي من "عدم الوقوع في خطأ حرب الخليج القانونية" قد يتصور الجانب العراقي أن حشد القوات العسكرية الأمريكية مجرد مظاهره وطالب النظام العراقي أن يأخذ الأمر مأخذ الجد، وأن يبدي التعاون الكامل مع لجان التفتيش.

وفي إطار الرفض المصري للعمل العسكري كان إصرار مصر عدم منح أي تسهيلات للولايات المتحدة الأمريكية برغم الجهود الأمريكية وضغوطها على مصر منذ بداية العام (٢٠٠٢) في كافة الصحف والمجلات ومن تصريحات كبار المسؤولين بقطع المعونة الاقتصادية والعسكرية التي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصر وأصبح هذا الحديث شبه يومي وتهديد وتلميح بعدم تعاون مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن القول إن قبول الرئيس العراقي بعودة المفتشين الدوليين والذي أعلن عنه في سبتمبر (٢٠٠٢) يرجع بالأساس إلى دعوات الرئيس المصري مرارا بقبول عودة المفتشين الدوليين وجهود المملكة العربية السعودية أيضاً.

على المستوى العربي

لم تتحرك مصر في إطار هذه الأزمة منفردة بل سعت بالتعاون مع دول عربية أخرى مثل سوريا والمملكة العربية السعودية على المستوى الثنائي وعلى المستوى العربي أيضاً كانت مصر قد دعت يوم ٢٠٠٣/٢/١٤ رسمياً إلى عقد قمة عربية طارئة تخصص للملف العراقي وطلبت من جامعة الدول العربية إبلاغ الدول الأعضاء وكان وزراء الخارجية العرب قد اجتمعوا اجتماعاً طارئاً في مقر الجامعة يوم ٢٠٠٣/٢/١٦ تمهيداً للقمة وبرغم محاولات بعض الدول

عرقلة عقد القمة إلا أن مصر سعت جاهدة إلى عقده حيث عقد في الأول من مارس (٢٠٠٣).

وكان الرئيس مبارك قد أشار بعد محادثات أجراها مع ملك البحرين يوم ٢٠٠٣/٢/١٤ إلى أن هناك ضرورة ملحة للبحث عن حل للأزمة العراقية خاصة أن القمة العربية لو عقدت في موعدها سيكون أمامها شهر ولو وقعت الضربة وترك الأمر كما هو عليه فلا يمكن ضمان ماذا سيحدث.

هذا وكان كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة قد ذكر في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠٠٢/٩/١٣ أنه يحيي بصفة خاصة دور العديد من الدول العربية والأمين العام للجامعة لجهودهم في إقناع العراق بقبول عودة المفتشين الدوليين مما يؤكد الجهود المصرية في محاولات الوصول إلى حل سلمي للأزمة.

على المستوى الإسلامي ودول عدم الانحياز:

شاركت مصر بفاعلية في مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي وقمة دول عدم الانحياز والتي تضم في عضويتها الدلو العربية والإسلامية ويزيد عدد دولها عن مائة دولة والتي عقدت اجتماعاتها أوائل العام (٢٠٠٣) والتي أكدت خلالها رفضها التام لأي عدوان أمريكي على العراق بل ودعت إلى وقف استخدام أراضي الدول لانطلاق القوات الغازية، وقد كان مشاركة مصر بفاعلية، وساندت اجتماعها بهدف الإعلان القائم على الحل السلمي لتجنب المنطقة ويلات وأثار الحرب.

على المستوى العالمي:

لم تدخر مصر جهدا في تحركها على المستوى العالمي تجاه الدول الكبرى بدءا من الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها كان آخره الاتصال الذي تم بين الرئيس المصري مع الرئيس الأمريكي جورج بوش في منتصف شهر فبراير (٢٠٠٣) والذي كان قد أعرب فيه عن أمله في التوصل لحل للأزمة بطريقة سلمية مؤكدا أنه لا يريد الدخول في حرب.

كما أنه على صعيد الدبلوماسية المصرية لتجنب المنطقة حرب محتملة قام الرئيس المصري في الثامن عشر من فبراير (٢٠٠٣) بزيارة لألمانيا استغرقت يومين ضمن جولة أوروبية شملت فرنسا وذلك لمناقشة ما يسمى بخطة الميراج التي تقدمت بها الدولتان لنزع أسلحة العراق سلميا وتوسيع نظام العقوبات والمراقبة وجعل العراق بأكمله منطقة حظر جوي وقيام طائرات تجسس واستطلاع بمساعدة أعمال المفتشين الدوليين.

ثالثا: العراق وإدارته غير الرشيدة للأزمة:

عند تحليل إدارة العراق للأزمة، فمن الصعب الفصل ما بين البدايات التي أدت إلى تصاعد الأزمة إبان حرب تحرير الكويت، والتي أدت بدورها إلى تمركز القوات الأمريكية البريطانية على أرض الخليج، وما بين الإجراءات التي تصاعدت على مدى عقد كامل إلى أن أوصلتنا إلى ما نحن فيه الآن بمعنى أن العراق على مدى ثلاثة عشر عاما أدار الأزمة بصورة غير رشيدة، وبأسلوب متراكم جعل من الصعب على أي محلل أن يجد له مخرجا يبعد عن الشعب العراقي شبح الحرب، أو يقي العراق نفسه من التدمير.

والقيادة العراقية تصرفت في كل الأحوال بنفس نمط الأساطير الإغريقية والرومانية القديمة والتي تصور البطل وهو قادم على المحرقة بخطى ثابتة، دون إبداء أي علامات تتم عن تقديره لما سيحدث له، أو تحكى قصص تعذيب النفس التي يمارسها أبطال الأساطير من أجل التقرب إلى الآلهة أو المحبين وعندما نتذكر تلك الأساطير، تبدو الصورة واضحة لنا من تصرفات النظام العراقي نحو منطقتيه وتجاه القوى الرئيسية في العالم. ومن هنا يمكن تحديد السوابق التاريخية لجذور الأزمة التي أدارها العراق، وأوصلته إلى الهاوية.

* فقرار مواجهة إيران عسكرياً، وشن حرب ضروس عليها، والتي بدأت في الحادي والعشرين من سبتمبر (١٩٨٠) كان قراراً خاطئاً، وتشير كل الدلائل على أن العراق دفع للحرب بالوكالة عن آخرين من أجل الانتقام من حادث السفارة الأمريكية في طهران عام (١٩٧٩)، كذلك تحجيم انتشار الثورة الإيرانية، والتي كانت قد أعلنت مبادئها في إقامة دولة شيعية في المنطقة تكون عاصمتها قم" وبالتالي فإن دول الخليج مستهدفة من إيران إلى جانب أجزاء أخرى من الأمة العربية والتحجيم لا يأتي إلا إذا تم توجيه ضربة إلى إيران وإشغالها عن تحقيق أهداف الثورة، واختيرت العراق لأن تنفذ تلك الضربة والحرب بالوكالة سواء عن أمريكا أو الدول الخليجية، لأنها كانت القوة الوحيدة المؤهلة لمثل تلك المهمة إلى جانب أنه كانت هناك أزمة لازالت آثارها قائمة ما بين العراق وإيران تتمثل في تقسيم شط العرب طبقاً لاتفاقية الجزائر عام (١٩٧٥)، والتي رأى النظام العراقي أنه كان مجبراً على توقيعها من أجل تحييد إيران وإبعادها عن مشكلة الأكراد التي كانت تدعمهم للحرب بالوكالة عنها لاستنزاف قدرات العراق، وإشعال حرب أهلية تؤثر تأثيراً مباشراً على النظام العراقي نفسه وتجاوب النظام العراقي، وارتضى لنفسه الحرب بالوكالة، وأدار الأزمة من منطلق عقائدي وثني قديم، وهو الصراع ما بين الفرس والعرب،

وحاول في العديد من المرات أن يستغل الموقف لإشعال ذاكرة التاريخ وينمي العداة القديم ويجدده من أجل شحذ همم الدول العربية في خوض الحرب إلى جانب العراق وقد أدى طول مدى الصراع الذي دام مدة ثمانى سنوات (٢٠ سبتمبر ١٩٨٠ - ٨ أغسطس ١٩٨٨) إلى أن يطلق على هذه "الحرب المنسية"، نظرا لأن استمراريته كانت تؤيدها القوى التي أشعلت الصراع من الأساس، إلى جانب أن المسألة اللبنانية التي تزامنت مع تلك الحرب، كانت تستولي على اهتمامات العالم لتركيز الإعلام عليها، بينما لا تهتم الميديا الإعلامية الإقليمية والعالمية بمنطقة الحرب العراقية الإيرانية.. وعموما فقد أفرزت تلك الحرب فيما يخص العراق العديد من العناصر الرئيسية التي أدت بدورها إلى افتعال أزمات متلاحقة.. ومن تلك العناصر:-

- نماء قوة العراق على مختلف الأصعدة، فقد أدى الدعم العربي والعالمي الذي كان يقدم للعراق إلى بناء قدرة عسكرية ضخمة خلال الحرب تتلخص في تكوين الجيش العراقي الذي بلغ حجمه ما بين ٨٠٠ ألفا ومليون فرد يمتلك ٥٥٠٠ دبابة، وحوالي ٧٠٠ طائرة معظمها طائرات متقدمة، وآلاف المدافع من الأعيرة المختلفة، وكل ذلك يندرج في ٥٢ فرقة مشاة ومدرعة إلى جانب الأفرع الرئيسية الأخرى، ومنها القوة البحرية التي فازت إيطاليا وفرنسا بصفقه القرن فيها لبناء أسطول عراقي حديث يحتوى على ٦ مدمرات إلى جانب زوارق الصواريخ والزوارق والسفن الأخرى... وهى التي كانت القيادة العراقية تهدف من خلالها إلى السيطرة على الخليج العربي بدءاً من مضيق هرمز إلى رأس الخليج في أم القصر.

- وفى مجال الصناعات العسكرية، فإن العراق تمكن من بناء قاعدة وطيدة لهذه الصناعات التقليدية بمختلف أنواعها، وكانت له برامجه النووية كذلك كانت له برامجه في إنتاج الصناعات الإلكترونية الدقيقة.

- وإلى جانب ذلك فقد كانت هناك مشكلة اجتماعية تنعكس آثارها على الأمن الوطني العراقي بصورة كبيرة، وهي الإجراءات التي كان يجب اتخاذها بعد انتهاء الحرب، من تسريح دفعات المجندين، وحل الجيش الشعبي والحد من إنتاج الأسلحة والذخائر، وقد وجدت القيادة العراقية صعوبة بالغة في ذلك لأن تلك الإجراءات ستؤدي إلى انتشار البطالة، إلى جانب تغير النمط الاجتماعي الذي استمر لمدة ثمانية سنوات، وهو الاعتماد على عمل المرأة وتشغيل العمالة الأجنبية المتخصصة وغير المتخصصة في مختلف المهن، وبالتالي فإن تصادم اجتماعيا لابد أن يحدث فيما لو تم تقليص حجم القوات المسلحة والوسائل الإنتاجية المتعلقة بها فجأة. وكانت هناك رغبة أكيدة للقيادة العراقية للحفاظ على القوة العسكرية لعدة أسباب، منها التخوف من انتقام إيراني ضد العراق، ومنها أن العراق المنتصر لابد أن يسود، وأن يعتلى النظام العربي والإقليمي، ويصبح النظام العراقي هو الذي يقود الأمة العربية، وأن الحفاظ على القوة هو الذي سيجبر الدول النفطية على سداد ديون الحرب الخاصة بالعراق إلى جانب مساهمتها في تمويل البرامج العسكرية العراقية لإنتاج الأسلحة غير التقليدية. وكان هناك التفكير في شن حرب أخرى، يتم من خلالها معالجة كل عوامل الأزمة المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية واستند على العديد من العوامل من وجهة نظر عراقية.. أهمها:-

١- أن للعراق حقوقاً تاريخية في أرض الكويت، وأنها كانت في حقة الحكم العثماني قطاعاً من لواء البصرة العراقي، وأن احتلال الإنجليز لها ثم منحها الاستقلال عام (١٩٦١) لا يخل بتلك الحقوق، وأن العراق منذ اليوم الأول لإعلان استقلال الكويت وهي تطالب بضمها إلى العراق، ولم يختلف حاكم عراقي على ذلك منذ أن استقلت العراق نفسها وحتى الآن... والوضع الحالي

- ومن خلال القدرة العسكرية المتميزة للعراق - يمكن تحقيق ذلك، وإنهاء تلك المطالبة بالضم الفعلي للكويت.

٢- أن العراق كدولة إقليمية كبرى ذات قدرات عسكرية متميزة، لابد لها من حدود بحرية طويلة وعميقة، يعمل من خلالها الأسطول العراقي للسيطرة على الخليج العربي والتحكم في مضيق هرمز الذي يمر من خلال ٣٠% من صادرات الخليج من البترول يومياً، وهذا في حد ذاته يؤكد سيطرة العراق وقدرتها وينعكس على مدى تأثيرها على المستوى الإقليمي والعالم.

٣- أن القدرة الاقتصادية للكويت تحقق طفرة كبيرة لاقتصاد العراق، وتجعله ينطلق إلى آفاق بعيدة سواء على مستوى الاقتصاد العالمي أو البرامج العسكرية غير التقليدية التي يسير فيها العراق، كما تحقق سداد ديونه الخارجية التي وصلت بعد انتهاء الحرب العراقية / الإيرانية إلى حوالي ١٢٠ مليار دولار.. في نفس الوقت، فإن ضم الكويت سيجعل من العراق دولة بترولية كبرى، تتحكم في حوالي ٢٠% من إجمالي احتياطي العالم من البترول.

كل ذلك وغيرها من العوامل في تقدير الحسابات الخاطئة أدت إلى اتخاذ القيادة العراقية قرار غزو الكويت في ليلة ٢/١ أغسطس (١٩٩٠)، دون تقدير لعوامل أساسية أخرى تحظر عليها اتخاذ مثل هذا القرار، حيث إن استراتيجية المكان ترتبط بالاستراتيجية العالمية وليست بالاستراتيجيات الإقليمية، وأن العالم مقدم على نظام عالمي جديد له ضوابط تحدد في سيطرة رأس النظام على كل شبر من العالم، وهو ما ذكره الرئيس بوش "الأب" وقتها "أن ما فعله العراق لا يمكن أن يحدث في زماننا" بمعنى أن الحروب الإقليمية غير مسموح بإشغالها إلا من خلال توازنات وأهداف محددة لا تضر بمصالح الدول الكبرى.

- وفي غمرة الإعداد للغزو ارتكب النظام العراقي العديد من الأخطاء حتى مع أقرب المقربين إليه، حيث استخدم الاتصالات مع الدول الفاعلة "مصر / السعودية" في تحقيق الخداع الاستراتيجي المتعلق بالحرب، وحاول تكوين تحالف قبل الحرب فيما سمي "مجلس التعاون العربي" والذي تمت صياغته وتفعيله بالتنسيق مع الأردن، وضم إلى جانبها كلاً من مصر واليمن، وكان الهدف الحقيقي من هذا المجلس هو استغلال قدرة مصر في تحقيق أهداف العراق ولكنه فشل في ذلك تماماً لأن مصر تعرف قدرها، ولا يمكن أن تجر لمثل هذا المستنقع، ومن أجل تجميع رأى عام أو دول مؤيدة لهذا الغزو فقد حاول - مسبقاً - توزيع ثروات دول الخليج على أنظمة ودول وتجمعات شعبية، زاعماً أن البترول هو ثروة كل العرب، ولا يجب أن تستأثر به دول أو أنظمة بعينها.

وكانت "عاصفة الصحراء" هي الرد الفريد للقرار الخاطئ للقيادة العراقية، حيث استأثر العراق بـ "١٧" قراراً من مجلس الأمن الدولي من ضمن ٢٧ قراراً أصدرها مجلس الأمن تأخذ أرقاماً من القرار ٦٦٠ في ٢ أغسطس ١٩٩٠، حتى القرار ٦٨٧ في السابع من إبريل ١٩٩١. وقد أدت انعكاسات هذه الحرب إلى حصار للعراق دام اثني عشر عاماً متصلة، ودمر مقدرات الشعب العراقي بالكامل وأطاح بكل ما يملك من مقومات الأمن القومي، حيث أصبحت أرض وسماء العراق أهدافاً مستباحة للولايات المتحدة وبريطانيا تحت مسمى مراقبة مناطق الحظر الجوي. والتي أعلنتها دول التحالف (دون قرار من مجلس الأمن في السابع والعشرين من أغسطس ١٩٩١) من أجل حماية سكان العراق من الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال نتيجة استخدام النظام العراقي لقواته الجوية في إخماد الثورات التي اشتعلت بواسطتها في أعقاب حرب عاصفة الصحراء.

وتوالى الضربات والنكسات والحصار على العراق نتيجة لقرارات عراقية لا تساير الحالة السائدة في المنطقة، ولا الحصار المدمر الذي فرض على العراق بقرار من مجلس الأمن والذي سعت الولايات المتحدة بكل جهدها لتنفيذه بشكل متكامل.. ومن القرارات الخاطئة التي كان لها رد فعل مباشر آخر بالعراق:

١- محاولة القيادة العراقية حشد قوات على حدود الكويت، وكان الرد من قوات التحالف قصف جوي في الفترة من ١٣-١٨ يناير (١٩٩٣)، راح ضحيته ٤٤ عراقياً طبقاً لإعلان العراق نفسها.

٢- تدبير محاولة لاغتيال الرئيس بوش "الأب" عند زيارته للكويت، وكان نتيجة لاكتشافها قذف مقر الاستخبارات العراقية في بغداد بعدد ٢٣ صاروخاً "توماهوك" في ٢٧ يونيو (١٩٩٣)، ثم موافقتها بلا شروط على قرار مجلس الأمن رقم ٧١٥، حول مراقبة الأسلحة العراقية بواسطة لجان التفتيش في ٢٦ نوفمبر (١٩٩٣).

٣- حشد قوات عراقية على حدود الكويت في أكتوبر (١٩٩٤) بادعاء تواجد قوات أمريكية تتمركز بالقرب من الحدود العراقية الكويتية، وعندما اشتعلت الأزمة اضطر العراق إلى الاعتراف رسمياً بدولة الكويت، والحدود معها "بعد إعادة الترسيم" وذلك في العاشر من نوفمبر (١٩٩٤).

٤- وفي منتصف أغسطس (١٩٩٥)، حدثت نكسة للنظام العراقي، حين انشق مهندس برنامج التسليح العراقي، وصهر الرئيس صدام حسين، هو حسين كامل المجيد، وفر إلى الأردن، حيث التقطته المخابرات المركزية الأمريكية، وأدلى الرجل بخبايا برنامج التسليح العراقي، وخصوصاً في المجال التقليدي، وأدت اعترافاته إلى اكتشاف برامج عديدة لإنتاج الغازات الحربية والمواد

البيولوجية، إلى جانب استمرار العمل في البرنامج النووي، ومنذ تلك اللحظة، تأكدت عدم مصداقية النظام العراقي في التعامل مع لجان التفيتش، ومجلس الأمن، وهو ما تأصل حتى آخر لحظة قبل إعلان الرئيس بوش الابن الإنذار النهائي للرئيس العراقي بنزع أسلحته، صحيح أن النظام العراقي نجح في استدراج حسين كامل المجيد ليعود للعراق ويتم إعدامه في ٢٣ فبراير (١٩٩٦)، وصحيح أيضاً أن العراق تشدد فيما يخص إجراءات لجان التفيتش، وطرد الأمريكيين المشاركين في تلك اللجان في ١٣ نوفمبر (١٩٩٧)، ثم عاد وتراجع عن قراره في العشرين من نفس الشهر ثم افتعل نفس الأزمة في فبراير (١٩٩٨)، مستغلاً رفض الرأي العام العالمي لمنطق الحرب ضد العراق، وتدخل الأمين العام للأمم المتحدة، إلا أن الولايات المتحدة لم تتراجع عن قرارها التي كانت قد اتخذته في أزمة فبراير ١٩٩٨، وأجلته إلى نهاية العام، والذي يقضي بتقليص قدرات العراق ومنعه من إعادة بناء قوته العسكرية، وكانت الولايات المتحدة تهدف من عملية "تعلب الصحراء" التي نفذتها من خلال توجيه ضربات نيرانية قوية لمدة ٧٩ ساعة متواصلة في الفترة من ١٦-١٩ ديسمبر (١٩٩٨) استخدمت فيها حوالي ٥٠٠ صاروخاً موجهاً إلى الآتي:-

أ- تدمير الأهداف التي سبق قصفها في عملية عاصفة الصحراء، وأعاد العراق بناءها.

ب- تدمير الأهداف التي ثبت أهميتها، ولم يسبق قصفها سواء في عاصفة الصحراء أو بعد ذلك ومنها ما تم الكشف عنه من المعلومات التي أدلى بها حسين كامل المجيد.

ج- تدمير جميع الأهداف الصناعية والاقتصادية، والتي ثبت لدى لجان التفيتش أهميتها وقدرتها على تطوير الصناعات العسكرية العراقية.

د- تدمير الأهداف التي رفض العراق تفتيشها بواسطة لجان التفتيش، أو الأهداف التي ثبت أن العراق يستخدمها لإخفاء المواد والذخائر والأسلحة عن لجان التفتيش.

هـ- إلى جانب ذلك كله فقد حظيت القدرات العسكرية التي أعاد العراق بناءها بنصيب وافر في عملية "ثعلب الصحراء".

وفى إعلانه عن إيقاف الضربة في الواحدة صباحا ليلة ٢٠/١٩ ديسمبر (١٩٩٨)، فقد حدد الرئيس "كلينتون" استراتيجية الولايات المتحدة تجاه العراق في عدة نقاط رئيسية منها:-

١- أنه طالما بقي صدام حسين في السلطة، فسيكون مصدر تهديد حيث يشكل خطرا على شعبه وعلى المنطقة بالكامل.

٢- لا بد من وجود حكومة جديدة، كما يجب التعاون مع المعارضة، وذلك للعمل على إمكانية عودة العراق إلى وضعه الطبيعي في المنطقة.

٣- وجود قوات عسكرية قوية في المنطقة لردع صدام في الوقت المناسب ومنعه من توجيه قواته الجوية ضد جيرانه أو ضد الأكراد أو ضد شعبه في الجنوب.

٤- استمرار الحصار الاقتصادي الذي كلف العراق ١٢٠ مليار دولار مع الاستمرار في برنامج النفط "مقابل الغذاء" في حدود ١٠ مليار دولار سنويا من أجل الشعب العراقي.

٥- عودة لجان التفتيش "Uniscom" لمهامها على أن يبدي العراق استعدادة للتعاون الكامل معها.

٦- وفى النهاية، فإن المجتمع الدولي لن يسمح للعراق بتهديد جيرانه في أي وقت.

- وقد رفض العراق عودة لجان التفتيش، برغم صدور قرار جديد من مجلس الأمن الدولي يحمل رقم ١٢٨٤ في ١٧ ديسمبر (١٩٩٩)، ولم يقبل عودة المفتشين إلا بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ الصادر في ٢٧ نوفمبر (٢٠٠٢) مع تصاعد الأزمة واشتدادها.

وهذا يمثل جزءاً من الأحداث التي واجهت العراق، وتصرف من خلالها بأسلوب قاصر، واتخذ قرارات أدت إلى الإضرار بالشعب العراقي بشدة، وقد اعتمدت إدارة النظام العراقي في إدارة الأزمة على:-

أولاً: تدويل الأزمة والتصدي بإمكانياته المحدودة للنظام العالمي الجديد، ومنذ البداية رفض العراق قبول النظام العربي لدعم قضية العراق، ولكنه أثر الاستعلاء على العرب، ورفض كل مبادراتهم إلى درجة أنه عندما تولى السيد عمرو موسى منصب الأمين العام للجامعة العربية، وطرح مبادرة لتصدي الجامعة العربية لما يدور في مجلس الأمن في مايو (٢٠٠١) لفرض عقوبات ذكية على العراق، فإن الذي رفض قرار مجلس الجامعة العربية ولم يتعاون معها هو العراق نفسه. وكان العراق ينظر باستمرار إلى النظام العربي أنه قاصر، وأن قدرة العراق أكبر من قدرة هذا النظام، وأن العراق سوف يترأس هذا النظام في يوم ما وبالتالي فلا يجب أن يظهر بمظهر الضعف ويطلب مسانדתه.

ثانياً: الالتفاف على القرارات الصادرة من مجلس الأمن وعدم الانصياع لتلك القرارات وقد يكون للعراق عذراً في ذلك نتيجة أن قرارات مجلس الأمن لا يتم تنفيذها من العديد من الدول، ولكن حالة العراق هي حالة فريدة، فالقرارات تصدر بموجب الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يصرح باستخدام القوة لتنفيذ القرارات الدولية، كذلك فإن الولايات المتحدة تقف

بالمرصاد للعراق وتحيطه بآلات عسكرية من كل جانب، وبرغم ذلك فإن العراق لم يأخذ العبرة في بدايات العملية مما سبق من أحداث، استمر في الانتفاخ على القرارات متحملاً كل أوزار تلك المخالفات.

ثالثاً: أن النظام العراقي أخرج من حساباته ما يعانيه الشعب العراقي في تحمله خلال مسار الأزمة التي حرمته من أقل الحقوق الإنسانية في توفر الغذاء والدواء، ولم يراع إلا نفسه، بينما الشعب العراقي يذوق الحرمان، فإن القيادة العراقية تعيشه في مستوى رفاهية مناسب وتقام القصور والنصب التذكارية، وتمثيل الرئيس وصوره في كل مكان، كما تقام الاحتفالات ببذخ شديد في عيد ميلاد الرئيس وعيد الثورة، على حساب احتياجات الشعب الماسة والحيوية "وهذا ما ذكره الرئيس "كلينتون" في أحد خطبه حيث قال: كيف يشكو العراق من موت الأطفال جوعاً بينما نرى كل هذه الرفاهية في احتفالات صدام بأعياد ميلاده؟؟".

وفي هذا المجال أيضاً، فإن النظام العراقي استخدم سيكولوجية خطيرة، وهي تحويل انتماء الشعب العراقي لوطنه إلى انتماء للنظام، واستخدم في ذلك كل مظاهر وآليات العنف والقسوة وغسيل المخ، بحيث اختفت كلمة العراق، وسادت كلمة صدام، وهو أمر في غاية الخطورة تتعكس آثاره عند قيام الحرب نفسها.

رابعاً: إن النظام العراقي هو نظام مغلق، يؤمن بتوجيهات الرئيس فقط دون مراعاة للمتغيرات الدولية، ولهذا فقد لازم إدارة الأزمة الفشل باستمرار، وكان القرار العراقي يأتي متأخراً، ولو أتى فهو يستند على مقومات خاطئة أو مضى زمنها وربما كان المثال في هذه القرارات، هو ردود الفعل نحو برنامج النفط مقابل الغذاء، والذي بدأ بقرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ في إبريل (١٩٩٥) للتخفيف عن معاناة العراقيين بعد أن سجلت لجان حقوق الإنسان ومنظمة الصحة العالمية النسب الكبيرة لوفاة الأطفال العراقيين نتيجة سوء التغذية وعدم

توفر الأدوية، ثم قبل- العراق القرار واستمر في إجراءاته لتهدئة البترول بثمان بخس، وحتى تم تعديل قرار "النفط مقابل الغذاء" عام (١٩٩٨) بعد عملية عاصفة الصحراء ليصبح ١٠ مليار دولارا بدلا من ٥ مليارات في السابق.

خامسا: ومع تصاعد الأزمة الأخيرة، والتي بدأت بأحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١)، فإن العراق لم يساير الأحداث، ولم يشعر بالأخطار التي تتسارع في اتجاهه، ولم يحاول أن يتلاحم مع العرب، ويفض اشتباكه مع دول الخليج الفاعلة وخصوصاً دولة الكويت، ولم يستغل الفرص التي تهيأت له من خلال القمم العربية في عمان عام (٢٠٠١)، وفي بيروت عام (٢٠٠٢) وفي شرم الشيخ عام (٢٠٠٣)، ولم يأخذ بنصائح الحكماء من القادة العرب، وعلى رأسهم الرئيس مبارك، والشيخ زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ولكنه استمر على نفس المنوال في إدارته للأزمة وربما كانت هناك علامات وقرارات عربية، وتنسيق عربي استغلها المسئولون العراقيون لإبراز قوة النظام العراقي، ولم تستغل لصالح العراق، ونحاول أن نستعرض بعضها دون ترتيب زمني:-

١- فقد كان أبرز تلك المظاهر هو المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الخارجية العراقي "ناجي صبري" في أعقاب قرارات مؤتمر قمة شرم الشيخ في الأول من مارس (٢٠٠٣)، ووقف خلاله يستعرض النصر الذي حققه العراق من خلال تلك القمة، ويشيد بقوة العراق واستعداده لردع العدوان.

٢- نفس الشيء فعله الرئيس صدام حسين في خطاباته لشعب العراق، وهو يقسم على دحر العدوان، وإرسال الجنود الأمريكيين إلى بلادهم في نعوش.

٣- وقد وقف العالم العربي حائساً للأنفاس عندما قيل إن الرئيس صدام يوجه اعتذاراً للكويت في السابع من ديسمبر (٢٠٠٢) عن الغزو العراقي لها ولكن

للأسف كان الاعتذار بمثابة تهديد وتقليب للأمر، ومناشدة للشعب الكويتي والشعوب العربية للتصدي "للعو الأجنبي" الذي يقف على أراضيها.

٤- رفضت القيادة العراقية العرض الذي طرحه رئيس دولة الإمارات في أن يغادر صدام حسين ورؤوس نظامه العراق لتجنب الشعب العراقي حرب أصرت الولايات المتحدة على شنها ولكن كان نصيب الرجل وابلأ من السباب والشتائم علما بأن الشيخ زايد لم يكن هو الوحيد صاحب مثل هذه المبادرة فقد عرضت العديد من الدول منها روسيا وجنوب إفريقيا وكوريا الشمالية وكوبا استضافة صدام حسين.

٥- ربما كانت استجابة النظام العراقي لمطالب لجان التفتيش إيجابية طبقاً لمطالب لجان التفتيش، ولكن ما أخذ على النظام هو أنه يجب أن يعترف على ما يملكه أو تخلص منه، وذكر الرئيس بوش بوضوح أن لجان التفتيش لا يمكنها البحث في دولة مترامية الأطراف مثل العراق، ولا بد أن يحدد النظام المناطق التي يصنع فيها أسلحة الدمار الشامل.. ولكن النظام العراقي أصر أنه لا يمتلك شيئاً، فزادت الشكوك الأمريكية في توجهاته.

كل ذلك وغيره يوضح كيف أديرت الأزمة من جانب النظام العراقي بأسلوب غير رشيد لا يعبأ بالمتغيرات ولا يلتفت إلى المحددات والقدرات العراقية وبالتالي وضعته على طريق الحرب وحده رافضاً التعاون سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي أو العربي.

الإدارة الأمريكية للأزمة العراقية

مَهَيَّنًا:

- أولا : سيطرة اليمين المتطرف على السياسة الأمريكية.
- ثانيا : المراحل الرئيسية لإدارة الأزمة العراقية وتهيئة المناخ الدولي.
- ثالثا : محددات الأزمة (وجهة النظر الأمريكية).
- رابعا : أهداف ومواقف الأطراف المؤيدة والمعارضة للحرب.
- خامسا : الأسلوب الجاكسوني في إدارة الأزمة.

مُهَيِّدًا:

كان للمتغيرات التي حدثت مع بداية التسعينيات خاصة تفكك الاتحاد السوفيتي وبداية فترة أحادية القوة وسعى الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على العالم مستغلة كافة الظروف والمتغيرات الإقليمية لتحقيق أهدافها ومصالحها أثر كبير في تحقيق هذه الأهداف، وقد تحقق لها ذلك في ظل ضعف القوة الأخرى والتي توقع الكثيرون بزوغها لملء فراغ تفكك الاتحاد السوفيتي إلا أن هذه القوى سواء الاتحاد الأوروبي أو الصين أو اليابان أو روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي السابق لم تحقق أي مكانة للمنافسة في ظل تنامي القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل تزايد اعتماداتها العسكرية حتى أن ميزانيتها للعام الحالي تعدت ٤٠٠ مليار دولار لتقترب من نصف الإنفاق العسكري في العالم أجمع.

من هذا المنطلق تحاول الولايات المتحدة الأمريكية استغلال المشكلات والصراعات الدائرة في العالم ومشاركتها بهدف دعاوى الديمقراطية وحقوق الإنسان تارة وللحد من التسلح وامتلاك أسلحة التدمير الشامل تارة أخرى بصفتها شرطي العالم مستغلة الصمت الدولي وانطواء القوى الأخرى ساعية لتحقيق مصالحها واستراتيجياتها سواء في الشرق الأقصى أو وسط آسيا حتى منطقة الشرق الأوسط، واستغلت الخلافات العربية والضعف العربي لإحكام قبضتها على المنطقة تارة بدعوى تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان أو بدعوى إيواء عناصر من القاعدة وقد ساعدها على ذلك ((أحداث ١١ سبتمبر)) واتهام عرب وإسلاميين بتدبير تفجيرات برج التجارة الخارجية وحملتها على

الإرهاب والتي بدأتها بأفغانستان في السابع من أكتوبر (٢٠٠١) في أقل من شهر من أحداث سبتمبر عام (٢٠٠١).

وللحديث عن الإدارة الأمريكية للأزمة العراقية وإصرارها على ضرب العراق تحت أي ظرف من الظروف بالرغم من عدم التأكد من امتلاكه لأسلحة التدمير الشامل في الوقت الذي أكدت كوريا الشمالية امتلاكها هذه الأسلحة ومع ذلك تتعامل معها بالوسائل الدبلوماسية نعود لأسلوب الإدارة الأمريكية لاتخاذ القرارات السياسية.

تأخذ النخب الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية عادة بالنهج البراجماتي عند تصديها لقضايا السياسة الخارجية ولما كانت البراجماتية تفترض أن سياق الأحداث يحمل في طياته الحلول اللازمة لكل مشكلة وأن كل مشكلة لا بد وأن تحل إذا ما تم التصدي لها بقوة كافية كما أن تأخير حل المشاكل سيترتب عليه مضاعفات تحول دون حلها مستقبلاً غاية الأمر أن الحل المتأخر لهذه المشاكل يتطلب جهداً مضاعفاً.

لقد كان تعليق روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي عن إدارة الأزمات بقوله في بداية الستينيات "لم يعد هناك مجال بعد الآن للحدث عن الاستراتيجية وإنما عن إدارة الأزمات فقط" وكان هذا القول هو الذي حدد فيه رؤيته لدور الولايات المتحدة الأمريكية وأسلوبها في معالجة المشاكل الدولية مستقبلاً وعزمها على الاضطلاع بدور رئيسي في هذا الشأن كأول اعتراف صريح من أحد صناعات القرار الأمريكي بنوايا بلاده في هذا الشأن والذي ظل خافياً لفترة خلال عهد الرؤساء السابقين.

هذا وقد كان الدور الأمريكي يتزايد طبقاً لوجهة النظر الأمريكية في فشل النظام الدولي القائم في تسوية الصراعات طبقاً للمصالح الأمريكية منذ عام (١٩٦٢) ومن أجل ذلك تزايد الدور الأمريكي كعامل دائم لحل الصراعات الدولية.

من هذا المنطلق نحاول الغوص قليلاً في أسلوب إدارة الأزمة حيث تحاول الولايات المتحدة الأمريكية انتهاج سياسة إدارة المصالح بالأزمات أي ما يعني خلق الأزمة وإدارتها بما يحقق المصالح الأمريكية وهنا يمكن حصر أهم المصالح الأمريكية في كلتا الدولتين العراق وكوريا الشمالية وهي بالأساس استمرار التواجد في هذه المناطق تجاه الرفض الجامح من كافة الدول بهدف الاستقلال ومعارضة التواجد الأجنبي في هذه الدول في الوقت الذي تهدف فيه الولايات المتحدة للسيطرة على الموارد في هذه الدول وحالة العراق خير دليل على ذلك.

- وسوف نتعرف على عقل الأزمة العراقية الأمريكية من خلال التعرف على بعض الملامح الشخصية لمجموعة الإدارة في البيت الأبيض.. والمراكز البحثية المعاونة لها: فحكومة الحرب الأمريكية تتكون من الرأس الكبير: جورج دبليو بوش (بوش الابن).

- ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي، كولن باول وزير الخارجية الأمريكية، دونالد رامسفيلد وزير الدفاع، جورج تيننت مدير وكالة المخابرات المركزية، بول ولفويتز الرجل الثاني في البنتاجون.

- الجنرال ريتشارد مايرز رئيس أركان الجيوش الأمريكية، والجنرال تومي فرانكس القائد العام للقوات الأمريكية في الخليج، وأخيراً كوندليزا رايس مستشارة البيت الأبيض لشئون الأمن القومي.

أولاً: سيطرة اليمين المتطرف على السياسة الأمريكية (عقل الأزمة)

يدور الحديث كله في الولايات المتحدة الأمريكية عن الحرب ضد العراق فذلك ما كان ينبغي أن يفعلوه قبل عشرة أعوام ماضية ويتردد بأن الحرب على الإرهاب ماضية تماماً وها قد تمكنا من تحقيق درجة جيدة من النجاح ولسوف نكسب الجولة في نهاية المطاف. الجميع لا يساورهم أدنى شك بأن اليمين المتطرف في الولايات المتحدة الأمريكية هو الذي يمكك بزمام الأمور الآن.

يتألف شعب الولايات المتحدة في مجمله من المهاجرين وهم أناس لجأ أسلافهم إلى هذه البلاد فراراً من أنظمة الحكم الديكتاتورية في أماكن أخرى من المعمورة فحطوا على شواطئ الولايات المتحدة الأمريكية طلباً للأمن والحرية والسلامة من الاضطهاد والعنف وحينما انهار برجا مركز التجارة العالمي في نيويورك فقد الأمريكان شعورهم بالأمن وانتابهم حس بأن السلامة التي طالما نعموا بها باتت مهددة وكان هذا الحادث تكفل باستثارة مخاوف اندثرت منذ وقت طويل في الأعماق تحت سطح الذهنية الأمريكية.

ثم هناك ذلك الجرح المزمن في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ومن المثير للاهتمام ملاحظة أنه كلما كان اليهود عرضة للخطر في إسرائيل وخاصة بسبب كابوس التفجيرات الاستشهادية (وهو الأمر الذي ترتد له فرائص الأمريكيين بحق) تتوجه الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية نحو الإدارة الأمريكية مطالبة بمنح المزيد من المساعدة للحكومة الإسرائيلية وبالطبع نحن هنا نتحدث عن ما يتراوح بين ستة وسبعة ملايين يهودي يشكلون مجتمعين أكبر قوة مؤثرة على القرار السياسي داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا يوضح التغلغل اليهودي في المجتمع الأمريكي وسيطرة اليمين المتشدد على السياسة الأمريكية.

عندما نلقي نظرة على الكونغرس نلمس دلائل اللوبي الصهيوني أو اليمين المسيحي أو التجمع العسكري الصناعي، ثلاث أقليات متطرفة بالغة النفوذ يجمع بينها العداء للعالم العربي وقناعة خرقاء بأنهم من أنصار الملائكة. وأمسى لكل واحدة من المقاطعات الخمسين في هذا البلد نشاطها الدفاعي بحيث أضحت الحرب مسألة وظائف وليست مسألة أمن. وقد يتساءل المرء مستغرباً كيف لحرب باهظة الكلفة أن تؤمن حلولاً للركود الاقتصادي مثلاً والإفلاس لنظام الضمان الاجتماعي، والدين المحلي المتزايد، والقشل الذريع الملحوظ في نظام التربية العام في هذا البلد؟ طبعاً لا تأتي الحرب بأي فائدة في هذا المجال على

الإطلاق، وعلى رغم ذلك فإن الفريق المؤيد للحرب مضى قدماً نحوها بخطى متسارعة لا تقف في طريقها أية عثرة. وفسرت التظاهرات المكثفة كمجرد شكل آخر من أشكال عمل العصابات، فيما تحولت الأكاذيب المتميزة بدرجة الخبث فيها حقائق مطلقة من دون توجيه أي انتقاد أو رفع أي اعتراض.

وهكذا نشهد نية متعمدة في خداع الشعب الأمريكي، فقد شوهدت مصالحه وبترت من عقابها، وطمست الأغراض الحقيقية لحرب بوش الابن الخاصة طمساً يلامس حد الغطرسة. لننس أن ولقويتز وفايت وبيبرل - وكلهم مسؤولون غير منتخبين يعملون لدى دونالد رامسفيلد غير المنتخب بدوره في البنتاجون - دافعوا علناً عن ضم إسرائيل للضفة الغربية وغزة وإيقاف "عملية أوسلو" ودعوا للحرب ضد العراق (وإيران لاحقاً)، وبناء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية (أثناء حملة نتانياهو الناجحة لرئاسة الوزراء في العام ١٩٩٦) بصفتهم مستشارين لديه، وبأن هذا الأمر تحول اليوم عرفاً أميركياً.

إنها ديموقراطية مخدوعة، ولكنها في الواقع مهانة بل داستها مجموعة صغيرة من الرجال الذين بكل بساطة استولوا على مقاليد الأمور في هذه الجمهورية كما لو لم يكن من مسألة أكثر إلحاحاً، من بلد عربي؟ من يدير دفة الولايات المتحدة الأمريكية، بما أنه بات واضحاً أن الشعب غير ممثل في هذه الحرب التي تستعد الإدارة لشنها على عالم يرزح بما يكفيه من المآسي والفقر، كما أن الإعلام يواظب على خداع الشعب الأمريكي، أما بالنسبة إلى الديماجوجيين ورجال الفكر الخاضعين الذين يرون الرعب من منظار خيالهم الجامح فمن سمح لهم بالتأمر بهدف إلحاق المآسي بملايين اقتصرت جريمتهم على أنهم مسلمون أو عرب؟

بوش الابن:

لا يقصد المرء المبالغة إذا زعم أن جورج بوش قد تجاوز برواه المحافظة سلفه رونالد ريجان وحاز بامتياز لقب زعيم الأصولية المسيحية في الولايات

المتحدة لكن بوش نفسه لم يكن أصولياً حتى عام (١٩٨٦) عندما زعم أنه
تصالح مع معتقداته الدينية بعد حياة مليئة بالإثارة.

وقد جاءت توبته هذه عندما تعرف إلى القس بيللي جراهام الذي استذكره
بوش قائلاً ((لقد زرع جراهام في روحي بذرة ما زالت تنمو حتى اليوم، لقد
أرشدني إلى الطريق حيث بدأت أمشي وكانت تلك بداية أعظم تغيير في
حياتي)).

وخلال فترة السنوات الست التي قضاها حاكماً لتكساس راح بوش يراقب
باهتمام وغبطة تزايد نفوذ اليمين في الحياة السياسية الأمريكية ورأى فيه أمله
في الوصول إلى الرئاسة. ولم يدع بوش مناسبة تمر دون أن يبرهن لحلفائه
الجدد أنه خير من يستطيع تمثيلهم وخدمة مصالحهم حتى أنه وخلال حملته
الانتخابية في ولاية آيوا قام بتسمية السيد المسيح فيلسوفه المفضل، وإمعاناً في
إرضائهم قرر اختيار "ديك تشيني" الذي يعتبر من نقاة اليمين الديني نائباً له.
بالمقابل وعد اليمين المسيحي بوش بتقديم الدعم الذي ضنوا به على السيناتور
"بوب دول" عندما قرر تحدي الرئيس كلينتون في انتخابات (١٩٩٦) لأنه رفض
إلزام نفسه ببعض مطالبهم كما نصره على منافسه الجمهوري "جون ماكين"
الذي لم يكن على يمينته متديناً بدرجة كافية بالنسبة إليهم.

لا غرو إذاً أن زعماء اليمين المسيحي اعتبروا وصول بوش إلى البيت
الأبيض انتصاراً شخصياً لهم حتى أن رالف ريد اعتبر نجاح بوش في
الانتخابات أول دخول كنسي إلى البيت الأبيض منذ بنائه مطلع القرن التاسع
عشر. وقد أبرزت وسائل الإعلام الأمريكية تصريحاته التي قال فيها ((لقد تمت
كلمة الله على أمريكا، لن نلقي حجارة على البيت (الأبيض) بعد اليوم لأننا نحن
من يسكنه. ندعو الله أن يحفظه (بوش) نخراً لهذا البلد وأن يصونه من شر
الإرهابيين الكفار))، وبالطبع كان على بوش أن يرد الجميل لمن حمله إلى سدة
الحكم وكان كريماً لدرجة أحجلت حلفاءه الأصوليين حيث قام بإسناد معظم
المناصب في إدارته إلى مجموعة من تحالف اليمين المسيحي والمحافظين الجدد

ومعظم هؤلاء الأخيرين من يهود أمريكا العلمانيين، وقد جمعهم مع اليمين المسيحي تأييدهم.

حكومة الحرب الأمريكية

- ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي (٦٢ سنة)، رجل الظل ويعتبر أحيانا الرأس المفكر للبيت الأبيض وهو يلعب دورا محوريا في الإدارة الأمريكية التي يمثل إلى جانب وزير الدفاع دونالد رامسفيلد أبرز صقورها. ودعا تشيني منذ البداية إلى تدخل عسكري وقائي ضد العراق، ولو من دون موافقة الأمم المتحدة. وكان وزيرا للدفاع إبان حرب الخليج في عهد الرئيس بوش الأب. ويعرف بأنه منظم ماهر، مارس مهمات في الإدارة الأمريكية في ظل خمس ولايات رئاسية متتالية، إذ كان سكرتيراً عاما للبيت الأبيض أيام جيرالد فورد، ثم برلمانيا، فوزيرا، قبل أن يصبح رجل أعمال. وهو من المقربين الموالين لعائلة بوش، نقطة ضعفه مشكلات صحية في القلب.

- كولن باول، وزير الخارجية (٦٥ سنة)، أيضا من قدامى فريق بوش الأب. وهو جنرال في الجيش كان رئيساً لأركان القوات الأمريكية خلال حرب الخليج. ويحظى بكثير من الإعجاب لدى الأمريكيين، كما أنه معروف كأحد المعتدلين في الإدارة، وأقنع بوش في الخريف بالسعي إلى دعم الأمم المتحدة قبل أي تحرك عسكري ضد العراق.

- دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع (٧٠ سنة)، يعتبر من المتشددين والمؤيدين للحرب على العراق. وهو يتميز بشخصية قوية توحى بالسلطة والنفوذ. ورامسفيلد شخص إعلامي من الطراز الأول، ويتمتع بطاقة هائلة وكثير من الاندفاع والحماسة. وهو من صقور الإدارة الأمريكية، دعا منذ البداية إلى توجيه ضربة وقائية لبغداد. ورامسفيلد صاحب لسان حاد، يتكلم بصراحة مطلقة، وهو الذي اتهم فرنسا وألمانيا بأنهما تمثلان ((أوروبا القديمة)) معتبرا

أن نقطة الارتكاز في أوروبا تنتقل شرقاً، حيث دول الكتلة الشيوعية السابقة أكثر تأييداً لخطط واشنطن الحربية.

- وتولسى رامسفيلد وزارة الدفاع للمرة الأولى بين ١٩٧٥ و ١٩٧٧ في عهد الرئيس فورد. كما كان مندوباً أمريكياً إلى الحلف الأطلسي، عضواً في الكونجرس.

- ورامسفيلد ثري صاحب ملايين جمعها في مجال الأعمال. وأصبح أكبر وزراء الدفاع سناً في تاريخ الولايات المتحدة، بعدما كان أصغرهم قبل ربع قرن في عهد الرئيس جيرالد فورد (١٩٧٤ - ١٩٧٧). وتنبأ رامسفيلد بمتاعب قتل ١١ أيلول، معبراً عن تخوفه من تعرض الولايات المتحدة لهجمات يشنها ((إرهابيون)) أو ((دول مارقة)) ولرامسفيلد ظهور إعلامي كبير، حتى أنه أضحى من نجوم محطات التلفزيون الأمريكية. لكن بعض الصحفيين الأمريكيين ورئيس الوزراء الأسباني خوسيه ماريّا أثار، نصحاء أخيراً بأن، ((يقلل كلامه)) ويتجنب صب الزيت على النار، بعدما أثارت تصريحاته عن ((أوروبا القديمة)) الاستنكار في ألمانيا وفرنسا.

- وينتقد كثيرون من العسكريين الأمريكيين - في الأحاديث الخاصة - تعجرف رامسفيلد ويأخذون عليه تدخله أكثر مما ينبغي في المجالات الاستراتيجية والتكتيكية غير آبه بأراء بعض الجنرالات.

- والسفقي رامسفيلد بصدام حسين في (١٩٨٣)، بصفته مبعوثاً خاصاً للرئيس السابق رونالد ريغان، في وقت كان العراق يحظى بدعم واشنطن ضد إيران.

- جورج تينيت مدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) (٥٠ سنة)، هو العضو الوحيد في فريق بوش الذي كان من عناصر إدارة بيل كلينتون. وتينيت من قدامى أجهزة الاستخبارات الأمريكية، عين على رأس الوكالة في مارس ١٩٩٧، ثم مدد له بوش في منصبه. تعرض لانتقادات كثيرة بعد ١١

سبتمبر، وأشارت أصابع الاتهام إلى الاستخبارات الأمريكية آخذة عليها فشلها في استباق الاعتداءات.

- بول ولفويتز، الرجل الثاني في البنتاجون (٥٩ سنة)، والساعد اليميني لرامسفيلد وأحد كبار صقور الإدارة الأمريكية. ويقيم ولفويتز - المنحدر من عائلة من المهاجرين اليهود البولنديين - علاقة قوية مع إسرائيل، حيث يحظى بتقدير كبير في الأوساط اليمينية. وهذا المسئول الشديد التشبث والحدة، تبنى إلى جانب رامسفيلد وتشيني الدعوة إلى حرب وقائية ضد العراق لإطاحة صدام.

ورأس هذا الأستاذ الجامعي خلال مساره السياسي إدارة شرق آسيا والمحيط الهادي في الخارجية الأمريكية كما كان سفيراً لدى إندونيسيا، وعين في عهد بوش الأب نائباً لوزير الدفاع.

- ولفويتز هو الشخصية الأولى التي تتبادر إلى الأذهان، لدى التحدث عن دعاة حرب أميركيين لإطاحة صدام. ويعود موقفه من العراق إلى (١٩٧٩)، حين قدم دراسة اعتبر فيها أن العراق سيمثل في المستقبل ((تهديداً للشرق الأوسط وللمصالح الأمريكية)). وفي فبراير (١٩٩١) حين كان من كبار البنتاغون، أعرب ولفويتز علناً عن أسفه لعدول الرئيس جورج بوش الأب عن الزحف إلى بغداد. وكان يؤيد القضاء كلياً على الحرس الجمهوري العراقي وفرض شروط أكثر تشدداً لوقف النار. ويقال إن بوش يرى هذا المتقف المختلف اختلافاً كاملاً عنه، مثيراً للاهتمام ومغايراً.

- ووصفه الكاتب بيل كلير بأنه ((متفائل فيما يتعلق بقدرة أمريكا على بناء عالم أفضل))، خلافاً لغيره من ((المحافظين الجدد)) المتشائمين بمستقبل العالم.

- كوندليزا رايس، مستشارة البيت الأبيض لشؤون الأمن القومي (٤٨ سنة). أستاذة جامعية سابقاً مقربة من الرئيس بوش، وهي أول امرأة تتولى رئاسة مجلس الأمن القومي، واختصاصية في شؤون روسيا وفي مسألة مراقبة

الأسلحة، وعملت في مجلس الأمن القومي بين ١٩٨٩ و ١٩٩١ أيام جورج بوش الأب.

- الجنرال ريتشارد مايرز، رئيس أركان الجيوش الأمريكية (٦٠ سنة)، وأول جنرال من سلاح الجو يعين في هذا المنصب. وهو متخصص في الدفاع الجوي، والمستشار العسكري الرئيسي لجورج بوش.

- الجنرال تومي فرانكس، القائد العام للقوات الأمريكية في الخليج (٥٧ سنة)، وهو تابع مباشرة لوزير الدفاع والرئيس ويتولى المهمات التي كلف بها الجنرال نورمان شوارتزكوف خلال حرب الخليج عام (١٩٩١). وهو صاحب شخصية ودودة، لكنه يميل إلى التحفظ وقاد فرانكس نهاية (٢٠٠١) الحملة العسكرية في أفغانستان، وهو من قدامى مقاتلي حرب فيتنام وأصيب ثلاث مرات.

أهم المراكز البحثية الأمريكية: (اليمنية)

إلى جانب هذه الشخصيات الرسمية يوجد مجموعة من المراكز البحثية الأمريكية الهامة التي تشارك في وضع القرار بشكل مباشر ومن أهمها الجمعية الفيدرالية، ومؤسسة هيراتيغ، ومركز السياسة الأمنية، ومؤسسة أمريكان انترابريزر ومؤسسة كاتو، ومؤسسة هيدسون، ومؤسسة أمريكيون من أجل الإصلاح الضريبي.

ومراكز البحث الأمريكية التي كان أهمها:

الجمعية الفيدرالية (Federalist Society): وهو ائتلاف يضم مجموعة من المحامين وطلاب القانون المحافظين تأسست في مطلع الثمانينات وانحصر اهتمامها بنشر الأيديولوجية اليمنية في مجالي القانون الدستوري والحقوق المدنية.

وقد أمدت هذه الجمعية إدارة بوش بمعظم صناعات القرار في حقل القانون والتشريع ومن رموزها في الإدارة وزير العدل جون أشكروفت الذي لمع كسيناتور وحاكم لولاية ميسوري وكان المرشح المفضل للجماعات الدينية اليمينية لانتخابات الرئاسة لكنه اعتذر عندما علم بترشيح جورج بوش.

ويسيطر أشكروفت مع نوابه ومساعديه الذين استقدمهم جميعا من الجمعية الفيدرالية على جميع نواحي الحياة القانونية والتشريعية في الولايات المتحدة. ومن رموز الجمعية أيضا المحامي العام تيودور أولسون الذي عمل في إدارة ريجان ومثله في فضيحة إيران جيت كما مثل بوش في المحكمة الدستورية العليا خلال النزاع على فرز الأصوات في ولاية فلوريدا وكان شريكا للمحقق المستقل بنث ستار في فضيحة مونيكا لوينسكي ومستشارا لفريق المحامين في قضية باولا جونز ومحامي الادعاء الشخصي ضد كلينتون في فضيحة وايت ووتر المتعلقة بشراء أراضي في ولاية تكساس. وينحدر من الجمعية أيضا وزيرة البيئة جال نورتون المعروفة بسجلها البيئي السيئ ووزير الطاقة سبنسر إبراهيم وهو من مؤسسي الجمعية وغلاة اليمين الديني.

ويتفق هؤلاء جميعا في معارضتهم لتشريعات المساواة العرقية، ورفض قوانين منع استخدام العنف ضد المرأة، خدمتها في الجيش وحريتها في الإجهاض كما يدعمون استمرار العمل بعقوبة الإعدام وفرض رقابة على وسائل الإعلام وحرية النشر ويفضلون تقديم دعم حكومي للمنظمات الدينية ونقل صلاحيات الدولة إليها في مجال الخدمات الاجتماعية والصحية ويسعون إلى فصل الجنسين في المدارس الحكومية.

مؤسسة هيراتيغ - Heritage Foundation: وهي أكثر المؤسسات الفكرية الأمريكية تطرفا ومن المعروف أنها وضعت مسودة سياسات البيت الأبيض خلال الفترة الرئاسية الأولى لرونالد ريجان ومسودة ((التعاقد مع أمريكا)) التي تبناها الجمهوريون عندما استعادوا سيطرتهم على مجلس النواب

عام (١٩٩٤)، وقد أمدت هيراتيغ إدارة بوش بمجموعة كبيرة من موظفي المستويين الأول والثاني.

وتعتبر وزيرة العمل إيلين شارو من أبرز وجوه المؤسسة في الإدارة وهي إضافة إلى زميلتها المرشحة السباجة ليندا شافيز من أبرز معارضي التعدد اللغوي ومن أنصار فرض الإنجليزية لغة رسمية للبلاد.

ومن رموز هيراتيغ أيضا مساعد وزير التعليم أيوجين هيوك، المستشار السياسي للرئيس وكاتب خطابه مايكل جيرسون، المساعد الخاص للرئيس، وكاتب خطابه الاقتصادية ديفيد فروم، ومدير دائرة المبادرة الاستراتيجية في البيت الأبيض باري جاكسون، ومدير مكتب مساعد نائب الرئيس لشؤون الأمن القومي ستيفن باتس ومدير صوت أميركا روبرت رايلي.

مركز السياسة الأمنية (Center for Security Policy) أنشأه فرانك جاقني مساعد وزير الدفاع في إدارة ريجان وصاحب مبادرة الدفاع الاستراتيجي ويوصف بأنه مركز أعصاب جماعات ضغط حرب النجوم. ومن رموزه في الإدارة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ونائبه بول وولفيتز، ومساعد الوزير للشؤون السياسية دوجلاس فييث، ونائبة مساعد وزير البحرية لشؤون الاحتياط والموارد البشرية أنتيا بلير ومستشار بوش الجديد لشؤون الصراع العربي - الإسرائيلي إليوت إيرامز الذي عمل رئيسا لمركز السياسة العامة المختص بتوثيق الروابط المسيحية - اليهودية وشغل عضوية مجلس إدارة المركز بين عامي ١٩٨٩-١٩٩٦.

مؤسسة أمريكان إنتربرايزز (American Enterprise Institute): أكثر المؤسسات اليمينية نفوذا في الولايات المتحدة وتعتمد في عملها على تبرعات منظمات اليمين المتطرف. ومن رموزها في الإدارة وزير الخزانة السابق بول أونيل الذي أقاله بوش مؤخرا، ومساعد وزير الخارجية لشؤون التسليح جون بوتون وكان يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة قبل أن ينتقل إلى مركز السياسة الأمنية.

مؤسسة كاتو: (Cato Institute) تقود عمليات الضغط باتجاه خصخصة القطاعات الخدمية الحكومية، وقد أنفقت نحو ثلاثة ملايين دولار لدعم فكرة خصخصة الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة. ومن رموزها في الحكومة المساعد الخاص في مكتب مساعد وزير الخارجية لشؤون التسليح مارك جرومبرج.

مؤسسة هدسون (Hudson Institute): مقرها إنديانا وهي تضغط باتجاه إلغاء الضرائب على الشركات الكبرى. ومن رموزها في الإدارة مساعدة وزير الخارجية للشؤون الدولية باولا دوبرنيسكي، مساعد وزير التعليم كارول داميكو، ومساعد وزير الصحة ويد هورن وهو من كتاب الواشنطن تايمز - أبرز صحف اليمين الجمهوري - ومساعد وزير الإسكان جون ويشر.

منظمة أمريكيون من أجل الإصلاح الضريبي (Americans for Tax Reform): يقودها جروفر نوركويسست الذي يوصف بأنه مركز أعصاب اليمين المحافظ في أمريكا حيث يرأس اجتماعاً أسبوعياً لأشد جماعات الضغط اليميني تطرفاً. ومن رموزها الحكومية وزير الصحة تومي تومبسون وهو عضو أيضاً في مجلس السياسة القومية وهي منظمة يمينية سرية تضم زعيم الأغلبية السابق في مجلس الشيوخ ترينت لوت والزماء الدينيين الذين أوصلوا بوش إلى البيت الأبيض، وجيري فالويل، ورافل ريد ويات روبرتسون. وتضم أيضاً ريتشارد لاند للحريات الدينية حول العالم الذي يطالب الحكومة بتقديم الدعم المالي اللازم لتحويل المسلمين، واليهود والهنوس إلى المسيحية.

عقل الأزمة ونموذج الأزمة الكورية والعراقية

للقوف على اختلاف إدارة الولايات المتحدة الأمريكية للأزمة في البلدين يلزم بداية توضيح موجز لكل من الأزميتين:-

الأزمة العراقية:-

الولايات المتحدة الأمريكية تستهدف العراق منذ أكثر من ٢٥ عاماً وتحديداً منذ الانقلاب والثورة على ملك العراق في أواخر الخمسينيات وربما يرجع ذلك لأهمية موقع العراق وهو القريب من وسط آسيا والحدود الروسية وقت الانقلاب وطبقاً لما تكشف حالياً من امتلاكه احتياطات بترولية ضخمة يعتقد أنها تقترب من احتياطات المملكة العربية السعودية ومحاولات الولايات المتحدة الأمريكية التخلص من اعتمادها على بترول منظمة الأوبك بخلاف أهداف سياسية وإقليمية أخرى عديدة أهمها تأمين الظهر الخلفي لدولة إسرائيل بإخراج العراق من حسابات القوة العربية الشاملة والتهديد المباشر لإيران من الغرب.

الأزمة الكورية الأمريكية:

تتهم الولايات المتحدة كوريا الشمالية أيضاً كإحدى ثلاث دول تشكل محور الشر في امتلاكها أسلحة التدمير الشامل خاصة الصواريخ وأسلحة نووية ولاشك أن هذه القوى تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية تشكل تهديداً للتواجد الأمريكي في المنطقة سواء في اليابان أو تايوان أو كوريا الجنوبية أو في دول أخرى جنوب وشرق آسيا.

وإن كان يجمع الدولتين معا أنه يتواجد بها نظم حكم تعارض السياسة الأمريكية وتواجهها في هذه المنطقة بخلاف أنها تهدد - طبقاً للادعاءات الأمريكية - دولاً صديقة للولايات المتحدة الأمريكية في كل من الخليج العربي بالنسبة للعراق وفي جنوب وشرق آسيا بالنسبة لكوريا الشمالية.

تعود الأزمة الراهنة بين واشنطن وبيونج يانج إلى أغسطس عام (١٩٩٨) حين صدمت كوريا العالم بإطلاقها صاروخاً باليستياً بعيد المدى فوق اليابان آنذاك، وتم احتواء الأزمة بالطرق الدبلوماسية.

لكن المشكلة طفت على السطح مجدداً في أكتوبر (٢٠٠٢) الماضي حين أعلن مسؤولون أمريكيون أن كوريا الشمالية استأنفت برنامجها النووي الذي كان قد أوقف بموجب الاتفاق - الإطار الذي بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية

عام (١٩٩٤)، وهنا جاءت الصدمة الثانية فبدلاً من أن تنفي بيونج يانج هذه الاتهامات، عمدت إلى تأكيدها ثم أرفقت ذلك بسلسلة من خطوات استفزازية بدأت بالانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والتهديد باستئناف التجارب الصاروخية والتخلي عن اتفاقية الهدنة لعام (١٩٥٣) التي أنهت الحرب في شبه الجزيرة الكورية عام (١٩٥٠-١٩٥٣).

وفي أواخر فبراير (٢٠٠٣) خرقت مقاتلة ((ميج)) كوريا الشمالية الأجواء الجوية لكوريا الجنوبية للمرة الأولى منذ عدة سنوات.

وهي الرسالة التي أراد الرئيس الكوري الشمالي توجيهها إلى الولايات المتحدة الأمريكية علنية وصريحة، توقيع معاهدة عدم اعتداء بين البلدين تلغى بموجبها وضعية بلاده بصفتها العدو ((رقم ٢)) على جدول "محور الشر" بعد العراق وقبل إيران وهو يستخدم المسألة النووية - الصاروخية كورقة ابتزاز للوصول إلى هذا الهدف، بيد أن هذه ليست الورقة الوحيدة ثمة أيضاً ورقة "عاطفية أخرى" إذا جاز التعبير فالكوريون الشماليون يجادلون وعن حق بأنهم كانوا البلد الأكثر تعرضاً للتهديدات النووية الأمريكية طيلة نصف القرن الماضي.

ففي خريف عام (١٩٥٠) سعى الجنرال الأمريكي مالك آرثر إلى ضرب كوريا بالقنابل الذرية وخلال الحرب الكورية تداول أعضاء هيئة الأركان المشتركة الأمريكية مسألة استخدام القنبلة لإخضاع الشمال الكوري وقد اقتربوا بالفعل عدة مرات من اتخاذ قرار في هذا الشأن.

وفي عملية "هدسون هاربر" عام (١٩٥١) قامت قاذفة أمريكية من طراز (ب-٥٢) بالتحليق فوق عاصمة كوريا الشمالية لتبدو كأنها تستعد لإلقاء قنبلة ذرية بهدف إحداث الذعر وبالطبع نجحت الطائرة في تحقيق هدفها.

وبدءاً من عام (١٩٥٧) احتفظ الأمريكيون بمخزون من الأسلحة النووية قرب المنطقة المنزوعة السلاح في الجنوب بهدف تخويف الشمال ولم تسحب

واشنطن هذا المخزون إلا في عام (١٩٩٠) بضغط من حركة السلام الكورية الجنوبية ورغم ذلك واصلت الولايات المتحدة إجراء مناورات القصف النووي بعيد المدى حتى عام (١٩٩٨).

هذا التاريخ النووي الصاخب يُطرح الآن على أنه أحد الأسباب الرئيسية وراء سعي بيونج يانج للحصول إما على أسلحة نووية أو على ضمانات أمريكية بعدم استخدام هذه الأسلحة ضدها.

ويبدو أن هذا الصخب بدأ يؤتى بعض الثمار فقد نجحت المناورات الكورية الشمالية البارعة التي استفادت من انشغال الولايات المتحدة في حرب العراق في وضع كل التحالفات الأمريكية في الشرق الأقصى أمام إشكالات حقيقية.

ويقول الكاتب الأمريكي هوارد فرينش إن المواجهه بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية حول برنامج هذه الأخيرة النووي بدأ يختبر بشدة أقدم التحالفات الأمريكية في المنطقة. وهذا استنتاج دقيق فقد وصل إلى السلطة في سيول الرئيس "روه مو - هيون" الذي نجح في الانتخابات تحت شعار تسريع سياسة الانفتاح بين الكوريتين في مجالات التجارة والمساعدات والاستثمارات ورفض فرض العقوبات الاقتصادية أو توجيه الضربات العسكرية إلى بيونج يانج بل عرض أن يضمن شخصياً لمن كوريا الشمالية.

اليابان:

أما في اليابان فتبدو الصورة أكثر تعقيداً وحتى أكثر خطورة إذ في خضم الأزمة الحالية بدأ مسؤولون في اليابان (المسالمة رسمياً) الحديث عن شن "ضربات استباقية" ضد كوريا الشمالية لتدمير الصواريخ الباليستية الموجهة ضد بلادهم بل قال وزير الدفاع الياباني شيجيرو إسهيا "إن أمتنا ستستخدم القوة العسكرية كإجراء للدفاع عن النفس إذا ما بدأ (الكوريون الشماليون) باللجوء إلى السلاح ضدها.

هنا وفي الوقت الذي ينادى فيه "كوزو" رئيس الوزراء الحالي برفض صيحات الحرب العالية هذه إلا أن خطته وخطط المعتدلين لتسوية الأوضاع في المنطقة لا تقل خطورة عن تداعيات هذه الصيحات فثمة دعوات قوية الآن في طوكيو للانفتاح على كل من كوريا الشمالية والصين، لأن ذلك قد يساعدها على بلورة سياسة خارجية مستقلة عن أميركا وعن لعب أدوار إقليمية وعالمية مهمة، بدلاً من أن تكون مجرد (بريطانيا أخرى في شرق آسيا).

وهذا التطور يشكل سيناريو الرعب الأمريكي الحقيقي. فبالنسبة إلى البنّاجون من الملح أن تواصل اليابان الاعتماد على الحماية الأمريكية. وأي محاولة لاستبدال هذه الحماية بوافق مع بيونج يانج وبكين تعتبر ضربة قاضية للنفوذ الأمريكي العسكري والسياسي في شرق آسيا.

فإذا ما خفت التوترات مثلاً بين كوريا الشمالية واليابان وبين الكوريتين فإن ميرر وجود القواعد الأمريكية في المنطقة (خصوصاً أوكيناوا) ودور اليابان في الاستراتيجية الأميركية العالمية سيكون موضع تساؤل.

الصين:

كذلك حاولت الولايات المتحدة مع الصين في دعمها نزع أسلحة التدمير الشامل الكورية إلا أن الصين رفضت ولم تساند الموقف الأمريكي فكونن باول الذي زار بكين أواخر فبراير (٢٠٠٣) سعياً للحصول على دعمها لحل هذه الأزمة (بصفتها الطرف الذي يمد كوريا الشمالية بكل احتياجاتها من الطعام والطاقة) لم يحقق الكثير من المحادثات ليعترف بأنه لم يحقق اختراقاً مع المسؤولين الصينيين لا حول نزع سلاح بيونج يانج ولا حول نزع سلاح العراق.

هذا في حين كان مسؤولون أمريكيون يقولون إنه لامناص أمام الصين سوى التعاون مع أميركا "لأن بروز كوريا الشمالية نووياً سيؤدي حتماً إلى بروز اليابان نووياً أيضاً" وهذا يشكل كابوساً حقيقياً لبكين.

هكذا تظهر حقيقة الموقف الأمريكي تجاه الأزمة الكورية وهو تراجع عن يطلقون على أنفسهم لقب الصقور ويقولون إنه ليس في وسع الإدارة الأمريكية أن تفعل أكثر من ذلك وحذف منطق القوة واستراتيجيات الحرب الاستباقية والوقائية والنووية ونظريات محور الشر وغيرها الكثير من الاستراتيجيات التي تطبق على العراق.

الصين من الدول التي عارضت دور الولايات المتحدة الأمريكية في ضرب العراق ولا تختلف التحليلات والأسباب لمعارضة الصين للحملة الأمريكية على العراق عما ذكر بالنسبة لفرنسا وألمانيا وروسيا وإن كان الأمر يختلف نسبياً بالنسبة للصين والذي نضيف هنا طبقاً لأراء بعض المحللين أن ضرب العراق هو خطوة للاقترب من الصين وتشديد الخناق عليها نسبياً خاصة وأن الصين من الدول التي تستورد بترولاً من دول الخليج في الوقت الحاضر وسيزايد استيرادها من النفط في المستقبل لقرب نضوب الاحتياطي المتوفرة بها.

كما أن تنامي القدرات الاقتصادية للصين خاصة خلال الـ ١٠-١٥ سنة الماضية تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية يشكل تهديداً لها ويتعارض مع استراتيجية الولايات المتحدة في عدم السماح بيزوغ قوى دولية اقتصادية جديدة تنافس الولايات المتحدة.

ولعلنا في النهاية وربما يمكننا أن نحاول الإجابة على الاختلاف في النموذجين الكوري عن العراقي فيما يلي:-

١- بالنسبة للقدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية ففي كوريا الشمالية أكبر بكثير من قدرات العراق العسكرية فكوريا الشمالية تمتلك صواريخ بعيدة المدى يمكنها أن تطول أراضي الولايات المتحدة الأمريكية وتهدد فعلياً دول إقليمية تسير في فلك الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- أن الدول المحيطة والمجاورة لها سواء صديقة أو معادية ترفض ضرب كوريا فدول الجوار لها اليابان، الصين، روسيا، بعكس الأوضاع في العراق بالنسبة للوضع في الدول العربية.

٣- أن كوريا الشمالية تجاوزت بكثير إمكانيات صنع الأسلحة الذرية إن لم يكن قد أنتجتها فعلاً بعكس حالة العراق التي ربما تمتلك تكنولوجيا التصنيع فقط ولم تنتجها بعد (وذلك قبل الاحتلال).

٤- أن الجهود الأمريكية تجاه كوريا الشمالية بهدف الضغط على كوريا الشمالية لتكون مستعدة لمناقشة القضايا الأمنية الواسعة في المنطقة بعكس حالة العراق والذي تهدف فيه الولايات المتحدة بالأساس إيجاد حكومة عميلة موالية وتوافق على السياسة الأمريكية في المنطقة.

٥- أنه في حالة كوريا الشمالية فالولايات المتحدة الأمريكية تحتاج موافقة أربع عواصم إقليمية وهي موسكو، طوكيو، بكين، سيول والأمير يختلف ما بين هذه العواصم والعواصم المماثلة في الشرق الأوسط وحالة الضعف العربي وأن هذه الدول لن تتفق مع السياسة الأمريكية في حال استخدام القوة إلا بعد إحساس هذه الدول أن الولايات المتحدة الأمريكية بذلت جهودها من خلال الدبلوماسية لتجنب تصعيد الموقف مع كوريا الشمالية.

ثانياً: المراحل الرئيسية لإدارة الأزمة العراقية وتهيئة المناخ الدولي

لقد كان أهم الأعمال الرئيسية في إدارة الأزمة العراقية الأمريكية هي سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتهيئة المناخ الدولي لإدارة الأزمة العراقية، بدءاً من تأكيد اتهام العراق بامتلاكه أسلحة التدمير الشامل مما يشكل تهديداً للسلم والأمن العالميين واعتبار امتلاك العراق لهذه الأسلحة تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية وقد أضافت الولايات المتحدة الأمريكية اتهامات إضافية للعراق منها: أنه نظام مستبد يحكم شعبه بقوة السلاح ولا يسمح للأقليات بالمشاركة ويضرب مثلاً بذلك بإعلانه الحرب على جيرانه إيران والكويت، ثم الحملة ضد الأكراد عام ١٩٨٩

واتهام صدام حسين بضرب مدينة حلبجة بالأسلحة الكيميائية، هذا إضافة إلى دعاوى ضبط التسلح والذي طبق على العرب بصورة أخرى وهي الحد من التسلح في الوقت الذي تغدق فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالأسلحة وتكنولوجيا صناعة الأسلحة على إسرائيل.

وتتضح الدعاوى الأمريكية من حديث الرئيس جورج بوش مع بوب وودوارد مساعد مدير صحيفة الواشنطن بوست في التاسع عشر من شهر نوفمبر (٢٠٠٢) حول أسلوبه في القيادة ومكانة أمريكا في العالم والانتهاكات لإدارته بأنها تميل إلى العمل المنفرد والحديث عن العراق وعندما تطرق الحديث عن الحرب الأفغانية كان بوش حساساً للغاية إزاء الانتهاكات بأنها حرب دينية أو حرب ضد الإسلام ورفض هذا التشبيه متحدثاً عن ضرورة الدفاع عن قيم الحرية والعدالة وعن اهتمامه بجانب معاناة الناس قائلاً إنه أراد أن ينظر العالم إلى أمريكا كدولة حررت أفغانستان وليس كدولة ساعية للهيمنة والتسلط كما أنه أضاف أنه يرى أيضاً أبعاد إنسانية في قضيتي العراق وكوريا الشمالية وفي قوله أيضاً إن أمريكا لن تستطيع مطلقاً أن تحصل على موافقة كل الناس على استخدام القوة.

وكان لرؤية الرئيس بوش حول الدور العالمي الممتد الذي يقول إن على لولايات المتحدة أن تلعبه هي التي تعكس التغيير الذي حدث في تفكيره منذ هجمات ١١ سبتمبر التي غيرت العالم وغيرت رئاسته بصورة كاملة إذ قال بوش ((في هذه اللحظة من لحظات التاريخ إذا كانت هناك مشكلة عالمية فإن دورنا هو أن نتعامل معها ونحلها هذا هو ثمن القوة وهو ثمن المكانة التي تحتلها حالياً الولايات المتحدة الأمريكية)) المشاكل التي يعتقد بوش أن واجب الولايات المتحدة الأمريكية التصدي لها ليست عسكرية فحسب بل إنسانية ويدعى بوش أن هذا هو السبب الذي جعله يكلف الجنرال ريتشارد مايرز رئيس هيئة الأركان المشتركة لإسقاط المساعدات الإنسانية في أفغانستان قبل بداية حملة القصف الأمريكي على تلك البلاد وأضاف كانت حساسيتي مرتفعه إزاء الاتهام بأن تلك

كانت حرباً دينية وأن الولايات المتحدة ستكون هي القوة القاهرة وكنت أتطلع أن ينظر إلينا ليس باعتبارنا قاهرين بل محررين.

من هذا المنطلق أيضاً برر الرئيس الأمريكي بالطابع الإنساني لهدف تغيير النظام العراقي والذي قال إنه ستكون له أبعاد استراتيجية. ومن وجهة نظره أيضاً هناك معاناة لا توصف في حالة كوريا الشمالية.

هناك قيم خيرة بالنسبة للشعب الأمريكي فإنها خيرة كذلك بالنسبة للشعوب الأخرى وهذا لا يعني أننا نفرضها بل يعنى أنها قيم خلقتها الولايات المتحدة هذه قيم الحرية والطبيعة الإنسانية وحب الأمهات لأطفالهم.

كما طالب الرئيس الأمريكي أن يكون السيف الأمريكي حديداً وحاداً في كل الأوقات ووصف نفسه بالاستغزالي أي يستفز الناس لدفعهم لاتخاذ قرارات.

وقد كان لتاريخ الأحداث والضغط الأمريكية لتحقيق حملتها وخطتها مستفيدة من أحداث ١١ سبتمبر تأثيراً على تنفيذ مراحل حملتها التالية.

وهكذا كان لقبول العراق عودة المفتشين طبقاً لقرار ١٤٤١ أن عرقل المخططات الأمريكية حيث تصورت أنه سيرفض عودتهم رهناً بتجديد فترة التفتيش تمهيداً لرفع العقوبات نهائياً مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تبتدى اعتراضها على تقارير المفتشين بأن العراق ما زال يراوغ وأنه لم يمتثل وما زال يمتلك أسلحة التدمير الشامل ولا يرغب في تدميرها.

كما استغلت الولايات المتحدة اتهام المفتشين للعراق بعدم تعاونه الكامل وسارعت باستكمال خطط الحشد الضخمة إلى الدول المحيطة بالعراق إلى حد أنه وصل عدد القوات في المنطقة إلى ما يقرب من ٢٥٠ ألف مقاتل حتى آخر فبراير (٢٠٠٣) مما مكنها من الحصول على تنازلات عديدة من الجانب العراقي مثل:-

١- الموافقة على تفتيش قصور الرئاسة.

٢- الموافقة على تحليق طائرات الاستطلاع الأمريكية U-2.

٣- الموافقة على استجواب العلماء العراقيين على درجات بدءا بوجود مندوب للحكومة ثم سمحت باستجوابهم منفردين.

٤- الموافقة على تدمير صواريخ الصمود- ٢ الذي اتهم العراق بأن مداها يزيد على ١٥٠ كيلو متر (١٨٠كم).

١- خلفية الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية

يمكن القول أن الصراع بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية يرتبط جذوره بالصراع العربي الإسرائيلي والدعم والمساعدات التي تقدمها لإسرائيل وتسليحها بأحدث الأسلحة والمعدات في الوقت الذي تطبق فيه حظر تسليح في صورة ضبط وصور أخرى على الدول العربية، وقد جسد هذا الصراع الدفين إلى أحداث حرب أكتوبر (١٩٧٣) التي شنتها كل من مصر وسوريا سعياً لتحرير الأرض العربية المحتلة والتي استخدم فيها سلاح البترول كأحد أدوات الصراع.

وقد كانت في هذه الفترة العراق بصفة خاصة من أكثر الدول تشدداً سواء في الحظر أو في عدم رفع حصص الإنتاج بهدف الحفاظ على سعر مناسب للصادرات البترولية العربية.

وتسترجع الولايات المتحدة الأمريكية الذاكرة أنه بناء على إلحاح من الرئيس نيكسون قرر وزراء النفط العرب في ديسمبر (١٩٧٣) أن رفع الحظر سيرتبط بالتناسب مع الخطوات نحو التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي يقرر انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وكان عند صدوره يُعبر عن إجماع دولي أمريكا جزء منه.

وكانت أمريكا مستاءة من التباطؤ العربي في رفع الحظر باعتباره نموذجاً من الابتزاز العربي على رغم أن الرئيس نيكسون نفسه قد سبق له أن وعد

مراراً بالتنفيذ الكامل للقرار رقم ٢٤٢ وبالتالي فالمتوقع من وزير خارجيته أن يعمل على الوفاء بهذا الالتزام.

وفي ٢٥ يناير سنة (١٩٧٤) بعث نيكسون برسائل شخصية إلى الملك فيصل سجل في إحداها قولة "في رسائل سابقة إلى جلالتيك قلت إن الأحداث أثبتت حكمة مشورتكم عبر السنوات. إن حكومتي الآن تباشر وتلتزم بمسيرة هي في قناعتي ستحقق سلاماً عادلاً ودائماً في الشرق الأوسط، إن الثمار الأولى لهذا الالتزام تنعكس في اتفاقية فض الاشتباك بين القوات وبمقتضاها ستسحب القوات الإسرائيلية من سيناء كخطوة أولى نحو تسوية نهائية بحسب قراري مجلس الأمن رقمي (٢٤٢، ٣٣٨)"، ويمكن تصور فداحة الحظر على الولايات المتحدة الأمريكية في خطاب الاتحاد والذي ألقاه نيكسون في يناير (١٩٧٤) وبدأ به خطابه بتهنئة الأمريكيين بحصوله على وعد من قادة عرب برفع الحظر العربي للبترول المصدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد اتخذت الدول العربية في الوعود الأمريكية وإن كان تلا ذلك وعودها أيضاً عقب حرب الخليج الثانية عام (١٩٩١) ومؤتمر مدريد للسلام في ٣٠ أكتوبر (١٩٩١) والتي لم تحقق السلام المنشود حتى انتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر عام (٢٠٠٠).

٢- أحداث ١١ سبتمبر

كان لأحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١) في الولايات المتحدة الأمريكية المروعة وانجذاب العالم إليها وتداعياتها والتهديد الأمريكي بأن عالم ما بعد الأحداث سيختلف عن عالم ما قبلها فقد كانت مفاجأة بدرجة كبيرة للمواطن الأمريكي الذي لم يشهد على أرضه هجوماً مماثلاً منذ أحرق البريطانيون البيت الأبيض عام (١٨١٢).

ومن بين العالم الذي شمله التهديد والوعيد الأمريكي العرب والمسلمون الذين وجدوا أنفسهم فجأة تحت المقصلة ليس فقط كأفراد نسبت إليهم الأحداث

منذ لحظتها الأولى ولكن أيضاً كدول وشعوب وثقافات في طول العالم وعرضه. ومع أن الشعبين البريطاني والأسباني مثلاً عانيا من الإرهاب المروع لأكثر من ثلاثين عاماً إلا أن حكومة واحدة في البلدين لم تحاول في أي وقت تصدير مشكلتها الداخلية إلى العالم بالقدر الذي فعلته الحكومة الأمريكية منذ أحداث سبتمبر فباسم تلك الأحداث لم تتحرك أمريكا لضرب أفغانستان فقط ولكنها عبأت الحشود لاحتلال العراق وتضع البرامج لتغيير الثقافات السائدة في العالم العربي بمجموعه وتقيم تحالفات وتخترع أعداء وتعلن استراتيجيات تهدد بها العالم كله يمدأ من ليس معنا فهو ضدنا.

وبالنسبة للعرب صدرت تشريعات وإجراءات داخل الولايات المتحدة للتمييز الصريح ضد مواطني ست وعشرين دولة عربية وإسلامية واعتقل الآلاف بغير تهمة ولا جريمة ولا محامين ولا محاكمات وتلقت حكومات عربية وإسلامية ضغوطاً وتهديدات وتحركت بوارج وطائرات وأقيمت قواعد عسكرية ومخازن أسلحة وعبئت قوات برية وجوية وبحرية وأطلقت يد إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال بوحشية غير مسبوقة واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية المقاومة الفلسطينية للاحتلال وكل من يؤيدها إرهاباً مماثلاً لإرهاب ١١ سبتمبر.

وتدخلت واشنطن في شؤون مصارف ومؤسسات مالية في الدول العربية بحجة الشفافية بحثاً عن علاقات مع الإرهاب وأطلقت سلطة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في اغتيال من تراهم داخل أي دولة أخرى وجرت ممارسة ذلك كنموذج مبكر في اليمن، وأعطت أميركا لنفسها الحق في توجيه ضربات عسكرية استباقية وإجهاضية ضد أي دولة ترى - أميركا- أنها مشتبه فيها وعلى رغم من أن كيسنجر الذي عين رئيساً للجنة التحقيق في أحداث ١١ سبتمبر والذي اضطر إلى الانسحاب من رئاسة لجنة التحقيق مبكراً إلا أن مجرد التفكير فيه لرئاسة لجنة أمريكية بتلك الأهمية والخطورة كانت له دلالة إضافية بالنسبة إلى المنطقة العربية خصوصاً، فنصف كوارث منطقتنا الحالية كان

لكيسنجر يد فيها إبان وجوده في الإدارة الأميركية سنوات نيسكون وفورد بل وحتى في ما بعدها عندما عمل لحساب شاه إيران حتى لحظته الأخيرة في السلطة بل وحتى وفاته وهو الذي كان صنيعة للاستخبارات الأمريكية من الأساس وبسبب جرائمه غير المسبوقة ضد شعبه استمرت العلاقة الأمريكية مع إيران مسمومة حتى الآن.

وهكذا تتضح خبايا السياسة الأمريكية تجاه الدول العربية والإسلامية ومنها دول منطقة الشرق الأوسط.

٣- خطاب الاتحاد للولايات المتحدة الأمريكية في ٢٩ يناير (٢٠٠٢):

عقب بدء الحملة الأمريكية المزعومة على الإرهاب من أفغانستان في السابع من أكتوبر (٢٠٠١) بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في البحث عن متهمين جدد في إطار حملتها على الإرهاب والتي لمحت في بعض الأيام بأنها تمثل حوالى ستين دولة في محاولة لتخفيف وطأة أحداث ١١ سبتمبر على الشعب الأمريكي ومن هذا المنطلق كان اتهام كل من العراق وكوريا وإيران بأنهم دول محور الشر وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الصراع مع كل من هذه الدول في إطار حملتها على الإرهاب عقب خطاب الرئيس الأمريكي المشار إليه.

تبعها مباشرة التلويح بالحملة على الإرهاب المرحلة التالية ووجهت أصابع الاتهام إلى العراق وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة في الحشد العسكري وتهيئة الرأي العام العالمي ودول المنطقة عن خطط الولايات المتحدة الأمريكية لشن الحرب على العراق ، ونقيد التقارير الأمريكية والغربية أن العد التنازلي للحملة بدأ اعتباراً من فبراير (٢٠٠٢) ورجحت بعض المصادر أنه من أواخر عام (٢٠٠٢) وإن كان يعتقد تأجيل موعد الحسم مرة تلو الأخرى بهدف أن تحين الفرصة المناسبة لتحقيق هدفها في الحملة المزعومة والذي بدأت إجراءاته بالفعل ٢٠ من مارس (٢٠٠٣) بعد انتهاء مهلة الإنذار التي حددها بوش إلى صدام للتسليم ومغادرة العراق والنفي طواعية وحدث الاحتلال فعلاً.

٤- صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١

وكان أن سنحت الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية باستصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ في أوائل نوفمبر (٢٠٠٢) الذي يجبر العراق على قبول مفتشي الأمم المتحدة وبدأت التفسيرات المختلفة للأطراف المختلفة ما بين من يعتقد (انظر الملحق (١) عن القرار رقم ١٤٤١):-

أ- أن القرار يعطى الفرصة للحل السلمي ولعمل المفتشين الدوليين وفي حال عدم تجاوب العراق أو عرقلة عملهم على مجلس الأمن أن يقرر الخطوة التالية.

ب- والاتجاه الآخر والذي تترأسه الولايات المتحدة الأمريكية يرى أن القرار يخولها استخدام القوة لنزع أسلحة الدمار الشامل التي تدعى أن العراق يمتلكها حتى دون الرجوع مرة أخرى إلى مجلس الأمن.

٥- خطاب الاتحاد (حالة الأمة) للولايات المتحدة الأمريكية في ٢٩ /

٢٠٠٣ /١ (الرئيس بوش):

تعهد بوش باستخدام قوة الولايات المتحدة العسكرية وعظمتها كلها في حرب العراق وسعى إلى حشد الأمة الأمريكية وراء عزمه على نزع أسلحة الحاكم العراقي. ووجه بوش أقصى الانتقادات إلى الرئيس العراقي مشيراً إلى التعذيب الذي يمارسه صدام حسين بحق شعبه معتبراً أن هزيمة نظام صدام حسين ستؤدي إلى تحرير الشعب العراقي وشدد بوش على أنه لا يزال يأمل في إيجاد حل سلمي للأزمة العراقية لكنه شكك في استعداد الرئيس العراقي لاحترام قرارات الأمم المتحدة وأضاف ((البعض يقول إن علينا ألا نتحرك إلا إذا كان التهديد وشيكاً لكن إذا سمحنا بظهور هذا التهديد فجأة وبكامل قوته يكون الأوان قد فات لأي تحرك أو اعتراض)) وأكد أن ((الثقة بحكمة صدام حسين وقدرته على ضبط النفس ليس خياراً)) وقال ((إن دكتاتور العراق لا ينزع أسلحته بل على العكس إنه يخادع)).

وقال بوش متوجهاً إلى عشرات الآلاف من القوات الأمريكية المنتشرة في الخليج إن أوقات مصيرية لا تزال تنتظرنا وتابع ((هذه الأمة تحارب على مضض لأننا نعرف الثمن ونخشى الحزن الذي يرافق الحروب على الدوام)) لكنه عاد ليؤكد ((في حال فرضت الحرب علينا سنقاتل بكل ما أوتيت الولايات المتحدة الأمريكية من قوة وعظمة عسكرية والنصر سيكون حليفنا وستنتصر)) وفي محاولة لتجاوز معارضة أي عمل عسكري ضد العراق قال بوش إن ((الولايات المتحدة ستطلب من مجلس الأمن أن يعقد اجتماعاً في الخامس من فبراير للبحث في وقائع استمرار العراق في تحدي العالم)).

وأضاف الرئيس بوش أن إدارته ستقدم إلى مجلس الأمن الدولي (أدلة) على الصلات التي قال بوجودها بين العراق ومنظمات إرهابية مشيراً إلى تقرير كولن باول الذي عرض فيه أمام مجلس الأمن معلومات ومعطيات من أجهزة استخبارات حول برامج العراق للأسلحة المحظورة ومحاولاته إخفاء هذه الأسلحة عن المفتشين وروابطه مع مجموعات إرهابية وقال سنجري المشاورات لكن أود تبديد أي التباس في حال لم ينزع (الرئيس العراقي) صدام حسين أسلحته كلياً فإننا سنقوم انتحافاً لنزع أسلحته حفاظاً على أمن شعوبنا والسلام في العالم وشد بوش على وجود أدلة من مصادر الاستخبارات واتصالات سرية وأفاد أنه من استجواب سجناء تكشف أن (الرئيس العراقي) صدام حسين يساعد ويحمي إرهابيين منهم أعضاء في تنظيم القاعدة وأضاف (بطريقة سرية ومن دون أن يخلف آثاراً يستطيع أن يعطى إحدى هذه الأسلحة المخفية إلى إرهابيين أو مساعدتهم على تطوير أسلحتهم).

٦- إنشاء مركز للتهديدات الإرهابية:

أعلن الرئيس بوش في خطابه عن إنشاء مركز للاستخبارات لتقديم تحليل دقيق ومكامل للتهديدات الإرهابية الخارجية والداخلية التي تواجه الولايات المتحدة وقال بوش ((الليلة فإنني أصدر تعليماتي إلى قادة مكتب المباحث الفيدرالي والاستخبارات المركزية ووزارة الأمن الداخلي ووزارة الدفاع لإنشاء

مركز لمواجهة التهديدات الإرهابية لتجميع وتحليل كافة المعلومات الخاصة بالتهديدات (الإرهابية) في موقع واحد ولا يحتاج بوش إلى موافقة الكونجرس لإنشاء المركز الجديد.

وقال مسؤول كبير في إدارة بوش إن الجهاز الجديد الذي سيرأسه جورج تينيت مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي. آي. إيه) ويضم الوكالة ومكتب المباحث الفيدرالي (إف. بي. آي) ووزارة الأمن الداخلي ووزارة الدفاع (البننتاجون) ستكون مهمته تحسين حماية الأمريكيين بالحيلولة دون تكرار الهجمات التي شنت على الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر (٢٠٠١).

٧- التقرير الأول للمفتشين في ٢٧/يناير/٢٠٠٣

هذا وكان رئيس لجنه "أنموفيك" والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد قدما تقريرهما الأول في السابع والعشرين من يناير (٢٠٠٣) وقد كانت التقارير كلها لا تدين العراق بشكل صريح وإن كان الاتهام الذي وجه للعراق أنه لا يتعاون بشكل تام مع المفتشين ولم يقدم المعلومات الضرورية الهامة عن أسلحة التدمير الشامل.

وفي هذا الإطار طلبت الولايات المتحدة الأمريكية عقد اجتماع لمجلس الأمن لسماع تقرير وزير الخارجية الأمريكي كولن باول والذي ادعى تقديمه بيانات ومعلومات تؤكد امتلاك العراق أسلحة التدمير الشامل وشملت تسجيلات صوتية لبعض القادة تدعى الولايات المتحدة الأمريكية أنها تمت بهدف إخفاء أسلحة التدمير الشامل كما شملت صوراً أيضاً عن العربات المتحركة التي ادعت أنها عبارة عن معامل لإنتاج الأسلحة البيولوجية كذلك صوراً أخرى لمواقع يتم فيها إخفاء أسلحة التدمير الشامل العراقية.

٨- التقرير الثاني للمفتشين في ١٤ فبراير (٢٠٠٣)

تقرير رئيس لجنه أنموفيك:-

في ١٤ فبراير (٢٠٠٣) قال هانس بليكس في تقريره أمام مجلس الأمن لو كان العراق تعاون بشكل مُرضٍ عام (١٩٩١) لكانت مرحلة نزع الأسلحة في ظل القرار ٦٨٧ قصيرة ولكن بالإمكان تجنب عقد من العقوبات وأكد أن استئناف عمليات التفتيش يساهم فعلياً في الاطلاع على ما قام به العراق بعد رحيل المفتشين عام (١٩٩٨) من بغداد وقال إن عمليات التفتيش تساهم فعلياً في ردم الفجوة التي خلقها غياب المفتشين بين ديسمبر (١٩٩٨) ونوفمبر (٢٠٠٢) في مجال الاطلاع على التسليح العراقي.

وشكك رئيس لجنه (أنموفيك) في التفسير الأمريكي للصور الملتقطة عبر الأقمار الصناعية التي عرضها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في الخامس من فبراير على أنها أدلة على أنشطة مشبوهة في موقع تسليح عراقي وقال بليكس (قد يكون الأمر متعلقاً بنشاط روتيني وليس عملية نقل ذخائر محظورة مع اقتراب عملية تفتيش محتملة في إشارة إلى الصور التي عرضها باول في الخامس من فبراير على أنها أدلة أمريكية ضد العراق وقال إنها تظهر نقل أسلحة من موقع عراقي).

وأكد بليكس عدم وجود أي دليل على أن العراق كان يعلم مسبقاً بوجهة الخبراء الدوليين في إطار عمليات التفتيش عن أسلحة دمار شامل وأضاف لم نطلع أبداً على دليل مقنع يظهر أن الجانب العراقي كان على علم مسبق بوصول المفتشين وقال إن العراق قدم تعاوناً من الناحية الإجرائية خصوصاً الدخول الفوري للمواقع دون إبطاء أو أية مشاكل لاسيما دخول القصور الرئاسية ونوه باستمرار هذا التعاون الجوهرى الذي لا غنى للمفتشين عنه، لكنه قال إن الأمر يتطلب أكثر من فتح الأبواب، فعلياً عرض ما تبقى من مواد محظورة أو أدلة

على تدميرها مشيراً إلى عدم العثور مفتشي لجنة أنموفيك على أي مواد محظورة
عدا عدد قليل من الرؤوس الكيماوية الفارغة.

ولفت النظر إلى عدم حسم مصير بعض مواد غاز الأعصاب والجمرة
الخبیثة التي يقول العراق أنه دمرها مضيفاً أن العراق أضاع فرصة لتوضيح
مصير هذه المواد في الملف الذي قدمه عن أسلحته وقال إن مهمة المفتشين
ليست العثور على كل المواد المحظورة ولفت إلى مشكلة فنية في التحقق من
تدمير غاز الأعصاب والخبراء مازالوا يدرسون الأمر وهناك شكوك في شأن
دفن هذه المواد.

وأشار بليكس إلى تحقيق تقدم بالنسبة إلى تعاون بغداد في الأسابيع الأخيرة
ولا سيما في مجال الالتقاء بالعلماء على انفراد والسماح باستخدام طائرات
(يو-٢) لكنه أوضح أنه لا يعلم شيئاً عما حدث للعديد من الأسلحة المحظورة
وقال هذا مهم جداً وأضاف منذ وصولنا إلى العراق قمنا بأكثر من ٤٠٠ عملية
تفتيش لأكثر من ٣٠٠ موقع وجميع عمليات التفتيش جرت من دون إخطار
مسبق والوصول إليها كان دائماً تقريباً ما يحدث سريعاً.

ونكر أن عمليات التفتيش شملت مواقع رئاسية كما استخدمت في بعضها
رادارات تخترق الأرض وكشف أن العراق يملك صواريخ يفوق مداها المسافة
التي تسمح بها قرارات الأمم المتحدة وقال (فإن نموذجي صاروخ الصمود ٢-
قادران على تجاوز مسافة ١٥٠ كم ونظام الصواريخ هذا محظور حالياً بموجب
القرارين ٦٨٧، ٧١٥ الصادرين عن مجلس الأمن عام (١٩٩١) وأضاف أنه
من الضروري إجراء تدقيق إضافي في المعلومات التي قدمتها السلطات العراقية
عن نظام صواريخ آخر أطلق عليه اسم (الفتح) كي يتم الاطلاع على قدرات
نظام صاروخ الفتح).

وطالب بليكس العراق بأن يحدد بوضوح وضع الجمرة الخبيثة وغاز
الأعصاب والصواريخ طويلة المدى) وهو ما يعني عدم إدانة لامتلاك العراق
أسلحة التدمير الشامل.

٩- تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

أعلن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي أن المفتشين الدوليين (لم يعثروا على أنشطة نووية أو أنشطة مرتبطة بالأسلحة النووية المحظورة تجرى حالياً في العراق).

وأضاف أن خبرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التحقق من الأسلحة النووية تثبت أنه من الممكن لاسيما مع وجود نظام تحقق حازم، تقويم وجود أو عدم وجود برنامج نووي حتى من دون التعاون التام من جانب سلطات الدولة المعنية، لكنه حض بغداد على التعاون بصورة تامة وفعالة للتعجيل بعملية التفتيش.

ونوه بتعاون العراق الذي (سمح بالوصول إلى كل الأماكن من دون إبطاء أو عراقيل) وأشار إلى أن المرحلة الجديدة هي التأكد من عدم استخدام المعدات ذات الاستخدام المزدوج في نشاطات محظورة.

وأشار إلى وجود بعض القضايا مازالت قيد البحث ولم نتوصل إلى نتيجة في شأنها بعد، مثل مادة (إتش. إم. إكس).

وقال إن الوكالة الدولية للطاقة النووية مستمرة في عمليات التفتيش المفاجئة وتعزيز قدراتها في التحقيق والمراقبة ومقارنة المعلومات التي تحصل عليها مع المعلومات التي يقدمها العراق.

واعتبر المدير العام للوكالة قرار الرئيس العراقي صدام حسين حظر أسلحة الدمار الشامل وقال (رفع هذه العقبة القانونية يعتبر بالنسبة إلى العراق خطوة في الاتجاه الصحيح لإبداء رغبته في الانصياع للالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن).

وحدث العراق على تأكيد (التزامه التعاون بالاستمرار في ترجمة ذلك عملياً) وختم كلمته بعدم وجود دليل لدى الوكالة على نشاطات نووية لدى العراق.

وجهات النظر المختلفة:

اعتبر وزير الخارجية الأمريكية أن التقدم الذي أحرزه المفتشون ليس كافياً وطالب الأمم المتحدة بالبدء في دراسة العواقب الوخيمة للعراق وطالب نظيره البريطاني جاك سترو الرئيس صدام حسين بتغيير فوري وكامل في تصرفاته لتجنب الحرب مشدداً على أن بغداد تواجه العواقب الوخيمة إذا لم يتغير سلوك صدام.

وفي مؤشر مهم إلى أن الانقسام في مجلس الأمن الذي يتعمق يوماً بعد الآخر أعلن وزير الخارجية الفرنسي "دومينيك دوفيلبان" أنه فخور بكونه من (بلد قديم في قارة قديمة طبقاً للاتهام الأمريكي لأوروبا) ودعا المجلس إلى عقد جلسة في ١٤ مارس (٢٠٠٣) لتقويم عمل المفتشين نافياً أن تكون للعراق أي علاقة بتتظيم (القاعدة) ودعا وزير الخارجية الروسي إيجور إيفانوف إلى مواصلة عمليات التفتيش لأنها تسير بسلاسة مطالباً العراق بمواصلة تعاونه مع المفتشين.

أما وزير الخارجية السوري فاروق الشرع فقارن بين موافقة العراق على القرارات الدولية وتعاونه مع المفتشين واعترافه بحدود الكويت واستقلالها وامتناع إسرائيل عن تطبيق ٥٠٠ قرار دولي وامتلاكها أسلحة دمار شامل وقال إن التعامل مع الحاليتين يتجاوز قضية المعايير المزدوجة إلى التعرض لحقوق ومصالح (المسلمين والعرب).

١٠- مهلة للعراق حتى أول مارس للموافقة على تدمير صواريخ

الصمود - ٢:

في الحادي والعشرين من فبراير (٢٠٠٣) طلب كبير مفتشي الأمم المتحدة من العراق تدمير صواريخ الصمود - ٢ التي يمتلكها في الوقت الذي قدم فيه هانز بليكس رئيس لجنة أنموفيك تقريره الدوري إلى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن في ٢٠٠٣/٢/٢٨ أعلن متحدث باسم الأمم المتحدة أن بالإمكان البدء في ٢٠٠٣/٣/١ بتدمير صواريخ الصمود - ٢ العراقية التي تتجاوز المدى

المسموح به وهو ١٥٠ كم وجاء تأكيد المتحدث في اليوم التالي لإعلان العراق موافقته على تدمير هذه الصواريخ.

وقالت مصادر عراقية إن نحو ٥٠ صاروخاً من نوع الصمود - ٢ وزعت على وحدات الجيش إضافة إلى ٥٠ صاروخاً آخر لا تزال قيد التصنيع وجاري تجميع الكل لتدميرها.

كذلك تعمل واشنطن على التقليل من أهمية الموقف العراقي واستبق وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد الموافقة العراقية على تدمير الصواريخ واتهم رامسفيلد بغداد بصورة عامة بأنها (تماطل) وبأنها (قاومت عبر إعلان ناقص) في ديسمبر طلبات الأمم المتحدة بنزع السلاح الكامل وقد قام المفتشون بتدمير عدد لا بأس به من هذه الصواريخ قبل إلغاء مهمتهم في العراق.

وبرغم ما يبدو من تراجع العراق وجهوده في تنفيذ قرارات مجلس الأمن كان آخرها موافقته على تدمير الصواريخ أرض أرض من طراز الصمود-٢ والتي أعلن أن مداها لا يزيد عن ١٥٠ كم وهو المدى المسموح به إلا أن إصرار مفتشي الأمم المتحدة دفعه إلى الانصياع لاقتراحاتهم وبدأ في التدمير منذ الأول من مارس (٢٠٠٣) بهدف عدم إيجاد ذريعة تستغلها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لتحقيق عدوانها.

ثالثاً: محددات الأزمة العراقية الأمريكية:

١- السياسة الخارجية الأمريكية:

يرى المحللون أن السياسة الأمريكية عبارة عن خليط متفاوت التركيب من الواقعية والبرجماتية كما أن المفكرين أيضاً يرون أن غالبية الطبيعة البشرية شريرة في الأساس وبالتالي فالغلبة للأقوى.

وهذا يعنى أن سياسة القوة هي وحدها المسيطرة على العلاقات بين البشر كما أنه بالإمكانية التوصل إلى السلام الدائم بين البشر عن طريق تحقيق التقدم الفكري والأخلاقي للجنس البشري.

في الواقع أن أمريكا كانت مثالية طيلة القرون السابقة وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ويمكن القول بشكل عام أنها لم تكن شريرة أثناء فترة الآباء المؤسسين: جورج واشنطن، بنيامين فرانكلين، إبراهيم لنكولن، توماس جفرسون.. إلخ في ذلك الوقت كان الحلم بالمثل العليا هو الذي يتغلب على الواقعية والمكافيلية دون أن يلغي ذلك وجود الأخيرة وبخاصة لدى جفرسون.

ولكن بعد الحرب العالمية الثانية انتقلت أمريكا إلى سياسة الواقعية والقوة والتوسع الإمبراطوري وتخلت عن النزعة المثالية إلى حد كبير دون أن يعنى ذلك أنها انتهت بالطبع. وقد حصل في أوروبا تطور معاكس فأوروبا كانت واقعية من الناحية السياسية طيلة القرن الاستعماري الكبير التاسع عشر وحتى منتصف العشرين وبعدها أصبحت مسالمة وانتقلت عموماً إلى سياسة تحترم القانون الدولي وتتميز بالطابع الأخلاقي الإنساني ولكن العلماني فأوروبا أكثر علمنة من أمريكا بكثير.

في الواقع أن أمريكا وطيلة كل تاريخها كانت تتأرجح بين ميلين ميل الانعزالية والتفوق على الذات وميل التوسع والانخراط في مشاكل العالم. ولقد لعبت دوراً إيجابياً بل وحاسماً في حل العديد من الأزمات والقضايا الأخرى كما يتضح من كلام جيرار شاليان. نضرب كمثال على ذلك موقفها من سياسة التطهير العرقي الإجرامية في البوسنة والكوسوفو وقضايا أخرى عديدة أيضاً. ولكنها أخطأت بشكل أساسي في فينتام وفلسطين.

في عهد كلينتون كانت المبادئ التي تقود السياسة الأمريكية بسيطة جداً كانت تتمثل في نشر النموذج الأمريكي القائم على الديمقراطية والحرية في شتى أنحاء العالم وكذلك عولمة التبادلات التجارية والمصرفية لكي تتفتح معظم الأسواق أمام البضائع الأمريكية وكان "فرنسيس فوكويان" ينظر لهذا الاتجاه

السياسي ويخضع عليه مشروعية فلسفية عن طريق الارتكاز على هيجل، فمعلوم أن هيجل قال بأن التاريخ انتهى بانتصار نابليون في معركة (بيننا) وكان يعنى انتصار المثل العليا للثورة الفرنسية أي الحرية، المساواة، الإخاء لقد انتصرت الحرية على الاستبداد وانهار النظام الإقطاعي اللاهوتي القديم الذي كان يحكم أوروبا منذ مئات السنين.

وعندما وصل "جورج دبليو بوش" إلى سدنة السلطة كان ميالاً إلى النزعة الانعزالية والتفرغ لمشاكل أمريكا وعدم التدخل في شؤون العالم إلا بالحد الأدنى ولكن ١١ سبتمبر لم يسمح له بذلك فبعد هذا الحدث تغيرت سياسة أمريكا وأولوياتها وأصبحت أمريكا أو قيادتها السياسية مقتنعة أنه لا أمان لأمريكا ما دام أعداؤها في الخارج مطلقي السراح. لقد وصلوا إليها في عقر دارها وينبغي أن تلاحقهم في عقر دارهم أيضاً وهكذا عادت فلسفة هوبز إلى الساحة من جديد وانتصرت على فلسفة كانط وروسو المسالمة والأخلاقية إن القيادة الأمريكية مقتنعة بأنه مع شخصيات من نوعية بن لادن وصادام وسواهما فإن سياسة الأخلاق والقانون لا تجدي نفعاً فهم لا يفهمون إلا لغة القوة ولا يحترمونك إلا إذا كنت أقوى منهم وأشد فتكاً. ولهذا السبب انتصر الصقور في واشنطن وسيطروا على مراكز القرار.

إن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة هي استراتيجية كفاح وصراع فالقيادة الأمريكية تعتقد بأن المواجهة الكبرى بين قوى الخير وقوى الشر قد اندلعت وإذا كانت أمريكا واثقة من نهاية الصراع لصالحها إلا أنها تعرف أنه سيكون صعباً ومريراً وطويلاً ولكن بما أن قوى الخير تتمتع بتفوق عسكري وتكنولوجي ساحق فإن قوى الشر ستتهار. وبالتالي فالمحور الأساسي للاستراتيجية الأمريكية هو الشعور بالرسالة أو المهمة التاريخية. فأمريكا تعتقد بأنه يقع على كاهلها مهمة إنقاذ الحضارة الغربية وهي لم تختَر ذلك اختياراً وإنما واجب فرض عليها ومسؤولية، فلو أنها خيرت لربما اختارت العزلة وراء حدودها والعيش بنعيم ورفاهية بعيداً عن المشاكل ولكن الظروف أجبرتها على ذلك

وينبغي عليها أن تكون على مستوى التحدي. ولكي تتجح في أداء مهمتها الجديدة بعد أن أطاحت بإمبراطورية الشر، أي الشيوعية فإنها بحاجة إلى التصرف بكل حرية، بمعنى آخر فإنها ستعود إلى الميكافيلية التي تقول بأن الغاية تبرر الوسيلة. وبالتالي فكل الضربات أصبحت مباحة ومشروعة بعد أحداث ١١ سبتمبر، فيما أن العدو لن يتورع عن استخدام أشد أنواع الإرهاب قتلاً وتدميراً فإن محاربتَه لن تكون بالمواعظ الأخلاقية ولكن هل يحق لأمريكا أن تتدخل في العالم كما تشاء وتنتهي أم أنه ينبغي عليها أن تتقيد بالقانون الدولي؟.

٢ - الهدف الأمريكي من السيطرة على الخليج:

يتضح الهدف الأمريكي من السيطرة على منطقة الخليج إذا ما عرفنا بأن هيمنة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة لم تكتمل بانتصارها على الاتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية القديمة إذ جاء النصر في الحرب الباردة نصراً عسكرياً وسياسياً حقق للولايات المتحدة سيطرة عالمية على مستوى هذين العنصرين من عناصر القوة العسكرية والسياسية ولكن يبقى الاقتصاد كضلع ثالث في هذا المثلث.

ورغم تسليم العالم بأن نهاية الاتحاد السوفيتي تعنى أن هناك قوة عظمى وحيدة في هذا العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية وأن النظام العالمي يتسده هذا القطب الأوجد، إلا أن الأمر لم يحسم على المستوى الاقتصادي فبدأ العالم أحادي القطبية عسكرياً وسياسياً ولكنه في الوقت ذاته متعدد القطبية اقتصادياً حيث ظهرت أوروبا الموحدة كمنافس اقتصادي لأمريكا وخصوصاً الاقتصاد الألماني كذلك ظهر منافسون آسيويون على رأسهم الصين واليابان.

وهكذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية أن تتسيد الضلع الثالث لعناصر القوة وهو الاقتصاد. لذا لجأت لاستخدام القوة العسكرية والسياسية كي تضمن سيطرة اقتصادية أو على الأقل ترتيب أوراق الحالة الاقتصادية العالمية بما يخدم الاقتصاد الأمريكي.

الناظر إلى الاقتصاديات الثلاثة المنافسة لأمريكا (الاقتصاد الصيني والياباني والأوروبي) لا يفوته أن يتعرف على قاسم مشترك يمثل نقطة ضعف في هذه الاقتصاديات. نقطة الضعف هذه تتمثل في اعتماد الجميع على بترول الخليج لإدارة ماكينة هذه المجتمعات إذ تستورد الصين مثلاً ٨٠% من بترولها من منطقة الخليج الشيء نفسه ينطبق على أوروبا واليابان اعتماداً شبه كامل على بترول الخليج بينما تستورد الولايات المتحدة من المنطقة ما بين ١٦% إلى ١٨% مما تستخدمه من البترول من المنطقة العربية ومن هنا يتضح أن الوجود الأمريكي في الخليج ليس لتأمين وصول البترول إلى أمريكا بسعر مقبول كما يدعى البعض ولكن للضغط على أوروبا واليابان والصين وبذلك تستخدم أمريكا قوتها العسكرية للسيطرة الاقتصادية وتتحول السيطرة السياسية والعسكرية إلى سيطرة عسكرية واقتصادية وسياسية. وإذا كانت هذه تشكل نواة السيطرة الأمريكية من خلال استراتيجيتها تجاه الدول المنافسة اقتصادياً فإن التدخل في العراق لم يعد أمراً عادياً لتغيير نظام وإنما هو ضرورة استراتيجية تفرضها معطيات الخارطة الجيوسياسية العالمية الجديدة.

فالأمريكيون يرون أنفسهم الآن على حد قول أحد أعضاء مجلس الأمن القومي أنهم (حاملو راية الإمبراطورية البريطانية في الخليج).

ولكسي تتحقق هذه السيطرة يصبح التدخل في العراق ضرورياً ولكن المختلف هذه المرة هو عدم الاعتماد على العرب كثيراً في هذه المعادلة الجديدة بل ستعتمد أمريكا على أطراف غير عربية مثل إسرائيل والهند وتركيا ذلك لأن الموضوع ليس العراق وإنما هو خاص بأوروبا واليابان والصين كمنافسين.

لذلك نجد تمللاً أوروبياً - باستثناء بريطانيا - وربما عدم القبول ورفض الحرب ضد العراق أو أي حرب تمكن الأمريكيين من السيطرة المطلقة على بترول الخليج.

أما كيف يحقق الأمريكيون هدفهم هذا فالأمر يحتاج إلى فهم التكتيكات الأمريكية لتحقيق أهدافهم الاستراتيجية وإذا ما أخذنا السلوك الأمريكي تجاه

بغداد حيث يبدو جلياً أن أمريكا اعتمدت على استخدامين أساسيين للقوة يمثل القرار ١٤٤١ الشق الناعم والقانوني من القوة الأمريكية، هذه القوة الناعمة SOFT POWER تتمثل في محاولة إضفاء طابع عالمي على عمل فردي، بحيث يبدو التصرف الأحادي وكأنه سلوك يمثل الإجماع الدولي أما الشق الثاني من القوة وهو شق القوة الصلبة HARD POWER فهو يتمثل في وجود عسكري فعلى مثل قيادة الأسطول الخامس في البحرين ووجود القيادة المركزية التي انتقلت من "تامبا - فلوريدا" إلى "قاعدة العديد" في قطر إضافة إلى كل التجهيزات العسكرية المتقدمة.

في حالة العراق يمكن القول إن الحرب قد بدأت بالقرار ١٤٤١ القاضي بنزع السلاح من العراق وقد يتصور البعض أن هذا هدفاً. الحقيقة هي أن عملية التفتيش ونزع أسلحة الدمار الشامل خصوصاً البيولوجية والكيميائية من العراق يقع في إطار ما يعرفه العسكريون بأنه حماية للقوات التي ستدخل العراق Force Protection أي أن ما ستقوم به أطقم التفتيش هو إفقاد العراق أسلحته حتى يزول الخطر في حالة الاشتباك معه أي تجريد النظام من الأسلحة البيولوجية والكيميائية هو تهديد لضربة ولكن بنسبة خسائر أقل للجيش الأمريكي من هنا نزع السلاح ليس بديلاً عن الحرب وإنما هو بداية لها.

٣- السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط:

تتلخص وجهة النظر الأمريكية في أنه تعاني دول منطقة الشرق الأوسط من مشكلات عده تمر بها دول المنطقة، هناك في الوضع ما يغري بعض المراقبين بالدعوة إلى الانسحاب وترك مجتمعات المنطقة لصراعاتها لكن الحقيقة الصعبة هي أن الشرق الأوسط المتورط في صراعاته الداخلية يشكل خطراً على الشعب الأمريكي مثلما هو خطر على شعوب منطقة الشرق الأوسط موطن بعض أصدقاء الأمريكيين وموقع تلتى الاحتياطي العالمي للنفط ومنبت إرهابي ١١ سبتمبر أي أن الكثير يتوقف على أوضاعه وسيكون للوقوف مكتوفي الأيدي أمامها عواقب وخيمة.

وتتلخص وجهة النظر الأمريكية أن للولايات المتحدة وأصدقائها والمجتمع الدولي في المنطقة مصلحة قوية في استعادة الأمل من خلال جدول أعمال يقوم على التصدي للإرهاب ونزع سلاح العراق والتوصل إلى السلام بين العرب وإسرائيل ودعم الإصلاح الاقتصادي والسياسي الداخلي.

وإذا كان لكل من هذه الأهداف أهميته الخاصة فيجب ألا يوضع أي منها رهينة لغيرها أو تناولها متفرقة بل علينا متابعتها كلها في شكل متزامن ومن خلال استراتيجيات متماسكة بعيدة المدى تبنى على الجهود الحالية لشعوب المنطقة وحكومتها.

٤- الحرب على الإرهاب:

بعد هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية أوضح الرئيس بوش مجدداً بما لا يقبل الشك رفضه للفكرة القائلة بأن قضية ما يمكن أن تشكل تبريراً لقتل الأبرياء وهو لم يقم بذلك باسم الشعب الأمريكي وحده بل باسم كل شعوب العالم المتحضر.

وقد نظم الرئيس بوش منذ ذلك الحين التحالف الدولي الذي حرر أفغانستان حيث قال "ونحن نواصل مع شركائنا استخدام كل الوسائل المتاحة السياسية والديبلوماسية والمالية والاستخباراتية والأمنية والعسكرية للقضاء على لعنة الإرهاب".

وقد ذكر بوش في مؤتمر حديث عن الحرب ضد الإرهاب:

"إنها حرب على العنف المتطرف وليس على العالم الإسلامي أو العربي ذلك أن إرهابي ١١ سبتمبر وبالي وأشباههم هم أعداء العرب والمسلمين لقد دنسوا ديانة عظيمة لكي يبرروا جرائمهم" "ولأصدقائنا في الشرق الأوسط مصلحة خاصة في هذه الحرب لقد عانى الكثير منهم من الإرهاب وشاهد الكل تهديده للاستقرار والمجتمع والتقدم".

تواجه دول المنطقة والمجتمع الدولي ككل تهديداً حقيقياً متنامياً من نظام صدام حسين في العراق إنه يشكل خطراً على شعبه منذ أكثر من عقدين وقاد العراق إلى كارثتين واستعمل السلاح الكيماوي ضد النساء والأطفال العراقيين ومارس كل ما يمكن تصوره من إرهاب.

إنه أيضاً خطر على جيرانه وقد طالبت الأمم المتحدة ببغداد قبل ١١ سبتمبر بالتخلي عن أسلحتها للدمار الشامل ووافق صدام حسين على ذلك لكنه منذ ذلك الحين يواجه قرارات مجلس الأمن بالإنكار والمراوغة.

إن تحدي صدام المستمر لهذه القرارات شكل استفزازاً لكل أعضاء الأمم المتحدة. وهذا سبب ووقوف الرئيس بوش أمام الجمعية العامة في ١٢ سبتمبر (٢٠٠٢) وتحديه للأمم المتحدة أن تقوم بمسئوليتها، وهو أيضاً السبب في التصويت الإجماعي من مجلس الأمن على قرار جديد صارم (١٤٤١) يقدم للعراق الفرصة الأخيرة لتحمل مسؤولياته. إن على النظام العراقي إما التنازل عن سلاحه طوعاً أو يُنزع بالقوة الخيار أمامهم ولا مجال للتأجيل.

٥- السلام العربي - الإسرائيلي:

ترى الإدارة الأمريكية الإرهاب والعنف عقبتان على الطريق إلى مستقبل واعد خصوصاً بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين. الطريق الوحيد إلى ذلك المستقبل هو إنهاء الإرهاب والعنف وليس هناك طريق آخر غير اللجوء إلى مائدة المفاوضات (وهنا خلط متعمد لأن المقاومة الفلسطينية ليست إرهاباً بل حق مشروع).

لقد شهد الصراع ما يكفي ويزيد من الموت ويستحق الفلسطينيون والإسرائيليون أفضل من هذا وسيكون هذا السلام الفلسطيني - الإسرائيلي بدوره جزءاً من جهد واسع نحو سلام شامل بين إسرائيل وكل جيرانها من ضمنهم سورية ولبنان يقوم على الأسس المعروفة - مدريد وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٣٩٧.

إن لكل دولة في المنطقة مصلحة حيوية في هذه التسوية ولا يمكن لأي حكومة أن تتخلى عن مسؤوليتها في المساعدة. وكان هذا السبب في ترحيب الرئيس بوش بمبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله التي تبنتها قمة الجامعة العربية في بيروت عام (٢٠٠١) كما أنه السبب في رفض أي دولة تلتزم بالسلام حق إيواء مجموعات متطرفة تقوم بقتل المدنيين، فالسلام الشامل لا يمكن التوصل إليه أبداً من خلال العنف.

٦- دعم الإصلاح السياسي والاقتصادي:

وهي محاربة الإرهاب ونزع سلاح العراق والتوصل إلى السلام العربي الإسرائيلي، لكنها رغم ذلك ليست التحديات الوحيدة التي تواجهها شعوب المنطقة وقياداتها ذلك أنهم يواجهون أيضاً عوائق اقتصادية وسياسية كبرى على الطريق نحو الغد المؤمل به.

وترى التقارير الأمريكية أن الحقائق بذاتها مثيرة للقلق فالدخل الفردي في عموم الشرق الأوسط يعاني من الركود أو التراجع ويتأخر النمو حتى مع تزايد القوة العاملة ويشكل الأطفال تحت ١٤ سنة ٤٥% من سكان العالم العربي فيما سيتضاعف عدد السكان في عموم المنطقة خلال الربع الأول من القرن.

بالمقابل فإن اقتصاديات الشرق الأوسط غير مؤهلة للتعامل مع تدفق الشببية على سوق العمل فيما تستمر في التراجع حصة المنطقة من مجمل الإنتاج العالمي ومن التجارة العالمية والاستثمارات وتعاني غالبية اقتصاديات المنطقة من الافتقار إلى الشفافية وضعف أسواق رؤوس المال والقيود على التجارة وقوة العمل المفتقرة إلى المهارات الحديثة. وبلغ مجموع الاستثمارات التي نقلها المستثمرون المحليون إلى خارج الشرق الأوسط أكثر من تريليون دولار.

وإذا أخذنا في الاعتبار المصالح الكبرى المتوقفة على كل هذا علينا بذل كل ما لدينا (أي أمريكا) من جهد لدعم أولئك الذين يعملون لفتح اقتصادياتهم

وتوسيع الفرص أمام مواطنيهم. إن هناك أكثر من نموذج واحد للتغيير لكننا ندعو بقوة إلى تعزيز دور القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد وتعليم الأطفال لكي يستطيعوا التنافس في الاقتصاد العالمي الحديث.

كما نساند في الوقت نفسه مساعي تعزيز المشاركة السياسية خصوصاً للنساء، والواقع أن وزير الخارجية باول اجتمع مع وفد من القيادات النسائية من أنحاء العالم العربي زار للولايات المتحدة الأمريكية لتعلم المهارات اللازمة للحملات الانتخابية والاطلاع على عمليات الانتخاب وقد أثارت حماسة وجدية القيادات النسائية الإعجاب وأعطت مثلاً حياً على ما يمكن إنجازه عند إطلاق القدرات الإنسانية الكامنة في المنطقة.

كما سنعمل مع المربين والآباء للمساعدة على تهيئة الأحداث لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين إننا ندرك الحاجة إلى إبقاء الباب مفتوحاً أمام الطلبة العرب والمسلمين بالتوافق مع متطلبات أمننا الداخلي إننا لا نستطيع ولا ننوي الاستغناء عن التعامل مع جيل بأكمله من الشباب العربي لسنة (٢٠٠٢) على مدى انشغال شعوب الشرق الأوسط نفسها بهذه القضايا.

وللولايات المتحدة من جهتها مصلحة عميقة في تشجيع هذه التغيرات البنوية البعيدة المدى. إن غالبية هذه التحديات خارج دائرة سيطرتنا لكنها ليست خارج قدرتنا على التأثير وهنا أيضاً تبدو أهمية تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي لأنه يغطي المخطط العام لجدول أعمال العالم العربي إذ يحاول استعادة الأمل وبمقدورنا دعمه ونحن مصممون على ذلك.

٧- إعادة تشكيل العالم على الطريقة الأمريكية:

ركزت أطراف فاعلة منذ الساعات الأولى لأحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١) الاتهام نحو العرب والمسلمين حيث تركزت الاتهامات على كل من أفغانستان والعراق، وانقسام الإدارة الأمريكية ما بين من يؤيد ضرب الدولتين مرة واحدة والفريق الآخر الذي فضل تأجيل العراق والبدء بأفغانستان.

ويتضح ذلك من صقور الإدارة الأمريكية وعلى رأسهم "ديك تشيني" نائب الرئيس الأمريكي الذي عين في مقدمة مستشاريه في تلك المرحلة "برنارد لويس" المعروف بأفكاره المعادية ضد كل ما هو عربي وإسلامي وجعله عضواً دائماً في كل اجتماعاته.

أما "كوندا ليزا رايس" مستشارة الرئيس الأمريكي للأمن القومي فقد ركزت في تصريحاتها ومناقشاتها منذ إبريل (٢٠٠٢) على أن النظام الدولي أصبح في حالة سيولة منذ انهيار القوة السوفيتية، والآن من وجهة نظرها فترة من الفرصة الضخمة فترة قريبة الشبه بما جرى عالمياً بين سنتي ١٩٤٥ و ١٩٤٧ طبقاً لوجهة نظرها عندما وسعت القيادة الأمريكية قاعدة الدول الحرة والديمقراطية واعتبرت اليابان وألمانيا هنا نموذجاً لخلق توازن جديد للقوى لصالح الحرية، أي بمعنى أنها فرصة أمام الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة تشكيل العالم على هواها ولحسابها وهو ما ورد تفصيلاً بعد ذلك في استراتيجية الولايات المتحدة للأمن القومي والذي جرى نشرها في العشرين من سبتمبر (٢٠٠٢).

وفي الحقيقة فإن الإدارة الأمريكية الجديدة منذ وصولها إلى السلطة في يناير (٢٠٠١) وهي تتحرك منهجياً لتغيير الهيكل العام لكل السياسات الدولية فمنذ البداية:-

- قطعت المفاوضات التي أجرتها إدارة بيل كلينتون السابقة بنجاح مع كوريا الشمالية.
- جمعت دورها في المفاوضات المتعثرة بين إسرائيل وسلطات الحكم الذاتي الفلسطيني.
- اتجهت إلى الانسحاب من طرف واحد من معاهدة ١٩٧٢ مع موسكو لتثبيت التوازن الصاروخي الإستراتيجي.
- رفضت بروتوكول كيوتو للبيئة.
- أوقفت سلسلة من المعاهدات الدولية للحد من التسليح.

- دعت إلى إقامة نظام جديد للدفاعات الصاروخية في الفضاء.

وباختصار فإن الرئيس بوش والإدارة الأمريكية الحالية سعت منذ البداية إلى قلب القواعد التي حكمت الحياة طوال الأعوام الخمسين الماضية.

لم يأت كل هذا من فراغ فقبل عشر سنوات حينما كان تشيني وزيراً للدفاع وبول وولفويتز مساعداً له في عهد الرئيس جورج بوش الأب حاول الاثنان وضع عناصر عقيدة أمريكية جديدة لعالم جديد تكون واشنطن مركز قيادته والسيطرة عليه وعندما جاء جورج بوش الابن إلى السلطة ومعه "ديك تشيني" نائباً له و"ولفويتز" نائباً لوزير الدفاع بدأ استكمال عناصر العقيدة المؤجلة، دخل جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض بشرعية سياسية ناقصة ومثيرة للجدل وهو ما جعله رهينة في يد أكبر مجموعتين من أقوى المصالح النافذة في الصناعات العسكرية وهذه المجموعة الأخيرة هي نفسها التي كان الرئيس الراحل "دوايت إيزنهاور" حذر في خطابه الرئاسي الأخير من خطورة سيطرتها على السياسة الأمريكية قبل ٤٠ عاماً.

وبعد أحداث ١١ سبتمبر كانت هناك فرصة كبرى للتعجيل بصهر العناصر المتفرقة السابقة في عقيدة واحدة شاملة خصوصاً أن مواجهته تلك الأحداث وعواقبها تعطى للرئيس بوش شرعية كاملة بديلاً من الشرعية الناقصة سياسياً وحتى صباح ١١ سبتمبر كانت هناك ملفات جاهزة منفصلة عن بعضها بعضاً. ولكل ملف دواعيه وملابساته وعوامله الحاكمة ملف لأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة وملف لأفغانستان وثالث للعراق ورابع لكوريا الشمالية وخامس لإيران... إلخ فقط بعد الساعات الأولى لأحداث ١١ سبتمبر أصبح ممكناً دمج كل تلك الملفات معاً والانطلاق منها إلى صياغة العقيدة الجديدة الشاملة تحت عنوان حرب عالمية ضد الإرهاب مع إصرار أمريكي على ترك تعريف الإرهاب مطاطاً بما يسمح للإدارة بإضافة أهداف جديدة وتشكيل تحالفات جديدة في كل مرحلة.

روسيا مثلاً كانت مهمة في تسهيل غزو أفغانستان لكن لمجرد انتهاء الحملة العسكرية الأمريكية لم يجد الرئيس الأمريكي بوش كلمة شكر واحدة يوجهها لروسيا في خطابه عن (حالة الاتحاد) ولم يشكر أيضاً دولاً أخرى بخلاف باكستان (باكستان نفسها مؤجلة لمرحلة تالية) وإيران التي كانت مساعدتها حيوية لتشكيل الحكومة الجديدة في أفغانستان أصبحت مستبعدة بالكامل في المرحلة التالية بل وجزءاً من (محور الشر) المعلن أمريكياً، السعودية التي جرى الإلحاح عليها للمساهمة مالياً في تعمیر ما خربته ودمرته أمريكا في أفغانستان أصبحت مستهدفة إعلامياً وسياسياً حتى تدعن للمرحلة التالية من (عقيدة بوش)، مصر التي تعاونت مع أمريكا لمكافحة الإرهاب قبل ١١ سبتمبر وأثناءه وبعده أصبح أقل كاتب أمريكي يهددها بين صباح وآخر بقطع المعونة الأمريكية عنها إذا لم تصبح جزءاً من الحلف الجديد، العراق الذي كان ملفه مؤجلاً في الصباح التالي لأحداث ١١ سبتمبر جرى الالتفات إليه بتركيز شديد باعتباره الهدف الملح التالي مباشرة.

جرى مبكراً في الإعداد لتلك المرحلة تسريب معلومات لربط العراق بتنظيم القاعدة وأسامة بن لادن بدءاً بمقابلة قيل إنها جرت بين مسؤول في السفارة العراقية في براج وأحد المنسوب إليهم إرهاب ١١ سبتمبر وهكذا توالت الاستعدادات والتخطيط لتنفيذ الحملة العسكرية المقررة على العراق.

لم تكن الإدارة الحالية تتعامل برعونة مع معارضيهما فقط وإنما تتعامل بخشونة غير مسبوقة مع الكونجرس أيضاً. في البداية قالت إنها ليست محتاجة إلى تفويض جديد من الكونجرس بشأن الحرب على العراق وبعدها بدأت بوضع الشرط تلو الآخر لتذهب إلى الكونجرس. وفي ذهابها رفضت حتى في الاجتماعات المغلقة إعطاء أي معلومات أو أسباب حقيقية تفسر لماذا يصبح العراق الآن - وهو تحت الحصار الصارم منذ ١٢ سنة - خطراً لم يكن عليه أبداً قبل سنوات.

اتبعت الإدارة الأمريكية نفس الأسلوب في التعامل مع مجلس الأمن والأمم المتحدة وبعد شهرين من المساومات الدولية نجحت الإدارة فعلاً في استخراج القرار ١٤٤١ تريد أن تحصر صدام حسين بين خيارين:

الأول: إما أن يقر بأنه مذنب فيحق عليه الهجوم وعلى بلده الدمار.

الثاني: أن يرفض تقديم الأدلة على أنه مذنب فيحق عليه أيضاً وعلى بلده الدمار لأنه غير متعاون مع الأمم المتحدة.

وبينما كانت تدق أمريكا طبول الحرب ضد العراق فإنها أُنذرت العالم كله بملفاتها التالية الجاهزة مسبقاً هناك إيران وكوريا الشمالية وليبيا والسودان ولبنان، كل من مدخل مختلف. هناك بالموازاة سياق جديد للتسلح تفرضه واشنطن في الفضاء بحجة أن هذا يجعل أمريكا أكثر أمناً.

رابعاً: أهداف ومواقف الأطراف المؤيدة والمعارضة للحرب:

يمكن الوقوف على حقيقة الأهداف الأمريكية من حربها على العراق من مراجعة السياسة الأمريكية خلال الفترة الماضية للوصول إلى أهداف الحملة والتي يعتقد أنها تهدف إلى:-

١-التطلع إلى احتلال منابع النفط الذي دخل طوراً نوعياً عام ١٩٧٤ عندما بدأ النقاش لتعديل مبدأ نيكسون الذي يقضى بعد حرب فيتنام بعدم إرسال القوات الأمريكية إلى المناطق المتفجرة في العالم، والعمل على إحداث استثناء لهذا المبدأ يتعلق بمنطقة الخليج حيث تجسد هذا الاستثناء بمبدأ كارتر عام ١٩٧٧ ، ووضع آلية تتمثل بقوات التدخل السريع للسيطرة على تأمين منابع البترول.

٢-مخطط استراتيجي للشرق الأوسط من ثلاثة أهداف هي:

- قوة وأمن وتفوق إسرائيل.

- السيطرة على منابع النفط وطرق إمداده ووصوله.

- إقامة نظام إقليمي جديد.

٣- تأمين القيادة المنفردة للولايات المتحدة سياسياً وعسكرياً وتكنولوجياً واقتصادياً للعالم وفرض سياسة العولمة التي تصب في اتجاه هذا التأمين، وفي اتجاه استثمار التفرد الدولي لتحقيق مصالحها الخاصة والمستقبلية، عولمة تقوم على أحادية القيادة أو القطبية الأمريكية وعلى الفوارق بين الشمال والجنوب والتعاضد عن القيم والتحديات الإنسانية على أساس أولوية المصالح الأمريكية وطبقاً لسياسة تهدف إلى:-

- عدم السماح لأي طرف أو قوة في العالم بالحقاق بالولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً أو تكنولوجياً.

- إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حقاً بالدور العالمي.

- للولايات المتحدة الحق في توجيه الضربات الاستباقية.

- فرض القيم الأمريكية عالمياً.

من الواضح أن العمل بهذه الأسس يعنى الشيء الكثير، حصر الموقف من الحلفاء وإضعافهم وإضعاف ميثاق الأمم المتحدة بصورته الحالية، وفرض الدور العالمي مباشرة وباستخدام الأمم المتحدة بصورة جديدة والقيام بضربات مستقبلية، وفقاً للرؤيا الخاصة وخياراتها وفرض القيم السياسية والاقتصادية والثقافية والنظرة للقضايا الإنسانية ارتباطاً بالمعنى الذي تقرره الولايات المتحدة الأمريكية

الأهداف الأمريكية:

في إطار هذا التقديم المختصر نأتي إلى حقيقة أهداف الولايات المتحدة من حربها على العراق وهي:-

١ - الأهداف العالمية

الهدف الجيواستراتيجي ويتضمن تأمين منظومات سياسية إقليمية مختلفة مرتبطة بالسياسة الأمريكية وتواجداً عسكرياً وأمنياً وتأمين مصالحها بما يحقق الأغراض الأساسية التالية.

- تفوق الولايات المتحدة المطلق.

- قيادتها المنفردة للعالم سياسياً وعسكرياً وتكنولوجياً واقتصادياً.

- قطع الطريق على القوى المؤهلة لتشكيل قوة عالمية عظمى وعلى تحالفاتها

والقوى المؤهلة من منظور أمريكي هي ((أوروبا - روسيا - الصين - اليابان - الهند))

- تشكيل منظومات سياسية إقليمية مولية وهي:-

- جنوب المحيط الهادي ووسط آسيا.

- الشرق الأوسط.

- منظومة داخل أوروبا.

- أمريكا اللاتينية.

- أفريقيا.

٢- الهدف الإقليمي الخاص بالشرق الأوسط

- تشكيل نظام إقليمي جديد من المغرب إلى الباكستان ينطوي على منظومة سياسية جديدة بكل محتوياتها مع نظام أمنى يضمن وجوداً أمريكياً في مواقع محددة كما يضمن المصالح الأمريكية السياسية والاقتصادية والأمنية مع العمل على حل قضية الشرق الأوسط.

٣- هدف نفطي

الرغبة في الانفراد بالسيطرة على بترول الشرق الأوسط الذي يشكل أكبر احتياطي استراتيجي للنفط في العالم وبالقطع يصبح البترول العراقي هدفاً هاماً حيث إنه يشكل ثاني احتياطي للنفط في المنطقة بعد السعودية في العالم. بل لا يقتصر الهدف الأمريكي على السيطرة على بترول الشرق الأوسط بل وبترول الدول الإسلامية الآسيوية التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي السابق أو التي ما زالت تحت ظله لتحقيق بذلك السيطرة على أركان الاقتصاد العالمي لأهداف اقتصادية وسياسية واستراتيجية وفي مقدمة هذه الأركان الطاقة ومصادرها والنفط على وجه الخصوص.

٤- هدف مالي

تعد الولايات المتحدة برنامجاً ضخماً لتطوير إمكاناتها الاستراتيجية في ظل أهدافها للسيطرة على العالم والتفوق وهذا البرنامج يحتاج ما لا يقل عن ٥٠٠ مليار دولار إضافية حيث تضاعفت الحاجات الأمريكية نتيجة للإخفاقات والتعثر والفساد من الاقتصاد الأمريكي ونتيجة أيضاً للبرامج الطموحة للتطوير الاستراتيجي والأمني من أجل تحقيق التفوق والسيطرة. وهذا الأمر يعني أن العالم معرض إلى مزيد من عمليات الابتزاز.

-المجتمع الدولي ومرحلة التصعيد السياسي الأمريكي-

شهدت هذه الفترة حشداً عالمياً على المستوى الشعبي والرسمي الدوليين معارضاً لشن حرب ضد العراق فعلى المستوى الشعبي تزايدت المظاهرات يوماً بعد الآخر في كافة عواصم العالم منددة بالخطة الأمريكية والحشد العسكري تمهيداً للغزو هذا على المستوى الشعبي العالمي أما على المستوى الرسمي الدولي فلكل دولة أسبابها الخاصة للمعارضة.

فألمانيا وفرنسا الدولتان المهمتان في الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي على سبيل المثال، تعارضان حرباً تخوضها الولايات المتحدة من دون التشاور معها لخشيتهما انفراد واشنطن بقيادة العالم وتشعران بأنهما منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة اضمحلت أهميتهما الاستراتيجية بعدما كانتا (البوابة الشرقية) لحلف الأطلسي، كما أن موقف ألمانيا وفرنسا المعارض للحرب على العراق تشكله عوامل اقتصادية فهاتان الدولتان تدركان أن شركتهما لن تحظى بعقود مماثلة لما ستحظى به الشركات الأمريكية والإنجليزية في العراق ما بعد صدام، بل إن كثيراً من الشركات الفرنسية مثل "توتال" والتي تعاقدت على تنفيذ مشاريع نفطية كبيرة في العراق خلال العقد الأخير تتوقع أن تخسر هذه العقود لشركات أمريكية إضافة إلى الخسائر الاقتصادية والاستراتيجية كما تخشى الدولتان أن يكون السلوك الأمريكي بتغيير نظام بالقوة نمطاً لتغييرات مقبلة أخرى بالقوة من دون اعتبار لمرجعية شرعية دولية وذلك خدمة لمصالح استراتيجية أمريكية.

أما روسيا فتعتبر من أكثر الدول المتضررة من التغيير في حكم العراق فالعراق مدين للاتحاد السوفيتي بحوالي ٨ بلايين دولار معظمها قيمة أسلحة دمرت أثناء حرب تحرير الكويت وللنظام العراقي علاقات اقتصادية وسياسية مع روسيا خاصة في مجال النفط ممتدة من القيادة الروسية الحاكمة إلى معارضيهما، كما أن للتقارب الروسي - العراقي فوائده المادية للطرف الأول. فالشركات الروسية تحصل على بليون دولار على دورها كوسيط في بيع النفط العراقي ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء، هذا عدا مبالغ أكبر تحققها الشركات الروسية من مبيعاتها لمواد ومعدات للعراق ولا بد أن تكون خشية روسيا أكبر من ألمانيا وفرنسا من أن تخسر السوق العراقية عند تغيير النظام العراقي فالأخيرتان يمكن أن تتنافسا الشركات الأمريكية على المدى الطويل في هذه السوق لجودة منتجاتهما، لكن الأمل ضعيف بأن يتحقق ذلك للشركات الروسية.

أما بالنسبة إلى الصين فهي تعارض أيضاً السياسة الأمريكية التي تهدف للهيمنة على العالم وعلى الطاقة وبحكم علاقاتها السياسية والاقتصادية مع العراق ولكن في نفس الوقت هناك بعض الدول وعلى رأسها بريطانيا تؤيد هذا التصعيد الأمريكي تجاه العراق وذلك لأهداف ومصالح تخص هذه الدول. وخاصة بريطانيا التي ما زالت تتأرجح بين اندماجها في الاتحاد الأوروبي أو السير في ركاب الولايات المتحدة واحتفاظها بهذه العلاقة الخاصة التي تجعل منها الكثير. وهناك أيضاً تلك الدول المستقلة حديثاً بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ورغبتها في الاندماج في المجتمع الغربي والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية والسياسية لتحسين وتطوير إمكاناتها والسعي لمستقبل أفضل. وسيقتصر هذا التحليل على بعض الدول والقوى المؤثرة على سير ونتائج هذه الأزمة الخطيرة التي قد تعيد تشكيل النظام الدولي في المستقبل القريب.

- قوى التحالف والدول المؤيدة للحرب ضد العراق:

الولايات المتحدة الأمريكية:

هذا ومع أن الرئيس بوش قد حصل على تفويض من الكونجرس بشأن الحرب على العراق، سبقه تجانس أكبر في رؤى حكومته ومستشاريه فإن الإعلام الأمريكي والصحافة بالذات أظهرت موقفاً معارضاً قوياً للحرب حتى أنه بدا أن الصحافة الأمريكية أخذت دور ممثلي الشعب غير الرسميين المعارضين للحرب بعدما أعطى ممثلو الشعب الرسمىون (الكونجرس) تفويضاً للرئيس بشأن الحرب، فقد شهدت الأسابيع الأخيرة في الصحافة الأمريكية سيلاً من التحليلات المناهضة للحرب وأرسلت معظم الصحف الأمريكية مراسلين إلى بغداد وأرسل هؤلاء تقارير تصور بالتفصيل الحالة الصعبة التي يعيشها الشعب العراقي، ومدى قسوة النظام الذي يزرع تحتة إلا أن معظم التحليلات انصبحت على مدى جسامه الخسائر في الأرواح التي ستصيب الأمريكيين في حال نشوب حرب وتأثير ذلك في الرأي العام الأمريكي.

الموقف البريطاني:

عندما يناقش المحللون السياسيون أزمة العراق فإن مناقشتهم تتركز على الدور الأمريكي في الدعوة إلى الحرب وعلى الدور الفرنسي والروسي في معارضتها ولكن بالنسبة للدور البريطاني فإن غالبية التحليل السياسية تدرج الموقف البريطاني ضمن مناقشتها للموقف الأمريكي وتقوم بتهميشه وبعضها يتجاهله بشكل نهائي ويتعامل مع الموقف الأمريكي وحده.

وتتضح هذه المسألة سواء تأملنا في التحليلات البريطانية التي تتعامل مع الأزمة والمشكلة العراقية وكأنها أزمة تعنى القيادة الأمريكية وحدها وفيما يتعلق بصدام فيمكن القول بأن بريطانيا تبدو أحياناً أكثر حماساً وحرصاً من واشنطن على مواجهة النظام العراقي ومحاربه. فأتثناء الحرب العراقية الإيرانية وبينما كانت واشنطن تقوم بدعم صدام فإن لندن رفضت دعم العراق أو على الأقل كانت أقل حرصاً على دعمه من واشنطن ولقد شهدت الثمانينات من القرن الماضي بعض مظاهر التوتر بين بغداد ولندن بسبب لجوء بعض فئات المعارضة العراقية إلى لندن وانتقاد وسائل الإعلام البريطانية لنظام صدام وتوجيه تهمة التجسس من قبل العراق لمراسلي بعض الصحف البريطانية إضافة إلى قضية المدفع العملاق حيث أفادت المصادر الرسمية البريطانية بإحباطها محاولة العراق الحصول على فوهة فولاذية طويلة لمدفع عملاق يصل مداه إلى أضعاف مسافة المدفع العادي، وفي أعقاب احتلال العراق للكويت كانت رئيسة الوزراء البريطانية "مارجريت تاتشر" أول من سارع إلى رفض الاحتلال وكان لاجتماعها التاريخي بالرئيس جورج بوش الأب تأثير كبير في اتخاذ واشنطن قرار الحرب ضد صدام، والذي ساهمت به بريطانيا بشكل فعال ومنذ ذلك التاريخ والقوات البريطانية تعمل جنباً إلى جنب مع القوات الأمريكية في الخليج لفرض العقوبات الدولية على العراق. ولقد قدم رئيس الوزراء البريطاني في أكثر من مناسبة معلومات دقيقة عن أسلحة الدمار الشامل التي يملكها العراق وعن الأخطار التي يمكن أن تتجم عن استخدامه لها ولقد ازداد

الموقف البريطاني قوة وحماساً في دعمه للسياسة الأمريكية في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر خاصة فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب والدعوة للحرب ضد العراق.

ولتدعيم الموقف الأمريكي ضد العراق قدم توني بليير في أواخر شهر سبتمبر (٢٠٠٢) الماضي إلى مجلس العموم البريطاني أدلته الشهيرة ضد صدام حسين والتي أوضح فيها أن العراق سيكون قادراً على إنتاج سلاح نووي خلال عام أو عامين وأنه حصل على كمية كبيرة من اليورانيوم من أفريقيا وغيرها، وأن الرئيس العراقي لا يزال حريصاً على تطوير أسلحة الدمار الشامل وأن بإمكانه الآن نشر أسلحته البيولوجية والكيميائية في مدة تقل عن الساعة ومنذ صدور ذلك التقرير بدأت طبول الحرب ضد العراق تفرع من جديد في واشنطن وارتفعت أصوات المعارضة الفرنسية والروسية والصينية وهددت واشنطن عندئذ بالقيام بنزع أسلحة العراق سواء قبلت الأمم المتحدة بالشروط الأمريكية أم لم تقبل، ولكن بريطانيا سارعت إلى تهدئة واشنطن وسعت إلى تقريب وجهات النظر المتباينة ونتج عن ذلك صدور قرار مجلس الأمن الأخير الذي وضع النظام العراقي أمام تحديات فعلية لأول مرة منذ تحرير الكويت، ومن خلال التأمل في هذا الموقف البريطاني تجاه العراق يرتبط بسياسة بريطانية وهو بالتأكيد موقف لم يتخذ فقط لمجرد إرضاء واشنطن وكذلك تؤيد وتدعم أمريكا موقفها الرسمي لقولها أن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل وأنه يسعى لتطويرها وأن لديه القدرة والرغبة في استخدامها. كما تدعم لندن رؤية واشنطن الخاصة ببناء علاقة فرضية وفعلية بين القاعدة والعراق.

وفي حين أن بعض الدول الأوروبية التي تدعم الموقف الأمريكي ضد العراق مثل إيطاليا وأسبانيا تعتمد على المعلومات والوثائق الأمريكية التي تدين العراق، فإن بريطانيا تعتمد في بناء موقفها ضد العراق على معلومات الاستخبارات البريطانية دون الاكتفاء بمعلومات CIA وإضافة إلى ذلك، فإن واشنطن نفسها تعتمد على تقارير الاستخبارات البريطانية عن العراق لتدعيم موقفها ضد صدام سواء بداخل أمريكا أم على الصعيد الدولي، وقد يكون تحالف

بريطانيا الاستراتيجية الطويل مع أمريكا إضافة إلى قناعة لندن بخطر امتلاك صدام لأسلحة الدمار الشامل هو السبب الفعلي وراء الموقف البريطاني في العراق.

لقد اقترحت لندن ستة شروط لإدراجها كتعديل للاقتراح الثلاثي الذي قدمته كل من أمريكا وإنجلترا وأسبانيا والذي لم يكن من الممكن أن يحصل على عدد الأصوات الكافي لتمريضه وذلك التعديل يهدف استصدار قرار ثان يسمح بالجوء للقوة الشيء الذي كانت تحتاجه بريطانيا لإرضاء البريطانيين وموافقتهم على الاشتراك في الحرب كما أعلنت أنها ستشارك في الحرب ردا على الملاحظات التي أبداها وزير الدفاع الأمريكي بخصوص احتمال عدم اشتراك إنجلترا ودخول أمريكا الحرب منفردة.

وأبدت بريطانيا عزمها على التوصل إلى قرار ثان، ودعت في الوقت ذاته كلا من روسيا وفرنسا إلى ((إعادة النظر)) في قرارهما استخدام حق النقض (الفيتو) داخل مجلس الأمن. وأصررت على أنها مستعدة لشن حرب على العراق.

والشروط الستة هي:-

- ١- أن يعلن الرئيس العراقي أن في حوزته أسلحة دمار شامل مخبأة وأن يتعهد بتدميرها.
- ٢- السماح لـ ٣٠ من كبار علماء الأسلحة العراقيين بالتوجه إلى قبرص لكي يقابلوا مفتشي الأسلحة الدوليين.
- ٣- إعطاء توضيحات لمخزون عصيات الجمره الخبيثة (إنثراكس) الذي يعتقد أنه في حوزته والتدمير الفوري لعشرة آلاف لتر من الإنثراكس وغير ذلك من المواد الكيميائية والبيولوجية التي يعتقد أن العراق لا يزال يمتلكها.
- ٤- التعهد بتدمير الصواريخ المحظورة.

٥- تقديم معلومات وتوضيحات عن طائرة من دون طيار بنى العراق نموذجا لها واكتشفها المفتشون الدوليون. وتشتبه لندن وواشنطن في أن هذه الطائرة قادرة على نشر مواد كيميائية وبيولوجية.

٦- تسليم المفتشين المختبرات النقالة لإنتاج مواد بيولوجية لتدميرها.

الموقف الأسباني:

قدم السيد "خوسيه ماريا أثنار" رؤيته عن الأزمة العراقية الأمريكية من خلال ما كتبه في جريدة الحياة ٢٠٠٣/٣/١٥ التي توضح وجهة النظر الأسبانية من تأييدها للولايات المتحدة وأهم ما تضمنته:

- أن مرور أكثر من ثلاثة أشهر على مصادقة مجلس الأمن على القرار ١٤٤١، وهو القرار الذي يتيح أمام نظام صدام حسين الفرصة الأخيرة لنزع أسلحته كما يطالبه بذلك المجتمع الدولي منذ حوالي ١٢ عاماً، فإن النظام العراقي يواصل نهجه القاضي بعدم القيام بواجباته المتعلقة بنزع أسلحته وأن الرئيس صدام حسين لا يزال يتلاعب تلاعباً متزايداً بالقسوة بالمفتشين وبالمجتمع الدولي.

- أن القرار ١٤٤١ يشكل مطالبة المجتمع الدولي صدام حسين بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل الحالية والمستقبلية، كما أن القرار نفسه يشير إلى أن هذه الفرصة هي الفرصة الأخيرة أمام العراق للقيام بعملية نزع أسلحته لو كان نفذ ما طلب منه وقام بواجباته لكان بإمكان المفتشين ملاحظة ذلك والإشارة إليه في فترة قصيرة من الوقت. وهذا ما حدث في عمليات نزع الأسلحة التي تمت طواعية في كل من أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان وفي جنوب أفريقيا. كان أمام العراق حوالي ١٢ سنة للقيام بهذا الإجراء إلا أنه اختار نهج مواصلة برامجه الخاصة بتطوير أسلحة الدمار الشامل عن طريق التهديدات والتستر والكذب.

- أن نزع أسلحة الدمار العراقية والتوصل إلى إحراز تقدم في الصراع العربي - الإسرائيلي هما أهم التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي وأكد على مشاركة أسبانيا وكما شاركت في قضية الشرق الأوسط في مؤتمر مدريد فلن تنخر جهدا في تحقيق هذين المقصدين.

القوى المعارضة للتوجهات الأمريكية في استخدام القوة:

الموقف الفرنسي:

تعلقت آمال الكثيرين في مطلع الأزمة العراقية بمواقف روسيا والصين وفرنسا ومعارضتها للسياسة الأمريكية ومشروع الحرب، وكان ذلك طبيعياً فالدول الثلاث هي قوى عالمية رئيسية تتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن وبحق الفيتو، ولكن ما أن تصاعدت الأزمة حتى فقد معظم العرب ومعسكر مناهضة الحرب الكثير من الاطمئنان للموقفين الروسي والصيني وبرزت فرنسا وألمانيا باعتبارهما القوي الأكثر جدية وتماسكاً في وقوفهما في وجه الهيمنة والابتزاز الأمريكيين فبالرغم من أنه لم تزل المواقف المعلنة في موسكو وبكين صريحة في معارضة الحرب على العراق ولكن الواضح أن مواقف الروس والصينيين تستند إلى المواقف الفرنسية والألمانية أكثر مما هي مواقف مستقلة وثابتة، ما فاجأ العالم وليس العرب فقط كان المحور الفرنسي - الألماني الذي تقوده فرنسا أساساً ويصطف خلفه عدد من الدول الأوروبية الأصغر وتستظل به روسيا والصين وكذلك لقد لعب الفرنسيون دوراً هاماً، دوراً بالغ الأهمية في الحقيقة في تعديل مشروع قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ بحيث أصبح للمراقبين وللمجلس الأمن الحق في تقدير الموقف العراقي ومدى تعاونه واستعداده للتخلص من أسلحة الدمار الشامل وليس لدولة ما أو مجموعة دول خارج نطاق المؤسسة الدولية، وبالرغم من الضغوط الأمريكية الهائلة وقيام بريطانيا بمناورة شق الصف الأوروبي وقيادة معسكر موال لواشنطن فقد استمرت فرنسا تقاوم التحركات الأمريكية المتسارعة نحو الحرب. تدرك فرنسا أن الأهداف الأمريكية

من الحرب تتجاوز هدف نزع أسلحة الدمار الشامل إلى الإطاحة بالنظام العراقي واحتلال العراق والسيطرة على مقدراته بل وتتجاوز العراق لتطال كل منطقة الشرق الأوسط.

خشية فرنسا من الهيمنة والسيطرة الأمريكية على الشرق الأوسط والشأن العالمي هي خشية حقيقية ورغبة فرنسا في كبح جماح الهجوم الأمريكي وتعزيز الموقف الأوروبي المستقل عن واشنطن هي أيضاً رغبة حقيقية ولكن فرنسا لا تستطيع أن تقول لا مطلقاً ونهائية لواشنطن فمثل هذا الموقف يعنى الذهاب إلى صراع طويل المدى مع السياسة الأمريكية صراع لا تريده باريس ولا تسعى إليه بل إن توازنات القوى العالمية الراهنة لا تسمح به ولذا فقد تبلور الموقف الفرنسي من خلال تأييد المطالب الأمريكية في نزع سلاح الدمار الشامل العراقي والتأكيد على أن يتم هذا من خلال قرار دولي وإطار مجلس الأمن والأمم المتحدة ويضيف الفرنسيون (وهذا ما عملوا على إبرازه في القرار رقم ١٤٤١) أن المراقبين هم قضاة المحفل الدولي، أي هم من يقدر مدى الاستجابة العراقية وليس واشنطن. إن جاءت تقارير المراقبين لتعكس موقفاً عراقياً سلبياً، يؤدي إلى اعتبار العراق في وضع انتهك مادي لقرار مجلس الأمن، فعندها يمكن للمجلس إصدار قرار جديد يشرع لاستخدام القوة. وهنا تتبع مخاطر الموقف الفرنسي.

وعلى هذا يمكن القول إن مساندة الموقف الفرنسي في رفضه لنزع أسلحة التدمير الشامل المزعومة تعتمد في الأساس على مدى تعاون العراق مع المفتشين وحتى لا تقر تقارير رؤساء لجان التفتيش بعدم تعاون العراق أو إخفائه معلومات عن فرق التفتيش أو تقاعسه في مطالب فرق التفتيش كما ساعد في قوة الموقف الفرنسي كونها من الدول الخمس دائمة العضوية ولها حق الفيتو وقد اتخذت موقفاً فاعلاً إزاء المناورات الأمريكية البريطانية لاستصدار قرار ثان يسمح بالحرب وكان للموقف الفرنسي الشجاع أثره في جذب التأييد وعدم نجاح أمريكا في تمرير المشروع الثلاثي حتى بعد التعديل البريطاني في الدرجة

التي قرروا فيها سحب المشروع. وقد أعلنت فرنسا أنه في حالة نشوب الحرب واستخدام العراق لأسلحة التدمير الشامل ستغير فرنسا موقفها بل ستشارك في هذه الحرب كما أعلنت أنها ستشارك في المساعدات الإنسانية فقط.

الموقف الألماني:

لم يختلف الموقف الألماني كثيراً عن الموقف الفرنسي في معارضة الهيمنة الأمريكية على الأحداث في العالم وإخضاعها دول العالم المختلفة لسيطرتها ولتحقيق مطامعها ومصالحها في آن واحد، فألمانيا دولة أوروبية لها ماضيها التوسعي ولها تطلعاتها هي الأخرى لولا هزيمتها في الحرب العالمية الثانية والتكتل الدولي لحصارها وتحجيم دورها، إلا أنه ومع المتغيرات العالمية التي حدثت عام ١٩٩٠ وإزالة سور برلين وتوحيد شطري ألمانيا تتطلع ألمانيا إلى إعادة أمجاد أواخر القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر ووجدت في فرنسا حليفاً لها لزعامة أوروبا الموحدة واتفقا منذ حوالي عشر سنوات على إقامة قوة انتشار سريع أوروبية خاصة بعيدة عن حلف شمال الأطلسي وبهدف عودة المكانة والدور الأوروبي إلى سابق عهده، ويمكن القول أنه لولا الانحياز البريطاني لجانب الولايات المتحدة الأمريكية لعادت لأوروبا مكانتها السابقة صاحبة الإمبراطوريات والتوسعات في كافة أنحاء العالم.

من هذا المنطلق يمكن القول إن الموقف الألماني يعتمد بالأساس على إعطاء مهلة كافية للمفتشين لنزع أسلحة التدمير الشامل إن وجدت، والحل السلمي للمشكلة، وتعارض ألمانيا أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية خاصة فيما يلي:-

- ١- الهيمنة الأمريكية على مسار الأحداث العالمية وتحقيق حلول تتفق مع مصالحها فقط وليس طبقاً لمصالح شعوب العالم المختلفة.
- ٢- تخوف ألماني وهي من أكبر ثلاث أو أربع دول صناعية في العالم من إحكام سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على منابع البترول في أرجاء العالم

المختلفة مما قد يضعف القدرات الاقتصادية لكل من ألمانيا وفرنسا
ووضعها تحت رحمة الولايات المتحدة الأمريكية وما تسمح به.

٣- تطلعات ألمانيا للعائدات الاقتصادية من استمرار تعاونها مع العراق في إطار
تخوفها من الهيمنة الأمريكية على منطقة الخليج وحرمان الدول الأوروبية
التي لا ترضخ للولايات المتحدة الأمريكية لسيطرتها.

٤- تحقيق المكانة الأوروبية المناسبة كقوة عظمى تقف على قدم المساواة
والمنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية وربما تكون أزمة العراق بداية
لتحقيق هذا الهدف المنشود

روسيا والأزمة العراقية الأمريكية:

تعتبر روسيا من الدول ذات العلاقات الوطيدة مع العراق ضمن الدول
العربية التي كانت ذات علاقة مع الاتحاد السوفيتي السابق، وروسيا كانت من
أكبر الدول المصدرة للسلاح للعراق، بل وكان للحزب الشيوعي العراقي دور
كبير في توطيد هذه العلاقة. ويعود ذلك بالأساس لأن العراق كانت البوابة
للإتحاد السوفيتي السابق والإطالة على دول الخليج العربي خاصة، حتى الثورة
الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ حيث لم يكن للإتحاد السوفيتي في ذلك الوقت
أي علاقات بدول الخليج سوى مع العراق.

واستمرت هذه العلاقة في إطار تسلسل الأحداث التي مرت بها دول
المنطقة، منذ ذلك الوقت عبر حربي الخليج الأولى والثانية وعقب ذلك كانت
روسيا تحاول جاهدة مساعدة العراق لتجنب الأزمات الدولية التي كان يمر بها
مع التحالف الدولي أو مع الأمم المتحدة.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن الدبلوماسية الروسية حذرت
العراقيين مراراً وعلى مختلف الأصعدة من خطورة السياسة التي ينتهجونها
باتجاه المماطلة بعملية التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي ومن أن
الولايات المتحدة يمكن أن تقوم حقاً بعملية عسكرية ضد بغداد. وإجمالاً فإننا إذا

ما انتقلنا إلى موضوع دور روسيا في الأزمة العراقية توجب علينا التأكيد على أنه خلال مختلف مراحل هذا الدور وحتى خلال المرحلة الصعبة من ترميم الدبلوماسية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ظلت سياسة روسيا إزاء بغداد متينة ومترنة ترمى إلى الحفاظ على العلاقات مع العراق وتقديم الدعم المعنوي والسياسي له بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة أيضاً. وما من شك في أن هذا الدعم كان خلال مختلف مراحل الأزمة العراقية يتنوع محكوماً في كثير من الأحوال بعوامل السياسة الداخلية الروسية وكذلك بمجمل ما لروسيا من علاقات دولية ومع ذلك فإن الجانب الرئيسي من هذا الدعم ظل يتمثل في رفض روسيا التوجه نحو استخدام القوة العسكرية كأداة تكاد تكون الوحيدة التي يمكن بواسطتها إرغام بغداد على تطبيق قرار هيئة الأمم المتحدة ومعروف أن الدبلوماسية الروسية وبمفردها عملياً استطاعت تفادي انفجار الوضع عام ١٩٩٨ عندما أقيمت القيادة العراقية بفتح الأبواب مجدداً أمام عودة المفتشين الدوليين إلى العراق، وإرجاع النزاع إلى قنوات هيئة الأمم المتحدة وليس من باب المصادفة إطلاقاً أن تبدأ منذ النصف الثاني من التسعينات تحديداً الاتصالات الروسية العراقية المكثفة في المجال التجاري الاقتصادي، وأن يوقع الطرفان عدداً من العقود الضخمة ولاسيما في القطاع النفطي لتصبح الشركات والمؤسسات الروسية صاحبة أكبر حصص لتصدير النفط العراقي في إطار برنامج الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) وعلى هذا النحو غدت روسيا الشريك السياسي والتجاري الاقتصادي الأول للعراق واحتلت مواقع بالغة الأهمية في السوق العراقية خاصة في مجال النفط علماً أنها كانت بحكم خصوصية الوضع تتصرف في إطار نظام العقوبات الأمر الذي قيد إلى حد كبير إمكانيات تنفيذ العقود الضخمة علاوة على خشية روسيا الاتحادية من ضياع ديون العراق لها والتي تصل إلى حوالي ثمانية مليارات دولار.

وحاولت روسيا جاهدة عدم انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق دون غطاء دولي وقرار الأمم المتحدة في إطار سعيها لتحقيق الحل السلمي للأزمة العراقية الأمريكية.

كما سعت روسيا من خلال تحالفها مع ألمانيا وفرنسا من خلال مجلس الأمن عدم استصدار قرار جديد منذ صدور القرار رقم ١٤٤١ والذي يدعو إلى قيام المفتشين الدوليين بنزع أسلحة التدمير الشامل إن وجدت بالطرق السلمية دون استخدام القوة العسكرية.

هذا ولقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على روسيا بكافة الوسائل لموافقتها على تمرير قرار جديد من مجلس الأمن يخول لها استخدام القوة ضد العراق تارة بالوسائل الدبلوماسية وتارة بالوسائل الاقتصادية سواء عن طريق مساعداتها الاقتصادية لها ومنها تقديم تكنولوجيا استخراج النفط من حقول سيبيريا وهو ما أتفق عليه منذ أوائل فبراير عن مد خط أنابيب للغاز من غرب روسيا إلى الجزر اليابانية ومنها إلى غرب الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحملة الأمريكية لتقليل اعتمادها على بترول الشرق الأوسط واستخدام روسيا كمنافس للبترول السعودي في منظمة أوبك ويهدف إضعاف منظمة أوبك المصدر للبترو.

والمعتقد أن الروس سيقبلون في النهاية صفقة روسية أمريكية تتضمن بعض المصالح في العراق وإعطاء روسيا حرية أكثر في استخدام العنف لسحق المقاومة الشيشانية مقابل دعم الموقف الأمريكي أو على الأقل السكوت عليه وذلك بأن تلعب لعبة مزدوجة تسعى فيها إلى الحفاظ على الحد الأدنى بين التفاهم مع الولايات المتحدة والعمل على حماية مصالحها في العراق وفي منطقة الشرق الأوسط.

موقف بعض الدول في النطاق الإقليمي للشرق الأوسط:

اختلاف توجهات ومواقف هذه الدول بين المعارضة أو التأييد في المراحل المختلفة للأزمة بل لقد اتصفت بعض مواقف لهذه الدول بالغموض والتردد.

تركيا وحرب الخليج:

برغم موافقة الحكومة على انتشار القوات الأمريكية في الأراضي التركية إلا أن مجلس الأمة التركي لم يوافق على ذلك عندما عرض الأمر عليه وإن كان يعتقد أن الهدف التركي المعارض للغزو وبرغم أطماعها وتطلعاتها في شمال العراق هو تخوف تركيا من تقسيم العراق وإقامة دولة كردية في شمال العراق مما يعنى مطالبة باقي الأكراد في الدول الأخرى المحيطة لإقامة دولة كردية كبرى ولكن الموقف التركي يعتبر من المواقف المعقدة حيث يتأرجح بين ولائه لحلف الأطلسي كأحد أعضائه بجانب رغبته الشديدة لدخوله الاتحاد الأوروبي كأكثر دولة وهذه الرغبة حلم يراود تركيا من فترة ليست بالبعيدة وفي نفس الوقت لا تستطيع الاستغناء عن علاقتها القوية بالولايات المتحدة ورغبتها في معاونتها لإنقاذ اقتصادها من الأزمة الحالية علاوة على المعونات العسكرية التي تقدمها لأمريكا وتركز الخلاف أساسا مع الولايات المتحدة على موضوعية حجم وشكل المساعدات التي تحتاجها تركيا منها والثاني عن السماح للقوات التركية بدخول الأراضي العراقية.

وقد أجمع الكثير من المحللين على أن تركيا كانت ستوافق في النهاية على منح القوات الأمريكية والمتحالفة تسهيلات لضرب العراق نتيجة للعلاقة التي تربط تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية من جانب ولعضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي والذي دعم تركيا بالمعدات منها الصواريخ الباتريوت المضادة للصواريخ وطائرات الاستطلاع والإنذار الأوأكس التابعة للحلف بهدف الدفاع عن تركيا وأراضيها.

وبالنسبة للدول العربية:

عارضت جميع الدول العربية بصفة عامة الهجمة الأمريكية المبيته ضد العراق وذلك خلال مؤتمرات القمة سواء القمة العربية أو الإسلامية والتي انعقدت في أوائل شهر مارس (٢٠٠٣)، كما اتفقت على عدم المشاركة في أي عدوان أمريكي على العراق. ولكن بعض الدول العربية وهي الدول الخليجية كانت لها بعض التحفظات بسبب وجود القوات الأمريكية والبريطانية على أراضيهم وذلك وفق اتفاقات ومعاهدات تعاون عسكري معه وذلك من قبل الأزمة العراقية الأخيرة بل منذ حدوث حرب الخليج الثانية بل إن هذا التواجد العسكري كان أحد تداعيات ونتائج غزو العراق للكويت.

ولكن كانت وما زالت هناك معارضة شعبية من شعوب هذه الدول منذ العدوان على شعب العراق مطالبة بتدمير أسلحة الدمار الشامل إن وجدت عن طريق مفتشي الأمم المتحدة وبالطرق السلمية دون استخدام القوة.

الدور الإيراني ومدى مصداقيته:

إيران تدرك أن للغزو الأمريكي للعراق سيكون مقدمة للاعتداء على إيران كما أن هذا الغزو سيؤمن وجوداً عسكرياً أمريكياً في العراق، وسيكون مقدمة لترتيبات إقليمية جديدة لإسرائيل أن تتواجد في العراق بالقرب من إيران، ومن ثم فإن معادلة العلاقات الإقليمية في الخليج سوف تشهد اختراقاً إسرائيلياً غير مسبق في ظل حماية ورعاية أمريكية لهذا الاختراق.

ويمكن تحديد ثلاثة منافذ للخطر على الأمن القومي والمصالح والأهداف القومية الإيرانية وبالذات في إقليم الخليج بعد العدوان الأمريكي على العراق وهي:-

- ١- خطر الوجود العسكري الأمريكي والنفوذ الإسرائيلي في الخليج في ظل اختلال موازين القوى الإقليمية بفرض نظام عميل في بغداد.

٢- خطر العدوان المباشر على العراق سواء كان العدوان أمريكياً - إسرائيلياً، أم كان أمريكياً فقط أو إسرائيلياً فقط في ظل الجنوح الإسرائيلي لتدمير المنشآت النووية الإيرانية على غرار تدمير المنشآت النووية العراقية.

خطر شن عدوان أمريكي - إسرائيلي ضد حزب الله وسوريا وتدمير قدرات المقاومة الفلسطينية باعتبار أن حزب الله تم إدراجه ضمن المنظمات الإرهابية، وأن سوريا تقف حجر عثرة أمام تصفية حزب الله ومنظمات المقاومة الفلسطينية.

جاء هذا الرفض المطلق والسعي إلى تجنب حدوثه، مع حرص شديد على عدم التورط في أي صراع عسكري مع الولايات المتحدة، هذا الموقف جاء شديد الغموض وأوقع المسؤولين الإيرانيين في كثير من التناقض الظاهري لكن التدقيق فيه، وفهم خلفياته، يوضح قدراً كبيراً من الاتساق والتوازن بين ما هو عسكري وما هو سياسي من التزامات.

فالموقف الإيراني، من حيث المبدأ، عبر عنه الرئيس محمد خاتمي من خلال تجديد التأكيد على موقفه الراض لضرب العراق أو للتدخل في شئونه الداخلية، أما الموقف الإيراني من الناحية العملية فقد شهد تداخلاً بين وزارتي الخارجية والدفاع، ومن هنا هذا الفهم نظر إلى تصريحات علي شمخاني على أنها تعبر عن الموقف العسكري باعتباره وزيراً للدفاع، والتركيز على قوله إن موقف الجمهورية الإسلامية إزاء العراق في الظروف الراهنة هو: لا للمواكبة، ولا للمغامرة، وفهم هذا القول على أنه يعني إنه عندما تندلع الحرب فعلياً، فإن إيران لن تواكب أي تحرك عسكري أمريكي يشارك فيه المعارضة العراقية، وبالتالي فإنها لن تقدم أية تسهيلات أو قواعد لجماعات المعارضة العراقية المقيمة على الأراضي الإيرانية، وزاد البعض على ذلك بالقول إن إيران وفق هذا الفهم، (أي عدم المواكبة) لن تسمح لقوات بدر التي تتواجد على أراضيها، وتمثل الذراع المسلحة للمعارضة العراقية في إيران، بالقيام بأي دور في هذه الحرب.

وهذه رسالة موجهة لكل من الحكومة العراقية والولايات المتحدة بأن إيران لا تملك نوايا انتهازية فيما يخص العراق، وأنها من الناحية العسكرية ستختار الوقوف على التل، وقد تحمل - كما رأى بعض المحللين - تحذيراً للمعارضة العراقية في إيران بضرورة عدم التعويل كثيراً على قواتها العسكرية المتمثلة في قوات بدر.

وهنا نلاحظ حرص الإيرانيين على توضيح أن موقف "الحياد" الإيراني يتعلّق أساساً فقط بالإطار العسكري وليس بالجانب السياسي والدبلوماسي والإعلامي وملحقاته، ومن ثم فإن "الحياد" الإيراني ليس حياداً سلبياً بل هو "حياد إيجابي" فهو يتمثل في بذل كل الجهود الممكنة للحيلولة دون حدوث الغزو الأمريكي للعراق، لكن الحياد العسكري ليس التزاماً مطلقاً خصوصاً إذا تعرضت إيران لعدوان عسكري، وسوف ترد في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة، وجاءت تصريحات الجنرال محمد سليمي قائد الجيش الإيراني توضح جدية هذا الموقف. فقد أعلن أن القوات المسلحة الإيرانية اتخذت عدداً من الخطط تقضى بإجراء مناورات وتحركات لوحدة السلاح الجوى والبحري لإفشال التهديدات الأمريكية ضد إيران.

وعندما أبدى الرئيس الأمريكي تفهماً ظاهرياً أو تكتيكياً للموقف الدولي الراض لشن أي ضربة وقائية أمريكية منفردة دون قرار من الأمم المتحدة دعت طهران بغداد للموافقة على العودة السريعة للمفتشين الدوليين على الأسلحة للحيلولة دون تعرضها لضربة عسكرية أمريكية، كما دعت الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة للقيام بدور أكثر فاعلية لتفادي الحرب، ودعت وزارة الخارجية الإيرانية أن تتعاون الحكومة العراقية مع الأمم المتحدة للعودة السريعة لمفتشي الأسلحة.

حرص الإيرانيون على التمسك بدرجة عالية من ضبط النفس للحيلولة دون التورط في أي مواجهة مع العراق في هذه الظروف حتى لو كانت إعلامية وسياسية، لإدراكهم أن مثل هذه المواجهة سوف تؤول على أنها انحياز للموقف

الأمريكي بكل ما قد يحدثه ذلك من تشويه غير مرغوب للسياسة الإيرانية وللعلاقات الإيرانية - العربية بصفة خاصة.

التنسيق في المواقف مع دول مجلس التعاون الخليجي:

أظهرت إيران حرصاً واضحاً على التنسيق في المواقف مع السعودية ودول مجلس التعاون الأخرى، سواء بالنسبة للجهود المشتركة لمنع عدوان أمريكي على العراق أو بالنسبة لمرحلة ما بعد سقوط النظام العراقي الحاكم في حالة وقوع العدوان في إسقاط النظام (وقد احتلت العراق فعلاً وسقط النظام).

وللحقيقة يمكن القول إن الحرص كان متبادلاً بين الجانبين الإيراني والسعودي، وأيضاً بعض دول مجلس التعاون وخاصة البحرين، فإذا كان الرئيس الإيراني محمد خاتمي قد زار السعودية زيارة خاصة أجرى خلالها محادثات مهمة مع ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، فإن ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى زار طهران في زيارة هي الأولى من نوعها منذ استقلال البحرين عام ١٩٧١، كما زار الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي طهران والتقى بنظيره الإيراني كمال خرازي في ١٨ أغسطس (٢٠٠٢)، حيث أكد الوزيران موقف بلديهما المعارض لأي عمل عسكري ضد العراق.

أما زيارة ملك البحرين لطهران فقد عبر البيان الصادر في ختامها عن قدر أكبر من الوضوح في الموقف، فإلى جانب التأكيد على المعارضة "الحازمة" لأي عمل عسكري أحادي الجانب "ضد العراق" أوضح البيان أن الدولتين تعبران عن تضامنها مع الشعب العراقي، وتطالبان حكومة العراق باحترام قرارات الأمم المتحدة كما أكدتا احترامها لوحدة الأراضي العراقية وسيادته الوطنية، وحذرتا من التهديدات التي تواجه المنطقة، وأكدتا معارضتهما لأي عمل يهدف إلى تعريض الأمن والاستقرار في الخليج للخطر.

وهنا نلاحظ ثلاث مسائل مهمة:-

الأولى: هي الإشارة إلى رفض أي عمل عسكري "منفرد" ضد العراق بما يعنى أنه لو صدر قرار من الأمم المتحدة يسمح بتوجيه هجوم عسكري ضد العراق فإنه لن يلقى معارضة.

الثانية: هي إعطاء أولوية الاهتمام للشعب العراقي بما يكشف عن وجود موقف رافض للنظام العراقي الحاكم.

الثالثة: الحرص على تنسيق مواقف إيران مع دول الخليج المجاورة عبر عنه المرشد السيد على خامنئي في لقائه بملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى في طهران الذي طالب بضرورة إقامة علاقات أوثق بين الدول المجاورة للخليج "الفارسي" وإيران، وقال إنه نظراً إلى الطابع بالغ الحساسية للخليج، ونظراً إلى حقوله الهامة والطاقة التي ينتجها فإن أي حدث في المنطقة سيعود بالويل على من يتسبب فيه.

الحرص على تجنب المواجهة مع الولايات المتحدة:

يعكس هذا الحرص حقيقة الموقف الداخلي في إيران أو فنقل هو محصلة تفاعلات تيار التشدد المحافظ والإصلاحي خصوصاً وأن الموقف الإيراني يقف بين خيارين أحدهما أن الولايات المتحدة والعراق كلاً منهما له دين هائل عند طهران كما أن هناك إدراكاً شبه عام لدى الإيرانيين (محافظين وإصلاحيين) بأن كلا من الولايات المتحدة والعراق يسعى لاستمالة إيران إلى جانبه، مما جعل الموقف الإيراني يتأرجح بين عدم مواكبة واشنطن في ضرب العراق وعدم خوض مغامرة غير محسوبة النتائج في دعم بغداد لوعى الإيرانيين بأن واشنطن تعمل لاستمالة طهران عبر التحذير من الخطر العراقي على دول الجوار، والاستمرار في استخدام لهجة التصعيد لدفع طهران إلى الابتعاد عن أي تقارب مع بغداد، ولوعى الإيرانيين بأن العراق هو الآخر يسعى لاستمالة إيران بالتركيز على أنها ودول جوار أخرى ستكون الهدف المقبل للحملة الأمريكية.

وإلى جانب خطوات التهديد هذه حرصت إيران على إظهار أعلى قدر من الجدية في التصدي لأي نوايا عدوانية أمريكية، فقد صرح الأدميرال علي شمخاني وزير الدفاع الإيراني بأن على الولايات المتحدة أن لا تتجاوز الخطوط الحمراء في حال شن هجوم على العراق مؤكداً في الوقت نفسه أن بلاده "لا ترغب بمواجهة" مشيراً إلى أن القوات المسلحة الإيرانية على أتم الاستعداد لمواجهة أي احتمال، وقال إن عواقب هجوم أمريكي على إيران ستخلق ظروفاً غير متوقعة للولايات المتحدة وأمن المنطقة، لكنه أشار إلى أن إدانة محتملة لعملية عسكرية أمريكية لا تعني مواجهة مع الولايات المتحدة، لقد بذلنا كل جهودنا السياسية لتخفيف حجم المخاطر العسكرية وإبعاد احتمال عملية عسكرية أمريكية، وخلص إلى القول وهذا هو المهم أن مستوى التناقضات والعداوة في الوقت الحالي بين طهران والولايات المتحدة ليس مرتفعاً إلى الحد الذي يدفع هذه الأخيرة إلى شن عملية عسكرية على بعد عشرة آلاف كم من حدودها.

إسرائيل الرابع الوحيد في هذه الأزمة:

إن إسرائيل هي الرابع الوحيد في هذه الأزمة ومن الحرب ضد العراق. بل ليس من الغريب أن تكون هذه الأزمة وهذا الموقف الأمريكي المتعنت إحدى نتائج سعيها وتشجيع يهود أمريكا وكل قوى الضغط لإقناع الولايات المتحدة بخطورة العراق على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط أو على الولايات المتحدة بشكل أو بآخر. ليس هذا فقط بل سارعت إسرائيل بتقديم الكثير من جانبها لخدمة الولايات المتحدة حيث زودتها بخبرات كثيرة في مجال الحرب ضد الإرهاب ولقد ركبت إسرائيل موجة رد فعل أحداث ١١ سبتمبر لإثارة أمريكا ضد العراق. وتحاول إسرائيل بقيام الحرب أن تأخذ مكاناً فيها حتى ولو لم يتم قصفها من قبل العراق.

ومن المعروف أن إسرائيل قدمت معلومات خاصة بها عن العراق للإدارة الأمريكية حول العديد من المجالات والقضايا والصور الفضائية. كما قدمت خبرتها في الحرب في المدن. بل من المعتقد أن إسرائيل لم تترك هذه الفرصة

للعرض بالقيام بالأعمال الاستخبارية والتجسس كما تعد إسرائيل أن الحرب ضد العراق هي بداية الحرب ضد الإرهاب والدول المؤيدة له وتقصده في ذلك سوريا ولبنان وإيران. ولهذا فمن الطبيعي أن تطالب إسرائيل بنصيبتها من العائد ومن المكاسب الأمريكية من هذه الحرب. وعلى الأقل التأييد المطلق في التسوية السلمية من المنظور الإسرائيلي بجانب المساعدات الاقتصادية من منح ومساعدات وقروض وضمانات بحجة تعويض الاقتصاد الإسرائيلي المنهار حالياً.

وسنأتي بشرح الموقف الإسرائيلي بشيء من التفصيل في الفصول التالية حيث إنها إحدى الدول المؤثرة بحكم علاقاتها وتأثيرها على السلطة الحاكمة في الولايات المتحدة والتي لها دور هام سواء أثناء الحرب أو المرحلة التالية له.

فكر الاتحاد الأوروبي والحرب العراقية:

دول الاتحاد الأوروبي "القديم" بشكل عام تتخوف من نتائج تطبيق "عقيدة بوش" في العراق بعد أفغانستان، لأن الانتصارات العسكرية تجعل من الولايات المتحدة إمبراطورية مستبدة لا تراعي قوانين الأمم المتحدة ولا تعترف بمصالح حليفاتها. ويرى "جاك شيراك" أن أمريكا ستصبح دولة إمبريالية بفضل القوة التي تملكها لا بفضل الشعارات التي تطرحها. وهو يعارض عدم تقيدها بالاتفاقات الملزمة كأنها وريثة المهام التي تخلت عنها الإمبراطوريات المنهارة في القرن العشرين، كالإمبراطوريات العثمانية والبريطانية والسوفيتية وتقول الصحف الألمانية إن "مؤتمر فرساي" لم يحقق السلام والحرية لدول أوروبا كما تصورت "عقيدة ويلسون" بل أنتج النظام النازي الذي فرض الحرب العالمية الثانية. وهي ترى أن السيناريوهات التي يعرضها صقور الإدارة مثل "ديك تشيني" و"دونالد رامسفيلد" لن تقضي إلى الاستقرار والسلام المنشودين، ذلك أن تداعيات التغيير في العراق لا يمكن أن تعطي بوش العصا المطلوبة لفرض تغيير موقف إسرائيل ما دامت طموحاته في التجديد تخضع لإرادة نتانياهو وشارون وموفاز. وعندما يتحدث المسؤولون الأمريكيون عن تشكيل

شرق أوسط جديد إثر انهيار صدام حسين، إنما يتوقعون حدوث سلسلة متغيرات على صعيد المنطقة كلها. أي إنهم يراهنون على انتصار تيار الإصلاحيين في إيران، الأمر الذي يؤمن التقارب مع واشنطن، ويوفر أجواء جديدة تسمح برفع الحظر والمقاطعة وتأمين تدفق النفط والغاز.

كما يخشى الاتحاد الأوروبي من أي محاولات أمريكية لإيجاد حكومة معتمدة على الدول الحديثة وخاصة تلك التي خرجت من العباءة السوفيتية مما يؤدي إلى إضعافه أو تفككه خاصة وأن الموقف الأوروبي الذي ظهر معارضا الولايات المتحدة في حربها وكذلك المعارضة في حلف الناتو سيجعل الولايات المتحدة أكثر حذرا وقلقا من أوروبا كمنافس لها في المستقبل وأمريكا تخشى ذلك بل ترفضه كما أن الكثير من الدول الأوروبية بل جميع هذه الدول - ولو بدرجات متفاوتة - تشعر بأهمية العلاقات الأوروبية - الأمريكية وترغب في المحافظة عليها.

أوروبا وخيار القوة الأمريكي:

لقد عارضت القمة الأوروبية في بروكسل الحرب ضد العراق وطالبت القمة الأوروبية، أوائل مارس (٢٠٠٣) في أن العراق يجب عليه أن يدرك بجد أنه مطالب بإثبات تخلصه من أسلحة الدمار الشامل وأن الضغوط عليه ستستمر قائمة علماً بأن الوصول إلى ذلك لا يكون حتماً بالخيار العسكري المكلف والذي ستلتفه عواقب يجب تجنبها.

ولعلل المواقف المعبرة عنها من خلال أصوات "سولانا" و"سترو" و"قيشر" فقد قال المتحدث باسم السياسة الخارجية الأوروبية إن الكل متفق على أن تكون الحرب هي الخيار الأخير وقد تكون الحرب هذه ضرورية في لحظة ما ولكن لم تصل إلى هذا الحد ولقد قال وزير الخارجية البريطاني من الصعب شن الحرب في هذه الظروف ويجب أن نأخذ الرأي العام في الاعتبار وقال وزير الخارجية الألماني إن مبادرة الثمانية (الذين أيدوا بوش في خطاب جماعي) كان مخالفاً

للبروح التي كانت تسود في السابق والتي كانت تسهل الوصول إلى مواقف مشتركة وكان من الممكن التوصل هذه المرة إلى مواقف مشتركة.

معنى ذلك كله أن أوروبا أرادت أن تسجل موقفاً متميزاً في اتجاه خدمة نفس الأهداف وإذا كان توجيه ضربة عسكرية للعراق هدفاً تقود إليه حسابات أمريكية فإن الحسابات الأوروبية تقود إلى سياسة مستقلة ستكون في الغالب منسجمة مع السياسة الأمريكية ولكن بدون إملاء، ربما كانت تجربة العراق ميلاداً لسياسة أوروبية مشتركة. قد يجوز لنا أن نتحسس في الموقف الأوروبي بدايةً تعددية قطبية وإذا حدث هذا سيكون الوضع مفيداً للتوازن العالمي وهي فرصة متاحة للمجموعة العربية تضاف إلى ذلك الانتفاضة العالمية ضد الحرب وهو معطى يملئ على المجتمعات المدنية في العالم العربي أن تقرأ الموقف بشكل صحيح.

إن الولايات المتحدة مدعوة إلى مراجعة مواقفها وقد بدأت تصنع ذلك، لأن العالم لا يمكن أن تقوده قوة واحدة مهما كانت القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية الأمريكية.

الأهمية الاستراتيجية للخلاف الأوروبي الأمريكي على العراق

إن الموقف الأوروبي المعارض للسياسة الأمريكية التي ترمى إلى شن الحرب على العراق والتي تقوم على الهيمنة وعدم احترام الغير وإهمال مصالحهم وإغفال التطورات المهمة والعميقة التي يعيشها العالم منذ انتهاء الحرب الباردة وتفكسك الاتحاد السوفيتي وبالتحديد يمكن القول بأن الموقف الأوروبي يعود إلى القضايا المهمة الآتية:-

١- رفض إدارة الرئيس بوش ما أصاب العالم من تغير بعد انتهاء الحرب الباردة وأن شعوبه التي عانت الكثير من الحروب أصبحت تعادى الحروب وتنادى بالسلام

٢- استخفاف إدارة الرئيس بوش بأوروبا عموماً والاتجاه إلى التعامل مع دولها وحكامها كعملاء تابعين وليس كشركاء استراتيجيين والتصرف بالتالي وكأن الحرب الباردة لا تزال قائمة وأن الغرب الذي تقوده الولايات المتحدة لا يزال يخوض غمار حرب مع الآخر وأن حاجة أوروبا للحماية العسكرية الأمريكية لا تزال حقيقة ملحة تفرض على الأوروبيين الطاعة وتوجيه الشكر لأمريكا.

٣- عدم استيعاب أمريكا لمدى التعاطف الذي حصلت عليه عالمياً بعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١) الإرهابية ومسؤولية بوش الشخصية ووزير دفاعه عن سرعة تلاشي ذلك التعاطف خصوصاً عندما قال إن العالم ينقسم إلى معسكرين معسكر خير تقوده أمريكا ويخضع لإرادتها ومعسكر شر يضم كل من لا يقبل بالقيادة الأمريكية ولا يخضع لإرادتها.

٤- بعد تبلور الخطر النووي الذي تجسده كوريا الشمالية واتجاه أمريكا إلى مهادنتها والتعامل مع الأزمة التي أثارها بالطرق الدبلوماسية أدرك الأوروبيون أن الهدف الأمريكي في العراق يتجاوز بكثير تجريد العراق من أسلحته النووية ويرمى إلى السيطرة على المنطقة العربية والتحكم بإمدادات النفط العربية وهو هدف يتعارض مع المصالح الأوربية في المدى الطويل إذ أن المشاركة الأوروبية في الحرب على العراق لا تعني فقط مساعدة أمريكا على السيطرة على النفط بل أيضاً السماح لأمريكا بالسيطرة على النفط واستخدامه سلاحاً ضد أوروبا نفسها إذا رغبت ومتى رغبت.

- بعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١) رأت إدارة بوش والفريق الحاكم في واشنطن أن الفرصة مواتية لفرض هيمنة أمريكا على العالم إذ رأى بوش التعاطف العالمي مع الشعب الأمريكي في محنته رضوخاً للهيمنة الأمريكية وقبولاً بسياسة أمريكية عدوانية وعقلية استعلائية، وكان مفروض وأمريكا في قمة قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية أن تنجح في فرض هيمنتها على العالم خصوصاً في غياب الاتحاد السوفيتي وضعف روسيا وانشغال الصين

وتراجع اليابان ومرور أوروبا في مرحلة انتقالية صعبة إلا أن أوروبا فاجأت العالم حيث أصرت على اتخاذ موقف أخلاقي حيادي مخالف للموقف الأمريكي، ولقد تقدمت أوروبا بقيادة فرنسا وألمانيا وبلجيكا خطوة كبيرة وجريئة إلى الأمام عندما استخدمت الفيتو لتعطيل القرار الأمريكي في مجلس حلف الناتو.

وهذا يعنى أن أمريكا خسرت قوتها وتأثيرها كدولة رائدة لدى شعوب العالم بما في ذلك شعوب أوروبا وليس أدل على ذلك من خروج الملايين للتتديد بالحرب والسياسة الأمريكية في مختلف دول العالم يوم ٢٠ مارس (٢٠٠٣) إلى ذلك خسرت أمريكا قيادتها المطلقة لأوروبا ولحلف الناتو وهذه تطورات إيجابية تخدم قضية السلام العالمي وتحد من قدرة أمريكا على بسط هيمنتها على العالم.

إن العالم الذي برز بعد الحرب الباردة والذي يقوم على أحادية القطب لا يخدم مصلحة السلام أو النمو أو العدل وأن نظاما يقوم على تعدد القوى هو البديل ليكون للعدل والسلام والنمو فرصة ليزدهر الموقف الأوروبي خطوة تجعل عالم تعدد القوى أقرب من أي وقت مضى وهي خطوة بحاجة إلى تأييد ودعم كل الأطراف المعنية بالسلام والأمن واحترام الآخر.

ظهور قوة عظمى منافسة:

على أنه يجدر بنا أن نتذكر بأن الشاغل الاستراتيجي لأمريكا قبل ١١ سبتمبر لم يكن العراق أو الإرهاب أو الأصولية الإسلامية بل انهيار الاتحاد السوفيتي وما تبعه من تصدع الإمبراطورية السوفيتية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى تصور خبراء الاستراتيجية الأمريكية بأن الصين هي على المدى البعيد (العدو) الوحيد المحتمل وهي القوة الوحيدة التي يمكنها أن تتحدى يوماً الهيمنة الأمريكية وعليه فيجب اعتبارها (الخصم الاستراتيجي) لأمريكا واعتبار مضائق تايوان من دون كل بقاع العالم سبيلاً لتوفير شرارة الحرب العالمية الثالثة.

غير أن الأمور تغيرت كثيراً خلال السنتين الأخيرتين فقد بذلت أمريكا والصين جهوداً محسوسة لتحسين العلاقات بينهما إذ انضمت الصين عام ٢٠٠١

إلى منظمة التجارة العالمية بمباركة أمريكية وقام جيان زيمين زعيم الحزب الشيوعي الصيني بزيارة جورج بوش في مزرعته في تكساس وبلغت المبادلات التجارية بين البلدين أكثر من مائة مليار دولار امتصت الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها ربع الصادرات الصينية المزدهرة.

- لكن التنافس الكامن مازال قائماً ولا يحتمل أن يزول فقد وجهت إلى الصين انتقادات شديدة في استراتيجيتها الأمنية القومي الأمريكي أي البيان الأساسي لإدارة بوش في تحديد سياستها الخارجية الذي أُنِيع في سبتمبر (٢٠٠٢) الماضي. إذ يقول البيان بأن زعماء الصين لم يحددوا بعد خياراتهم الأساسية في نوعية دولتهم ويسوق بعد ذلك ملاحظات استنكارية حول تزايد إمكانات الصين العسكرية وحول حكم الحزب الواحد وسجلها في موضوع حقوق الإنسان وحول عدم انفتاحها وإهمالها لحكم القانون. وطبعاً حول تهديدها بابتلاع تايوان بالقوة ولقد كان الطابع الملفت في مبدأ بوش تصميم أمريكا على مقاومة كل خصومها ومنافسيها بحيث تبقى وحدها القوة العظمى الوحيدة في العالم.

فأمريكا تحتاج لكي تحتوى الصين أن تتفرد في السيطرة على منطقة الخليج الاستراتيجية التي تحتوى على أكثر من ربع الاحتياطي النفطي في العالم والنفط هو المادة التي تسعى الصين حثيثاً إليها لكي تدعم وتنمي قوتها الاقتصادية الهائلة، حيث إن الصين تستورد حوالي ٧٥ - ٨٠% من احتياجاتها من البترول من الخارج فلا شك بأن الصين هي القوة العظمى الناهضة إذ يعتقد الخبراء بأنها ستسبق اليابان حليف أمريكا الأول في آسيا خلال أقل من عشر سنوات فتصبح بذلك القوة الاقتصادية الثانية في العالم وقد بلغت رؤوس الأموال المستثمرة في بورصة الصين ٥٤٠ مليار دولار تعود إلى ١٢١٢ شركة وهو أكبر حجم تبليغه في آسيا بعد اليابان والنبوءة الثانية تقول إن الصين ستبلغ مستوى أمريكا الاقتصادي خلال خمسة عشرة عاماً أي ما بين سنة ٢٠١٥ و ٢٠٢٠ .

ولعل العامل الأساسي في نهضة الصين الحديثة هو أن عقدين من الإصلاحات الاقتصادية في عهد (دنغ زياوي بينج) التي تابعها من بعده جيان

زيمين أدخلت ما يعادل ٤٥٠ بليون من العملات الأجنبية وأنت إلى إحداث تغيير محسوس على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وستبلغ الاستثمارات الأجنبية في الصين في هذا العام ٥٠ بليون دولار، وهو مجموع لم يبلغه أي بلد في العالم بما في ذلك الولايات المتحدة ذلك أن متوسط أجور العامل حوالي ١٥٠ دولار شهرياً يجعل من الصين قاعدة للإنتاج المنخفض الكلفة بالنسبة إلى مئات الشركات الأجنبية وبذلك تتحول الصين بسرعة فائقة إلى منصة ضخمة للإنتاج في العالم.

وسيبلغ استهلاك الصين من الفولاذ في العام المقبل ٢٥% من الإنتاج العالمي كما أن صادراتها السنوية التي تبلغ حالياً ما يعادل ٢٥٠ بليون دولار ستزداد بنسبة ١٥% هذا العام في حين ينتظر أن يزداد إجمالي الإنتاج المحلي بنسبة ٨%.

هذا بخلاف قدرات اقتصادية أخرى ليس مجال الحديث، إلا أنه لم تترك الولايات المتحدة الأمريكية الصين أيضاً في مجال معارضتها استصدار قرار دولي جديد يخولها غزو العراق وتحاول أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها على الصين أسوة بباقي دول العالم المعارضة محاولة استخدام الورقة الاقتصادية وعدم إثارة الملفات المجمدة حالياً خاصة ملف حقوق الإنسان والديمقراطية وغيره.

بالنسبة لباقي دول العالم

كما لم تتوقف الجهود والضغط الأمريكية على دول العالم سواء في مراحل الحشد أو بغرض تقديم التسهيلات أو في أي صورة أخرى منذ بداية التخطيط لنزع أسلحة التدمير الشامل المزعومة أو حتى انتظار التصويت إلى قرار جديد يخول للولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق حتى منتصف مارس ٢٠٠٣ ووسائل الإعلام تذكر بين الحين والآخر عن اعتكاف الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بالاتصال سواء بالدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن مثل

روسيا والصين أو بالاتصالات والتهديد للدول العشر الأخرى الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن مثل باكستان والدول الأفريقية الثلاث غينيا وأنجولا والكاميرون حتى أن وزير الخارجية الفرنسي توجه بزيارة في التاسع من شهر مارس ٢٠٠٣ في جولة لهذه الدول بغرض التأكيد على قرارات القمة الفرنسية الأفريقية والتي عارضت استخدام القوة ضد العراق في الوقت الذي كثفت فيه الولايات المتحدة الأمريكية اتصالاتها لكسب تأييد هذه الدول في الحملة الأمريكية المزعومة.

وهكذا ظهرت الجهود الأمريكية المكثفة على كافة دول العالم المختلفة شرقها وغربها بهدف كسب التأييد الدولي والأممي لتنفيذ نزع أسلحة التدمير الشامل العراقية المزعومة باستخدام القوة العسكرية سواء مع الدول الكبرى وحتى الدول الصغيرة والمعارضة ولم تسلم كل من روسيا والصين وفرنسا وألمانيا وغيرهم العديد من الدول والتي لمحت الولايات المتحدة الأمريكية مراراً بالإدانة ووصف استخدام حق الفيتو والذي لمحت به كل من فرنسا وروسيا بأنه عمل غير مسبوق في السياسة الدولية إلى حد اتهام الدول المعارضة بأنها تحرض على الإرهاب في دفاعهم عن عدم العدوان على العراق وتتناسى الولايات المتحدة الأمريكية أنها لم تستطع أن تقدم البراهين على امتلاك العراق أسلحة التدمير الشامل كذلك للاتهامات المقدمة إلى النظام العراقي بعلاقته بتنظيم القاعدة والتنظيمات الإرهابية وأحياناً بآرائه عناصر من هذا التنظيم وغيرها من الاتهامات العديدة والتي ليس لها أي أساس من الصحة وذلك بهدف الحصول على تأييد دولي يخول لها استخدام القوة العسكرية لنزع أسلحة التدمير الشامل للمزعومة.

ولقد حاولت الولايات المتحدة في سعيها لإقناع العالم بأن هناك دولاً تؤيدها وأن هناك تحالفاً دولياً للحرب ضد العراق بإعلان وزير خارجيتها أن هناك عدداً من الدول (مرة ٣٥ - ومرة ٤٠ دولة) وافقت وأيدت أمريكا في موقفها

ولكن معظم هذه الدول طلب عدم الإعلان عن أسمائها خوفاً من النتائج. وهذه أيضاً إحدى الشطوحات للحكومة الأمريكية لإقناع العالم بشيء غير مقنع.

خامساً: الأسلوب الجاكسوني في إدارة الأزمة:

- عالجت الإدارة الأمريكية الأزمة العراقية في إطار آلياتها العسكرية والسياسية في آن واحد.

فعلى الجانب العسكري اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية أساساً على التفوق الأمريكي الهائل على العراق.

- أما على القوة السياسية فإن القوة العظمى تحتاج الكثير من الأصدقاء والحلفاء للحفاظ على تأثيرها الكوني نجاح الدور الأمريكي في إنجاز قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ وأصر رئيس الوزراء البريطاني "توني بليزر" على اتخاذ قرار آخر مخصص لاستعمال القوة. كان ذلك مهماً سياسياً "لتوني بليزر" وتجاوبت واشنطن مع طلب حليفها القوي في لندن.

ولكن كان القرار الثاني المطلوب يبدو عصياً كون فرنسا وألمانيا (وربما روسيا) يقودون المعارضة وتكون النتيجة أن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة قد يكون عليه التنازل عن نصره في إحراز القرار رقم ١٤٤١ في مقابل هزيمة فشل الحصول على القرار الثاني الذي لم يكن مطلوباً. هذا الحال سيتترك الانطباع بأن أي عمل عسكري لاحق سيبدو وكأنه معارض لإرادة مجلس الأمن بدلا من أن يكون ذلك العمل العسكري نتيجة منطقية لجريرة العراق لترده في تنفيذ القرارات.

هذا الأمر التقني يحمل في طياته مغامرة أخرى يمكن أن تلاحق صناعات السياسة الأمريكية والبريطانية إلا إذا نجحوا في انتزاع معجزة من هذه الفوضى قد يمكن التوصل للقرار الثاني ولكن إذا تقدم "هانس بليكس" بتقرير أكثر سلبية مما فعل لأن هذا الشيء ممكن بالطبع لكن الولايات المتحدة يجب عليها أبداً ألا

تضع نفسها في موقف يكون بوسع موظفين مدنيين دوليين أو حكومات أجنبية أن يتحكموا في قرارات تؤثر على مصالحها القومية.

في موقف مشابه لهذا أثناء عام ١٩٩٩ قررت إدارة الرئيس كلينتون وحلفاؤها في الناتو مهاجمة صربيا بالقنابل (طوال ٧٧ يوما) بدون البحث عن موافقة دولية وذلك بعد اتضاح أن روسيا سوف تستخدم الفيتو ضد أي قرار بالهجوم هذه المقارنة مع حالة إدارة بوش الحالية قد تبدو غريبة خصوصا إذا أخذنا في الاعتبار أن صدام حسين تعتبره أسوأ بكثير من "سلوبودان ميلوسيفتش" وأن العراق يخلف وراءه تجاوزات لقرارات مجلس الأمن بينما لم تكن هناك أي قرارات في "كوسوفو".

في النهاية القوة العسكرية البحتة سوف تتفوق على الأرجح ضد العملية الدبلوماسية غير المضمونة والتي أوصلت الإدارة إلى حافة خوض الحرب بينما للمعارضة العالمية لها تعيق لا تسهل الأمر على الذين كانوا يؤيدون تدعيم القرار الدولي القائم لشن الحرب.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تقدمت هي وبريطانيا وأسبانيا بمشروعها إلى مجلس الأمن في الخامس من مارس للتصويت عليه لمنحها حق استخدام القوة لنزع أسلحة التدمير الشامل من العراق إلا أنه ومع شعورها بعدم إمكانية تمرير القرار سحبت المشروع من جدول أعمال المجلس في الحادي عشر من شهر مارس ٢٠٠٣.

ومع تخوف الرئيس الأمريكي من استخدام فرنسا حق الفيتو ضد أي مشروع يتيح استخدام القوة لنزع أسلحة الدمار الشامل في العراق وجه الرئيس الأمريكي خطابه إلى الشعب الأمريكي مساء الاثنين ١٧/٣/٢٠٠٣ منذرا الرئيس العراقي ببتحيه ومغادرة البلاد خلال ٤٨ ساعة ومصرا على نزول القوات الأمريكية للأراضي العراقية لإيجاد حكومة ديمقراطية في العراق.

إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على خيار القوة:

الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كانتا تصران على غزو العراق منذ مدة وليس منذ إبعاد المفتشين الدوليين عام ١٩٩٨ كما أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقوم بقصف شبه يومي للعراق منذ أحداث حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وإن كان معدل القصف اليومي تزايد منذ وصول جورج دبليو بوش إلى منصة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية في يناير عام ٢٠٠١، كما تضاعفت عمليات القصف منذ بداية النصف الثاني من عام ٢٠٠٢ وتكثيفها اعتباراً من بداية عام ٢٠٠٣ واستهدفت ليس فقط المواقع العسكرية المضادة للطائرات وأجهزة الكشف والرادارات التي كانت تتحجج بها الولايات المتحدة الأمريكية إنما استهدفت مؤخراً مراكز اتصالات ومواقع عسكرية أخرى مثل مواقع وحدات الصواريخ أرض أرض وغيرها من الأهداف المؤثرة على القوة العسكرية وإن كان عدداً كبيراً من المحللين يرى أن هدف عمليات التفتيش هي نزع السلاح العراقي بهدف إتمام عملية الغزو والاجتياح وتغيير نظام الحكم العراقي دون أي عائق.

فالحرب على العراق ليست حرباً من أجل العراق وإنما هي من أجل الهيبة الأمريكية عبر نافذة العراق التي أتاحت فرصة وجدها صقور الإدارة الأمريكية ذهبية ولو كان بناء عظمة أمريكا عبر العراق من أجل قيادة إلى عالم أفضل لكن صقور إدارة "جورج دبليو بوش" يريدون حرباً على العراق من أجل (عقيدة) صنعوها منذ سنوات ووضعوا عليها اسم "جورج دبليو بوش" أخيراً عقيدة فحواها استباحة أي شيء من أجل الحفاظ على تفوق الهيبة الأمريكية.

معركة هؤلاء مع فرنسا وألمانيا تدخل في الحسابات ذاتها التي وضعتها عقيدة الدفاع الاستراتيجي التي صنعوها وليس أمراً عابراً أو زلة لسان في اندفاع وزير الدفاع الأمريكي إلى تقزيم فرنسا وألمانيا في جهد متعمد لخلق الانقسام في صفوف حلف شمال الأطلسي (الناتو) فهذا جزء مما تقتضيه العقيدة ودونالد رامسفيلد يضع تلك العقيدة في أعلى قائمة الأولويات الأمريكية.

قد يكون أحد أعمق تفسيرات تحول وزير الخارجية كولن باول من معسكر الحمايم إلى معسكر الصقور عائد إلى العقيدة التي كانت في الأساس ومنذ سنوات عدة جزءاً من تطورها فهو جندي يتصرف على أساس الولاء التام للقائد صاحب القرار الأخير وهو أيضاً عسكري أساساً قبل أن يمارس الدبلوماسية كوزير خارجية. وكعسكري ساهم "كولن باول" منذ البداية في صنع العقيدة التي تواجه على صعيد الصداقات والتحالفات تحديات خصوصاً من جانب ألمانيا وفرنسا اللتين دخلتا في معركة مع أمريكا معركة عنوانها العراق وحقيقتها العقيدة.

ثم هناك روسيا التي تتحاييل على العقيدة باسترضائها حيناً ووضع العصا في عجلتها حيناً آخر وهناك الصين التي تتظاهر بأنها لا ترى عقيدة فيما تعمل بهدوء وتماسك على نصب شرك لها.

الحرب ضد العراق ساحة اختبار للعقيدة، كذلك الرأي العام الأمريكي يفهم العقيدة من قشورها يفهم أنه ينتمى إلى دولة عظيمة ويريد التفوق الدائم للاحتفاظ بمرتبة العظمة لكنه غير راغب في فهم إفرازات أسلوب العقيدة عليه، فسياسات إدارة بوش ستحول أمريكا إلى عظمى في الكراهية لها واختفاء الثقة بها ستحول الفرد الأمريكي إلى أسير للعظمة سحبت منه لذة العيش والحرية التي وعده بها إعلان الاستقلال الذي أصر على ذكر الحق بالسعي وراء السعادة والأسوأ أن هذه ليست سياسات عشوائية إنها سياسات مدروسة أطلقتها حفنة يمينية متطرفة أحسنّت استخدام استراتيجيتها وقطع الطريق على الاعتراض وحشد الرأي العام من خلال اللعب على خوفه والتلاعب بمبادئه.

قرار الحرب والسياسة الأمريكية

لقد كان خطاب الرئيس "جورج دبليو بوش" في الحفل السنوي للمعيد أميركان إنتر برايزز" يوم ٢٦ فبراير ٢٠٠٣ كان بمثابة إعلان الحرب ضد

العراق. وقد كان للمكان والزمان اللذين ألقى فيهما الخطاب ذلك المغزى وهو المعهد المتشدد ضد العرب.

ومن هنا فإن اختيار بوش لمعهد (أميركان إنتربرايز) لإلقاء (إعلان الحرب) وفي يوم ٢٦ فبراير ٢٠٠٣ الذي كان قد تحددت صبيحته لبدء الحرب " قبل مظاهرات أوروبا " معناه أن بوش قد انحاز لرؤية الصقور والمحافظين الجدد للشرق الأوسط التي تحددت في تغيير النظام في العراق كمقدمة لتغييرات في الشرق الأوسط وحل النزاع العربي - الإسرائيلي وكما يبدو سيناريو بوش (تصور الصقور والمحافظين الجدد) فإنه يقلب المعادلة بالتركيز على تغيير النظام العراقي بدلا من التركيز على تسوية النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي (والصراع العربي الإسرائيلي عموماً) وبالمخالفة لما سارت عليه إدارة كلينتون.

وبالنسبة لمؤيدي سيناريو العراق سيحدث تغييرات في الشرق الأوسط تؤدي إلى حل الصراع العربي - الإسرائيلي في النهاية وذلك ما عبر عنه بوش صراحة في خطابه في معهد أميركان إنتربرايز بقوله إن تغيير النظام في العراق سيفسح المجال أمام تغييرات إيجابية في كامل منطقة الشرق الأوسط كما أنه سيساعد في السير قدماً نحو تنفيذ (رؤية بوش) الخاصة بالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

ويوضح بوش ذلك في الخطاب نفسه بقوله إن قيام نظام جديد في العراق سيقتد كمثال مهم جداً للحرية ويفهم البلدان الأخرى في المنطقة وسيشكل بداية مرحلة جديدة للسلام في الشرق الأوسط ويحرك التقدم نحو دولة فلسطينية ديمقراطية حقاً.

وفي تحليله لرؤية الصقور والمحافظين الجدد للشرق الأوسط (سيناريو بوش) توصل الباحث فيليب جوردون من معهد بروكنجز إلى أن هناك أربعة افتراضات تقوم عليها هذه الرؤية هي:

الافتراض الرئيسي هو أن الوضع الراهن STATUS QUO في الشرق الأوسط لم يعد مقبولاً بعد الهجمات الانتحارية على واشنطن ونيويورك في ١١ سبتمبر فالذين فجروا الطائرات الانتحارية في برجى مركز التجارة العالمي ومقر البنتاجون جاؤوا من العالم العربي مدفوعين بكرهية للولايات المتحدة.

والافتراض الثانى أن بقاء نظام صدام حسين فضلاً عن أنه يعنى بقاء المثال المجسد للديكتاتورية في المنطقة فإنه يمثل تهديداً سواء استمرت العقوبات ضده أو رفعت مع احتمال تطويره لأسلحة دمار شامل وربما لسلاح نووى بما يجعل تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة مستحيلاً.

والافتراض الثالث الذي يبنى عليه سيناريو بوش يتعلق بإسرائيل فإدارة بوش قد استخلصت من تجربة إدارة كلينتون (قشل مباحثات كامب ديفيد - ٢) أن الولايات المتحدة مهما فعلت لن تستطيع تحقيق السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل طالما أن هناك دولا في الشرق الأوسط تدعم بالتدريب والمال ما تسميه الإدارة الأمريكية (الإرهاب الفلسطيني) وطالما لم تتغير القيادة الفلسطينية.

أما الافتراض الرابع فهو أن تحقيق السلام على المدى الطويل والاستقرار وإنهاء الإرهاب المعادى لأمريكا لن يكون ممكناً إلا إذا أصبحت نظم الحكم في المنطقة أكثر ديمقراطية.

وبناء على الافتراضات السابقة جاء سيناريو بوش للشرق الأوسط كما ورد في خطابه أمام (أميركان إنتربرايز) وبدأ السيناريو بتغيير النظام في العراق وليس بحل النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي.

يرى بعض الخبراء أن هذا الوعد يأتي في إطار حملة تهينة الرأي العام العربي وأنه من الصعب الوصول إلى تسوية في ظل سيطرة اللوبي الصهيوني على الإدارة الأمريكية.

ففكرة البدء بالإطاحة بنظام صدام حسين كما يتضمن سيناريو بوش افتراض تحقيق مزايا عديدة:-

١- يعنى خلع ديكتاتور يحكم بعرف التعذيب ومعامل السموم حسب وصف بوش.

٢- إسقاط نظام صدام يعنى رفع العقوبات عن العراقيين وإعادة بناء العراق بأموال البترول العراقي.

٣- إن زوال التهديد الذي يفرضه استمرار نظام صدام يعنى تقليص الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.

٤- يترتب على رفع الحظر والعقوبات وتقليص الوجود العسكري تخفيف حدة الكراهية ضد أمريكا في المنطقة.

٥- قيام نظام ديمقراطى في العراق يعتبر مثلاً مهماً في المنطقة.

٦- إن زوال نظام صدام حسين سوف يحرم شبكات الإرهاب من راع ثرى يدفع الأموال لتدريب الإرهابيين ولأسرهم ويعنى أن الأنظمة الأخرى ستتلقى تحذيراً واضحاً بأن دعم الإرهاب لن يكون مقبولاً.

٧- فإنه بعد زوال التهديد الإرهابى وتحسن الوضع الأمنى يتوقع من حكومة إسرائيل الجديدة أن تساند إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة، كما يتوقع من الدول العربية أن تساند قيام دولة فلسطينية مسالمة وديمقراطية وأن تعلن بوضوح أنها ستعيش في سلام مع إسرائيل.

إن العيب الرئيسى في سيناريو بوش أنه يقوم على افتراضات تبسيطية ومتفائلة جداً وإذا سلمنا بافتراض أن إزاحة النظام العراقى ستكون سهلة دون حرب أهلية ودون إحراق آبار البترول ودون تقسيم العراق فإن الافتراضات التى يقوم عليها سيناريو بوش لا يقبلها العرب بل إن بعضها خداعى لتحقيق الأهداف الأمريكية.

فالسيناريو يفترض أن العراق هو التهديد الرئيسى لاستقرار المنطقة وليس التهديد الإسرائيلى كما يرى العرب وكما يبين واقع الحال كما يفترض السيناريو

أن هزيمة صدام حسين ستعنى نهاية المقاومة الفلسطينية أو ستعنى تخلى العرب عن حقوقهم وهذا افتراض غير صحيح.

والأغرب أن افتراضات بوش تتناقض حين تفترض أن النظم العربية الحاكمة ستتحالف معه لمكافحة الإرهاب وإسقاط نظام صدام حسين والضغط على الفلسطينيين للتسوية مع إسرائيل وذلك في الوقت الذي يطالب فيه بتغيير تلك الأنظمة.

الرأى العام العالمى والحرب

كلما ازدادت العوامل التي تحول دون اندلاع الحرب يزداد توتر فريق إدارة جورج دبليو بوش، والإلحاح أكثر على الحرب بتحد غير عقلانى لتلك العوامل وقد يسجل التاريخ إذا شنت الحرب (العدوان) ضمن هذه الظروف بأنها الحرب الأولى في تاريخ أمريكا يؤخذ فيها بناء على الرغبات فقط وليس على الوقائع التي لا بد منها إلى جانب الرغبات لشن حرب مقنعة وناجحة ويمكن الدفاع عنها، وضمن استراتيجة متوازنة.

فى الرابع عشر من فبراير ٢٠٠٣ واجهت الإدارة الأمريكية في مجلس الأمن نكسة خطيرة وبعضهم أسماها صفة ذلك عندما سقطت حججها أمام تقارير رئيس لجنة التفيتش (أنموفيك) " هانس بليكس " وتقرير محمد البرادعى مدير الوكالة الدولية للطاقة النووية إذ ذهب التقرير ان باتجاه أضعف رغباتها المحمومة في إجبار مجلس الأمن على اتخاذ قرار الحرب وعزز ذلك ما لقيه وزير خارجية فرنسا دومينيك دوفيلبان من ترحيب وهو يتحدى أمريكا أن تثبت بدليل واحد علاقة العراق بتنظيم القاعدة مؤكداً على ضرورة إعطاء فرصة أطول للمفتشين.

وفي الخامس عشر من فبراير ٢٠٠٣ امتلأت مئات العواصم والمدن في العالم بعشرات الملايين من المتظاهرين غرباً وشرقاً ضد اندلاع الحرب ولم تكن المدن الأمريكية من نيويورك إلى بنسلفانيا إلى لوس أنجلوس بعيدة عن تلك

الموجة العالمية التي أضافت عاملاً كبيراً جديداً يفترض أن يسهم في محاصرة فريق إدارة بوش.

ولكن في المقابل استجد عاملان يمكن وضعهما في حساب الحرب الأول انضمام أسبانيا وإيطاليا والبرتغال مع أربع دول أوروبية أخرى من معسكر وارسو سابقاً إلى بريطانيا في دعم الموقف الأمريكي وإحداث تصدع في الصف الأوروبي لإضعاف الموقفين الفرنسي والألماني ولكن قبل أن يجف الحبر على بيان الثمانية المذكورين وإذا بتظاهرات ١٥ فبراير ٢٠٠٣ في لندن ومدريد وروما ولشبونة توقف ذلك التأييد دخلت حكومات تلك البلدان في مأزق بسبب تعارض تأييدها للحرب الأمريكية مع شعوبها، فاستطلاعات الرأي العام في تلك البلدان أشد بلاغة حتى من التظاهرات.

- العامل الثاني جاء من حكومة حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان عندما سمحت تركيا بقدوم آلاف الفنين والخبراء الأمريكيين لتوسيع القواعد وصيانتها. ثم دخلت في مفاوضات أشبه بالفضيحة لمقايضة الموقف التركي من الحرب مقابل تعويضات ومشاركة في الغنائم وفي إعادة تشكيل عراق ما بعد الحرب ولكن ماظهر من تعثر ولو مؤقت في المفاوضات كشف ضعف حكومة حزب العدالة والتنمية أمام قواعدها والرأي العام التركي الذي منحها من الثقة (فتبين أنها في غير محلها) ما لم يمنحه لحزب تركي من قبل فالحكومة التركية كانت في مأزق داخل حزبها الحاكم ومع الرأي العام فقد أثبتت بأنها انتهازية ولامبدئية وبأنها ضعيفة في فهم السياسة وإدارتها وتتحمل بعض مسؤولية في تشجيع الحرب.

ولكن في المحصلة أصبح قرار أمريكا المنفرد بالحرب أشد عزلة من ذي قبل وأحق بالمراجعة حتى من جانب إدارة بوش أكثر من أي يوم مضى ولكنه غدا لا اعتبارات (الهيبة الأمريكية) والمستقبل الانتخابي لجورج دبليو بوش وفريقه المتطرف أشد إلحاحاً وضرورة وإن كانت هذه الاعترافات هي أضعف الأسباب التي تسمح بقرار الحرب بعيداً عن مجلس الأمن فنقطة الضعف هذه

واكبت الإدارة الأمريكية الحالية منذ أن ذهبت إلى الكونجرس ومنه إلى مجلس الأمن وقّبلت أن تعمل ضمن جدرانها حتى الآن على رغم التهديدات المتواصلة بعدم الحاجة إليه في اتخاذ قرار الحرب.

وأما السبب الثاني في ضعف تلك الحجة فتعكسه تجربة المفاوضات العسيرة من أجل التوصل إلى القرار ١٤٤١ ثم الإصرار أكثر من أي يوم مضى على الخروج بقرار غالبية تسعه أصوات ولو كان مجهضاً بالفيتو ولا يحقق فعلاً اتفاقاً عالمياً من خلال مجلس الأمن على الحرب مما اضطرهم إلى سحب القرار الثاني بعد تأكدهم من عدم حصوله على الأصوات اللازمة لتمريره أو باستخدام حق الاعتراض من فرنسا.

غزو العراق والقانون الدولي

من المعتقد أن إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على شن الحرب على العراق لم يكن لها من الأسباب المقنعة بل كانت غير منطقية وغير صحيحة والواقع أنها تخفي وراءها أسباباً أخرى لا تتفق وصحيح القانون والشرعية الدولية.

والمرجح أن أزمة العراق أكبر من تغيير نظام صدام حسين وأخطر من اتهامه بامتلاك أسلحة التدمير الشامل بل أن الحملة تحمل في طياتها مستقبل النظام العالمي ودور القانون الدولي ومكانته فيه.

إن قيام الولايات المتحدة بحشد جيوشها في الخليج دون تفويض مسبق من الأمم المتحدة وإصرارها على ضرب العراق سواء حدث أو لم يحدث وحصلت على موافقة مجلس الأمن يطلق جرس إنذار قوى أيقظ الرأي العالمي وجعله يدرك أن القضية الأهم لم تعد تتعلق ما إذا كان صدام حسين قد قام بخرق مبادئ لقرارات مجلس الأمن وارتكب بالتالي عملاً مخالفاً للقانون الدولي وللشرعية الدولية يستوجب توقيع العقاب عليه بمقدار ما أصبحت تتعلق بمدى سلامة الإجراءات القانونية المطبقة دولياً وبما هي الجهة التي تملك صلاحية تحديد

الخارجيين على الشرعية الدولية وتقرير طبيعة ونوعية العقوبات والإجراءات التي يتعين اتخاذها ضدهم.

كما أن هناك إحساساً قوياً بأن الإجراءات القانونية الخاصة بمحاكمة العراق والتي تجرى أمام مسمع من الرأي العام الذي لا تتوافر فيه أبسط قواعد العدالة فمجلس الأمن الذي يفترض أن يكون بمثابة هيئة المحكمة في قضية العراق أجبر تحت تهديد السلاح الأمريكي على إصدار قرار يقوم على قاعدة أن (عراق صدام) مذنب حتى تثبت براءته القرار رقم ١٤٤١.

والولايات المتحدة الأمريكية أصرت على أن يتحى صدام ويقبل النفي طواعية وحكومات العالم تراقب ما يجرى في صمت ينم عن الخوف حيناً وعن التواطؤ أحياناً أو في همس باحث عن الثمن.

كما أن المحاكمة كانت تجرى في ظروف يعاني فيها الشعب العراقي من آثار حصار ظالم فرض عليه منذ أكثر من اثني عشر عاماً أوقع في صفوف نسائه وأطفاله ومرضاه من الضحايا ما يمكن اعتباره مذابح جماعية وجرائم ضد الإنسانية.

كذلك راهنت الولايات المتحدة على سوء سمعة النظام العراقي وعناقه المستمر وعلى عجز النظام العربي وانقسامه وعلى حرص الدول الكبرى على عدم الدخول في صدام أو احتكاك مباشر معها وبدت واثقة من نجاح مخططاتها تجاه العراق غير أن قبول النظام العراقي للقرار ١٤٤١ وذهابه في التعاون مع المفتشين الدوليين إلى مدى بعيد ساعد ضمن عوامل أخرى كثيرة على إبراز مدى التعنت الأمريكي في معالجة الأزمة مما أثار شكوكاً حقيقية حول صحة الاتهامات الأمريكية والبريطانية بوجود أسلحة نمار شامل في العراق وبدأت الشكوك تتجه نحو حقيقة النية الأمريكية خصوصاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تركت حكومة إسرائيل المتطرفة تعربد كما تشاء وتسد الطريق على كل محاولات التسوية السلمية.

- لقد بدأ سلوك الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً خلال الشهور الأخيرة أقرب ما يكون إلى سلوك رجل الشرطة الذي يحاول إثبات كفاءته بممارسة شتى أنواع التعذيب والابتزاز للحصول من المعتقل على ما يحتاجه من أدلة أما سلوك الحكومة البريطانية فقد تفوق على الجميع في ولائه وانخراطه تحت ولاء الولايات المتحدة وذهب إلى حد القيام بتزوير الأدلة والقرائن نفسها.

وهكذا تتجلى المفارقة الكبرى في الأزمة الدولية الحالية فقد تبين للرأى العام العالمي بوضوح أن النظام الأمريكي أصبح بالفعل أخطر بكثير على النظام الدولي والشرعية الدولية.

إن النظام الأمريكي الذي لا يشك أحد في أنه نظام مؤسسى وما قد يقدم عليه من تصرفات غير شرعية وهو أمر وارد وليس مستبعداً خصوصاً من جانب إدارة يمينية متطرفة كالإدارة الحالية قد يتسبب في إحداث أضرار يستحيل علاجها أو يتسبب في خسائر يستحيل تعويضها.

لقد تقدم ستة عشر باحثاً وأستاذ قانون بارزون برسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" قالوا فيها "إن مبدأ الرئيس بوش والتحرك الوقائى للدفاع عن النفس ليس له أساس في القانون الدولي". وقال الباحثون القانونيون الذين يمثلون جامعات بريطانية عريقة مثل أوكسفورد وكامبريدج إن "التحرك العسكري ضد العراق سيضر بصلاحيات القانون الدولي" وأكدت الرسالة التي حصلت "الجارديان" على نسخة منها أن القرارات الحالية الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن بما فيها القرار الذي صدر بالإجماع في شهر نوفمبر الماضى، ١٤٤١ لا تتضمن تفويضاً للحرب. كما أكدت الرسالة على أن التحركات الدبلوماسية الحالية التي حاولت إصدار قرار ثان يبرر الحرب لا تستند لتشريعات القانون الدولي العسكري ضد العراق.

وأى قرار تم استخدام حق النقض ضده لا يمكن أن يستخدم كأرضية للعمل العسكري. وتصريحات رئيس الوزراء من أنه في ظروف خاصة يتم فيها تجاوز الفيتو "إذا لم يكن منطقياً" لا أساس له في القانون الدولي. فقد استخدمت

المملكة المتحدة (بريطانيا) حق النقض (الفيتو) في ٢٣ مناسبة منذ الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥. وأي محاولة لتجاوز هذه المناسبات على أرضية أنها لم تكن منطقية يجب شجبها وعدم قبولها لأنها تعتبر تدخلا بحق بريطانيا الذي يمنح لها ميثاق الأمم المتحدة في بنده رقم ٢٧.

كما عبر مسؤول أمريكي عن قوله إن أمريكا ليست بحاجة إلى قرار ثان لمهاجمة العراق وكان ستيفن ريدميكز صرح في موسكو "نحن لا نعتبر عملية الحصول على قرار جديد أمرا ضروريا في نظر القانون الدولي.

الإعداد السياسي للحرب ضد العراق

مُهَيِّئًا:

- أولاً: النشاط السياسي الأمريكي لشن الحرب ضد العراق
- ثانياً: المنظور السياسي الأمريكي لحدود استخدام القوة ضد العراق
- ثالثاً: قدرة الولايات على شن الحرب في إطار تحالف دولي أو منفرد
- رابعاً: البعد السياسي لتخطيط الحرب ضد العراق
- خامساً: تأثيرات المعارضة الدولية على الحرب ضد العراق

• أعد هذا الفصل: لواء أ.ح / عثمان كامل حسين الخبير الاستراتيجي.

لواء أ.ح بحري / محمد يسري قنديل الخبير الاستراتيجي.

لواء أ.ح طيار د/ مصطفى إبراهيم الشرقاوي الخبير الاستراتيجي.

ملهيّد:

لقد جاء حدث ١١ سبتمبر مفاجئاً تماماً لكل التوقعات، أدى إلى حدوث شرخ عميق في منظومة الأمن القومي الأمريكي، التي وجدت موقفاً لم تشهده من قبل يهدد بصورة مباشرة ولأول مرة تلك المنظومة التي كانت وظلت تستبعد إمكانية حدوث مثل هذه الضربة الجوية باستخدام وسائل مدنية^(١) ويخترق الجدار الأمني بأسلحته المتطورة، ويعرّى تماماً أوجه القصور في الأجهزة الأمنية والاستخبارية الأمريكية بالرغم مما تملكه من قدرات تكنولوجية تستطيع أن تسمع دبة النمل وترصد حركتها، هذه القدرات التي تمثل ما تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية من "قدرة معرفية" عالية المستوى في إطار ثورة الاتصالات والمواصلات والمعرفة الواسعة لكل ما يدور في جميع أنحاء العالم مع قدرة عالية في سرعة تحليل المعلومات الغزيرة المتدفقة سواء من الأقمار الصناعية أو طائرات التجسس ووسائل كشف متحركة في البحار والفضاء وعلى الأرض، ومنظومة لها مجالات التعاون المخبراتي مع دول صديقة، بما يحقق وجود عيون ساهرة يقظة تبلغ عما تراه في وقته، كل هذا أثبت إمكانية تخطي الجدار الأمني واختراق سريع وصولاً إلى أهداف منها وزارتين سياديتين (الخارجية والدفاع) ومركز التجارة الخارجية الذي يمثل قاعدة اقتصادية وصرحاً اقتصادياً مما ترتب عليه أزمة قومية كبرى أنعش لوبي الحرب ودفع الأمريكيين كراي عام يطالب بالحرب تسيطر عليه النزعة العسكرية وغطرسة القوة، وليس هذا بغريب على المجتمع الأمريكي حيث إن العقلية في الثقافة القومية الأمريكية تتمثل في ازدهار وانتعاش لوبي الحرب في أوقات حدوث أزمات قومية ليكون هذا اللوبي بمثابة قوة سياسية تتحرك نحو الحرب، وتؤيد بل وتطالب بالاستخدام الحاسم للقوة وتمارس ضغوطاً شديدة على القيادات السياسية حتى لا تضع

الوقت في مفاوضات وحوارات من أجل فرض العقوبات الصارمة ولا تضيع الوقت في عقد جلسات المداولات بمجلس الأمن، بل اختيار التوجه السريع إلى مهاجمة العدو بكل ما تملكه من وسائل القوة المتاحة والممكنة ولو تطلب الأمر الاستخدام النووي فليكن، هذا التوجه يمثل الأصولية الثقافية الحالية لجماعات اليمين في الحزب الجمهوري والذين أطلقوا على أنفسهم "المحافظون الجدد" وكان هذه الجماعات التي تدير السياسة الخارجية في حكومة الرئيس بوش كانت على موعد مع الذين نفنوا الهجوم، ولو أنهم ليسوا بالقطع على موعد متفق عليه، ولكن هذا الحدث الإرهابي أتاح لهم فرصة تاريخية لامتلاك مقاليد الأمور في قبضتهم وممارسة نفوذهم وضغطهم المستمر لفرض آرائهم وأفكارهم وثقافتهم كبرنامج لاستراتيجية أمريكية عالمية ولمدة عشر سنوات قادمة..

يجدر الإشارة إلى أن المحافظين الجدد من اليمين الجمهوري تشكلوا في عهد الرئيس ريجان، وبدأت تتبلور إستراتيجيتهم في مسارين أولهما "الهيمنة على العالم" والثاني "التأييد المطلق لإسرائيل" وتأسست لهذا الاتجاه الفكري قاعدة سياسية ائتلافية تضم أطراف حركة المحافظين الجدد وائتلاف اليمين المسيحي ودخول الائتلافيين في علاقة تحالف منظم مع الليكود الإسرائيلي، وقد تحركت هذه الجماعة لتحقيق توليها قيادات ومراكز الفكر لحركة المحافظين الجدد ووصلوا إلى أهم المراكز في الحكومة الأمريكية في عهد بوش خاصة في البيت الأبيض ووزارة الدفاع وهذا ما يفسر أن مستشارة الأمن القومي ووزير الدفاع والعسكريين أصبحوا مقربين من الرئيس بوش وترجع دور وزارة الخارجية مما جعل السياسيون يصفون هذا التحول بأنه عسكرة السياسة الأمريكية، إن هذا التحول يمثل إمدادا لجذور الأصولية الأولى من التاريخ الأمريكي والمتمثل فيما يطلق عليه "ثقافة الجاكسونية.." وهي منسوبة إلى الرئيس جاكسون، وهو الرئيس الأمريكي الذي كان له نفوذ وتأثير في فترة الحرب الأهلية عام ١٨١٢. وهذه هي مبادئ الجاكسونية القديمة^(٢) والتي في تصوري هي "النظرية السياسية للحرب" The Political Theory of War.:

- دور رئيسى للمؤسسة العسكرية.
- الحروب الوقائية مطلوبة أحياناً.
- اغتيال الزعماء ليس خطأ.
- عدم الاكتراث بالقانون الدولى والمؤسسات الدولية.
- العالم سيظل أسير الفوضى والعنف.

لقد عصفت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بفكرة أن القرن الواحد والعشرين قرن سلام واستقرار ليحل مناخ من العنف والفوضى ويعيش العالم أسيراً لهذا المناخ، الذى يجعل الولايات المتحدة الأمريكية - وقد تبوأ كرسى الزعامة على العالم - لديها قوات مسلحة تسليحاً قوياً وأن تكون دبلوماسيتها قاطعة وحاسمة، وفى أوقات معينة يجب أن تقاتل فى حروب وقائية، ولا يعتبر من قبيل الخطأ القيام بعمليات تخريب لحكومات أجنبية أو اغتيال زعمائها وعلى الجاكسونيين أن يلقوا على الزعماء السياسيين مسئولية الفشل فى اتخاذ إجراءات مشددة حيث يشغلون وقتهم بالتوجه إلى محاولة تطبيق القانون الدولى، ومن معتقدات هذه الجماعات الجاكسونية عدم الالتزام بالقانون بل الأخذ بالعرف ولا يهمهم الالتزام بالأخلاق فهم يفصلون بين المشاكل الأخلاقية وبين الحرب ولا يقيمون وزناً للأخلاقيات فى إدارة السياسة الخارجية، ولكن قد تهدأ هذه المبادئ عندما يكون هناك غياب للتهديد الأمنى للولايات المتحدة فيكونون أقل عدوانية، وللجاكسونيين أفكاراً واضحة حول كيفية خوض الحروب وكيفية التعامل مع الأعداء، لهذا فهم يحددون نوعين من الأعداء وبالتالي نوعين من الحروب العدو الأول "شريف" يقاتل قتالاً نظيفاً ويجب مواجهته بنفس طريقته والثانى عدو "غير شريف" يقاتل فى حرب غير شريفة وفى تلك الحالة فلا مراعاة لأى قواعد.

لقد أصبح واضحاً أن هذه المبادئ محل تطبيق فى الإدارة الأمريكية لبوش، وعندما حدثت "الصدمة" القوية فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ اندفع الفكر الجاكسونى بقوة طاغية للتحرك وساعده على ذلك تشكيل الإدارة الأمريكية الحالية من هذه

الجماعة الجاكسونية، وقد أصبح واضحاً أن واضعي الوثيقة الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي التي أعلنت في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١ وتضمنت الأفكار الجاكسونية التي ظهرت منذ ١٩٠ عاماً والتي تتناول تحديداً واضحاً للأفكار عن الحروب الوقائية، وعسكرة السياسة الخارجية ولتكون الحروب هي روح السياسة الخارجية، لمواجهة الشر ومبعوثي الشيطان، وسيظل العالم أسيراً تلفوضى والعنف واغتيال الزعماء وتخريب الحكومات الأجنبية وعدم الاكتراث بالقانون الدولي والمؤسسات الدولية.

ولقد أصبح واضحاً أن واضعي الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية حرصوا على وضع الهدف الإستراتيجي "أن تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على كرسى زعامة العالم القطبية الأحادية بأى ثمن".

من هذا المفهوم انطلق فكر مجموعة المحافظين الجدد الذى تتكون منهم الإدارة الأمريكية لحشد رأى العام الأمريكى فى تيار جارف تغلب عليه النزعة العسكرية وطلب الحرب وانطلقت تغذى مشاعر الحرب أو مثلما قال خبراء السياسة الأمريكية أن مجموعة "الصقور" فى حكومة بوش أعلنت حرباً لا تهدف إلى حل سلمى للمشكلة التى يقاتلون بسببها بل الغرض هو إقحام أنفسهم من حرب إلى حرب أخرى لها جوانبها النفسية وبذلك يضمنون تحول السياسة الخارجية الأمريكية إلى استخدام القوة العسكرية كأولوية أولى دون انتظار، وشن حروب متتالية دون توقف لما تحمله من أفكار الشر والمؤامرة العالمية^(٣). وانطلاقاً من الوضع الجديد الذى وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها فيه. وخوفاً من العودة إلى "العزلة"، كان لابد لها أن تحتفظ بسيطرتها السياسية على ثروات العالم الطبيعية، مما يجعلها تسعى إلى إيجاد مناخ عام متوتر بحيث يظل العالم بحاجة إليها وتظل هى ضرورية بالنسبة للعالم، وحاعت الفرصة مع الهجوم الذى تعرضت له نيويورك وواشنطن فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ومنذ هذا اليوم قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل "القاعدة" إلى قوة راسخة وشيطانية ليصبح "الإرهاب" موجوداً فى كل مكان، وتتعهد الولايات المتحدة

الأمريكية أن تعطى "الإرهاب" وضع القوة العظمى، نتيجة لذلك تأسست حالة حرب مستمرة على العالم فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية، وتندد الولايات المتحدة الأمريكية بوجود "الشر" فى العالم مما يستوجب استخدام القوة فى فرض النظام، ومن هذا الحين ومع تزايد الضعف الاقتصادي والعسكري أصبحت أمريكا أقل تسامحاً، وأصبحت تعمل على تأكيد هيمنتها على العالم ولكن هذا الواقع لن يستمر طويلاً فى المستقبل القريب ستفقد الولايات المتحدة الأمريكية فرصتها الأخيرة للسيطرة على العالم وتتحول إلى قوة كبرى مثل القوى الأخرى بعد أن تخرج من دائرة هيمنة أوروبا وروسيا والصين واليابان^(٤) وذلك نتيجة طبيعية فالواقع يؤكد على أن الحرب ضد الإرهاب هى ضد العالم، ثم الحرب ضد العراق وشعار قطب الشر الذى يضم العراق وكوريا الشمالية وإيران إنما هو فى الحقيقة مسببات قد تفقدها قوتها.

لقد أصبح منطق الحرب يفرض نفسه بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فالحرب ضرورة حتمية والتدخل ضد السيادة فى إطار العولمة والمشكلات الأمنية للقرن الواحد والعشرين لن يكون من السهل حلها، نحن ندخل عصرأ تتقلب فيه كل القواعد لتقليدية رأساً على عقب وأخطر ما فى هذا العصر زوال الفوارق بين العمل العسكرى والقانون الدولى وضياح الشرعية والعدالة الدولية، لذلك كان لابد أن يبقى للعالم فى حالة توتر بإشعال حروب محدودة والتي جاءت فرصتها مع الهجوم الإرهابى الذى تعرضت له مدينتا نيويورك وواشنطن فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وقد قامت الولايات المتحدة بتحويل "القاعدة" إلى قوة راسخة وشيطانية ليصبح الإرهاب موجوداً فى كل مكان من البوسنة حتى الفلبين ومن الشيشان إلى باكستان ومن لبنان إلى اليمن وهو ما يعطى "الشرعية" على أى عملية "عقابية" تقوم بها، فى أى مكان وفى أى زمان، وعليه فقد قامت بتأسيس "حالة حرب مستمرة" على مستوى العالم اعتبرها المحللون السياسيون أنها بمثابة حرب رابعة عالمية وقد نجحت الولايات المتحدة بما تملكه من قوة سياسية واقتصادية وعسكرية وتكنولوجية فى تشكيل تحالف دولى وتضامنت كل

دول العالم معها ونددوا جميعهم بالهجوم الذى تعرضت له نيويورك، وقد أقامت الولايات المتحدة الأمريكية مسرحية سياسية تضم ثلاثة فصول^(٥). الأول: ألا تقدم حلولاً نهائية لأى مشكلة ليظل هناك مبررات لعمل عسكري مستمر للقوة الوحيدة فى العالم، والثانى: التركيز على القوى الصغرى مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية الذى من شأنه إعطاء القوة الأمريكية قيمة، مع تأجيل دور القوى الكبرى مثل أوروبا واليابان وروسيا وعلى المدى الطويل الصين الشعبية فى مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية فى السيطرة على العالم، حيث تنهى الفرصة السانحة لأن تكون قادرة على تطوير أسلحتها الحديثة بحيث تكون أمريكا فى مقدمة الدول فى سباقها للتسلح وفكرة الإرهاب تخدمها وتساعدنا على أن تبقى العالم فى حالة حرب وأن تظل هي القوة الضرورية فى العالم، وتبرز حقيقة هي أن الولايات المتحدة الأمريكية اختارت الإسلام عدواً بعد الشيوعية ومن أجل شن حرب صليبية عالمية.

يأتى التصور أن العالم مقبل على أن تكون تهديداته من خصوم تشبه تنظيم القاعدة وذلك نتيجة لانعكاس حالة الخوف والرعب التى دخلت قلب المجتمع الأمريكى بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ واقتناعه بأن أجهزة المخابرات خذلته حيث فشلت فى التنبؤ بما حدث، وهذا ما فرض على الولايات المتحدة الأمريكية أن تهب لتدافع عن نفسها وعن العالم ضد هذا النوع من التهديدات، كما أنه يرى أن الأمم المتحدة كيان ميت وأن الحقوق العالمية للمجتمع الدولي قد تجاوزت حق الدول فى تقرير مصيرها، وأن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تزيد ولا تقلل من حالة تأهبها ويقظتها كقوة عالمية مع الوضع فى الاعتبار أن هذا الشكل من الحروب لن يكون فيه نصراً محققاً، حيث ستعرض الدول إلى هجمات وتهديدات لجماعات ومنظمات شبيهة بتنظيم القاعدة مع احتمال تعرض الدول لهجوم بأسلحة دمار شامل وعلى تلك الدول أن ترد بالانتقام من دول تراها مسئولة عن هذه المنظمات. بما يعنى تجاهل السيادة ودور الأمم المتحدة وانتهاك القانون الدولي وهذا فى مواجهة الإرهاب بالحرب وهذا ما يجعل منطقة

الشرق الأوسط مسرحاً لعمليات مقاومة الإرهاب حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن المنظمات الإرهابية لها قواعد في دول منطقة الشرق الأوسط^(١).

أولاً : مراحل النشاط السياسي الأمريكي لشن الحرب ضد العراق

اتسم الإعداد السياسي للحرب من خلال سياق إدارة أمريكية يمينية متطرفة وهو سياق عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وعليه فإدارة بوش تفضل العمل المنفرد وترفض أى قيود لحرية الولايات المتحدة الأمريكية فى استخدام قواتها مع الاستهانة بقواعد القانون الدولى وتحرص على أن لا يكون هناك أى شكل من الانعزالية الأمريكية فهذا لا يتفق مع حياة هذا العصر الذى يتسم بالانفتاح إمكانية تجاوز الحدود للدول وبالتالي التدخل دون مبالاة بالسيادة فالعولمة تبيح ما كان ممنوعاً والولايات المتحدة الأمريكية بحكم موقعها الريادى وزعامتها على العالم فليست هناك دعوة للانعزالية أو البقاء داخل حدوده ولكنه يدعو إلى أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على "إدارة الأزمات والحروب من منطلق القوة" بكل صورها وأشكالها بما يجعلها تتمتع بالأمن والرفاهية والديمقراطية فى ظل الحرص على المصالح القومية بمعنى أنها لا تحرص على أى ارتباط مع العالم فيما عدا ما يتعلق باستخدام القوات المسلحة.

فاليمين المتطرف يرى أن العالم مصدر التهديد للولايات المتحدة الأمريكية وعليه فإن موقع العراق يجعلها مصدراً للتهديد وبالتالي فكونها هدفاً محتملاً لعمل عسكري أمر منطقي ونظرتها إلى أمنها فى أنه تحقيق الأمن المطلق ولهذا فهمها الأول أمنياً وهو القضاء على الإرهاب، هذا فقد رفعت إدارة بوش شعار "لا حياة مع الإرهاب"^(٢) ولكن حدث تغيير بدخول عناصر جديدة فى مرحلة تالية ظهرت فى خطاب الرئيس الأمريكى أمام الكونجرس فى ٢٩ يناير ٢٠٠٣ والتي تمثل وجهة النظر فى مرحلة تالية للفصل الأمريكى ضد الإرهاب، وكان أهمها إضفاء الطابع "الأيديولوجي" على الحرب ضد الإرهاب وهذا ما قاد إلى ضرورة أن يجرى إصلاح سياسى فى بلاد عربية وإسلامية (تغيير بعض النظم السياسية

العربية ومنها النظام العراقى والليبي والإيراني والسوري وآخرين) على أن تكون إحدى المهام التي تقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية عند إدارة الحرب.

الإعداد لتحالف دولي ضد الإرهاب

فى إطار أن العالم منقسم إلى قسمين واحد "للأخيار" (المؤيدين للولايات المتحدة الأمريكية) ويشكلون تحالفاً دولياً والآخر "الأشرار" (غير مؤيدين للولايات المتحدة الأمريكية) ويشكلون محور الشر بجميع الدول المارقة ويستحقون العقاب الأمريكى) ووصفهم الرئيس الأمريكى فى حديثه بأن لهم تبعات سياسية لها عمق أيديولوجى، تجعلهم يتدخلون فى الشؤون الداخلية لدول أخرى يصل إلى مستوى تغيير النظام الحاكم، ويحق القول أن الشخصيات التي اعتبرت إرهابية وضعت فى قائمة تمهيداً لتصفيتها بجانب قائمة أخرى للدول المارقة (محور الشر) يجب التدخل لوقف نشاطها باستخدام القوة العسكرية مثل حالة أفغانستان والعراق وإيران وكوريا الشمالية وليبيا والسودان وسوريا، ويجب تأديبهم، وعليه فإن هذا التقسيم للعالم وفقاً للرؤية الأمريكية يجعل الدول المؤيدة للقطب الأمريكى تدخل فى إطار التحالف الدولى لمواجهة الإرهاب بينما الدول غير المؤيدة تكون مضادة وتنقسم إلى نوعين

إما أنها مجرد دول معارضة للحرب أو أخرى مارقة وعلى استعداد لممارسة معارضتهم باستخدام القوة والتي قد تلجأ إلى أسلوب "إرهاب الدولة".

وعليه فالرؤية الأمريكية لتكوين تحالف دولى أول خطوة نحو الإعداد السياسى لضرب العراق وتعنى جهوداً دولية مشتركة لتحقيق الأهداف الأمريكية للحرب ضد العراق، وفى سبيل تليين إرادات الدول غير المؤيدة تمارس أمريكا ضغوطاً شديدة على هذه الدول إما لضمها إلى التحالف أو لردعها عن التوجه نحو أعمال تتعارض مع الخط السياسى الأمريكى، كما أن الدول الموالية والمؤيدة سيكون لها دور مؤيد للطرف الأمريكى فى تحقيق فرض إرادته على

المجتمع الدولي وإصدار قرارات إدانة أو قرارات بإرسال قوات تحت علم الأمم المتحدة أو تأييد دولي واسع النطاق يعزز من شرعية وعدالة العمل المشترك الأمريكي، وعليه فقد كان الهدف الرئيسي من الإعداد السياسي هو كسب التأييد الدولي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وكسب مصداقية وشرعية للعمل المشترك سواء باستخدام القوة أو استخدام ملفات العمل السياسي والدبلوماسي، مع شل القدرات للعمل المضاد للدول التي تعارض الانضمام للتحالف الدولي، حتى لو أدى الأمر إلى تنفيذ الحرب خارج الإرادة الدولية، بإعلان عدم القناعة بما يفعله النظام العراقي من إخفائه للأسلحة ومراوغات بهدف إضاعة الوقت دون طائل أو فائدة وعليه فكان يجب عدم الانتظار والبدء في الحرب بقرار من الأمم المتحدة أو بدونه، واستمرار الحشد العسكري.

معالجة سلوك الدول المعارضة (المارقة)

تلجأ الولايات المتحدة إلى منطلق القوة والمرونة في معالجة موقف المعارضة الدولية بالتركيز على الديمقراطية وحقوق الإنسان لبناء مجتمع ونظام دولي جديد لتحقيق السلام والأمن الدوليين والقضاء على ظاهرة الإرهاب، وذلك عن قناعة بأن الإدارة الأمريكية أكثر إدراكاً بأن ارتباط المصالح الأمريكية مع مصالح دولية أخرى تتطلب تنشيط الدور الدبلوماسي الأمريكي بما يحسن في العلاقات الأمريكية مع دول العالم ويظهرها بأنها تسعى إلى المثالية والديمقراطية والشرعية، وأن حربها ضد الإرهاب لصالح المجتمع الدولي ولكن بما لا يخل بمبادئ اليمين المتطرف ودون تعارض مع المصالح الأمنية والاستراتيجية باعتبارها قيمة غير قابلة للتفاوض، ويظل اليمين المتطرف يسعى إلى استخدام القوة العسكرية باعتبارها قوة متفوقة متاحة يجب وضعها كألية رئيسية في أي نزاع مقبل، وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد في كل مناسبة الإعلان بأنها تسعى إلى تهيئة الديمقراطية بنجاح وإلى إرساء قواعد الاستقرار واحترام السياسة والقانون وحقوق الإنسان.

في مجال الإعداد السياسي للحرب ضد العراق

لقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الإعداد السياسي لاستخدام القوة العسكرية الأمريكية على حسم الموقف بأن تتصل مع وسائل الإعلام، وذلك بما يحقق تقديم المشورة للجانب العربي الخليجي المؤيد للولايات المتحدة الأمريكية، وقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية في صمت وهدوء على تحقيق رغبات الأفراد حيث تميل في أن يكون التعاون الاستراتيجي سمة رئيسية في الإعداد السياسي وبما يمكن من عقد تحالفات عسكرية يكون لها دور رئيسي في تحديث بناء المجتمع الكويتي كما تحرص الإدارة الأمريكية على أن تفرق بين النظام والفرد في دائرة المجتمع السعودي، وتفضل الولايات المتحدة الأمريكية أن يكون طابع التحالفات متغيراً مع الوضع في الحسبان أن الناتو لا يمتلك القدرات الكافية لتحقيق فاعلية التعاون في الحرب ضد العراق وبالشكل الذي لا يعقد عليها الأمور وبالأخص تلك المتعلقة بالمهمة الجديدة للناتو "الحرب ضد الإرهاب".

إن المعارضة الفرنسية الألمانية لاشك في أن لها انعكاس واضح على رفض فكرة التعاون في مواجهة العراق باعتبارهما من الدول الأعضاء في حلف الناتو وفضلت الإدارة الأمريكية أن يكون تحالفها مع المملكة المتحدة وإستراليا وأسبانيا كربة جاءت تلقائية من هذه الدول وألا تتشدد في مواجهة دول الحلفاء التي تعارض الحل العسكري حتى لا يحدث انقسام وشرخ لا يمكن إصلاحه داخل الناتو بل استمعت إليهم واحتوت الموقف وسمحت لمسافة من التفاهم وفتح الطريق إلى طرح طريق للعمل السلمي، بما يحقق المرونة الفكرية، ولكن ظل الحل العسكري له وجود في داخل القيادة السياسية الأمريكية تستخدمه وقت اللزوم، وهذا يتفق مع فكر اليمين المتطرف الذي لايفضل التعامل مع الأزمات في إطار تحالفات متعددة الأطراف إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية حافظت على مبادرة التعاون الاستراتيجي مع دول الحلف والدول الخليجية بما حقق إجراء حشود عسكرية أمريكية وبريطانية وإسترالية وأسبانية تتفق مع

الخطه العمليانية للحرب ضد العراق، كما فضلت الإدارة الأمريكية إعطاء دور لتركيا كدولة جوار جغرافي للمسرح وذلك فى إطار الإعداد السياسى للمسرح، وعليه فإن الإعداد السياسى هدف إلى تحقيق الشراكة لمجموعة من الدول فى حملة سياسية أمريكية ضد الإرهاب فى العراق.

تحجيم دور أسلحة الدمار الشامل فى النظام العالمى الجديد.

تغيرت الرؤيا الأمريكية لليمين المتطرف نحو حيازة بعض الدول وبالأخص المارقة إلى أسلحة الدمار الشامل مما تطلب اعتبار وجودها خطراً وتهديداً أمنياً لا يمكن السكوت عنه، حيث تخشى الإدارة الأمريكية الحالية إمكانية إحراز جماعات متطرفة فى دول مارقة هذه النوعية من الأسلحة التى لها قدرات نمار هائلة بما يهدد الأمن الأمريكى والدولى وضرورة العمل على معالجة انتشار أسلحة الدمار الشامل ولهذا فأحد أهداف الحرب ضد العراق كان تجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل ووسائل حملها حتى لا يتعرض الأمن والسلام الدوليان للتهديد من تلك الفئات الإرهابية.

وعليه فقد أضافت الرؤيا الأمريكية مفهومين استراتيجيين جديدين

المفهوم الأول: أن التهديد الأهم للأمن القومى الأمريكى هو نقطة التقاطع بين الراديكالية والتقدم التكنولوجى سواء كانت لدى جماعة سياسية أو دولة معينة.

المفهوم الثانى: أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقف مكتوفة اليدين أو فى حالة انتظار لحدوث التهديد بل ستكون سبابة للهجوم بمجرد اكتشاف الخطر، وهذا المفهوم يقلل من أهمية الردع.

ولهذا فإن العراق واجه ضغوطاً سياسية مستمرة باتهامه بحيازته لأسلحة الدمار الشامل وهذا يعنى أنه لم يتعاون بصورة كافية مع لجنة المفتشين ويخالف القرار ١٤٤١ مما استوجب توجيه الضربة العسكرية له.

الموقف السياسي الأمريكي وتشدده

لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة بوش الذي يمثل اليمين المتطرف أو المحافظون الجدد أكثر استعدادا لاتباع سياسة خارجية نشطة وأكثر استعدادا للتوسط في صراعات في أماكن متفرقة من العالم ولديها الجرأة على التدخل في شئون الغير مع قدرة مكتسبة على صياغة عالم ونظام عالمي جديدين ولو بالقوة يكونان تحت هيمنتها.

ومنذ بدأ المنحني البياني للتصعيد ضد العراق في الارتفاع وتأكيد أمريكا على ضرورة القيام بعمل عسكري ضد العراق في المقابل بدأ الرأي العام يوجه انتقاداته لإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على الضربة العسكرية للعراق مع تحرك أوروبي وعربي وإسلامي ولدول عدم الانحياز وإعلان رفض الضربة العسكرية للعراق وبالأخص أن الجانب الأمريكي لم يستطع تقديم أدلة كافية تبين العراق بامتلاك أسلحة دمار شامل.

ورأى الإدارة الأمريكية :

* أن اتخاذ قرار بتوجيه الضربة العسكرية سيؤدي إلى بناء تحالفات ليس بالضرورة عبر قدرتها على الإقناع ولكن يجب الحزم مع ضعف حالة الدول الأخرى مما يشجع على القيام بعمل عسكري أمريكي، وعليه فإن دول الاتحاد الأوروبي سوف تلحق بها وبدرجات مختلفة، ويعتقد الأمريكيون أن قدرتهم على دفع الدول الأوروبية للالتحاق ستوفق ولكن بدرجات متفاوتة.

* أن الأمريكيين مقتنعون بأن الدول العربية لن تكون في الدفعة الأولى من الملتحقين بالحملة العسكرية ولكنهم لن يعارضوا استخدام قواعدهم العسكرية في الحملة العسكرية الأمريكية.

* أن الإعداد السياسي للحرب يغطي فترة من الوقت تسمح ببناء التجمعات الاستراتيجية لشن هجوم على العراق.

فى الوقت الذى أصبح فى النظام الأمنى الإقليمى العربى للمنطقة يتطلب بالضرورة وجود أرضية سياسية مختلفة تماماً عما هى عليه بحيث تكون أولويات العمل العربى المشترك قادرة على تحقيق السلام الذى تدعمه الشرعية والعدالة الدوليتين محققاً للحقوق المشروعة لشعوب المنطقة دون استثناء مع قبول إسرائيل على أن لا يكون لها وضعاً متميزاً على حساب الحقوق العربية، وأن تتضافر الجهود العربية لتحقيق نمواً اقتصادياً فى إطار تعاون تظلمه الثقة المتبادلة حتى يصل الجميع إلى مستوى حياة أفضل تتمتع به فى حرية أفضل يكون بمثابة الدعامة الأمنية لاستقرار المنطقة، جاءت أحداث الحادى عشر من سبتمبر لتصبح القضية المحورية "الحرب العالمية ضد الإرهاب" التى أدت إلى أن يتولى القطب الأوحى الأمريكى كافة القضايا والمشكلات من منظور التصدى لظاهرة الإرهاب ومجابهة الإرهاب المضاد، وإذا كانت الحملة الأمريكية ضد الإرهاب لاقت استجابة فورية من المجتمع الدولى فإن الدول العربية كان لها وقفة قوية لمؤازرة انولايات المتحدة الأمريكية فى حربها ضد الإرهاب على أرض أفغانستان، ولكن الأصابع الخفية لإسرائيل استطاعت أن تؤثر على القضية الأمريكية واقتناعها بأن مصدر الإرهاب الدول العربية والإسلامية التى لديها منظمات إرهابية تستطيع أن تهدد أمن العالم، وتعمدت إسرائيل أن تخطط الأوراق فى يد الولايات المتحدة الأمريكية لوصم الكفاح الوطنى بأنه إرهاب وأن كافة المنظمات الشعبية والإسلامية منظومات تمارس الإرهاب، مما جعل الدول العربية فى موقف لا تحسد عليه بعد أن انتفت صفة منظمات الكفاح الوطنى، لتصبح منظمات إرهابية أرغمت الدول العربية من أن توقف دعمها وإمكانية تقديم المساعدات لهذه المنظمات فى كفاحها الوطنى، وحدث ثلل داخل القيادات العربية أدى إلى عزل قيادات المنظمات الفلسطينية عن مصادر دعمها، وعجزت الدول العربية عن المساس بأى ادخارات عربية وإسلامية جمعت لمعاونة هذه المنظمات الوطنية فى كفاحها وإلا اعتبرت مخالفه للشرعية وخارجة عنها إذا ما قدمت أى أموال لمساندة أفراد هذه المنظمات الذين يعانون من البطالة، وتعزز السلوك الأمريكى المنفرد فى التعامل مع الإرهاب، وقد أثار

الرئيس الأمريكى فى أحد خطبه أن على إيران أن تكف عن مساندة الإرهاب بالمال وكذلك سوريا بينما اتهم العراق بايواء عناصر إرهابية من "القاعدة" رغماً عن عدم وجود أدلة جديدة.

من هذا المنطلق يصبح من الأهمية تحديد مفهوم الإرهاب وتبرئة الدول العربية من هذه التهمة وذلك :

* أن الإرهاب ظاهرة دولية يزعم العرب أن يكونوا محل اتهام بها، كما يجب التعامل معها بدون تمييز أو معايير مزدوجة، وقد تميزت الجهود والإجراءات لمواجهة تغليب الحل العسكرى على الحل السياسى.

* أن الفكر الأمريكى سيطر عليه تقسيم العالم إلى معسكرين متصارعين، معسكر الولايات المتحدة الأمريكية الذى يتصدى ليواجه الدول التى لا تقف بجانبه والتى اعتبرها بوش دولاً تمارس إرهاب الدولة، أو محور الشر أو المارقة.

* إذا كان المجتمع الدولى قد وقف بكامله لمواجهة الإرهاب فى أفغانستان إلا أن هذا الوقوف لن يكون بنفس الصورة مع العراق أو أى دولة عربية أخرى وذلك لاختلاف الموقف.. هناك اعتراض متزايد على الهجوم العسكرى على العراق ليس قاصراً على الدول العربية بل من دول كبرى حيث تتعرض مصالحها للضرر، ولكن تظل الحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية لها قوات موجودة فعلاً فى قواعد عسكرية بدول الخليج لم يكن ممكناً منعها من استخدام تلك القواعد ولكن هناك امتناع عن اشتراك قوات عسكرية عربية فى الهجوم على العراق، وبينما تدعى الولايات المتحدة أن هناك صلة بين العراق والقاعدة فإن الدول العربية ترى عدم وجود أى دليل على ذلك، ولو كان هناك أدلة فكان يجب عرضها على مجلس الأمن للبت فى القضية: كما أن التفتيش الصارم على إمكانات العراق من أسلحة الدمار الشامل لم يثبت وجود مخزون من هذه

الأسلحة حتى الآن، وهذا هو نفس الموقف الأوروبي الراض للهجوم العسكى طالما أن الأدلة غير كافية، والفرصة لحل سياسى وليس عسكرياً قائمة.

* إن الاعتراض على الموقف الأمريكى من المسألة العراقية فى أنه كان يجب أن يعطى له مساحة من الوقت كافية لىسمع الجانب الأمريكى لوجهة النظر العربية فلا يجب أن تكون وجهة النظر قاصرة على الرؤيا الإسرائيلية.

* كما يجب ألا تكون هناك معايير مزدوجة فإسرائيل ترتكب كافة صور الإرهاب التى تدعى زيفاً أنها حق الدفاع عن النفس، ولا يمكن قبول هذا التفسير فالاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية حقيقة والكفاح الوطنى للشعب الفلسطينى ضد هذا الاستعمار حق مكفول له شرعيته وقانونيته.

ومن هذا المنطلق فإن الحرب تعتبر انتهاكاً للقانون الدولى وتضر بالمصالح العربية والدولية وأن أى تقسيم للأراضى العراقية يعد انتهاكاً فى حق السيادة العراقية على أرضها، وأن الهجمات العسكرية تسفر عن خسائر بشرية باهظة وخسائر فى الممتلكات كما تؤدى إلى عدم استقرار وفوضى فى المنطقة، وأن إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الحرب له انعكاسات سلبية على الموقف الأمنى بالمنطقة، وسوف يفسر الغزو الأمريكى للعراق فى العالم العربى على أنه موقف وتوجه سياسى أمريكى للهيمنة على المنطقة وأن تضع الولايات المتحدة الأمريكية يدها على البترول وأن هذا الهجوم يتفق مع السياسة الإسرائيلية الرامية إلى تقنين الصف العربى بما يضر بالمصالح المشتركة الأمريكية - العربية، وأن مثل هذه التفسيرات تضى إلى العلاقة المتبادلة بين الدول العربية والإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية وتؤدى إلى تداعيات خطيرة فلا يمكن قبول تغيير النظم العربية بالقوة أو استخدام "الضربات الوقائية"، إن هذا يعنى فتح الباب إلى تجاوزات فى القانون الدولى بما يعنى نكسة للشرعية والعدالة.

مؤتمر القمة العربي في مواجهة الحرب :

كانت الدعوة إلى مؤتمر القمة العربي وقفة لمواجهة المخاطر والتحديات الموجهة إلى الأمن القومي العربي، تمثلت في الرفض العربي للاتهامات التي تلقى جزافاً على الدول العربية، فالدول العربية ليست دول الشر أو المارقة والدول العربية ليست خارجة على الشرعية الدولية، بل تطالب بتطبيقها الدول العربية ليست قواعد للإرهاب الدولي، الدول العربية ليست متهاونة في حق شعوبها أو في سيادتها على ثرواتها القومية، فالبتروول سلعة استراتيجية يحرسها أبناؤها، الدول العربية ليست دعاة حرب بل سلام، الإسلام دين التسامح لا يقبل نزعة الشر والإرهاب بل يدعو إلى السلام، وتبقى الحقيقة التي تعرفها الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي أن إسرائيل ومن ورائها الصهيونية العالمية محور الشر الذي يهدد السلام والأمن وليست الدول العربية المسالمة، ويظل السؤال الملح أليس الأجدر أن توجه تكاليف الحرب وما يعقبها من إعادة إعمار التي قد تتجاوز ٦٥٠ مليار دولار على شعوب فقيرة تعاني من قلة الغذاء وعدم وفرة الكساء وتفشى الأمراض التي تفتك بالأطفال!؟.

ليست الأمر قاصر على خسائر مادية بل الخسائر البشرية بجانب تدمير القيادات العسكرية العراقية والقوات ومؤسسات الدولة الاقتصادية والصناعية والبنية الأساسية العراقية والجسور وأنظمة المياه والكهرباء والصرف الصحي والملاجئ والمستشفيات، وتعطيل وسائل الاتصال والنقل ولم يستبعد انقسام العراق إلى شمال كردى وجنوب شيعى ووسط سنى، وهناك يأتي دور المقاومة العراقية الذي يبدأ بعد انتهاء الحرب بالقوات النظامية.

كان انعقاد مؤتمر القمة العربي في أول مارس يأتي في وقت لا يتجاوز عشرة أيام قبل قيام الحرب، وعليه فالعد التنازلى كان قد بدأ وعلى المجتمع الدولي أن يقول كلمته لحسم الموقف السياسى، والحقيقة لم تكن هناك أى مبادرة سياسية من الدول المعارضة كما أن الأمم المتحدة كانت في حالة انتظار، ومؤتمر القمة العربي رفض الحرب وضرورة حل الأزمة العراقية في إطار

حوار منسق مع الأمم المتحدة. ولكن كل التقديرات أشارت أن بوش لم يكن ليتخلى عن قرار الحرب، وظل هناك تساؤل حول أين ستتجه هذه الحشود العسكرية الأمريكية في حالة قبول حل سياسى؟، هل تكون في حالة انتظار لحين الانتهاء من الأزمة الكورية؟ وهو الأرجح في حالة قيام أزمة مع إيران.

عقدت القمة العربية لإعلان موقفها الراض لمنطق الحرب مقررة عدم مشاركة أى قوات عربية فى العملية العسكرية حفاظاً على أمنها القومى فاستخدام القوة له مخاطر أمنية متزايدة، لايمكن السكوت عليها، وقد أكد العرب على أن شئون العالم العربى شأن عربى داخلى، لا يجوز التدخل فيه، وأن الطريق الأمثل للتعامل مع القضية العراقية والقضية الفلسطينية الاحتكام إلى الشرعية الدولية فى إطار منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وأن تحترم السيادة الوطنية، إن العمل العربى المشترك يخدم قضاياها بروح الفريق الواحد فالخلافات تضعف موقف الصمود العربى وأن طريق الحرب محفوف بالمخاطر وبالخسائر البشرية والمادية الفادحة لجميع الأطراف دون استثناء.

جاءت محاولات تجنب الحرب من منطلق إعطاء الفرصة الكافية للعراق لكى يعلن عما لديه من أسلحة دمار شامل، وأن تحقيق الشرعية ومصداقية التحرك النشط لتدمير ما لدى العراق من أسلحة دمار يكون التحرك جزءاً من توجه دولى مع قيام العراق بتقديم كل تعاون ممكن وتوفير الحرص على تنفيذ جميع القرارات بهذا الخصوص (طبقاً لقرار ١٤٤١). وأن يكون من الضرورى ربط أمن العراق مع أمن فلسطين فكلاهما يحتاج إلى اهتمام بالغ .

وتجئ هذه التحديات لعرقلة مسيرة التنمية لشعوب المنطقة، الأمر الذى يتطلب سرعة اتخاذ القرارات الدولية الكفيلة بحماية البشر والبيئة فإن العرب ليسوا دعاة عدوان وحرب ولا يضمرون شراً لأحد ولكنهم يطالبون بحقهم فى العيش فى سلام وطمأنينة وأن يكون إسهامهم من أجل رفعة الحق ومحاربة التعصب والإرهاب والتطرف. ولن تتحقق جهود السلام إلا بالتعاون فى تحقيق

هذا الهدف النبيل، وكلهم أولاد آدم وعلى الأسرة الدولية أن تشارك في مواجهة الحظر المشترك.

لقد جاء عقد المؤتمر بما يؤكد على ضرورة العمل من أجل مصالح الأمة العربية، ويكون تكليف اللجنة برئاسة أمير البحرين للاتصال مع المسؤولين في مناطق التأثير في العالم (الأمم المتحدة - أمريكا - أوروبا - العراق) ولا بد من خطة إعلامية لمخاطبة العالم بلغة مناسبة تحرك مشاعرهم ولكن للأسف الشديد رفضت العراق مقابلة هذه اللجنة بحجة أن الظروف غير مهيأة لذلك.

وهناك من يجهز لمؤتمر قمة تونس المقبل الذي من أهم قضاياها ضمان سيادة الدول وسلامتها ووحدة أراضيها وتحريم استخدام القوة والعنف وحل جميع الخلافات العربية بالطرق السلمية وانسحاب إسرائيل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية، وحتى يتحقق هذا فالمطلوب اليقظة العربية والسعى إلى حشد الطاقات نحو تحقيق سلام عادل خال من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة بالكامل.

اتفاق السلام يؤدي إلى تجنب ويلات حرب جديدة بالمنطقة كما أن مؤتمر القمة ومؤتمر عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي قوة معارضة للحرب يبقى السؤال الملح هل يمكن تحقيق السلام والأمن الدوليين والإقليميين؟ وهل أمكن فعلاً تغيير مسار الاتجاه نحو الحرب بعد أن أصبح هناك كتل سياسية عربي/ إسلامي/ دولي ينادى بضرورة تفادي الحرب؟ (الشيء الذي لم يتحقق).

ثانياً: المنظور السياسي الأمريكي لحدود استخدام القوة

حاولت الإدارة الأمريكية لبوش أن تبرر استخدامها للقوة من حيث أن النظام العراقي له أخطاء تصنف على أنها جرائم ضد البشرية وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان الأساسية. وهذه الانتهاكات الصارخة تشكل تهديداً متواصلاً لدول المنطقة وخرقاً واضحاً للشرعية والعدالة الدوليتين وتعارضاً مع حقوق الإنسان بما اتسمت به من قسوة شديدة لممارسة النظام لأعمال اغتيال

وتعذيب، وقد ارتكب النظام جرائم حرب ضد المدنيين وأسرى الحرب خلال حرب الخليج الأولى ضد إيران (١٩٨١ - ١٩٨٨) وحرب الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١) واستخدم الأسلحة الكيماوية المحرمة دولياً كما وجه هجمات صاروخية عشوائية إلى مدنيين إسرائيليين خلال عام ١٩٩١، ويُعد استمرار إنتاج العراق لهذه النوعية من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي.

لقد استطاعت الولايات المتحدة خلال السنوات الإحدى عشرة الماضية احتواء العراق، فلم يشكل تهديداً للسلام والأمن، وبالرغم من ذلك، فقد قررت إدارة الرئيس جورج بوش أن تكون الأهداف الرئيسية لسياستها الخارجية إزاحة النظام العراقي بالقوة، بوصفه يشكل تهديداً محتملاً، ولكن لم تحدد الإدارة نوع التهديد الذي تشير إليه، وقد اختارت إدارة بوش أولاً تحقيق هذا الهدف من خلال عمل عسكري "وقائي" منفرد ضد العراق، كما وصفه الرئيس بوش في كلمته في "وست بوينت" أو يونيو ٢٠٠٢، وهو إجراء ليس له سند قانوني قوي.

ثم تبع ذلك تحول في السياسة الأمريكية، حيث سعت للحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي على قرار باستخدام القوة إذا فشلت العراق في الالتزام بنظام التفتيش الجديد على الأسلحة، وقد صوت مجلس الأمن بالإجماع على هذا القرار، رقم ١٤٤١ في ٨ نوفمبر ٢٠٠٢ الملحق (١) المرفق، وتم بذلك وضع أساس جديد لاستخدام القوة ضد العراق بغرض نزع السلاح دون التعرض إلى إحداث تغيير في النظام، القرار ١٤٤١ لا يتطرق إلى مسألة تغيير النظام، أو إلى ممارسات صدام سواء ضد شعبه أو ضد الكويت أو إيران وإنما يتعرض إلى مخالفات ملموسة قد يرتكبها صدام في التعامل مع عمليات التفتيش ونزع أسلحة الدمار الشامل.

وقد أظهرت بدايات السياسات الأمريكية غير السلمية تجاه العراق أثناء الحرب الإيرانية العراقية (١٩٨١ - ١٩٨٣)، حيث ساعدت العراق ولكن بدرجة لا تحقق له النصر العسكري الحاسم على إيران. وكان ذلك انعكاساً

لسياسة هنرى كيسنجر التى تقوم على ضرب كل خصم بالآخر، من خلال استنزاف كل دولة للأخرى اقتصادياً وعسكرياً ومن ثم فقدان الاثنين لقدرتهما على أي عمل فى أماكن أخرى، كما أن الولايات المتحدة قدمت إلى صدام معلومات سرية مخابراتية حصلت عليها بالأقمار الصناعية عن مواقع القوات الإيرانية، إلى جانب أشكال أخرى من الدعم المخابراتى والتخطيط العسكرى، وبالإضافة إلى ما تقدم، شجعت الولايات المتحدة دول الخليج العربية على تقديم دعم مالى لجهود الحرب العراقية ولكن الأسوأ من ذلك أن الولايات المتحدة تعاملت عن استخدام العراق لأسلحة كيميائية ضد المدنيين الإيرانيين فى منطقتين حدوديتين فى عام ١٩٨٣، بما فى ذلك أسلحة محظورة دولياً مثل غاز الخردل والساارين والمواد السامة، VX وكان هذا بمثابة تشجيع وسكوت غير أخلاقى على ارتكاب النظام العراقى لجرائم حرب لم يتحمل تبعاتها.

وخلال هذه الفترة، كانت دول الخليج العربية تؤيد السياسة الأمريكية للحد من طموحات إيران السياسية والإقليمية، ومما عزز تصور وجود هذا التهديد استيلاء إيران فى عام ١٩٨٠ على جزر صغيرة تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولكن أهم سبب على الإطلاق تمثل فى تأثير إيران على الأقلية الشيعية الكبيرة فى الدول المذكورة وكانت لدى الولايات المتحدة نفس الهواجس أيضاً.

كما أن مصالح اقتصادية معينة كانت مهددة بالنسبة للولايات المتحدة، تمثلت فى مبيعات الحبوب والسلع إلى العراق وعقود النفط مع شركات أمريكية، وبالنسبة لأوروبا الغربية، كان العراق مصدراً للنفط وشريكاً تجارياً كبيراً، وكان الأهم من ذلك علاقة العراق الطويلة الأمد باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الذى كان ولسنوات يمون الجيش العراقى، وبالإضافة إلى ذلك وخلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ كان العراق قد شرع فى تنفيذ برنامج سرى لصنع أسلحة الدمار الشامل وتطوير قدرات التصنيع التى كانت مكوناتها وتقنياتها تشتري من أوروبا فى المقام الأول، وهكذا كانت أوروبا والاتحاد السوفيتى (روسيا فيما بعد) يقفان فى صف العراق ويؤيدان نظامه كلما تحولت

السياسة الأمريكية إلى السلبية وقد أسهم ذلك أيضاً في تقلب السياسة الأمريكية /
العراقية...

لقد أدى الفهم الخاطئ لدى صدام حسين من هدف إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية إشارة السماح له بغزو الكويت إلى غزوها فعلاً، وقد ظن صدام أن طلب الإدارة الأمريكية لبوش الأب الانسحاب الفوري والكامل من الكويت دون أى شرط أن الرئيس الأمريكى يعطيه الوقت لكى يستغله فى مناورة دبلوماسية إلى أن شعر بجديّة الطلب الأمريكى بانسحابه وقد تجمعت حشود عسكرية ضخمة متعددة الجنسيات لطرد العراق من الكويت وقد حاول من جانبه إرجاء انسحابه حتى يناير ١٩٩١ مما أعطى الفرصة السانحة للولايات المتحدة الأمريكية لبدء حملتها العسكرية فى ١٧ يناير ١٩٩١.

اعتمدت إدارة بوش الحالية على سجل صدام الحافل بما تسميه بلعبة "الغش والتراجع" كى تنفذ مخططاتها الخاصة بالحملة العسكرية فى العراق وتغيير النظام" من خلال الاحتلال العسكرى ولكن حملة ٢٠٠٣ كانت مختلفة كثيراً عن حرب الخليج لعام ١٩٩٠ - ١٩٩١، ففي عام ١٩٩٠ نجحت الولايات المتحدة فى تكوين تحالف عسكرى دولى قوى (ضم المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا والكويت وكذلك المملكة المتحدة وفرنسا) يكون فيه للحلفاء صوت ولكن ليس حق الاعتراض وقد تحقق ذلك من خلال إظهار تصميم سياسى قوى والقدرة على زرع قوة عسكرية ضخمة فى المنطقة قادرة على التصرف وحدها عند الضرورة.

هذا الدرس أيضاً لم يفت على الإدارة الجديدة وأدى بها إلى التهديد بعمل عسكرى "قائى من طرف واحد"، وذلك ما أدى إلى تصميم مجلس الأمن على صياغة القرار ١٤٤١ الصادر فى ٨ نوفمبر ٢٠٠٢ ويرجع تبنى ذلك القرار بالإجماع إلى قول الرئيس بوش بوضوح فى كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٢ سبتمبر ٢٠٠٢ إن الولايات المتحدة سوف تتصرف منفردة ما لم تتصرف الأمم المتحدة جماعياً مما يلغى دور المنظمة وهو الموقف الذى لم

يرغب أعضاؤها في مواجهته، ولم تحصل الولايات المتحدة على إشارة بدء تلقائية من المجلس تسمح لها باستخدام القوة من طرف واحد كلما ارتأت ذلك ملائماً، كما سيتضح فيما يلي.

من خلال العمل الدبلوماسي الفعال والمنسق في عام ١٩٩٠، حصلت الولايات المتحدة على تفويض قانوني من مجلس الأمن في شكل القرار ٦٧٨ باستخدام كافة الوسائل المتاحة لضمان انسحاب غير مشروط من الكويت، ومن خلال هذا التفويض غير المسبوق لحق استخدام القوة والذي منحه الأمم المتحدة، أصبحت للولايات المتحدة حرة التصرف في ظل شرعية دولية كاملة، ومع ذلك فإنها شعرت بأن هذا التفويض القانوني محدود واعتبرت أن إبعاد نظام صدام والقضاء على إمكاناته العسكرية واحتلال لأراضى العراق، كل ذلك يخرج عن نطاق هذا التفويض.

وبصرف النظر عن التفاصيل القانونية، استقرت السياسة الأمريكية على هذا الموقف لعدة أسباب تشمل ما يلي: الحيلولة دون تجزئة العراق وتقسيمه المحتمل إلى دولة كردية في الشمال وأخرى شيعية في الجنوب، والمحافظة على قدرة العراق على العمل كعازل ضد إيران، وتلبية متطلبات دول الخليج التي تفضل الحفاظ على وحدة العراق وسيطرة السنة على حكمه، ومراعاة هواجس تركيا، أحد الحلفاء في الناتو، والتي لا تريد رؤية الأقلية الكردية التركية تزداد جرأة على القتال من أجل الانفصال أو الانضمام إلى دولة كردستانية عراقية جديدة محتملة.

وبعد عام ١٩٩١، كان الأمر بالنسبة لصدام متعلقاً فقط بإحباط جهود الأمم المتحدة للتفتيش والقضاء على أسلحة الدمار الشامل والقدرات الإنتاجية العراقية، والبقاء حتى تغيير الإدارة الأمريكية المتوقع، وقد نجح في ذلك في عام ١٩٩٨، متحدياً العالم، إلى أن ذكر الرئيس جورج بوش في كلمته في وست بوينت في أول يونيو ٢٠٠٢ أن الولايات المتحدة سوف تهاجم العراق " وقائياً" لنزع أسلحته وتغيير نظامه، وكان هذا التغيير الجذري في السياسة مفاجأة للرأي العام

الأمريكي لأن الولايات المتحدة كانت بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٢ قد احتوت فعلياً ذلك النظام الذي حرص بدوره على تجنب إعطاء أى تبرير لعمل جماعى من جانب الأمم المتحدة أو فردى من جانب الولايات المتحدة ضده.

وبما أن معظم الذين شاركوا فى قرارات عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ يخدمون أيضاً فى الإدارة الحالية، ليس مستغرباً أن تكون لديهم أيضاً مصلحة شخصية فى تصحيح الأخطاء التى ارتكبوها فى الماضى.

وعلى الرغم من نجاح سياسة الاحتواء الأمريكية فى الفترة ١٩٩١ إلى ٢٠٠٢، فإن الإدارة الحالية شعرت بالإحباط إزاء الأعباء صدام، وبالضيق إزاء عطرسه وبالقلق إزاء قدرته على خلق متاعب فى المنطقة، وهكذا قررت إدارة بوش الحالية فى عام ٢٠٠٢ سلوك مسار عمل آخر، ولهذا السبب، كان لا بد لنظام التنقيش الجديد بموجب القرار ١٤٤١ أن يكون غير مشروط، ولعواقب المخالفة المادية له أن تكون حتمية.

ولذلك، ركزت الخطط الأمريكية على إزاحة النظام العراقى وإقامة نظام آخر من اختيارها، ومحاكمة زعماء النظام السابق، وحرمان حزب البعث الحاكم من أية فرصة لأن يكون جزءاً من مستقبل العراق السياسى ونزع سلاح العراق كلية للقضاء على أى تهديد قد يشكله فى المنطقة، سواء بالنسبة لدول الخليج أم بالنسبة لإسرائيل، أما تكلفة هذه العملية الواسعة النطاق، فسوف يتم دفعها من بيع النفط العراقى والذى سوف تتحكم فيه الولايات المتحدة من خلال حكومتها الانتقالية المختارة حيث لا تريد الإدارة الأمريكية الحالية أن ترتكب خطأ ارتكبهت الإدارة السابقة.

بعد هزيمة العراق فى الكويت فى عام ١٩٩١ على أيدى التحالف الذى تزعمته الولايات المتحدة سمحت القوات الأمريكية للحرس الجمهورى العراقى بالنجاة من الدمار والعودة إلى الوطن بمعداته العسكرية، بما فى ذلك الدبابات وقطع المدفعية، وكان عدم تدمير هذه المعدات العسكرية فى الميدان، ومنح

بعض الامتيازات للعسكريين العراقيين إنقاذاً لماء الوجه تعبيراً آخر عن مدى تضارب السياسة الأمريكية، وربما كان ذلك عائداً لتوقع الإدارة قيام بعض ضباط الجيش العراقي بانقلاب عسكري وقتل صدام.. وتعزيزاً لهذا التوقع حدثت الإدارة الأكراد في الشمال والشبيعة في الجنوب على التمرد على صدام وبعثت بإشارات إلى هذه الجماعات مفادها أنه لو حدث مثل هذا التمرد فسوف توفر الولايات المتحدة الدعم العسكري ومع ذلك فحينما حدث التمرد فعلاً قمعته القوات العراقية بقسوة في حين وقفت الولايات المتحدة موقف المتفرج.

هل كان فرض العقوبات على العراق خطأ أمريكياً

في أعقاب حرب ١٩٩١، فرضت الولايات المتحدة وحلفاؤها في مجلس الأمن عقوبات اقتصادية كانت وبالاً على العراق إذ تسببت في وفاة ما يقدر بنصف مليون طفل نتيجة لنقص الدواء والغذاء والتدمير شبه الكامل لاقتصاده نتيجة لذلك، تحولت ميزة العلاقات العامة لصالح صدام وظهر العراق بمظهر الضحية وتحول النظام العراقي إلى مستفيد من التعاطف المتنامي في جميع أنحاء العالم وهو ما جعل الولايات المتحدة تبدو كجبار متجرد من الشعور طالبت حربه الأطفال الأبرياء.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظام العقوبات الذي طبقته "اللجنة ٦٦٦" التابعة للأمم المتحدة والتي اكتسبت هذا الاسم من قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٦ الصادر في ١٣ سبتمبر ١٩٩٠، تحول إلى كارثة إنسانية لم تحقق الأهداف الاستراتيجية المقصودة منها، فقد سمح للولايات المتحدة والمملكة المتحدة بإساءة استغلال امتياز تعليق بيع النفط مقابل الغذاء والسلع الضرورية الأخرى، كما سمح لها باستنزاف موارد العراق بشكل فعال لمصلحة الشركات الأجنبية والشركات التابعة للدول الصديقة الأخرى، وكانت النتيجة كارثة للاقتصاد العراقي ولكنها مكنت صدام من إحكام قبضته على الدولة، يمكن القول إذن بأن نظام العقوبات لم يؤثر على سياسات صدام.

وبغيير نظام التفتيش الدولي الذى أنهاه صدام من طرف واحد فى عام ١٩٩٨، لم يعد لدى الولايات المتحدة سبيل إلى تقييم قدرات العراق العسكرية.

لقد سمح نظام العقوبات بوجود برنامج " النفط مقابل الغذاء" تحت إدارة الأمم المتحدة حوالى أربعة مليارات دولار سنوياً، وقد منح البرنامج لصدام الفرصة للحصول على عمولات خفية ذهب جزء منها ثمناً لولاء مؤيدى النظام وأيضاً لتمويل مشروعاته السرية، وهكذا تمكن صدام مرة أخرى من الالتفاف على نظام العقوبات ومن تحدى الأمم المتحدة مؤكداً بذلك للولايات المتحدة أنه لا يمكن الوثوق بصدام، ولكن الرسالة المضادة لصدام كانت أنه لا يمكن الوثوق بالولايات المتحدة بما فعلته بالعراق وما تسمح لإسرائيل بفعله بفلسطين.

كان كل من الولايات المتحدة والعراق يمارسان لعبة الشطرنج السياسى مستخدمين رأى العام العالمى للتأثير على حكومات معينة، وحتى عام ٢٠٠٢، كانت الولايات المتحدة خاسرة لتلك اللعبة وكان العراق فائزاً فيها للأسباب التالية، أولاً: لم تلجأ الولايات المتحدة على الإطلاق إلى استخدام الورقة الراحبة التى فى حوزتها بالإعلان عن جرائم النظام العراقى وانتهاكاته لحقوق الإنسان، وثانياً: أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية المدمرة للعقوبات أظهرت العراق بمظهر الضحية وأظهرت الولايات المتحدة بمظهر المعتدى، وثالثاً: أن صدام كان دبلوماسياً وسياسياً أذكى من الولايات المتحدة، ورابعاً: أن روسيا وفرنسا قدمتا دعماً متزايداً للعراق، وخامساً: أن العالم العربى والإسلامى زاد دعمه لصدام أثناء العقد التالى لحرب الخليج وهى فترة تصرف العراق أثناءها بشكل مسئول ولم يعد ينظر إليه على أنه تهديد لجيرانه، وسادساً: أن معاملة الفلسطينيين من قبل الإسرائيليين كانت تتم بأسلحة أمريكية، وبدعم سياسى أمريكى، وهو ما أثر على مصداقيتها، وسابعاً: أن الكيل بمكيالين الذى استخدمته الولايات المتحدة فى تعاملاتها مع الدول العربية والإسلامية جعل الكفة المضادة لكفة الولايات المتحدة ترجح.

كل هذه الاعتبارات قادت ببساطة الشعوب العربية والإسلامية وحكوماتها إلى نتيجة مفادها أن العراق كان ويحتل أن يصبح مرة أخرى ضحية، وأن الولايات المتحدة هي المعتدى.

وفى كلمته عن حالة الاتحاد في ٢٩ يناير ٢٠٠٢، أعلن الرئيس جورج دبليو بوش أن العراق وإيران وكوريا الشمالية تمثل "محور شر" هذا الوصف لم يقابل بصدى جيد في أى مكان من العالم وإنما أظهر تأثير "اليمين المسيحي" الذى بدأ صوته فى البيت الأبيض يزداد وضوحاً، وبالإضافة إلى ذلك فإن معارضة الاتجاهات الإسلامية من أجل تلك الدائرة أصبح واضحاً للغاية بعد ١١ سبتمبر وأخذت الدول العربية والإسلامية تنتظر إلى دق طبول الحرب ضد العراق على أنه علامة على حرب دينية جديدة ضد المسلمين.

وقد ازداد هذا التصور رسوخاً بعد ١١ أكتوبر ٢٠٠١ عندما غزت الولايات المتحدة أفغانستان واحتلتها كجزء من عملية "الحرية الدائمة" ولكن هدف الرئيس بوش المتمثل فى إثارة حماس الحكومات والرأى العام العالمى فشل وكان مقياس هذا الفشل واضحاً فى أغسطس ٢٠٠٢ عندما أعلنت المملكة العربية السعودية - التى كانت تعارض نظام بغداد وأيضاً وعلى وجه الخصوص إيران التى كانت طرفاً فى حرب مع العراق استمرت أكثر من سبع سنوات - معارضتهما لهجوم عسكري أمريكى على العراق، فى هذه المرة أيضاً، شعر صدام بأنه حقق فوزاً سياسياً آخر ولكن ذلك لم يفد سوى فى زيادة تصميم إدارة بوش تجاه صدام.

وقد تعقد الخيار العسكرى الأمريكى بفعل المأسى الحادثة فى فلسطين ولكن هجمات ١١ سبتمبر عززته، وعلى الرغم من عدم وجود صلة بين العراق وبين هذه الهجمات، فقد سعت بعض العناصر فى الإدارة إلى عقد صلة بين نظام صدام وبين شبكة القاعدة، وعلى الرغم من أن هذه الصلة واهية ومشكوك فى أمرها فإنها أحدثت رد فعل نفسى لدى الرأى العام الأمريكى قوى بفعل كلمة الرئيس بوش فى موقع مركز التجارة العالمى فى ١١ سبتمبر ٢٠٠٢ وكلمته

أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٢ سبتمبر ٢٠٠٢، وهكذا نجد أن أحد الآثار المترتبة على خداع البصر تمثل فى أن الجمهور الأمريكى أصبح ينظر إلى الهجوم العسكرى على العراق على أنه ثار مبرر لأحداث ١١ سبتمبر.

أدى فشل جهود الأمم المتحدة فى إعادة إيفاد مفتشى الأسلحة إلى العراق فى عام ٢٠٠١ ومطلع عام ٢٠٠٢ إلى تشجيع رسائل وتصرفات صدام المتضاربة، التى تراوحت بين القبول وفرض الشروط، ثم فى النهاية رفض مفتشى الأمم المتحدة إلى الشعور بالضيق فقد أضعفت هذه التكتيكات جهود الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان، ووزير الخارجية الأمريكى كولن باول الذى أيد منذ البداية سياسة احتواء العراق من خلال "العقوبات الذكية" ونظام تفتيش فعال، وبحلول أغسطس ٢٠٠٢ كانت تصرفات صدام هى التى أدت بالإدارة إلى إعلان عن أن الولايات المتحدة لم تعد تؤمن بجدوى نظام فعال للتفتيش رغم تأكيد الرئيس الأمريكى فى كلمته أمام الأمم المتحدة فى ١٢ سبتمبر مطالبة الولايات المتحدة بنظام تفتيش للقضاء على أسلحة الدمار الشامل.

أما بالنسبة لعقوبات الأمم المتحدة، فقد أصبح واضحاً أن تطبيقها على وجه غير صحيح يلقى معارضة متزايدة فى أنحاء العالم ونتيجة لذلك أخذت دول عديدة تتعامل مع العراق تجارياً خارج هذا الإطار. كان كلا الجانبين يغش وكلاهما كان قد سئم نظام العقوبات كما أن خطط "العقوبات الذكية كانت تلقى معارضة فى البيت الأبيض وفى وزارة الدفاع لجملة أسباب سياسية • وأيديولوجية، ومن ثم ظهرت المبادرة العسكرية كبديل للاحتواء.

فى أبريل ٢٠٠٢ استقرت الإدارة على اتخاذ مبادرة دبلوماسية، تزعمها نائب الرئيس تشينى الذى سافر إلى عدد من الدول العربية لقياس مدى قابليتها لتقبل مبادرة عسكرية محتملة ولم تكن لديه خطة محددة يقترحها على تلك الحكومات العربية التى كان يسعى لكسب تأييدها ولكنه أثار احتمالات تمرد الأكراد فى الشمال، مقترناً بتوقع تمرد داخلى من قبل بعض القادة العسكريين ضد النظام العراقى، ولكن الزعماء العرب الذين عرض عليهم هذه الرؤى

نظروا إليها على أنها غير واضحة المعالم وغير مقنعة والأهم من ذلك أن توقيت الزيارة كان سيئاً فقد تمت في وقت كانت إسرائيل تقوم فيه وبدعم من الولايات المتحدة بتصعيد عنفها الساحق ضد الفلسطينيين، فتأييد قمع إسرائيل للفلسطينيين في نفس الوقت الذي تسعى إلى كسب تأييد العرب ضد العراق كان استراتيجية لا أمل لها في النجاح.

وفي نفس الوقت كشفت التقارير التي نشرها ضباط سابقون في المخابرات الأمريكية عن العديد من الاضطرابات والخطط الانقلابية التي دبرتها إدارة كلينتون وفشلت وقد كشف ذلك للعراقيين مرة أخرى سواء داخل أم خارج النظام مدى تردد الولايات المتحدة وعدم إمكانية الاعتماد عليها.

ويؤمن كل من الرئيس بوش ونائبه تشيني بشدة أن هذا العمل الذي بقي غير منجز طوال العقد الماضي يحتاج إلى إنهائه تحت إدارتهما فكلا الرجلين يتمتع بالإرادة القوية والعناد، وكذلك وزير الدفاع رامسفيلد، ويدعمهم مسئولون كبار مقربون مثل نائب وزير الدفاع بول وولفويتز، ومطلعون على بواطن الأمور، مثل رئيس المجلس الاستشاري لسياسة الدفاع ريتشارد بيرل، هؤلاء ومسئولون حكوميون سابقون آخرون، وكذلك اللوبي الموالي لإسرائيل، رأوا في ذلك فرصة ليست فقط لربط العرب والمسلمين بالإرهاب، وإنما أيضاً للتقريب بين الولايات المتحدة وإسرائيل ولتغيير التكوين الاستراتيجي للشرق الأوسط.

وكان القرار الأمريكي تشكيل سياسة أمريكية جديدة وكان هذا يعنى القيام بضربة أولى وقائية حيث بلغت الحاجة إلى تدخل خارجي وبالتأكيد يكون هذا التدخل مشروعاً، ولكن إذا كان المجتمع الدولي قد تمكن من التعايش مع تهديدات صدام طوال هذه السنوات في حين أن شيئاً لم يحدث، فلم يعد هناك تبرير يذكر لإحياء الهواجس السابقة في عام ٢٠٠٢ بغير تقديم أسباب جديدة ومقنعة، والواقع أن كل شئ منذ عام ١٩٩١ كان يشير إلى نجاح سياسة الاحتواء.

وبعد ١١ سبتمبر، قيل إن هناك ارتباطاً بين هذه الأحداث وبين النظام العراقي ولكن الواقع أن ذلك لم يكن له أساس، خلافاً لابتهاج صدام الذي لا يبعث على الدهشة بما حدث في نيويورك وواشنطن ورد فعل صدام المؤيد لما حدث في ١١ سبتمبر يصعب اتخاذه تبريراً قانونياً لكي يعتبر مجلس الأمن الحكومة العراقية تهديداً للسلام والأمن العالميين، كما أن حلفاء الناتو وآخرين كانوا يعارضون الجهود التي تبذل في مجلس الأمن لفرض عقوبات جديدة أو القيام بعمل عسكري بغير دليل ملموس يربط النظام العراقي بالإرهاب الدولي، أما فبركة مثل هذه الصلة فسوف تقلص مصداقية الولايات المتحدة وسوف يثبت عدم جدواها، ومع ذلك، نجحت الإدارة في خلق ارتباط لاشعوري بين ١١ سبتمبر وبين العراق في أذهان أفراد الشعب الأمريكي، وهذا على الأرجح ما أدى بالكونجرس إلى التصويت والموافقة على قرار يؤيد تدخلاً فردياً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

وينظر بعض كبار المسؤولين في الإدارة وبالتحديد في وزارة الدفاع من أمثال الوزير بول وولفويتز، وريتشارد بيرل رئيس المجلس الاستشاري لسياسة الدفاع، إلى الغزو العسكري للعراق على أنه سوف يؤثر على العلاقات الاستراتيجية في الشرق الأوسط لمصلحة إسرائيل الواضحة، ويأمل هؤلاء أن تؤدي مثل هذه الحرب في النهاية إلى ربط الولايات المتحدة وإسرائيل بتحالف عسكري يقضي وإلى الأبد على أية آمال للعرب للسيادة على إسرائيل عسكرياً وعلى وجه التحديد سوف يؤسس هذا التحالف مستوى أعلى من التعاون السياسي والعسكري بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ويحدث انتكاسة للبحث عن حل عادل للمشكلة الإسرائيلية الفلسطينية. هذا الجدول للأعمال تثيره دوائر اليمين المسيحي المحافظة في الحزب الجمهوري الذين يشاركون بعض الإسرائيليين وبعض الدوائر اليهودية في الولايات المتحدة وأماكن أخرى الاعتقاد أن فلسطين جزء من دولة إسرائيل وأن على الفلسطينيين الخضوع لإسرائيل أو يجب إخضاعهم عسكرياً وحتى إبعادهم من فلسطين بالقوة إذا لزم الأمر، ويرجع

جزء من الباعث على هذه النزعة إلى معتقدات "اليمين المسيحي" المحافظ بشأن نبوءات الإنجيل والعداء المستشعر مؤخراً تجاه الإسلام، والرئيس يهتم بهذه المصالح الخالصة وهو بصدق لا يشاطرهم وجهات نظرهم ولكن تأثير مؤيدي وجهات النظر هذه لا يزال قوياً في الإدارة كما أن التأثير السلبي لوجهات النظر هذه في العالم العربي يضر بالمصالح الأمريكية ولكن يبدو أن المؤسسة السياسية الأمريكية لا تقم وزناً كبيراً للرأى العام في الدول العربية والإسلامية، وكان هناك تصور في الولايات المتحدة الأمريكية بأن آثار غزو واحتلال العراق سوف تقتصر على بضع مظاهرات في مدن عربية وإسلامية وأن حكومات هذه الدول لن يكون أمامها سوى خيار كبت رأبها ومشاعرها إذا أرادت أن تبقى على علاقة طيبة بالولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة لمخاطر الإرهاب المتزايدة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لمواجهتها وسوف تمنع - عند الضرورة - أي شخص ينتمي لدولة عربية وإسلامية من الدخول إليها وسوف ترحل المشتبه فيهم الموجودين داخلها. وفي مواجهة رأى عام عالمى معارض وأحداث مؤسفة فى الداخل تحولت سياسة الإدارة الخاصة بالضربة الأولى الوقائية إلى نهج أكثر تعددية وهو ما أدى إلى تبني القرار ١٤٤١ الصادر فى ٨ نوفمبر وقد تقابل مجلس الأمن مع الإدارة فى منتصف الطريق وأصبح لديها الآن عذرا قانونيا لما قد يكون فى حقيقته نهجاً منفرداً يرتدى مسوح التعددية.

لقد تمخضت المفاوضات حول صيغة قرار مجلس الأمن للتصريح بالاستخدام الشامل للقوة إذا لم يلتزم العراق بشروط التفتيش على الأسلحة عن التوصل إلى حل وسط فالولايات المتحدة الأمريكية وبتأييد من المملكة المتحدة لم تتمكن من التغلب على معارضة فرنسا وروسيا والصين المتضمنة عدم إعطاء تصريح شامل باستخدام القوة بغير التوصل إلى وجود مخالفة مادية من جانب العراق فى ظل نظام التفتيش الجديد فلو حدث ذلك فستكون هذه نهاية النظام الأمنى الجماعى للأمم المتحدة كما يجسده ميثاقها، وكانت فرنسا تنزع مسألة

الدور الشرعي للمجلس وكانت تحظى بتأييد واسع في المجلس والجمعية العامة للأمم المتحدة.

لقد حاولت الولايات المتحدة تغيير القواعد التي ساعدت على تأسيسها استناداً إلى ما قالته من حاجتها إلى تجنب تكتيكات صدام التسوية وإعادة المفاوضات في مجلس الأمن من جديد حول استخدام القوة في حالة انتهاك العراق المادى لنظام التفتيش وجادلت الولايات المتحدة بأن العراق خالف مادياً عدة قرارات لمجلس الأمن الدولي وأنه لا حاجة هناك لمزيد من المخالفات لتبرير تنفيذ استخدام القوة ولكن مثل هذه الحجة تفتقر إلى أساس قانوني عندما يتعلق الأمر بالاستخدام المنفرد للقوة، أو استخدامها جماعياً بغير قرار محدد من مجلس الأمن للتصريح باستخدام القوة.

ولكن الجدل الذي لم يدر في الأمم المتحدة كان ذلك الخاص بمشروعية عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية.

وعلى افتراض أن الولايات المتحدة ليس لديها أساس مشروع بموجب القانون الدولي لمهاجمة العراق في الوقت الحاضر، كيف يمكن للكونجرس التصريح للرئيس باستخدام القوة حسبما يرى ذلك ملائماً؟ وإذا وضعنا جانباً الدستورية المشكوك فيها لتفويض الكونجرس لسلطة الحرب للرئيس، هل يمكن للكونجرس إضفاء مشروعية على استخدام القوة بما يخالف القانون الدولي؟ الجواب بالنفي، ولكن هذا حدث فعلاً إذا أخذنا في الاعتبار أن الكونجرس وافق على القرار في ١١ أكتوبر ٢٠٠٢ مانحاً الرئيس سلطة استخدام القوة في العراق.

وخلافاً لإدارة بوش الأب والتي كان فيها الرئيس ونائبه ووزير الخارجية جميعهم محامين مدرّبين مدرّكين لأهمية القيم القانونية، فإن الرئيس الحالي ونائبه ووزير الدفاع ومستشارة الأمن القومي ليسوا محامين ولا حتى مدرّكين

لأهمية القانون وربما يكون ذلك بعينه سبب انجذابهم إلى نظرية القوة التي تعبر عن السياسة الواقعية للقرن الماضي.

سعت الولايات المتحدة إلى إعطاء انطباع بأن المشاركة المتعددة الأطراف في استخدام القوة ضد العراق مساوية للشرعية القانونية الدولية ولكنها ليست كذلك، ومن نفس المنطلق سعت الولايات المتحدة إلى إعطاء انطباع بأن قرار مجلس الأمن ١٤٤١ يسمح لها ضمناً باستخدام القوة ضد العراق كلما ارتكب - طبقاً لتقديرها - مخالفة مادية وسعت الإدارة إلى الجمع بين الاثنین في نظر الرأي العام، وتجرى الآن حملة علاقات عامة ضخمة وطنياً ودولياً وتساعدت إلى أن أصبحت الإدارة مستعدة لتسريع وتيرة الأحداث وهو ما يحدث عندما يكتشف المفتشون مخالفة ما من قبل العراق يمكن تضخيمها إلى أكبر من حجمها الطبيعي وجعلها تبدو "القشة التي تقصم ظهر البعير" وبعبارة أخرى، آخر انتيالك عراقى لقرار من مجلس الأمن قبل اللجوء إلى الحرب.

وفي اجتماع قمة الناتو الذي عقد في براج في ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٢ تمكن الرئيس بوش من الحصول على قرار يؤيد عملاً عسكرياً متعدد الأطراف يتم اتخاذه في النهاية في حالة "المخالفة المادية" من جانب العراق بشرط أن يتوصل مجلس الأمن على مثل هذه النتيجة وأن يصرح باستخدام القوة.

وبصرف النظر عن مصير التفتيش على الأسلحة، وعن كيفية تفسير الولايات المتحدة لقرار مجلس الأمن ١٤٤١، قبل اللجوء إلى القوة لابد من أن يتوصل مجلس الأمن أولاً إلى أن العراق خالف مادياً تلك الأجزاء من قرارات مجلس الأمن التي تتعلق بحفظ أو صيانة السلام والأمن العالميين، هذه النتيجة وحدها يمكن أن تضيء شرعية على الاستخدام المتعدد الأطراف للقوة.

وفي القرار الأول هذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد التأكيد من أنه لا جدال هناك في حالة مخالفة العراق المادية لعمليات التفتيش، بأن ذلك يؤدي

إلى استخدام القوة، وبالنظر لعلمنا بسوابق هذا النظام، هذا الموقف لا يفتقر إلى المعقولية ولكن الحكم النهائي كان يقع على عاتق مجلس الأمن.

وفى أثناء ذلك، إذا قام مقتشو الأسلحة بتدمير أية أسلحة للدمار الشامل يعثرون عليها فى العراق، واستمرت الولايات المتحدة فى انتهاج سياسة الاحتواء بشكل فعال، سوف تحقق أهداف نزع السلاح بغير إرادة للدماء.

أما من حيث تغيير النظام بالقوة، فذلك ليس شيئاً يمكن للأمم المتحدة أو أية دولة أخرى منفردة القيام به فى ضوء المادة الثانية من الميثاق ولكن ليس معنى ذلك أن دور المجتمع الدولى أصبح مقتصرأ على التفرج على التصرفات الخاطئة للنظام العراقى، فهناك سبل للتعامل مع هذا الوضع بخلاف الحرب.

يمكن القول أن الملامح الرئيسية للحرب ضد العراق تدرج تحت الاعتبارات العسكرية الآتية:

- يتعاطف الكثيرون فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى الخارج مع هدف "تغيير النظام" فى العراق ولكنهم يعارضون عملاً عسكرياً متعدد الأطراف ضد العراق من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يصرح مجلس الأمن باستخدام للقوة.

- كما عبر الخبراء الأمريكيون عن هواجس إزاء مجموعة واسعة من القضايا الدبلوماسية والقانونية والعسكرية، رغم عدم وجود شك فى قدرة الولايات المتحدة على هزيمة العراق عسكرياً واحتلال هذه الدولة.

- أن التبعات العسكرية لمواجهة جيش عراقى يتألف من حوالى ٤٠٠,٠٠٠ جندي أكبر من أن تخطئها التقديرات، فحتى على افتراض فرار معظم المجندين الإلزاميين العراقيين بمجرد ظهور أول علامات الغزو، كما فعلوا فى حرب الخليج، فهذا الأمر ليس مؤكداً بما أنهم سوف يقاتلون فى وطنهم وأنه سوف يتبقى هناك ١٠٠,٠٠٠ من الحرس الجمهورى ينبغى مقاتلتهم، وبالإضافة إلى ذلك فإن القتال على أرض العراق سوف يعنى أن النظام

الحالي لن يكون أمامه خيار سوى القتال حتى النهاية وهو شئ سيفعله على الأرجح ومن شأن مثل هذه المقاومة العنيدة أن ترفع الخسائر الأمريكية في الأرواح، خاصة في المناطق الحضرية.

- وبصرف النظر عن مشروعيها أو عن التأييد الدولي لها، فإن عملية عسكرية من هذا النوع تتطلب قوات برية ضخمة وقصفاً جويًا واسع النطاق ولكن القصف الجوي سوف يؤدي على قتل وجرح أعداد كبيرة من المدنيين الأبرياء وإلى تدمير البنية الأساسية المدنية وكلا الأمرين، إذا أردنا تسميتهما بشكل صريح، قد يشكل جرائم حرب كما أن مثل هذه الأعمال سوف يكون لها تأثيرات سلبية ضخمة على مستوى العالم.

- وهنا تثار مسائل عديدة: أولاً: ما هو حجم القوات التي سوف تتطلبها العملية العسكرية؟ ثانياً: من أين سوف تنطلق القوات؟ ثالثاً: ما الذي سوف يفعله العراق أثناء الإعداد لهجوم برى؟ وهل سوف يستخدم العراق أسلحة كيميائية وبيولوجية ضد القوات الأمريكية؟ رابعاً: ما هو حجم الخسائر التي سوف تلحق بالشعب العراقي والقوات الأمريكية؟ خامساً: ما هي التأثيرات على البنية الأساسية العراقية؟ سادساً: ما هو تأثير الحرب على الاقتصاد العالمي وعلى الأخص على البلدان النامية؟ سابعاً: ما هو تأثير الحرب على الرأي العام العربي والإسلامي بما في ذلك القضاء على مصداقية الحكومات المؤيدة للولايات المتحدة وزعزعة الاستقرار في بعض الدول؟ ثامناً: ما حجم رد الفعل الانتقامي الإرهابي (بما أنه لاشك هناك في أن الحرب في العراق سوف تزيد الإرهاب ضد الولايات المتحدة والحكومات المؤيدة لها، ويتبقى تقدير حجمه) تاسعاً: هل سوف تتمكن الولايات المتحدة من حكم العراق من خلال حكومة انتقالية تضم عراقيين من اختيارها؟ عاشراً: هل سوف يكون لدى الولايات المتحدة قوة البقاء حتى الإشراف على تغيير فعلى للنظام، وتحقيق العدالة الانتقالية، وبناء دولة ديمقراطية جديدة على أساس ذلك الحكم للقانون.

إن الإجابات على هذه الأسئلة سوف تكون جزئية بالضرورة وتخضع في مجملها للتكهنات ولكن الإدارة تتبنى منهاجاً متفائلاً وترى بأن مشاكلها والمشاكل الأخرى بالإمكان التغلب عليها كما سوف ترد مناقشتها أدناه.

هناك احتمال كبير لأن يسير الاحتلال العسكري للعراق وفقاً لتوقع الحالة الأفضل المتضمن لخسائر أمريكية وعراقية محدودة في الأرواح واحتلال سريع لتلك الدولة سوف تكون ردود الفعل المتوقعة في أنحاء العالم العربي والإسلامي محدودة، وكذلك التهديد المستمر للإرهاب (وهو ما حدث...!!).

في حين أنه لم يكن في قدرة أحد التنبؤ بالأحداث التي سوف تقع أثناء هذه الحملة العسكرية، ولكن يصبح شئ واحد مؤكداً وهو أن خطط الولايات المتحدة كانت تفصيلية ودقيقة وتأخذ في الاعتبار مجموعة من الاحتمالات التي تتوفر لها ردود أفعال حاضرة ويتمثل أحد أمثلة هذا التخطيط في وضع برنامج تمت محاكاته على الكمبيوتر يوضح كل المباني والشوارع في بغداد ويمكن استخدامه بالارتباط مع التخطيط الجوي وكذلك استعدادات وتدريب القوات الأرضية، ولذلك من غير المحتمل أن تتمكن القوات العراقية الموالية للإتيان بمفاجآت رئيسية للقوات الأمريكية المهاجمة.

ارتكب العراقيون نفس الخطأ الذي ارتكبه في حرب الخليج في عام ١٩٩١، وينتظرون استكمال الاستعدادات العسكرية وبداية الحرب الجوية قبل التصرف وعند أول بوادر للهجوم قد تدخل هذه القوات في عمل عسكري لخلق أزمة سياسية عالمية على أمل أن تؤدي هذه الأزمة إلى استباق الهجوم العسكري، ولتحقيق ذلك وكان المعتقد أن العراق سوف يهاجم إسرائيل بصواريخ "سكود" وربما هذه المرة بأسلحة كيماوية وبيولوجية، وهو ما لم يحدث مما زاد من المعارضة للولايات المتحدة من جانب العرب والمسلمين.

لم يعرف أحد ما ندى العراق من أسلحة كيماوية وبيولوجية ولا عدد صواريخ "سكود" النشطة وما إذا كان يمكن أن تحمل رؤوساً حربية كيماوية أو

بيولوجية، وقد أطلقت هذه الصواريخ على إسرائيل والمملكة العربية السعودية أثناء حرب الخليج في عام ١٩٩١.

وظلت فكرة استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية من جانب العراقيين أحد أمرين غير قابلين للتكهن، أما الأمر الأول هو هل سوف يستخدم العراق ما تبقى من صواريخ سكود المخبوءة ضد القوات الأمريكية وإسرائيل وما إذا كانت هذه الصواريخ سوف تحمل أسلحة كيماوية أو بيولوجية؟ ولكن بما أن إسرائيل لديها دفاعات صواريخ باتريوت وصواريخ آرو المضادة للصواريخ، فإن الهجوم بصواريخ سكاك لن ينجح على الأرجح، أما الأمر الثاني فهو ما إذا كانت قوات العمليات الخاصة سوف تنجح في التحكم في حقول النفط الرئيسية والمنتجة قبل أن تفجرها القوات العراقية فإذا نجحت في ذلك سوف تبقى حقول النفط منتجة ولن تتحقق الآثار الاقتصادية المترتبة على تفجيرها.

وخلاصة القول: أنه كان هناك سيناريو لأفضل وأسوأ حالة وأن الإدارة على ثقة من أن سيناريو الحالة الأفضل هو الذي سوف يتحقق وأن العمليات العسكرية سوف تستمر بين أسبوع وثلاثة أسابيع، محدثة خسائر محدودة في الأرواح بين الأمريكيين والعراقيين، وتداعيات سلبية محدودة في العالمين العربي والإسلامي وقد وقع السيناريو الأفضل للولايات المتحدة من خلال الأمر الثاني.

الولايات المتحدة ورؤيتها لتحقيق العدالة والشرعية في العراق

بغض النظر عن قضية الشرعية القانونية، هناك عدة هواجس كبيرة أخرى تتعلق بافتراضات الإدارة بشأن جدوى وفعالية تغيير النظام في العراق ومن ذلك ما إذا كانت الحركات المعارضة العراقية قادرة على تكوين قوة سياسية فعالة في العراق، وما إذا كانت هذه الحركات قادرة على تكوين الزعامة الحقيقية المستقبلية في البلاد، وما إذا كانت بمفردها أو مع المساندة قادرة على إرساء

الديمقراطية وسيادة القانون في العراق وما إذا كانت إقامة العدالة بعد النزاع
بغير تحيز ممكنة.

وبغض النظر عن الانقسامات والمناقشات داخل منظمات المعارضة
العراقية، لا يظهر أن هناك تخطيطاً سياسياً من أجل مستقبل العراق أبعد من
حدود العموميات الغامضة وما يدل على ذلك غياب حكومة ظل مؤقتة يمكن أن
يلتف حولها العراقيون وعدم التحضير لنظام قانوني جديد يمكن تطبيقه عقب
"تغيير النظام" وعدم الاكتراث بما سيحدث في الأيام والأسابيع التي تعقب
النزاع، وبالنسبة للنقطة الأخيرة فإن الشعب العراقي المقهور الذي عانى كثيراً
وطويلاً سينزل على الأرجح إلى الشوارع لينتقم لنفسه من أولئك الذين خدموا
النظام العراقي وستسيء أعمال الغرغاء وعمليات القتل العنيفة وحالة الفوضى
على الأرجح إلى سمعة الولايات المتحدة وكذلك المعارضة العراقية التي
تساندها، وتبحث الولايات المتحدة بالاشتراك مع حلفاء الناتو (حلف شمال
الأطلسي) وربما تحت غطاء الأمم المتحدة إدارة العراق عسكرياً كما حدث في
أفغانستان وهو ما يتطلب وجود عدد ضخم من الضباط والجنود لتولى "الشئون
المدنية" ومنصب " قائد الشرطة العسكرية" والقضاء العام لفترة مبدئية على أن
يحل محلهم لاحقاً موظفون متطوعون من دول أخرى تحت إشراف من دول
أخرى وتحت رعاية الأمم المتحدة وسوف يطلب إلى هذه القوى التي سوف
يتعين عليها في البداية إدارة البلاد بالاستعانة بمعارضين عراقيين كمستشارين
للقيام بكل ما على الحكومة من مسئولية إلى القيام به، بدءاً من توفير الخدمات
العامة وحتى تأمين سلامة الشعب، ويصعب تصور كيف يمكن لقوات الولايات
المتحدة والناتو، والتي لا تتكلم اللغة العربية ولا تعرف تقاليد هذا البلد ولا
ثقافته، القيام بهذه المهام المتنوعة ولكن كان مجلس الدفاع القومي والبنجابون
متقائلين.

إن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في رؤية عدالة ما بعد النزاع تتحقق
في عراق ما بعد صدام، بما في ذلك تقديم أولئك الذين ارتكبوا جرائم للعدالة،

وكذلك الشروع في عملية بناء الأمة لتأسيس نظام ديمقراطي و " سيادة القانون" وهي مهمة شاقة لم تقدر الولايات المتحدة حجمها الحقيقي، حتى لو كانت ألقت بثقلها على الأمم المتحدة.

وشعرت الإدارة أن في إمكانها السيطرة على الوضع الداخلي لتأسيس حكومة عراقية انتقالية تتكون من عناصر معارضة لحكم صدام حسين، وبمساندة العراق عسكرياً وهي تفترض أيضاً بقدر كبير من التفاؤل أن مثل هذا الترتيب سيكون ناجحاً وأنه يمكن على الأقل تحقيق الأمن العام، وكذلك تلبية الاحتياجات الإنسانية وفي وضع ما بعد الحرب الذي سيشهد أضراراً كثيرة تلحق بالبنية الأساسية ضعيفة أصلاً، يصعب تصور كيف يمكن أن يكون هذا التفاؤل واقعياً.

إن تكاليف مثل هذه العملية لا تقلق الولايات المتحدة بما أن العراق سيتحملها طالما أن الولايات المتحدة تستطيع على موارد العراق النفطية الهائلة من خلال الحكومة الانتقالية وبالتأكيد ليست هناك شرعية قانونية دولية تؤيد مثل هذه الخطة ولكن الإدارة لا يهمها ذلك.

وثمة احتمال آخر، وهو توقع أن يهرب بعض الجنرالات العراقيين في مرحلة مبكرة من العملية العسكرية الأمريكية، وأن يكلف هؤلاء الجنرالات بتولى الحكومة الانتقالية تحت إشراف الولايات المتحدة، وهذا أيضاً جزء من سيناريو أفضل الأحوال سيجعل مهمة الولايات المتحدة في نظام ما بعد عهد صدام حسين أقل صعوبة بكثير مما لو كان الأمر في ظل ظروف أخرى.

وتشير عدالة ما بعد النزاع قضايا كثيرة لم تتناولها الإدارة سوى بشكل سطحي ويشمل ذلك، أي الجرائم يمكن أن يؤخذ في الاعتبار، وأي قانون سيطبق (الدولي أم الداخلي)، وأي بنية قانونية يمكن اللجوء إليها (المحاكم الجنائية العراقية أم محكمة جنائية عراقية خاصة أم محكمة جنائية دولية بشكلها مجلس الأمن خصيصاً كما في حالة يوغوسلافيا عندما شكلت محكمة جنائية دولية خصيصاً من أجلها ورواندا عندما شكلت أيضاً محكمة جنائية دولية من

أجلها أم محكمة دولية/ داخلية مختلطة مثل تلك التى تم تشكيلها فى سيراليون، أم المحكمة الدولية، ومن الذى سيقدم لمثل هذه المحاكمات هل كبار المسؤولين فقط؟ وأية آليات للعدالة ما بعد النزاع ستطبق على المسؤولين من مرتبة أقل، وهل ستجرى عملية لتتحية أعضاء حزب البعث عن مناصبهم الرسمية؟ إنها مجرد أسئلة قليلة تطرح بادئ ذى بدء ويجب أخذها فى الاعتبار، وقد أولتها الإدارة الأمريكية بعض الاهتمام بالتشاور مع منظمات المعارضة العراقية خارج العراق.

تطبيق العدالة وجرائم الحرب -

ولتقييم نطاق المهمة ينبغي مراجعة الحقائق التى ستكون أساساً للعدالة بعد النزاع. والجرائم التى ارتكبتها نظام صدام حسين تعد تبريراً أخلاقياً لتغيير النظام فى العراق ولكن وحتى الآن لم تتبين إدارة أمريكية واحدة منذ بوش الأب وحتى بوش الابن هذا النهج، وقد يكون سبب ذلك الحظر الواضح الذى تنص عليه المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التى تحظر التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وربما يرجع ذلك على الأرجح إلى أسباب سياسية أخرى.

ظل النظام الديكتاتورى لصدام حسين فى العراق الذى استمر ٢٣ سنة (تولى الرئاسة سنة ١٩٧٩ ولكنه كان نائباً للرئيس بين ١٩٦٨ و ١٩٧٩) من بين أشد أنظمة العالم قمعاً، ويقدر عدد العراقيين الذين قتلوا بمائة ألف، وتعرض عدد لا حصر له من العراقيين للتعذيب، فى حين عاش معظم الشعب عهداً من الترويع الذى مارسه ضدهم المسؤولون فى حزب البعث وبعض وحدات الجيش والشرطة وعانى الشعب العراقى أيضاً العواقب المروعة لسياسات تلك الحكومة التى أدت إلى فرض عقوبات دولية عليها نتج عنها وفاة عدد يقدر بنصف مليون طفل بسبب نقص الدواء والغذاء.

شن نظام صدام حربيين عدوانيتين ضد جارتيه إيران والكويت سنة ١٩٨٣ وسنة ١٩٩٠، مما أسفر عن مقتل مائتى ألف عسكري إجمالاً، واستخدمت

الأسلحة الكيماوية المحظورة ضد المدنيين الإيرانيين ١٩٨٣ كما استخدمت ضد سكان مدنيين عراقيين هم الأكراد سنة ١٩٨٨.

وخلال السنوات العشرين الماضية قتل عدد يقدر بمائة ألف كردي، وعلى الأخص خلال حملة الأنفال سنتي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ عندما أفادت الأنباء الواردة مهاجمة ألفى قرية كردية.

كما أوقع في صفوف الشيعة الذين يعيشون جنوبي العراق عدداً يتراوح بين ٣٠ ألف و ٦٠ ألف ضحية واضطر عشرات الآلاف منهم للنزوح من ديارهم عن طريق استخدام القوة.

وقد نزح بين ١٩٩٢ و ١٩٩٨ حوالي مائتي ألف عراقي بصورة مكثفة وهم يعيشون في المستنقعات الواقعة بين العراق وإيران، وكذلك أكثر من مائة ألف كردي نزحوا من منطقة شمال العراق الغنية بالبترول إلى ما يسمى الآن بكرديستان العراقية.

وجميع أولئك الذين نزحوا أو تم تهجيرهم - ومنهم من أرغموا على مغادرة ديارهم من السنة والشيعة والأكراد - فقدوا ممتلكاتهم وكل حقوقهم المدنية في بلادهم.

هذه التصرفات تعد "جرائم ضد البشرية" و"جرائم حرب" ويدخل في عدادها أيضاً جريمة التعذيب الدولية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ولاشك في أن مثل هذه الجرائم يجب أن تؤدي إلى المساءلة الجنائية لمرتكبيها الذين لا ينبغي السماح لهم بالإفلات من العقاب، وللأسف لم يحدث حصر واف لهذه الجرائم، وهذه مهمة تقع على عاتق الأمم المتحدة.

وفي سنة ١٩٩٢، شكل مجلس الأمن طبقاً لقراره رقم ٧٨٠ لجنة من الخبراء للتحقيق في انتهاكات القانون الإنساني في يوغوسلافيا السابقة، وأدى حصر اللجنة لهذه الانتهاكات إلى أن يؤسس مجلس الأمن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي يمثل أمامها حالياً رئيس الدولة السابق

سلوبودان ميلوسيفيتش كمتهم مدعى عليه، وحدد تقرير لجنة الخبراء الذي يشتمل على ٣٥٠ صفحة والذي نشره مجلس الأمن أنماط وأنواع هذه الجرائم، بما في ذلك سياسة "التطهير العرقي" البغيضة واغتصاب النساء الذي كان يحدث باستمرار كجزء من هذه السياسات.

وهناك أدلة ومستندات كثيرة تؤكد جرائم النظام العراقي ولكن هذه الجرائم لم تحصر بعد بشكل منظم ولم تنشر ولم تثبت ومثل هذا العمل مدعماً بقرار من مجلس الأمن سيكون عنصراً حيوياً في استراتيجية تغيير النظام في العراق وهذا العنصر الذي يتعلق بالعدالة سيمنح الولايات المتحدة حجة أخلاقية أقوى بكثير من المخاوف من أسلحة الدمار، وعلاوة على ذلك عندما يتم حصر الجرائم التي ارتكبتها هذا النظام ربما يؤسس مجلس الأمن محكمة دولية مختصة تماثل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وبذلك، حتى لو كان صدام قد استجاب لنظام التفتيشات فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، فإنه لم يكن ليفلت هو وآخرون في نظامه من العقاب على جرائمهم الدولية، إن عاجلاً أم آجلاً، وسيكون تغيير النظام والأدلة التي ستجمعها مثل هذه اللجنة ضده أساساً لعدالة داخلية ما بعد النزاع أو لمحاكمات جنائية دولية.

البترول هدف من أهداف الحرب

إن قضية البترول محل جدل واختلاف في الرأي، كما أنها في الوقت نفسه غير متفق عليها ويرى البعض أنها إحدى الدوافع السياسية للإدارة الأمريكية لاحتلال العراق ليس فقط لأن العراق هو ثاني دولة في العالم تملك احتياطي بترول معطن بعد المملكة العربية السعودية ولكن أيضاً لأن وجوداً عسكرياً أمريكياً في العراق للسيطرة على إنتاج العراق من البترول سيمنح الولايات المتحدة نفوذاً كبيراً على إنتاج المملكة العربية السعودية ودول الخليج من البترول وكذلك على تحديد أسعار البترول في الأسواق العالمية.

وسيتطلب من الحكومة العراقية الانتقالية إعادة النظر في عقود الامتياز مع الشركات الأجنبية وإعادة تحديد الإنتاج اليومي الذي يبلغ حالياً ثلاثة ملايين برميل يومياً بحيث يرجع إلى خمسة ملايين برميل يومياً وربما أكثر، سيتطلب ذلك من حكومة انتقالية موالية للولايات المتحدة ستعرض بالضرورة لاحتمال اعتبارها غير ذات صفة شرعية في نظر الشعب العراقي والشعوب القريبة وإذا تعين بالضرورة زيادة الإنتاج لتعويض الولايات المتحدة عن تكاليف عملياتها العسكرية، لن يتمكن العراق من الاستمرار في دفع تعويضات عن الأضرار للكويت (تلك التي فرضتها الولايات المتحدة سنة ١٩٩١) ولكن إذا لم يحدث ذلك وتعين على الحكومة الانتقالية أن تسدد مبالغ للكويت والولايات المتحدة سيعجز العراق عن الوفاء بتكاليف هذين الالتزامين اللذين فرضا عليه من الخارج، وفي هذه الحالة، ستتعلل التنمية الاقتصادية في العراق بصورة خطيرة وستعتبر الحكومة الانتقالية غير ذات صفة شرعية على الإطلاق.

التأثيرات على السياسة الأمريكية:

لعبت جامعة الدول العربية، والتي عملت من خلال أمينها العام عمرو موسى وتأييدها حكومات المملكة العربية السعودية ومصر والأردن دوراً رئيسياً لمنع وقوع عمل عسكري أمريكي من طرف واحد وقد تحقق ذلك من خلال إقناع صدام بقبول نظام التفتيش الخاص للأمم المتحدة بغير مواربة ولا تحفظات إلا أنها لم تستطع أن تحول دون وقوع الحرب.

كما لعب السكرتير العام للأمم المتحدة دوراً محورياً في المفاوضات مع العراق ومع أعضاء مجلس الأمن لتحقيق تلك النتيجة.

ولكن ذلك ليس سوى الجزء الأول، أما الجزء الثاني فلا يزال ذلك الخاص ببعثة الأمم المتحدة للتفتيش والمراقبة والتحقق والوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذ حاول صدام الالتزام بشروط القرار ١٤٤١ الصادر عن مجلس الأمن في ٨ نوفمبر، ولكن هذا لم يمنع تجنب الحرب حيث استمر بوش باتهامه القيام

بألاعيبه المعتادة الخاصة بالغش والانسحاب، كما كان يسميها، وأنه لا مناص من الحرب.

لقد تم شرح تبعات الحرب بوضوح لصدام من قبل السكرتير العام كوفي أنان، والأمين العام عمرو موسى، وولي العهد السعودي الأمير عبد الله ووزير الخارجية السعودي سعود الفيصل ووزير الخارجية المصري أحمد ماهر، والعديد من رؤساء الدول وعلى رأسهم الملك عبد الله، عاهل الأردن، والرئيس مبارك والرئيس شيراك والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، كل هؤلاء الزعماء لعبوا دوراً رئيسياً في إنشاء الولايات المتحدة أو عودتها للأمم المتحدة وعدم استخدام القوة من طرف واحد وقد أدت هذه الجهود مجتمعة بالولايات المتحدة على قبول القرار الصادر في ٨ نوفمبر بغير أن يتضمن نص الاستخدام التلقائي للقوة ولكن تغيير الموقف الأمريكي يرجع بقدر ليس باليسير على الجهود الدبلوماسية الدؤوبة التي ينتهجها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول.

الحرب ضد العراق من المنظور الإنساني (احتمالات لم تتحقق).

من المنظور الإنساني فإن نهاية نظام صدام كانت لا بد وأن تكون قريبة أكثر منها بعيدة ولكن الحرب ليست أفضل الخيارات أو خياراً مشروعاً لتحقيق ذلك، فهناك الشرعية والحكم السليم على الأمور وهما مضادان لعمل عسكري من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحدها أو بتحالف متعدد الأطراف تنزعه الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم تقر الأمم المتحدة ذلك على وجه التحديد.

ومن الواضح أنه وبعد تقديم العراق لتقريره المتضمن في اثني عشر ألف صفحة بتاريخ ٨ ديسمبر ٢٠٠٢ كانت الولايات المتحدة ستتخذ من بعض الثغرات الواردة في هذا التقرير ذريعة لتبرير الضربة العسكرية المصمم عليها مسبقاً للعراق بهدف تغيير نظامها الحاكم والسيطرة على منتجاتها النفطية وبالتالي تغيير الطبيعة الاستراتيجية للمنطقة.

ودون أدنى شك أن توقعات الولايات المتحدة حول النتائج السياسية العسكرية لتلك الضربة قد تكون السيناريو الأفضل من وجهة نظرهم إلا أنه صعب المنال.

وفى هذا السياق كان من المتوقع حصول رد فعل غاضب من جماهير الشارع العربي قد يضطر بعض الحكومات إلى التدخل لقمعه تحملاً للعبء السياسي الذي ألقي على عاتقها فى هذا الموقف المعقد، ومن ناحية أخرى، ولو أن هذا الانعكاس كان محدود المدى من الناحية الواقعية إلا أنه وكلما قلت مظاهر الاحتجاج كلما دل ذلك على مدى وعمق الإحباط الذى منيت به الشعوب العربية من جراء ذلك ويعد مؤشراً لقياس مدى فقدانهم للثقة فى قدرة حكوماتهم على معارضة السياسة الأمريكية السائدة وهو ما يهيئ الفرصة الذهبية للجماعات الإرهابية لجذب عدد غير قليل من تلك الفئة المحيطة وهو ما نستطيع معه توقع ازدياد عدد المتطوعين لارتكاب الأعمال الإرهابية مستقبلاً ضد المصالح الأمريكية فى أنحاء العالم تعبيراً عما يعتمل فى نفوسهم من غضب.

وكان البديل الأمريكى للحرب هو سياسة منسقة للاحتواء والضغط على ما ينادى به وزير الخارجية باول وآخرون خارج الإدارة، وأيضاً العديد من زعماء للعالم كما أشرنا عليه، وانتهاج أسلوب أكثر تدرجاً لابد بالضرورة أن يتضمن إشراك الأمم المتحدة وحكومات عديدة فى جمع ونشر أدلة على جرائم نظام صدام، والإمكانات التى لديه لاستخدام أسلحة الدمار الشامل، وعلى الولايات المتحدة أولاً نزع مصداقية النظام والحصول على شرعية قانونية دولية قبل الاضطلاع بعملية عسكرية، إذا ثبت ضرورة ذلك.

احتلال العراق عسكرياً وإدارته من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مع الاعتماد على نفط العراق فى تمويل عملياته وتغطية نفقاته شئ لا يمكن للرأى العام العالمى القبول به، ومع ذلك، يبدو أن الرأى العام الأمريكى قد قبل بهذا الاحتمال، فى ضوء نتائج انتخابات ٥ نوفمبر فى الولايات المتحدة الأمريكية، والتى منحت الجمهوريين أغلبية فى مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وأصبحت

الإدارة على ثقة من أنها سوف تفعل ما يحلو لها، بصرف النظر عن النتائج السلبية، ولكن بما أن حملة العلاقات العامة التي قامت بها الإدارة الأمريكية كانت بمثل هذه الفعالية الكبيرة، فإن التصور العام أن الآثار السلبية للحرب في العراق سوف تكون محدودة كما أن الإدارة الأمريكية أصبحت تصدق حملة العلاقات العامة التي صممها وأنها يمكن أن تحقق أهدافها العسكرية والسياسية بأدنى حد من الضرر والخسائر والتكاليف، مسترشدة في ذلك بقناعتها من تحقق سيناريو الحالة الأفضل العسكري.

إن الحرب في العراق غيرت العلاقات الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وسوف تقوى شوكة إسرائيل في المنطقة بعد أن أصبحت تربطها بالولايات المتحدة علاقة استراتيجية أكثر حسماً، ومن شأن هذا الأمر أيضاً أن يؤدي إلى ظهور صراع عربي إسرائيلي ديناميكي جديد يفرض على الفلسطينيين حلاً لصالح إسرائيل تدعمه الولايات المتحدة كما أن الأنظمة العربية الموالية للولايات المتحدة سوف تفقد مصداقيتها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تغير التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط سوف يعطى إيران مركزاً أقوى في المنطقة ولكنه سوف يضع الولايات المتحدة في موقف المواجهة العسكرية المباشرة مع تلك الدولة، وبالنظر لإمكانات إيران العسكرية سوف يزداد الوضع في المنطقة توتراً وسوف تقوى الأصولية الإسلامية.

ثالثاً : قدرة الولايات المتحدة على شن الحرب في إطار تحالف دولي أو منفرد

ظل الموقف الأمريكي متمسكاً بمنطق القوة واستخدام أسلحة القوات المسلحة الأمريكية في شن الحرب منفردة أو في إطار تحالف دولي، وقد أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش أن الحرب ستظل هي خياره الأخير في التعامل مع العراق وستكون من أجل حماية الشعب الأمريكي.

جاءت هذه التصريحات خلال مراسم أداء ويليام دونالدسون رئيس لجنة الأسهم والأوراق المالية بالبورصة لليمين الدستورية في قاعة روزفالت بالبيت الأبيض أمام بوش ونقلته شبكة / سي. إن. إن. الإخبارية الأمريكية.

وقد أشار بوش إلى أنه لا يتفق مع البعض الذين لا يرون أن صداماً خطر على السلام لأنه يحصل على أسلحة دمار شامل ويتحدى الأمم المتحدة ويقدم علاقات مع الإرهابيين وهو تهديد للولايات المتحدة التي ستتعامل معه، مطالباً الشعب الأمريكي بالحفاظ على أمن البلاد، وحول ما إذا كان قد اتخذ قراره بالحرب قال بوش إنه يأمل أن ينزع صدام حسين أسلحته، وإذا اختار عكس ذلك فإن الولايات المتحدة ستقود تحالفاً لنزع أسلحة الدمار الشامل لديه بالقوة.

وأوضح بوش أن صدور قرار ثان من مجلس الأمن الدولي بشأن العراق سيكون مفيداً. خاصة بعد أن ثبت عدم اهتمام العراق بالقرار الأول ١٤٤١ وأنه يعمل حالياً مع الأصدقاء والحلفاء من أجل إصدار قرار آخر في الأمم المتحدة.

وأعرب بوش عن رغبة بلاده في مساعدة تركيا وعن ترحيبه بقرار منظمة حلف شمال الأطلسي بضرورة مساعدة تركيا، كما أعرب عن ترحيبه ببيان قمة الاتحاد الأوروبي الذي يطالب بضرورة نزع أسلحة صدام حسين بصورة كاملة.

وصرح بوش أن الولايات المتحدة تعمل عن قرب من الأتراك، في الوقت الذي تحمل كل الاحترام للحكومة التركية الصديقة، معرباً عن أمله في التوصل لاتفاق مرض للطرفين وهو ما يجري إعداده حالياً. وحول إمكانية توجيه إنذار الفرصة الأخيرة لصدام، تساءل بوش فيما إذا كان ذلك يعنى منحه فرصة أخرى وأخرى وقال إن الرئيس العراقي يدرك تماماً ما نريد بنزع الأسلحة تماماً لكنه يراوغ ويخادع ويستهلك الوقت ويؤجل ويعتقد أن الوقت لصالحه.

وأكد بوش تصميمه على "الاستمرار في طريق السلام، على أن يدفع هذا الرجل الثمن" مشيراً إلى أن لدى الإدارة الأمريكية التزاماً ببذل أقصى ما بوسعها لحماية الشعب الأمريكي.. وقال إنه من المهم أن تصبح الأمم المتحدة

جهازاً مفيداً مع الدخول إلى المستقبل وعدم تحدى أو إبطال أى شخص لقراراتها.

أما بلير فمن ضمن ما قاله : " إن مسألة الوقت (المعطى للمفتشين) لا تطرح إلا إذا كان هناك تعاون تام من جانب الرئيس العراقي وحذر مرة أخرى" إذا رفض نزع أسلحته بطريقة سلمية، عندئذ سيكون عليه أن يقوم به بالقوة". ولقد تقدمت بريطانيا بمقترح قرار ثان يتضمن ستة شروط على العراق تنفيذها لتجنب الحرب وقد رفضته العراق باعتباره طلباً باعتراف العراق امتلاكها لأسلحة تدمير شامل ولقد واجه المشروع البريطاني / الإسباني مصيراً غامضاً لاستمرار المعارضة أو باستخدام الفيتو من قبل فرنسا وروسيا واعتراض الصين. ولهذا قامت بريطانيا بسحبه يوم ١٧ مارس وفى الوقت نفسه فإن العراق وعدت بتقديم تقريراً للأمم المتحدة عن الجمرة الخبيثة التى كانت لديها منذ ١٢ عاماً لتثبت أنها لم تعد مالكة لهذا السلاح البيولوجي، وتقريراً آخر عن غاز الأعصاب (V X).

لقد اتخذت الأزمة العراقية مساراً جديداً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بعد تولى الإدارة الأمريكية الرئيس بوش وشكل إدارة تولى فيها وزارتى للدفاع وأعضاء فى مجلس النواب والشيوخ يهود ويمتعون بالجنسية الأمريكية، لذا اتجهت الإدارة الأمريكية إلى توجيه تهديد بتوجيه ضربة عسكرية أمريكية بدلاً من انتهاج سياسة سابقة تحاول احتواء العراق لإرغامها على إحداث متغيرات فى سياستها تتفق مع السياسة الأمريكية التى تسعى إلى السيطرة على البترول العراقى باعتباره أنه المنبع مع ضرورة إسقاط النظام السياسى العراقى الذى اعتبر أنه يشكل تهديداً أمنياً لمنطقة الخليج وللولايات المتحدة الأمريكية وإلى إسرائيل وأصبح من الضرورى فرض حالة التغيير باستخدام القوة العسكرية الأمريكية، وتوالت التهديدات الأمريكية للعراق التى جوبهت برفض عربى وللدول الأعضاء دائمة العضوية فى الأمم المتحدة الأمريكية فلا يقبل توجيه الضربة العسكرية دون أدلة على أن العراق لديه أسلحة دمار شامل تشكل تهديداً

إقليمياً ودولياً، وتحاول الإدارة الأمريكية أن تحتوى المعارضة الدولية وتكسب الجميع فى صفها ولكن هذا لم يهدئ من الانتقادات فى حتمية توجيه الضربة العسكرية ولم يمنع ذلك من استمرار حشد القوات الأمريكية ليصل إلى تجمع ضخم قد وصل إلى ١٠٠ ألف أو أكثر، وفى نفس الوقت قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحملة إعلامية لجذب التأييد الدولى والتأييد الداخلى حيث وصلت المعارضة من الجمهوريين إلى نسبة ٦٠% وهى نسبة عالية، وأيضاً مع إعلانها من وقت لآخر توقعات محتملة لشن هذه الضربة منها ما يحدد قرب توجيه الضربة العسكرية الأمريكية وآخر يمهد لها فى الصيف القادم، وهذا أمر طبيعى حتى لا يعرف المجتمع الدولى على التوقيت الحقيقى المحدد للضربة، وظلت بريطانيا ترسل قواتها لدعم القرار السياسى بشن الضربة العسكرية على العراق، ولاشك أن الحشد الضخم للقوات الأمريكية كان خير دليل على أن الإدارة الأمريكية اتخذت قراراً باستخدام القوة العسكرية ولكنها فى انتظار الأمر. والأمر الآخر هو تحقيق الردع النفسى على العراق بما يخفض المعنويات داخل العراق قيادة وشعباً وقوات مسلحة، واستغلت هذه الفترة فى تنشيط الطلعات الجوية للقوات الجوية الأمريكية والبريطانية ومهاجمة مواقع لأسلحة الدفاع الجوى العراقية بحيث لا تشكل قيوداً على حرية استخدام القوات العسكرية عند صدور القرار السياسى بتحريك القوات وما يعتبر القيام "بعمليات متدنية المستوى" تحقق إضعاف نظام الدفاع الجوى العراقى بحيث لا يحدث خسائر عند شن ضربات جوية فى إطار حملة جوية مكثفة تهدف إلى التأثير القوى فى القدرات العسكرية العراقية وفى القيادة السياسية لنتهاء لمغادرة البلاد وقبول التغيير تحت زعم التوجه نحو إقامة نظام ديمقراطى عراقى موالٍ للولايات المتحدة الأمريكية ومحقق لأهداف أمنية إقليمية ودولية، ولكن لاشك أن توجيه الضربة العسكرية الأمريكية كان يواجه مشكلات لا بد من وضعها فى الاعتبار عند اتخاذ قرار بدء الحرب.

مشكلات استخدام القوة العسكرية الأمريكية لشن ضربة عسكرية على العراق:

لن يكون توجيه الضربة العسكرية الأمريكية في ظروف غير مشابهة لما حدث في يوغوسلافيا وتحديداً استخدام الناتو ضد القيادة الصربية في حرب كوسوفو عام ١٩٩١، لكنها تأتي في إطار نموذج الحرب ضد الإرهاب في أفغانستان فالموقف مختلف وأن هذا يثير مشكلة أنه لن يعتمد في هذه الحرب على توجيه ضربات صاروخية ولكن الهجمات الجوية لا غنى عنها لتحقيق الهدف الرئيسي من إسقاط النظام الصدامي العراقي والهيمنة على البترول العراقي والأهم تغيير النظام السياسي العراقي تحت زعم إقامة نظام سياسي ديمقراطي، وأشارت التقديرات أن منطقة تكريت العراقية هدف هام لمنع الالتجاء إليها وسرعة توجيه ضربة وقائية (مسبقة) للمنطقة قبل أن تحتشد فيها المقاومة، ومع وجود المقاومة العراقية داخل العراق ومدى إمكانية الاستفادة منها بما يعنى أن تدخل في صراع مسلح ضد القوات العراقية النظامية لا يعرف مدى ما يحققه من نتائج مؤكدة، حيث تتحول مهام القوات النظامية إلى مهام الدفاع عن كيانها.

رابعاً : البعد السياسي لتخطيط الحرب ضد العراق

قامت الإدارة الأمريكية بعمل تقدير موقف سياسي لوضع حلول وتوصيات نحو التساؤلات التي أثرت عند التخطيط للحرب ضد العراق حيث لم يكن هناك اتفاق حول شكل الضربة العسكرية التي يمكن من خلالها تحقيق الهدف السياسي للحرب، على نحو ما أوضحه التباين الشديد بين خطط الهجوم التي تتسرب من داخل البنتاجون من حين إلى آخر، فيما يتصل بحجم القوات البرية المشاركة، وتقدير الخسائر الناجمة عن العمليات وقد أدت المناقشات خلال الشهور الثلاث الأخيرة قبل الحرب إلى اتجاهين.

الأول : اتساع نطاق المشكلات العسكرية المحددة على نحو طرح قضايا تتصل بمسألة "الحرب" عموماً، وليس مجرد خطة عملياتها، فقد أثيرت أسئلة حول رد الفعل العسكى المتوقع للحكومة العراقية، خاصة فيما يتعلق باستخدام أسلحة تدمير شامل كيميائية وبيولوجية، والسلوك المحتمل للقوات المسلحة العراقية، والذي سيتحدد بناءً عليه أمد الحرب وحجم الخسائر الأمريكية، وهو ما كان يتطلب تعديلات معقدة فى الخطط العسكرية، وأفرز بدوره تباينات إضافية فى التقديرات بين أفرع وزارة الدفاع الأمريكية.

الثانى : امتداد نطاق المشكلات المتعلقة بالحرب عموماً ليشمل إشكاليات ذات طابع استراتيجى كمستقبل التشكيلات العسكرية والسياسية العراقية فى حالة انهيار النظام السياسى القائم وطبيعة النظام السياسى البديل. وتكلفة إعادة بناء العراق بعد الحرب، إضافة إلى المشكلة التقليدية الخاصة بهواجس الفوضى داخل العراق، فى ظل خبرة النموذج الأفغانى الحالى، فالمسألة فى واقع الأمر ليست ضرب العراق أو غزو العراق وإنما تدخل عسكى بكل أبعاده، وهو ما كان يتطلب إعداد ترتيبات واسعة مسبقة لساحة الحرب.

فى هذا الإطار يمكن رصد أهم العوامل المؤثرة على استخدام القوة العسكرية ضد العراق وانعكاساتها.

طبيعة التهديد العراقى:

لم تطرح داخل الولايات المتحدة أية قضايا جذرية بشأن ما يعتبر - من وجهة النظر الأمريكية - مصدر التهديد العراقى، فلم تكن هناك خلافات أساسية داخل الإدارات التى تعاقبت منذ نهاية حرب الخليج الثانية (١٩٩١) على أن ثمة تهديداً عراقياً لمصالح الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وأن إسقاط نظام الرئيس صدام حسين يمثل الأساس فى إنهاء هذا التهديد، لذا كان العراق أحد الأطراف الدائمة فى قوائم الدول التى تعتبرها الولايات المتحدة "مارقة"، أو - كما تطورت فيما بعد - "شريرة"، ولم تحدث أية مراجعة لهذا الوضع على

غرار ما حدث لكل الدول الأخرى، وأدى إلى بدء اتصالات أمريكية مع هذه الدول، كليبيا وسوريا، وكوريا الشمالية، وحتى إيران.

من ناحية أخرى، كان الاتجاه السائد داخل الإدارات الأمريكية، باستثناء فترة قصيرة من حكم إدارة الرئيس كلينتون، هو أن الأساليب الإكراهية الضاغطة تمثل أساس الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق، يتضمن ذلك أساليب الاحتواء المختلفة كالضغط السياسي والحصار الاقتصادي والعزلة الدبلوماسية والدعاية المركزة والعمل السري، مع استخدام مكثف للأدوات العسكرية أو ذات الطابع العسكري، كالحظر الجوي والحظر التسليحي والتفتيش الدولي والرقابة للصيقة، مع استخدام أسلوب العمليات العسكرية الانتقامية أو ضربات الإزعاج بشكل متكرر، فالعراق من وجهة نظر الولايات المتحدة - تبعاً لقاموس اليمين المحافظ - عدو.

واتخذت مسألة التهديد العراقي أبعاداً جديدة مع وصول إدارة الرئيس جورج بوش الابن إلى الحكم عام ٢٠٠١، إذ بدأت التيارات المشددة في تلك الإدارة بتحريك الملف العراقي ليصبح التعامل مع ذلك "التهديد" أحد أهم أولوياتها الخارجية، لذا لم يكن مفاجئاً لبعض الدول العربية في النصف الثاني من عام ٢٠٠١، قبل أحداث ١١ سبتمبر بعدة شهور أن يكون الملف الرئيسي الذي يحمله كولين باول (رغم أنه ليس من المتشددين) في جولته الأولى بالشرق الأوسط هو "المسألة العراقية" على الرغم من اشتعال المنطقة من جراء العنف الدموي بين إسرائيل والفلسطينيين.

تطور موقع العراق على خريطة التهديدات الأمريكية في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر، فعلى الرغم من أن تلك الأحداث قد مست معظم الدول العربية بصورة أو بأخرى، إلا أن العراق الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمت الإشارة "بالاسم" إلى احتمالات تورطها في تلك الهجمات، في ظل ما أثير حول لقاء براغ بين محمد عطا قائد المجموعة المنفذة للهجمات والدبلوماسي العراقي التابع للاستخبارات أحمد العاني، أو احتمالات ارتباط الحكومة العراقية بهجمات

الجمرة الخبيثة التي كانت بعض المؤسسات الأمريكية قد تعرضت لها في ذلك الوقت، إضافة إلى ما قيل حول علاقات قوية تربط العراق بعدد من العناصر أو المنظمات الإرهابية، وهو ما وضع على كل المستويات، أنه كان بدون أساس.

فى الواقع، فإن تلك " الروايات " لم تكن هى العامل الأساسى الذى أعاد احتمالات ضرب العراق عسكرياً إلى واجهة الأحداث منذ ذلك الحين، فقد كانت هناك تحفظات واضحة أهديت من جانب مؤسسات أمريكية رسمية تجاه مصداقية الوقائع الواردة فيها، وعندما بدا أن هناك مناخاً عاماً يتيح التحرك فى اتجاه إنهاء مهمة كانت قد بدأت قبل عشر سنوات، وليس التوقف عند حدود مكافحة الإرهاب، خاصة مع وجود شخصيات مؤثرة فى الإدارة (مثل ديك تشينى نائب الرئيس، ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع، وبول وولفويتز نائب وزير الدفاع تعتقد أن هناك حملة واحدة يجب أن تتحرك للتعامل مع كل التهديدات لكن ظلت المشكلة التقليدية قائمة، وهى كيف يتم ذلك؟.

تم تقييم مشكلة العراق مع الولايات المتحدة فى ظل هاجس الأمن المطلق الذى يسيطر على الإدارة الأمريكية الحالية، على الرغم من أن العامل الرئيسى الذى تستند إليه إدارة الرئيس بوش فى تبريرها لاتجاهها الخاص بضرب العراق فى الوقت الراهن هو قيام الحكومة العراقية بتنشيط برنامجها النووى مرة أخرى، فى غياب عملية التفتيش الدولية استناداً على روايات مماثلة لتلك الروايات القديمة حول علاقة الحكومة العراقية بأحداث ١١ سبتمبر.

ودلت الصورة العامة لما هو قائم فى واشنطن إزاء العراق من أن إدارة التوجهات الأمريكية بهذا الشأن فى إطار احتماليين أحدهما يتفق مع الحل العسكرى والآخر مع طبيعة الحل السياسى، فلا توجد احتمالات لحل الصراع القائم سلمياً بين الولايات المتحدة والعراق، إذ لا تطرح إمكانية "التعايش السلمى" على غرار ما يتم مع كوريا الشمالية، كما لا يطرح التيار الرئيسى داخل الإدارة الأمريكية احتمالات لتسوية المشكلة القائمة بين الجانبين إلا فى إطار سيناريو واحد أشار إليه دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى وهو أن يتخلى الرئيس

العراقي صدام حسين عن السلطة، وأن ينفي نفسه اختيارياً مع عائلته خارج العراق (١٩ سبتمبر ٢٠٠٢)، وقد أثرت بهذا الشأن إمكانية أن تؤدي تحولات داخلية في العراق باتجاه نوع من "الديمقراطية" إلى عكس اتجاه الريح كما هو مطروح بالنسبة لإيران، وقد بدأت "سياسة الاحتواء" المطبقة ضد العراق منذ ما يزيد على عشر سنوات تفقد مصداقيتها أيضاً في أوساط الإدارة الأمريكية، فرغم أنها تبدو أحياناً وكأنها "المخرج المناسب" لجميع الأطراف، إلا أنها لم تؤد - وفق التقييم الأمريكي - إلى التأثير على استقرار النظام السياسي العراقي، أو طرح احتمالات انهياره من الدخل، بل أن ثمة اتجاه داخل المؤسسات الأمريكية يرى أنها أدت إلى تعزيز قوة الرئيس للعراقي أكثر من ذي قبل، ولم يعد هناك استعداد كبير للمراهنة عليها لوقت طويل، إلا فيما يتصل ببعض مستوياتها، كالتفتيش الدولي على نشاطات العراق التسليحية، لاعتبارات عملية، والمشكلة أنه ليس لدى العراق خيار حقيقي لرفض "التفتيش الدولي"، رغم إدراكه أن قبوله له لن يؤدي إلى تحول جوهرى في الموقف الأمريكى بشأن إسقاط النظام، وقد جرى بالفعل محاولة غير ناجحة لعقد "صفقة في هذا الاتجاه" قبل أن تضطر بغداد إلى قبول التفتيش غير المشروط في النهاية، لأسباب عملية أيضاً.

التوجهات المتاحة للسياسات العسكرية الأمريكية.

كان التوجه المسيطر على أمريكا هو اتباع اللجوء إلى الأداة العسكرية في التعامل مع النظام العراقي، ويتمثل الفارق الجوهرى بين ما اعتمد خلال السنوات العشر الماضية بهذا الشأن، وما اتجه إليه التفكير الأمريكى حالياً، هو أن إدارة بوش قد اتخذت قراراً يتصل بشن "حرب شاملة" ضد العراق، فقد كانت السياسة العسكرية الأمريكية في الفترة السابقة تركز على الاستخدام للروتينى للقوة المسلحة ضد العراق لفرض الحظر الجوى فى شمال العراق وجنوبه، مع توجيه ضربات محدودة أشبه بعمليات خاصة جراحية لوسائل الدفاع الجوى العراقية فى حالات تحريكها أو تنشيطها، كما كانت هناك أشكال مختلفة لضربات عقابية تم اعتمادها لإسناد عمليات التفتيش الدولية، بقصف المنشآت

التي تقوم الحكومة العراقية بعرقلة دخول المفتشين إليها، وذلك قبل توقف أعمال التفتيش، أو في حالة اتباع العراق لسلوكيات تعتبرها الإدارة الأمريكية "خارجة" أو "مهددة" كما أثير بشأن التخطيط لاغتيال الرئيس جورج بوش (الأب) خلال زيارة قام بها للكويت، أو قيامه بتطوير قدرات صناعية مزدوجة الاستخدام، وفي تلك الحالات، يتم قصف وتدمير المنشآت ذات العلاقة باحتمالات أن تصبح تهديداً من وجهة النظر الأمريكية.

تطورت بعض تلك الأعمال العسكرية إلى ما يشبه "حرب محدودة" في أحيان مختلفة على غرار ما حدث في نهاية عام ١٩٩٤، عندما شنت إدارة الرئيس كلينتون عملية عسكرية واسعة النطاق ضد المرافق والمنشآت العسكرية العراقية، استمرت عدة أيام تحت اسم "ثعلب الصحراء"، لكنها لم تكن تطرح احتمالات التطور في اتجاه مجرد التفكير في غزو عسكري شامل.

ولقد برزت أفكار "الحرب المحدودة" في ظل الإدارة الحالية، في إطار اتهاماتها للعراق بتطوير أسلحة تدمير شامل (نووية)، إذ تمت الإشارة على نطاق واسع لإمكانية شن ضربة عسكرية وقائية/ إجهادية بهدف تحديد قدرات تطوير تلك الأسلحة، وأورد الرئيس بوش في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩ سبتمبر ٢٠٠٢) خمسة شروط للعراق لتحاكى مثل هذه الضربة، كالتوقف عن مساندة الإرهاب، واضطهاد المواطنين، والإفراج عن المحتجزين، ووقف التجارة السرية خارج برنامج النفط مقابل الغذاء، لكن الضربات الوقائية لم تكن تمثل استراتيجية أمريكية رئيسية تجاه العراق، إلا كأداة ضغط مؤقتة، أو سيناريو طوارئ، فسياسة الإدارة الحالية تتبنى استراتيجية الحرب الشاملة.

لقد تبلورت الفكرة "الاستراتيجية" بفعل حرب أفغانستان، حيث أدى الانهيار السريع لحركة طالبان، وفرار الملا عمر تحت وطأة الضربات الأمريكية، إلى ظهور تصور داخل بعض مؤسسات صنع القرار الأمريكية، يشير إلى إمكانية تكرار السيناريو الأفغانى في العراق ويعتمد هذا السيناريو - بعيداً عن تعقيداته اللاحقة - على تشكيل حلف عسكري محدود يتم في إطاره إرسال قوات برية

أمريكية إلى المنطقة، تقوم بالتعاون مع قوات عراقية معارضة (وسط العراق) لإسقاط نظام الرئيس صدام حسين، تحت مظلة الضربات الجوية التمهيدية المركزة ضد أهداف استراتيجية عراقية تتصل بعناصر سيطرة الحكومة على السلطة.

وبدأت أسس ذلك السيناريو تتشكل مع الوقت في خطوطها العامة، في ظل تجاوز أمريكي لبعض العقد العسكرية السابقة كعقدة فيتنام، وإدراك واضح لتعقيداته الأساسية، فقد وضح أن وزارة الدفاع الأمريكية على استعداد للتفكير في إرسال أعداد كبيرة من القوات البرية للقيام بتلك العملية، في ظل تصريحات من جانب مسؤولين أمريكيين بأن الولايات المتحدة سوف تتقبل مستوى من الخسائر البشرية، كما بدأت تحركات مكثفة للتفاهم حول صيغة تمنع تقسيم العراق، وتتيح حداً من الاستقرار السياسي المتصور، عبر نظام سياسي تعددي، يؤمن تواجد ذي ثقل للسنة العرب في النظام الجديد، لكن ظلت عملية تحويل السيناريو الأفغانى إلى خطة عمليات عسكرية محددة تتفاعل مع تعقيدات الحالة العراقية.

الرؤية الأمريكية لأبعاد التدخل العسكرى.

من المؤكد، فإن الإدارة الأمريكية أملت في أن يودى تدخلها العسكرى في العراق إلى تحقيق النتائج التى أسفر عنها تدخل الناتو ضد "القيادة الصربية" فى حرب كوسوفو عام ١٩٩٩، أو ما شهده "النموذج الأفغانى" من سقوط لنظام طالبان فى حرب أفغانستان، لكن هناك عدة نقاط تلقى بظلالها على إمكانية تحقيق ذلك، أهمها:

- لا يوجد يقين بشأن إمكانية تكرار ما حدث من قبل فى حالة العراق، فحرب كوسوفو تماثل فى الأساس حرب تحرير الكويت (١٩٩١)، وقد أدت تداعيات تلك الحرب إلى سقوط الرئيس اليوجوسلافى الأسبق "ميلوسوفيتش"، على خلفية تعرض جيشه وبنية الدولة الاستراتيجية لتصدعات عميقة، وهو ما لم

يحدث عام ١٩٩١ لنظام الرئيس العراقي صدام حسين رغم تعرض الجيش وبنية الدولة في العراق لما يشبه التدمير الكامل بفعل وجود اختلافات ملموسة بين طبيعة النظامين السياسيين وآليات السيطرة على السلطة، وأوضاع المعارضة السياسية.

- تمثل حل هذه المشكلة من وجهة النظر الأمريكية في أن يتم التخطيط بالنسبة للعراق هذه المرة بشكل مختلف تماماً عن نمط عمليات حرب الخليج أو حرب كوسوفو، فما سيتم ليس "حرباً" صاروخية، مع حد أدنى من الهجمات البرية، وإنما عملية تدخل عسكرية شبه تقليدية، تعتمد على توغل القوات لتحقيق هدف رئيسي هو إسقاط النظام وتصفية أو اعتقال قيادته، إلا أن ما حدث في أفغانستان يشير إلى أن الحرب قد لا تحقق أهدافها كاملة حتى في ظل ذلك السيناريو، فقد يسقط النظام، لكن قد تتمكن القيادات وفلول القوات من الهرب أو الاختفاء لتتسبب في زعزعة استقرار النظام الجديد أو عدم سيطرته الكاملة على أراضي الدولة بعد ذلك.

- أشارت بعض السيناريوهات التي تسربت من "البنتاجون" إلى عدد من الصحف الأمريكية على وجود وعى بتلك الاحتمالات أيضاً، فبعض الخطط العسكرية تركز على أن تكون "منطقة تكريت" أحد الأهداف (المهام) المباشرة لأحد محاور الهجوم البري، لمنع الالتجاء إليها وضرب المقاومة المحتملة لها، كما تتم المراهنة على قدرة بعض فصائل المعارضة المنتمية للسنة العرب وسط العراق على طمأننة قيادات الجيش بشأن عدم المساس بهم أو الانتقال منهم حتى لا تتحول مهام وحداتهم من الدفاع عن النظام إلى الدفاع عن نفسها، لكن قد لا تسير التطورات بهذه الصورة أيضاً، لذا كان رأى تيار مؤثر بين المحللين أن فكرة العمل العسكري الخارجى برمتها تحتاج إلى إعادة نظر، وأنه على الأرجح يصعب إسقاط النظام إلا من خلال انقلاب عسكري من داخل وسط العراق.

- أشارت الجوانب غير العسكرية للتدخل العسكرى إشكاليات تصعب الإحاطة بكل أبعادها، بدرجة تضمن إحداث تغيير نهائى فى النظام على نحو يضمن استقرار النظام البديل واستمرار تماسك للدولة، قد تم التفكير فيه بشأن العراق لا يختلف كثيراً عما حدث فى النموذجين اليابانى والألمانى عام ١٩٤٥، من إزاحة للنظام القديم وتصفية أو محاكمة قياداته، مع إحلال نظام جديد مختلف.

- كما كان هناك محاذير عديدة تحيط بالكيفية التى سيتم التعامل بها مع مؤسسة عسكرية ضخمة سوف تتفكك، وحزب واحد مسيطر (البعث) لن يجد له مكاناً أوسع مما أتيح فى روسيا الاتحادية للحزب الشيوعى السوفيتى، وقصائل معارضة متناحرة قد تتسبب فى حالة عدم استقرار أو عودة الانقلابات العسكرية، مع احتمالات تصاعد الميول الانفصالية لدى الأكراد الذين يمارسون الحكم الذاتى فى مناطقهم عبر عقد من الزمان، أو تنامى نفوذ الدول المجاورة، كإيران وتركيا وبعض الدول العربية، داخل العراق، والكيفية التى سيتم بها توفير التمويل الكافى لإعادة تأهيل الاقتصاد والمجتمع والبنية الأساسية فى العراق.

- كما أشارت الدراسات والاتصالات التى تجرى بين الولايات المتحدة ومختلف الأطراف الإقليمية و"العراقية" بهذا الشأن إلى بدايات لاستقرار بعض التصورات الخاصة بعراق ما بعد الحرب التالية، على نحو يتصور أنه قد يحافظ على استقرار النظام وتكامل الدولة، ويوفر تمويلاً كافياً لإعادة تأهيل العراق، لكن الواقع هو أن المحدد الرئيسى لما قد يتم فعلياً هو رد فعل الشعب العراقى إزاء التدخل العسكرى، وسقوط النظام، وعلى أى حال يبدو أن هذه الإشكاليات برمتها لم تشكل عائقاً أمام التدخل العسكرى الأمريكى إذا ما تم التوصل إلى صيغة ملائمة للعمليات العسكرية الميدانية، فما حدث فى أفغانستان يشير إلى أن الولايات المتحدة قد تتقدم نحو حروب ليس لديها يقين حول نتائجها.

خامساً : تأثيرات المعارضة الدولية على الحرب ضد العراق

فبرغم أن التصعيد الأمريكي إزاء العراق كاد يتجه إلى حافة الهاوية، فإن الولايات المتحدة قد جوبهت في الأيام القلائل قبل الحرب بحزمة من المواقف المناوئة، أو على الأقل في إحباط سياستها تجاه المنطقة، واتضح هذا بعد أن استعاد مجلس الأمن المبادرة استناداً إلى تقرير لجنة المفتشين برئاسة هانز بليكس وبيان محمد البرادعي رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي ألقاه في المجلس والذي يكاد يثبت خلو ساحة العراق من أسلحة الدمار الشامل فضلاً عن الإقرار بتعاون العراق التام مع لجان التفتيش طبقاً للقرار ١٤٤١^(٩).

بالطبع لا يمكن أن نتجاهل أو نحدد الدور الألماني الفرنسي في مجلس الأمن والدور الألماني الفرنسي البلجيكي في حلف الناتو، والذي يمكن أن ننظر إليه على أنه المطرقة الأولى التي تم بها تكييل الضربات لحائط الحرب الأمريكي، ولعل معظمنا قد لمس وشاهد جلسة البوندستاغ الألماني، والذي دافع خلاله المستشار الألماني جيرهارد شرودر ووزير خارجيته يوشكا فيشر بإصرار عن موقفهما المناوئ للمخططات الأمريكية، ضاربين عرض الحائط بالمساومات والاستفزازات الأمريكية التي تراوحت بين التهديد بعدم إشراك ألمانيا في خطة إعمار العراق ما بعد الحرب إلى وضع ألمانيا في خانة الدول المناوئة للولايات المتحدة مثلها مثل كوبا وليبيا على حد تصريحات وزير الخارجية الأمريكية كولن باول.

فقد مهدت الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن لفتح عدة ثغوب وثغرات في جدار الهيمنة الأمريكية، وتمثل ذلك في موقف كل من روسيا والصين الذي أشاد بتعاون العراق وطالب باستمرار عمل ووجود المفتشين الذي من شأن وجودهم داخل الأراضي العراقية أن يقلل من احتمالات الحرب ولو على المدى القريب.

أما على ساحة الحليف البريطاني فقد واجه رئيس الوزراء توني بليير عاصفة من الاحتجاجات تمثلت في أكبر مظاهرة شهدتها بريطانيا في تاريخها حيث تظاهر مليون بريطاني منددين بالحرب وبسياسة بليير، وهو الأمر الذي سيكون له أثر كبير في تهديد مستقبل بليير السياسي إذا مضى فيما هو عازم عليه، بل إن أثر هذه المظاهرات قد أتت ثمارها في الحال، ففي الوقت الذي تظاهر فيه البريطانيون كان بليير يلقي كلمته في مؤتمر الربيع لحزب العمال في مدينة جلاسجو البريطانية ويلمح فيه بأنه سيتحرك في إطار الأمم المتحدة محاولاً تهدئة الشارع البريطاني على عكس النبرة التي كان يتحدث بها في السابق وقد وصلت المعارضة إلى قلب الحكومة البريطانية نفسها بالاستقالة أو التهديد بها من بعض الوزراء بجانب المعارضة الشديدة في البرلمان علاوة على نتائج الاستفتاء للرأي العام التي تشير إلى انخفاض شعبية بليير إلى درجة كبيرة.

مما لا شك فيه أن الإدارة الأمريكية الحالية في إطار سياسة التخطيط قد فتحت على نفسها باباً يصعب إغلاقه إلا عن طريق تقديم تنازلات من طرفها للتخفيف من حدة الأزمة في شبه الجزيرة الكورية خاصة بعد إعلان كوريا عن أحقيتها في توجيه ضربات نووية ضد الأهداف والمدن الأمريكية رداً على التهديد الأمريكي بتوجيه ضربات وقائية ضد كوريا الشمالية، مما حدا بدول الجوار الإقليمي مثل كوريا الجنوبية. واليابان والصين إلى التدخل بالضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لصالح كوريا الشمالية بالرغم من بعض التصرفات الاستفزازية الكورية كإجراء تجارب لصواريخ بعيدة المدى تؤكد أنها قادرة على تهديد الساحل الغربي الأمريكي في الوقت الذي ترفض فيه عودة المقتنين أو إيقاف نشاطها النووي وهذا زاد من حرج وضعف الموقف الأمريكي إزاء العراق.

إن التصعيد الأمريكي تجاه كوريا مثل إرباكاً وتشتيئاً للجهود الأمريكية تجاه العراق والشرق الأوسط، وأضاف إلى ذلك هذا الانفراج الأوروبي تجاه العراق المتمثل في زيارة المبعوثين الأوروبيين إلى بغداد وزيارة طارق عزيز

نائب رئيس الوزراء العراقي ولقائه مع بابا الفاتيكان فضلاً عن لقائه بوزير الخارجية الإيطالي والمسئولين الإيطاليين في روما، وهي تعد أول زيارة لمسئول عراقي لدولة أوروبية منذ نهاية حرب الخليج الثانية، وقد تحمل هذه الزيارة بعداً إضافياً خاصة إذا نظرنا إلى إيطاليا على أنها من ضمن الدول الحليفة للولايات المتحدة في حملتها على العراق.

على مستوى رد الفعل الأمريكي تجاه الموقف الدولي المناوئ لمخططاتها وأهدافها جاء تصريح كولن باول الأخير في تعقيبه على تقرير لجان المفتشين بأن الولايات المتحدة ستنتظر إلى أيام أو أسابيع لترى ما يمكن أن تحرزه لجان التفقيش من تقدم، وبالطبع لم تكن الولايات المتحدة لتعلن مثل ذلك دون وجود الضغوط والعوامل السابقة التي أشرنا إليها، خاصة أن تصريح باول قد جاء بعد يومين من تصريح وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد الذي هدد فيه باستخدام الأسلحة النووية ضد العراق مما شكل تغييراً نسبياً في التفاوض الأمريكي للأزمة رغم أن تهديد رامسفيلد باستخدام الأسلحة النووية ضد العراق هو دليل ضعف أكثر من كونه دليل قوة.

بقى أن نشير إلى استطلاع للرأي أجرته مجلة التايم الأمريكية أخذت فيه آراء ٣٢٠ ألف شخص رأى ٧% منهم أن كوريا الشمالية هي الخطر الذي يهدد حالة السلم الدولي، و٨% رأوا أن العراق هو الذي يهدد السلم والأمن الدوليين إلا أن المفاجأة تمثلت في أن ٨٤% ممن أجرى استطلاع آرائهم يرون أن الولايات المتحدة هي التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وقد جاء تقرير بليكس والبرادعي ليعززوا هذا الاتجاه، فالمفتشون كما أورد التقرير يذهبون ويعملون بحرية ويقابلون من يشاؤون، ومجلس الأمن لا يرى ضرورة لإصدار قرار جديد وبالتالي فإن أمريكا وفقاً لهذا المعيار هي الخارج عن القانون وعن الشرعية الدولية.

إن المجتمع الدولي قد بدأ يتحرك تحركاً إيجابياً في وجه آلة الحرب الأمريكية، والحائط الأمريكي قد ينتهي إلى التصدع بعد مزيد من الثغوب

والتغرات سواء على المستوى الرسمي أو المستوى الشعبي، وهنا يجب التنويه أخيراً إلى الحملة الشعبية الأوروبية الأمريكية لتكوين حائط مضاد من الدروع البشرية، التي بدأت تتوافد على بغداد يوماً بعد يوم، ناهيك عن معارضة قطاع كبير من الشعب الأمريكي لسياسة بوش الابن كل هذه المؤشرات قد تدعو إلى التفاؤل وتشير إلى أن الأمور لم تفلت بعد.

وقد يكون التراجع الأمريكي من قبيل المناورة بما جعله تراجعاً تكتيكياً لا يؤثر على إصرار الإدارة الأمريكية عن شن الضربة العسكرية ضد العراق، ولكن هناك ردود فعل لكلمة كولين باول في مجلس الأمن هامة حيث تشير ردود الفعل هذه في مجلس الأمن إلى وجود معارضة للموقف الأمريكي الداعي للحرب ضد العراق وهي دلالة صحية على أن المجتمع الدولي استيقظ وسيكون له دور فاعل في الأزمة.

فقد شاهد الملايين وزير خارجية أمريكا كولين باول وهو يطوى بيانه المكتوب في جلسة مجلس الأمن التاريخية يوم الجمعة ١٤ فبراير ٢٠٠٣ وينحيه جانباً ويرتجل كلمة أخرى أكثر اعتدالاً مما كان في الكلمة المعدة سلفاً والتي كان محتواها معروفاً للجميع من خلال التصريح العلني الواضح والصريح^(١).

لقد كانت لحظة فارقة في التاريخ.. فهي تعني أن وزير خارجية القطب العالمي الواحد، عندما أخذ معه بيانه المكتوب وهو يدخل مجلس الأمن، كان يظن حتى اللحظة الأخيرة أن المواقف ستتغير، وهي تعني أن التنسيق داخل التحالف الغربي ونتيجته ظلت خافية على "زعيمة" هذا التحالف حتى بدء الجلسة.. لقد بدت الولايات المتحدة وحيدة وهي في أوج قوتها، فأول مرة تجد الولايات المتحدة نفسها في جانب بينما غالبية الدول الدائمة في مجلس الأمن في الجانب الآخر، كثيراً ما حدث هذا الموقف للسوفيت إلا أنها المرة الأولى التي تواجه الولايات المتحدة هذا الموقف.

ولأول مرة يشيخ وزير خارجية ألمانيا فيشر في وجه وزير الدفاع الأمريكي، أثناء الاجتماع الأمني في برلين، ويصيح علنا أمام عدسات التليفزيون قائلاً: " آسف فلم أقتنع.. آسف فهذه مشكلتي أنني لم أقتنع بأن هناك ما يبرر الحرب".. ولأول مرة تلمح فرنسا بالفيتو في مجلس الأمن وتهدد به روسيا وتستخدمه كل من ألمانيا وفرنسا وبلجيكا في إطار حلف الأطلسي.

لقد وصف فلاديمير بوتين الموقف العالمي بأنه بداية بزوغ النظام العالمي الجديد المتعدد الأقطاب.. وأضاف، وما كان لهذا النظام أن يبزع إلا من باريس، فلو خرج هذا التحرك من موسكو لاتهمنا بأننا نعيد سيناريوهات الحرب الباردة القديمة، وفي اعتقادي بأننا نشهد بداية انحسار الروابط الأطلسية وأن التردد بين أوروبا الأطلسية وأوروبا الأوروبية قد حسم لصالح أوروبا الأوروبية ولكن ليست أوروبا القديمة كما يعنها وزير دفاع أمريكا ولكن أوروبا الحكمة التي تعي أبعاد مصالحتها الحقيقية وتعلم أن شظايا الشرق الأوسط التي ستخلفها الحرب لن تعبر الأطلسي غرباً ولكنها، تسقط فوق رؤوسها، ستخبو الأطلسية ولكن إلى حين، وهذا الحين هو عندما يكتمل نمو المارد الصيني، فعندئذ ستعود أوروبا أطلسية مرة أخرى.. أما على المدى المنظور فسنشهد مزيداً من استقلال القرار الأوروبي عن أمريكا ومزيداً من التقارب الروسي - الأوروبي، لقد دقت أوروبا ناقوس الاستيقاظ أو "نوبة صحيان" بلغة الجيش.. وانتبه العالم وأخذ يراجع نفسه.. لقد كان الظن أن الميدان خلا لأمريكا تفعل به ما تشاء وما لم تشأ لا تفعل، ولكن هذه الأزمة أوضحت الكثير لقد وضعت الإدارة الأمريكية نفسها في مأزق خطير، لعل أخطر ما فيه أنها سدت أبواب التراجع أمامها، وهناك العبارات المشهورة للرئيس بوش مثل لقد انتهت اللعبة ومثل عبارة Zero Tolerance والتي يمكن ترجمتها بأنها " درجة تحملنا لصدام حسين قد بلغت الصفر"..

وواضح أن توني بليز في ورطة لا يعرف كيف سيخرج منها فهو يمثل الأقلية بين شعبه وفي حزبه بل وفي مجلس وزرائه.. لذلك فإن الخطر يأتي

حالياً من هذه الورطة التي أحاطت بحلف بوش/ بليز والتي لن يجدوا مخرجاً منها إلا بالحرب ليس دفاعاً عن المبادئ أو إنقاذاً للعالم من الإرهاب ولكن دفاعاً عن المصداقية.

إن الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الإنسانية استعدت لنشر الخيام ودفن الجثث وإيواء الفارين من المدنيين من جحيم الحرب التكنولوجية الحديثة وإطعام الجائعين وعلاج المصابين.. مع استعدادها لمد يدها للمانحين استعداداً لتمويل هذه العمليات، كل ذلك من أجل الحفاظ على مصداقية السيدين بوش وبليز.

لقد أقامت الأمم المتحدة في العراق نظاماً للتفتيش والرقابة الدائمة لانظير له في التاريخ وأصبحت أرض العراق وسماؤه ومياهه مفتوحة أمام التفتيش الدولي في أي لحظة ودون إعلام السلطات العراقية مسبقاً بما في ذلك القصور الرئاسية كما وافق العراق على فتح سمائه بأكملها لطائرات التجسس الأمريكي وأضفت الأمم المتحدة الشرعية الدولية على ذلك. فأى مصداقية ستبقى للرئيس بوش في حربه بعد كل ذلك. في الاعتقاد أن طارق عزيز كان محقاً عندما قال إن الولايات المتحدة تخشى من إعطاء مزيد من الوقت للمفتشين خشية أن يعلنوا خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل...

وأخيراً ويبقى القول بأن قرار مجلس الأمن بنزع أسلحة العراق كان يتضمن فقرة تشير إلى أن تلك ستكون الخطوة الأولى نحو إخلاء منطقة الشرق الأوسط بأكملها من أسلحة الدمار الشامل، فهل ترى لهذه الفقرة أثراً؟. لقد بدا واضحاً أن مؤتمر القمة العربي والإسلامي قد أخذ الخط وأصدر قراراته التي تمثل مبادئ أخلاقية لإدارة الأزمة والتوجه نحو العقلانية والمنطقية من أن خلو منطقة الشرق الأوسط هدف ومطلب استراتيجي يستثنى منه إسرائيل مع ضرورة نزع فتيل الحرب والأخذ بحل سياسي سلمي لتحقيق الاستقرار والأمن وليس الحرب التي تؤدي إلى فوضى وعدم استقرار أمني للمنطقة، إن التقارب العربي الأوروبي مثل ركيزة أساسية في وجود معارضة قوية لقرار الحرب الأمريكي/ البريطاني، ولا زالت في حقيبة السياسيين الكثير لإخراجه من هذه

المعركة السياسية المحتدمة بين مدرسة مؤيدة للحرب ومدرسة مؤيدة للسلام حتى بعد غزو العراق.

إن الولايات المتحدة الأمريكية أثناء التمهيد السياسي للحرب نهجت منهجا له تداعياته على الموقف الدولي ينحصر في الآتي :-

- لو فقدت المنظمة الدولية أهميتها ربما يقودها إلى مصير لا يختلف عما حدث لعصبة الأمم. وهذا سيكون له آثاره على تفكك المجتمع الدولي الذي كانت تحميه الأمم المتحدة وتحدث انقسامات في المجتمع الدولي تهدد باشتعال حروب أخرى حيث سيزداد التنافس على المصالح دون قيود لاستخدام القوة.

- إن الانقسام العالمي يأتي متزامنا مع ضياع حدود الأمن الذي كان يمنع استخدام الأسلحة النووية وما يترتب عليها من انتشار الدمار في العالم ولن يكون هناك من يستطيع إيقاف نزعة الشر في استخدام الأسلحة ذات الدمار الشامل.

- إن اختلاف المعايير في الأزمات يؤدي إلى ضياع الحقوق والشرعية وتطلق الرغبة في استخدام القوة على أقصى حدود بما لا يمكن من السيطرة على الأزمات. فالعراق وما يتهم به من امتلاك أسلحة الدمار الشامل يأخذ أولوية عن مصير القضية الفلسطينية ويلقى بها في ظلال قائمة مما يؤدي إلى عواقب وخيمة تتمثل في استمرار إبادة شعب ومساندة المعتدى الذي يملك أسلحة دمار شامل ويهدد باستخدامها ويمتلى غطرسة بقوة تفجر أي محاذير وقيود أمنية على المنطقة.

- إن النوايا الأمريكية من نشر قواتها بهذا الحجم الضخم في منطقة الخليج ذات الثروة البترولية ومسرح العمليات المستقبلية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين مما يعنى دمار المنطقة التي تحوى الطاقة اللازمة للصناعات بما يؤدي إلى خلل في توازنات القوى في ظل ضياع الاحتكام إلى القانون الدولي.

- إن السلوك الأمريكي من منطق غطرسة القوة لم يعد يتالي بما لأوروبا من أهمية بالغة مستخدماً سياسة سلطوية على حلف الناتو ليكون آخر آليات السياسة الأمريكية في مجابهة الصين ومن أنه لا يعبر التفاتاً لمصالح أوروبا الغربية وهي الدول المؤسسة لحلف الناتو. وما قد يترتب عليه انقسام ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوربيين. وقد يؤدي إلى إشعال حرب اقتصادية تؤدي إلى تداعيات متزايدة للأمن والاستقرار العالميين.

- إن السلوك الأمريكي ونواياه سيفقده مساندة من دول وإن كان ظاهراً أنها ضعيفة وخاصة الدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط - وأنها قد تقبل السياسة الأمريكية للتحكم في المنطقة وجعلها مسرحاً للعمليات - إلا أن هذا الضعف قد يتحول إلى يأس يؤدي إلى انفجارات لحركات مقاومة للوجود الأمريكي يعرض الأهداف الأمريكية لعمليات تدمير أو تهديد ناجمة عن كراهية شديدة للولايات المتحدة الأمريكية ويتحول الضعف إلى قوة باطشة. وإذا تنامت المعارضة الأوروبية والعربية واتحدتا في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وقد يحدث تعاوناً مع الصين وروسيا وهذا يعنى تغير القطبية الأمريكية وتغير في النظام الدولي إلى تعددية قطبية لن تسمح للولايات المتحدة الأمريكية بأن تكون القوة الوحيدة الفاعلة في النظام الدولي بما قد يؤدي إلى عزلتها وانهيار اقتصادها المبني على الجات وفي ذيل هذا الانهيار الأمريكي ستتهار الأمم المتحدة. إن السياسة الأمريكية التي كانت مطبقة في عهد دلاس وزير خارجيتها في الخمسينيات، وهل هي سياسة تصلح في هذا العصر الذي قد يقود إلى فترة جديدة صاعدة آسيوية ممثلة في الصين واليابان؟.

العمل العسكري وتحديات المواجهة

إن خطة العمليات التي يمكن أن تحقق الهدف الرئيسي للهجوم، والأوضاع السياسية المترتبة عليها، قد شكلت دائماً عقدة استهداف العراق من جانب

الولايات المتحدة فالعملية كانت تهدف إلى إسقاط نظام سياسى، وعادة ما لا توجد خطة يمكن التيقن من أنها ستحقق هذا الهدف، أو من حجم الخسائر العسكرية والسياسية التى قد تسفر عنها، خاصة وأنه لا يمكن التراجع عن هذا الهدف إذا ما بدأت الحرب وإلا اعتبر ذلك هزيمة وهو ما لم تتراجع عنه الولايات المتحدة.

ولا توجد جدوى حقيقية من محاولة استكشاف ملامح الخطة التى ستنفذ فعلاً من بين سيل الخطط التى يتم نشرها، أحياناً فى إطار سياسة مقصودة تهدف إلى الخداع أو إرباك الطرف الآخر أو أمن العملية، ليس فقط لاعتبارات السرية المعتادة، لكن لأن مثل هذه المعارك قد لا تسير أبداً وفق ما يتم التخطيط لها، سواء فى بدايتها، فسوف تقرض المواقف الطارئة تعديلات جوهرية فى مسار الحرب، لكن يمكن الإشارة على بعض الإشكاليات التى سيكون على أى خطة عسكرية أن تتعامل معها:

١ - صعوبة تنفيذ المهمة فالمهمة الأساسية تتمثل فى إسقاط النظام السياسى فى العراق، وتتمثل المشكلة الأولى فى أنه لا توجد "مفاهيم عملياتية" محددة يمكن من خلالها استهداف النظام السياسى دون تدمير بنية الدولة، وقد تمت الإشارة بالفعل إلى خطة تركز على ضرب قصور الرئاسة ومراكز القيادة، مع تجنب استهداف البنية التحتية، والوحدات العسكرية إذا لزمتم مواقعها، لكن لا يوجد ما يضمن عدم اتساع العمليات لتشمل قائمة أهداف إضافية مع الوقت والواقع أن أساس تلك الخطة هو أن النظام العراقى يشبه "هرماً مقلوباً" إذا تخلخت القمة سوف ينهار، وبالتالي تمت المراهنة على أن مؤسسات النظام (بما فيها القوات المسلحة) قد تغير ولاءها بشكل سريع إذا وضح أن الرئيس العراقى ودائرة القيادة الضيقة حوله قد أصيبت بالشلل، أو تمت تصفيتهم.

٢- مشكلة المواجهة مع الجيش العراقي، فحسب تقديرات تقرير الميزان العسكري السنوي (٢٠٠١ - ٢٠٠٢) للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن، تتمثل عناصر القوة العسكرية الرئيسية الحالية.

إنه بالرغم من أن الجيش العراقي لا يتجاوز نصف حجمه خلال حرب الخليج ١٩٩١، كما أن أغلب وحداته تنفق إلى المعدات المتطورة وقطع الغيار وبرامج الصيانة، إلا أن انتشار وحداته في أنحاء الدولة، والتسليح الجيد لقوات الحرس الجمهوري في ظل حرب تعتمد في الأساس على تدخل عسكري بري، يمكن أن يحدث خسائر واسعة في صفوف القوات المهاجمة، وبطيل أمد الحرب خاصة إذا تم استدراج القوات الأمريكية إلى حرب مدن.

وأشارت الخطط العسكرية المنشورة على أنه سيتم التعامل مع هذه المشكلة بأسلوبين: أولهما، عسكري يرتبط بتوجيه ضربات جوية وصاروخية مكثفة إلى مناطق حشد وتمركز قوات الحرس الجمهوري لتكبيدها خسائر تخرجها من المعركة مبكراً، أو تؤدي إلى إرهابها، وثانيها محاولة استمالة تلك القوات، بعدم مهاجمة التشكيلات العسكرية التي لا تقوم بنشر وحداتها أو تحريكها، مع قيام "المعارضة العراقية" بإجراء اتصالات مع قياداتها لدفعها نحو "تحويل الولاء" والانضمام إلى المعارضة، أو التمرد ضد النظام، فهناك تصور بأن الجيش العراقي لن يخوض معركة حقيقية (وسوف تحتاج معركة سقوط بغداد إلى دراسة خاصة!!).

كان من المحتمل أن ردود الأفعال العسكرية للحكومة العراقية سوف تختلف عما قامت به خلال حرب الخليج ١٩٩١، إذ أن الحرب المحتملة تهدد "حياة" القيادات العراقية ذاتها، وليس فقط قوات تأمين العناصر القيادية العراقية وبالتالي صورت الحملة الإعلامية والنفسية أن القيادات سوف تستخدم كل ما لديها من قدرات عسكرية بعيداً عن تلك الحسابات التي منعت تحميل الصواريخ أرض - أرض بذخائر كيماوية في الحرب الماضية، فتدفع القيادات السياسية نحو خيار الاستسلام أو الموت، وأشارت خطط عمليات الحرب

المحتملة إلى أن وزارة الدفاع الأمريكية كانت تتحسب في الأساس لاحتمالات استخدام العراق أسلحة تدمير شامل كيميائية وبيولوجية، وفي هذا الإطار تم تزويد القوات بمعدات الوقاية من تأثيراتها، والتخطيط لشن العملية في توقيتات زمنية لا تؤدي إلى إرهاق تلك "القوات الثقيلة"، مع ضم القوات الخاصة إلى قوة عمليات الاستخبارات المركزية للقيام بعمليات استطلاع وتدمير سريعة لوسائل إطلاق ومخازن تلك الأسلحة، ووضع أولوية قصوى عند بداية العمليات لقصف أى هدف يشتبه أنه يرتبط بأسلحة التدمير الشامل، مع تكثيف الحملة الجوية بصورة لانتيج للوفات العراقية توجيه ضربات مكثفة بتلك الأسلحة.

هكذا، يبدو في النهاية أن "خطة العمليات" للحرب ضد العراق كان عليها أن تتسم بدرجة من التعقيد الذي يصعب معه اتخاذ قرار بتنفيذها، لكنها بدت أيضاً وكأنها الحل الوحيد لمعضلات الموقف الراهن، فإذا ما تم التأكد بدرجة مقبولة من أنها يمكن أن تحقق الهدف السياسي للحرب، لن يتم الانتظار طويلاً بعدها، وعلى الأرجح سوف تتغير مواقف كثير من الحلفاء الذين يتصورون أن العملية كلها لن تسفر إلا عن ضربة كبيرة أخرى ضد العراق، دون أن تحقق نتائجها، أو أن ثمن تحقيق تلك النتائج سيكون أكبر مما يمكن احتماله فعلى الرغم من أن الحرب أوسع من أن تترك للجنرالات، إلا أن الجنرالات هم الذين يتحكمون هذه المرة - فيما يبدو - في المسارات المحتملة للعبة الخطرة التي مورست بين واشنطن وبغداد، والتي كان لنجاحها أو فشلها على السواء نتائج ذات طابع استراتيجي على الأوضاع القائمة في الشرق الأوسط.

الإعداد العسكري للحرب ضد العراق

مَهَيَّنَا:

- أولا : القدرات العسكرية الأمريكية في مسرح العمليات .
- ثانيا : الإعداد العسكري العراقي .
- ثالثا : دور بعض القوى الإقليمية المؤثرة .
(دول مجلس التعاون الخليجي / تركيا / إسرائيل)
- رابعا : الإعلام والحرب النفسية وهوس الحرب .

• أعد هذا الفصل: لواء أ ح / عثمان كامل حسين الخبير الاستراتيجي.

لواء أ ح بحري / محمد يسري قنديل الخبير الاستراتيجي.

لواء أ ح طيار د/ مصطفى إبراهيم الشرقاوي الخبير الاستراتيجي.

تهديد:

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن أهدافها الاستراتيجية للحرب ضد العراق وتتمثل في ثلاثة أهداف "معلنة" وأربعة أهداف "غير معلنة" (حقيقية).

الأهداف المعلنة:

- امتلاك العراق أسلحة دمار شامل بما يهدد الأمن وما يتطلبه ذلك من تفتيش وتدمير ما يكتشف.
- الصلة بشبكات الإرهاب الدولي وتنظيم القاعدة مما يتطلب التدخل العسكري للقبض على أعضاء الشبكة الإرهابية الدولية.
- انتهاك حقوق الإنسان.

الأهداف الحقيقية:

- السيطرة الكاملة على بترول العراق والخليج.
- تغيير السلطة الحاكمة في العراق وتعيين حكومة موالية للولايات المتحدة.
- ترتيب الأوضاع في المنطقة بما يخدم الهيمنة الأمريكية على المقدرات في ظل النظام العالمي الجديد.
- تهذئة الهواجس الأمنية لدى إسرائيل وإزالة أي مصدر لتهددها، بما يحقق أمنها وضمناً تفوقها عسكرياً على جميع جيرانها.

وهذه الأهداف تتناسب مع الأهداف الأمريكية لزعامة عالم يتحرك لإرساء تشكيل نظام عالمي جديد تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحيد بينما يعمل المجتمع الدولي على أن يكون نظاماً متعدد القطبية وهذا ما يفسر ظهور المعارضة الدولية من قبل الدول الكبرى دائمة العضوية في الأمم المتحدة

حتى يتحقق إعادة تشكيل النظام إلى نظام متعدد القطبية ولكن هناك بعض المحددات حيث إنه بالرغم من أن الكثيرين في الولايات المتحدة وفي الخارج يتعاطفون مع هدف تغيير النظام الحاكم في العراق ولكنهم يعارضون أن يتم ذلك خلال عمل عسكري متعدد الأطراف ضد العراق أو من جانب الولايات المتحدة فقط ما لم يكن ذلك بموافقة من مجلس الأمن باستخدام القوة.

ولقد ألقى ذلك بظلاله على الإعداد والتخطيط العسكري للعمليات العسكرية ضد العراق على القيادة الأمريكية وأبرز عدة مبادئ وخطوط عامة يجب الالتزام بها عند وضع خطط الهجوم وأهمها:

أ- يجب أن تكون مدة الحرب أقصر ما يمكن للتخفيف من تأثيرها على الرأي العام العالمي وعلى الدول المعارضة كالدول العربية وبعض الدول الأوروبية وغيرها.

ب- الإقلال ما أمكن من الخسائر البشرية في قوات التحالف وكذلك في السكان المدنيين العراقيين.

ج- سرعة احتلال الأهداف الحيوية الاستراتيجية وخاصة مناطق آبار البترول ومناطق إنتاجه وكذلك الموانئ والمطارات قبل تدميرها.

د- سرعة حصار بغداد وإسقاط النظام العراقي الحاكم والقبض على زعمائه.

هـ- الاستفادة من العناصر المناوئة للنظام الحاكم في تسهيل أعمال القتال.

محددات استخدام أمريكا للقوة العسكرية

ما سبق ينقلنا إلى موقف آخر يتعلق بمحددات القوة الأمريكية واستخدامها ضد العراق والقيود التي واجهتها

القيود الأولى: أحداث ١١ سبتمبر التي كانت فرصة للولايات المتحدة الأمريكية على أن تقوم بنفسها لتجمع الدول على أنها القوة العظمى الوحيدة والتي لا يستغنى عنها العالم في حربه ضد الإرهاب، فكان التحالف الدولي خلف

الولايات المتحدة الأمريكية مؤيداً على أن تكون أفغانستان بداية الحملة على الإرهاب، وجاءت نتائج الحرب في أفغانستان محدودة لا تتناسب مع حجم الجهود العسكرية والدبلوماسية التي بذلت ولا زالت تحت الدراسة، الساحة الثانية فهي الساحة الفلسطينية حيث ساندت الولايات المتحدة بشكل مطلق الجهود الإسرائيلية الهادفة إلى إرغام الفلسطينيين على قبول التسوية التي ترفضها وبالرغم من كل الإمكانيات الأمريكية والإسرائيلية في مقابل الإمكانيات الفلسطينية الضعيفة فقد فشلت إسرائيل في حملتها. وتعتبر العراق الحالة الثالثة التي فشلت فيها الجهود الدبلوماسية والاقتصادية في تهيئة المناخ المناسب لاستخدام القوة العسكرية حيث إنها تضع استخدام قواتها العسكرية في مقدمة الأزمة، فأصبحت قيماً على استخدام هذه القوة.

القيد الثاني، فشل الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع النظام العالمي بمبررات الحرب ضد العراق دون الإخلال بالقانون الدولي، وهذا ما جعل حلفائها ومعارضوها يسعون إلى عدم استخدام القوة العسكرية، وواجهت المعارضة من دولتين: فرنسا وألمانيا، وقد كان تأثير المعارضة قويا وشاملا بحيث تعدى حدود المسألة العراقية ليكون تحدياً للسلوك الأمريكي الإمبراطوري العالمي بدءاً في مفهومه أو في أهدافه حيث أعلن أن هناك رغبة دولية في أن الهدف إقامة نظام عالمي جديد متعدد القطبية، وعليه فالولايات المتحدة الأمريكية تواجه معارضة قوية تصل إلى أن يشارك فيها كل المعارضة لهذه الحملة الأمريكية من منطلق مناهضة للعولمة من خلال العمليات العسكرية المباشرة بدلاً من الهيمنة التكنولوجية والسيطرة التجارية والاقتصادية.

القيد الثالث: الذي واجه الولايات المتحدة هو الأمم المتحدة، وتجلي ذلك واضحاً في أن المفتشين الدوليين جعلوا موقفهم السياسي واضحاً كما أن الموقف الأمني أصبح واضحاً ومعارضاً لاستخدام القوة لأنه ضد ميثاق الأمم المتحدة. وقد واجهت الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً متشدداً يثبت أن مجلس الأمن ليس أداة طيعة خاضعة للولايات المتحدة الأمريكية وفقدت الولايات المتحدة الأمريكية

المساندة الدولية للمسألة العراقية وحرصت المعارضة الدولية على تحقيق مطالبها حتى لا تدخل في صراع مع القوة العظمى الوحيدة.

القيد الرابع: هناك نقطة هامة أخرى، فقد لاحظت الدول أن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت بقوتها في أفغانستان وأباحت استخدام أحدث ما لديها من أسلحة لهذا سيكون التدخل مذبحاً جديدة للشعب العراقي لا يبررها الأطماع الأمريكية ولا المصالح المشروعة، وأصبحت مصدر شك وقلق، كما تلاحظ أيضاً في تحقيق المصالح الإسرائيلية أمراً قائماً مما يشعر الأمريكيين بالقلق من سياسة حكوماتهم وبذا فإن المعارضة الأمريكية إنما تهدف إلى منع الحكومة الأمريكية من اتباع سياسة تضر مصالحهم.

من هنا نرى أن الحالة العراقية يجب أن ينظر إليها نظرة أوسع من مجرد أوضاع المنطقة، ليشمل تحليلنا مجمل السلوك الأمريكي وخطر تجاهله المكاسب الإنسانية وعلى ضوابط العلاقات الدولية (وقد ثبت أن خريطة العالم يسهل قراءتها ولكن يستحيل تغييرها سياسياً ومن رؤيا أمريكية لا تتفق مع الواقع وتجاهل الحقائق، حيث تسعى القوة العسكرية وحدها إلى اختصار قواعد العلاقات الدولية).

أولاً: القدرات العسكرية الأمريكية المنتشرة في مسرح العمليات

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن حشد قواتها استعداداً للحرب ضد العراق، وتأتي عملية الحشد والانتشار بصورة علنية على شاشات التلفزيون وعلى صفحات الجرائد والمجلات الأجنبية والعربية في إطار أكبر حملة دعائية لاستعراض القوة وبما يمثله ذلك من تأثير نفسي على العراق وعلى الدول الأخرى وخاصة ما تصفه الولايات المتحدة الأمريكية على أنها دول "مارقة" أو دول تساند الإرهاب، ولزيادة التأثير النفسي تعلن الولايات المتحدة الأمريكية عن تهديداتها إلى دول معينة عربية وغير عربية فتارة تهدد سوريا وتارة تهدد إيران وتارة أخرى تهدد السودان وليبيا، ثم تفتعل أزمة مع كوريا الشمالية وتعلن عن

قدراتها على شن حربين في وقت واحد كما تعلن عن استخدامها أسلحة متطورة حديثة لم يسبق اشتراكها في حرب سابقة. من هذا المنطلق يمكن القول إن هذه الحرب هي حرب غير متكافئة في القوى فالعراق ظل فترة ١٣ عاماً يعاني من حصار دولي وحظر تسليح مع نقص شديد في قطع الغيار، مع افتقاره للغطاء الجوي، فسي الوقت الذي تشعر فيه الولايات المتحدة الأمريكية بخطرسة القوة وتعلن عن حلفائها وعن قوتها البرية والبحرية والجوية وتسرب سيناريوهات للحرب كلها تؤدي إلى هدف إظهار سلطوية فرض القوة المتفوقة على العراق، كما تعلن الإدارة الأمريكية أنها اتخذت قراراً بإمكانية استخدام الأسلحة النووية إذا ما فكرت العراق في استخدام ما لديها من أسلحة كيميائية وبيولوجية، وحتى تتحقق شرعية الحرب فإنها تتهم العراق بامتلاكه لقدرات نووية وكيميائية وبيولوجية وتعلن أنها ستزيل أسلحة الدمار الشامل التي لدى العراق، دون أي إشارة إلى وجوب أن تخفض إسرائيل مما لديها من أسلحة دمار شامل، بل وتهدد باستخدامها، كما أن هناك تلميحات وإشارات إلى أن إسرائيل ستستخدم قواتها في هذه الحرب، وقد قدم العراق أخيراً الكثير من التنازلات مثل تدميره الصواريخ "صمود ٢" التكتيكية لكي يتفادى الذرائع الأمريكية التي تؤدي إلى اتخاذ قرار دولي بالموافقة على ضرب العراق، ولم تثن المعارضة الدولية الإدارة الأمريكية في الخليج عن الحل العسكري وإعطاء مهلة أطول لعملية التفتيش على الأسلحة العراقية.

ومن المشاهد أن القيادات العربية الخليجية في منطقة الخليج قد قدمت تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية قبل أحداث ١١ سبتمبر، وأن الولايات المتحدة تزيد من تعزيزاتها بعد أحداث ١١ سبتمبر واستمرت عملية الانتشار قائمة مستمرة، (الملحق أ يوضح حجم الانتشار لمنطقة الخليج وما جاورها بما يظهر مخاطر أمنية). إن هذا الانتشار له دلالاته الواضحة من أن منطقة الشرق الأوسط قد تصبح مخزناً للسلاح الأمريكي ولا يستبعد أن يكون ضمنه أسلحة نووية، كما يوضح الملحق ب"قدرات النقل الاستراتيجي الأمريكي إلى منطقة

الحرب. كما يوضح الخطة الزمنية لنقل المعدات، وملاحق أخرى لأبرز الأسلحة التي ستستخدم في هذه الحرب، وتشير التقديرات الاستراتيجية إلى أن حجم القوات المشتركة في الحرب ضد العراق سيصل إلى ٣٠٠ ألف جندي، وهذا الحجم لا يتناسب مع القدرات العراقية المحدودة، مع حصول هذه القوات على الكثير من التسهيلات من دول الخليج العربية بحيث تقل فترة استكمال الاستعداد العسكري والإعداد لهذه الحرب.

كما عبر الخبراء الأمريكيون عن هواجس إزاء مجموعة واسعة من القضايا الدبلوماسية والقانونية والعسكرية، أهمها:

أن التبعات العسكرية لمواجهة جيش عراقي يتألف من حوالي ٤٠٠,٠٠٠ جندي أكبر من أن تخطئها التقديرات، فحتى على افتراض فرار معظم المجندين الإلزاميين العراقيين بمجرد ظهور أول علامات الغزو، كما فعلوا في حرب الخليج، فهذا أمر ليس مؤكداً حيث إنهم سوف يقاتلون في وطنهم وإنه سوف يتبقى هناك ١٠٠,٠٠٠ من الحرس الجمهوري ينبغي مقاتلتهم، وبالإضافة إلى ذلك فإن القتال على أرض العراق سوف يعني أن النظام الحالي لن يكون أمامه خيار سوى القتال حتى النهاية وهو شيء سيفعله على الأرجح ومن شأن مثل هذه المقاومة العنيدة أن ترفع الخسائر الأمريكية في الأرواح خاصة في المناطق الحضرية.

وبصرف النظر عن مشروعيتها أو عن التأييد الدولي لها، فإن عملية عسكرية من هذا النوع تتطلب قوات برية ضخمة وقصفا جويًا واسع النطاق ولكن القصف الجوي سوف يؤدي إلى قتل وجرح أعداد كبيرة من المدنيين الأبرياء وإلى تدمير البنية الأساسية المدنية وكلا الأمرين، إذا أردنا تسميتها بشكل صريح تشكل جرائم حرب كما أن مثل هذه الأعمال سوف يكون لها تأثيرات سلبية ضخمة على مستوى العالم عامة ومنطقة الشرق الأوسط والعالم العربي بشكل خاص.

في وقت ما في بداية شهر نوفمبر ٢٠٠٢، اعتمد الرئيس بوش خطة الحرب أعدها الجنرال تومي فرانكس، قائد القوات الأمريكية في الخليج، تم إعدادها تحت إشراف وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، وعلى الرغم من اعتماد خطة الحرب، فإنها كانت تخضع لإشارة بدء من جانب الرئيس

تتألف الخطة من عدة أجزاء تقضي بالاستخدام التدريجي لقوات تتراوح بين ٢٠٠,٠٠٠ و ٢٥٠,٠٠٠ فرد رغم أنه كان من المتوقع استخدام ١٠٠,٠٠٠ فعليا في القتال، وشمل ذلك العديد من فرق الجيش والبحرية وحاملات للطائرات من الأسطول الخامس والسادس والسابع والعديد من أجنحة القوات الجوية وتتضمن الخطة أيضا قوات برية من المملكة المتحدة تقدر بعدة آلاف، بما في ذلك الدعم الجوي، وقوات أخرى من حلفاء الناتو (حتى لو كانت رمزية)

تكوين قوة عسكرية أمريكية ليس أمراً معقداً أو صعباً كما كان من قبل في حرب الخليج الثانية وهناك بالفعل معدات موضوعة مسبقاً في مواقعها في المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وتركيا منذ حرب الخليج في عام ١٩٩٠-١٩٩١، كما أن تخزين المعدات الاحتياطية تم بشكل متزايد منذ سبتمبر ٢٠٠٢ بما في ذلك معدات عسكرية وأسلحة، تموينات طبية، ووقود، وتموينات غذائية. كما أن القوات المتمركزة مسبقاً في وحول تلك الدول تقدر بـ ٥٠٠٠ في الكويت، ٥٠٠٠ في السعودية، ٣٠٠٠ في قطر من أفراد الجيش والبحرية، والقوات الجوية في البحرين وفي البحر وفي الخليج العربي وما يقدر بـ ١٥,٠٠٠ من القوات في تركيا (قوات العمليات الخاصة وأفراد القوات الجوية) وقدرت مجموع القوات الأمريكية المتمركزة في شهر نوفمبر ٢٠٠٢ بما يتراوح بين ٥٠,٠٠٠ و ٦٠,٠٠٠.

إن المعلومات التي تسربت عن الخطة الأمريكية للهجوم على العراق أفادت بأن الحملة الجوية ستكون لمدة تقل عن شهر (الحملة الجوية في حرب الخليج استمرت ٣٧ يوماً) وخلافاً لحرب الخليج والتي كان ٩% فقط من الصواريخ والقنابل فيها ذكية نصت الخطط الحالية باستخدام "أسلحة ذكية" بنسبة ٦٠%

وضمن ذلك استخدام طائرات البحرية والقوات الجوية، وقاذفات قنابل بي ١ (كل منها تحمل نفس الأسلحة) وقد تم تحديد الأهداف فعلاً على أساس صور التقطت بالأقمار الصناعية تشمل المقار العسكرية ومواقع الدفاع الجوي والقيادة والمراقبة وأهداف استراتيجية أخرى مثل المرافق الكهربائية والكباري ومنشآت أخرى حيوية لحياة المدنيين، وكان من المتوقع أن يؤدي القصف الأكثر كفاءة من خلال استخدام نسبة أعلى من الأسلحة الموجهة بدقة إلى خفض العدد الإجمالي للطائرات اللازمة وسوف تتم العملية الجوية في المقام الأول من قواعد جوية أنشئت حديثاً منها قاعدة العديد بالقرب من العاصمة الدوحة وكذلك من حاملات طائرات في الخليج العربي تستخدم البحرين كقاعدة.

كما كان من المخطط استمرار القصف الجوي حتى يتم تدمير الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية، ولكن لا يؤثر على الجدول الزمني للعمليات الأرضية الذي يبدأ بعضها خلال الأيام الأولى من بدء الهجمات الجوية، أو حتى بالتزامن مع بدء العمليات الجوية واستيلاء القوات المظلية وقوات العمليات الخاصة على المطارات الغربية، وحقول النفط، والعمل داخل العراق لقطع الاتصالات وتحقيق أهداف تكتيكية أخرى.

ومن الصعوبات التي واجهت الأعداء عدم تمكن القوات الأرضية من استخدام بعض أراضي دول الجوار الجغرافي للعراق. فلم تستخدم أراضي المملكة العربية السعودية والأردن المجاورين على الرغم من أن إمكانية الضغط على هاتين الدولتين لتغيير موقفهما مفترضة من قبل الإدارة، ولأن هاتين الدولتين كانتا هامتين لاستخدام القوات البرية طبقاً للخطط العسكرية التي اعتمدها الرئيس في نوفمبر ٢٠٠٢ لأن تعاون البحرين وقطر والكويت مضمون رغم تعبير الحكومة التركية الجديدة المنتخبة في نوفمبر عن تحفظات. ورفض البرلمان التركي السماح باستخدام القوات الأمريكية للقواعد العسكرية التركية ولكن سمح باستخدام الأجواء التركية لعبور الطائرات ثم العبور المحدود إلى الأراضي العراقية لأغراض إدارية وطبية.

تستخدم الكويت كمساحة مركز ودعم للقوات البرية، قوات العمليات الخاصة والقوات البرية الأخرى وكذلك القوات الخاصة التي ستعمل في منطقة كردستان العراقية إذا استمر رفض تركيا، حيث إن مثل هذه القوات البرية المحدودة سوف تستخدم على الأرجح كدعم فقط للقوات الكردية في الشمال والتي من المتوقع أن تهاجم القوات العراقية ولكن الأهم من ذلك استخدام قوات العمليات الخاصة في المنطقة الشمالية في مهام تغلغل عميق متسللة في الأراضي الواقعة تحت سيطرة النظام العراقي لجمع معلومات استخبارية وتوجيه الحرب الجوية وقطع الاتصالات وتعزيز التحكم في حقول النفط في المنطقة الشمالية، إضافة إلى مهام أخرى، ويعتقد بأن قوات العمليات الخاصة موجودة بالفعل في تلك المنطقة.

واعتباراً من شهر سبتمبر، تم تحديد حجم القوات الاحتياطية فيما له علاقة بمهام الحكومة المدنية في العراق المحتل، وتشير التقارير إلى تعبئة بعض هذه القوات في شهر نوفمبر كما تشير التقديرات إلى استدعاء ١٠٠,٠٠٠ من القوات الاحتياطية على أساس تطوعي للخدمة في الجيش والقوات الجوية والبحرية وقوات المارينز واحتياطي حرس الحدود الذين من المتوقع إيفادهم إلى العراق في مهام متخصصة، خاصة الشؤون المدنية (الحكومة المدنية، قائد الشرطة العسكرية، ممثل النيابة العامة)، أما مجمل الاحتياطيين وأفراد الحرس الوطني، فقد خطط لاستخدامهم في الولايات المتحدة الأمريكية.

بل إن بعض التقارير أشارت إلى وجود قوات عمليات خاصة في جنوب العراق بدعم من الشيعة المحليين المعارضين لنظام صدام تعمل بنفس الكيفية في المنطقة الجنوبية وللحصول على معلومات استخبارية وتقدير الأهداف وتوفير شبكة اتصالات لتوجيه العمليات الجوية.

كان من المتوقع زيادة قوات العمليات الخاصة التي سوف تؤدي مهام استخبارية ومهام التوغل العميق بعد أن تبدأ العمليات رسمياً ويعتبر ذلك أول حملة أمريكية تتضمن مثل هذا الاعتماد الاستراتيجي والتكتيكي الثقيل على قوات

العمليات الخاصة كجزء أساسي من العملية الشاملة وكان من المخطط إنزال القوات البرية برمائية ومن خلال الإسقاط الجوي في المناطق الجنوبية الشرقية من العراق (الفاو وأم القصر)، ومن ناحية الشمال، كان المفروض قدوم قوات العمليات الخاصة وعناصر من الفرقة العاشرة الجبلية وفرقة "رنجرز" عبر تركيا لدعم الأكراد العراقيين المقدر عددهم بحوالي ٤٠,٠٠٠ في إقليم كردستان العراقي، ولكن ذلك لم يتم. واعتمدت الخطة على الاستخدام المكثف لقوات المشيات الخاصة التي تتألف من دلتا، وسيل، وفرق الباريه الأخضر "رنجرز" فرق نايت ستالكرز هيلو، وكوماندوز القوات الجوية، وتعد هذه الفرق من بين الأفضل في العالم وتم اختبار تدريبها وكفاءتها القتالية في أفغانستان، وقبل ذلك في حرب الخليج وبنما.

وتم التركيز الأساسي في الحرب البرية على تجنب التورط في القتال داخل المدن من مربع سكني إلى آخر وذلك بهدف ضغط الدفاعات العراقية إلى جيوب معينة لإعطاء القادة العسكريين العراقيين الفرصة للانسحاب من القتال والإقلال من مقاومتهم، وضمان عدم استخدامهم لأسلحة كيميائية وبيولوجية، ويتمثل البعد السياسي لهذا المنهج في إعطاء العسكريين العراقيين وقتاً محدوداً للحد من المقاومة من خلال تثبيط عمليات ثأرية محتملة قد تؤدي إلى وقوع خسائر جسيمة بين صفوف العسكريين والمدنيين، ويتمثل جزء آخر من هذه الاستراتيجية في إعطاء قوات الحرس الجمهوري الفرصة للتخلي عن القتال والانقلاب على صدام وعلى القوات التي لا تزال على ولائها له. ويصف البنّاجون هذا النهج الاستراتيجي بالنهج الانقلابي للسماح للقوات الأرضية بالمناوراة السريعة لمحاصرة وتحييد والقضاء على جيوب المقاومة بحد أدنى من الخسائر.

بنيت الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة على تحقيق نصر عسكري مبدئي من حيث إنه من غير المتوقع أن تتمكن القوات العراقية من التصدي بدفاع قوى ضد هذا الهجوم الأرضي المزدوج في الجنوب والشمال فإذا نجح

ذلك، وكان من المتوقع أيضا ظهور سلسلة من ردود الأفعال الداخلية التي قد تؤدي طبقا لسيناريو الحالة الأفضل، إلى قصر العمليات التي سوف تتم في المناطق المدنية في المرحلة الثانية على ما لا يزيد على أسبوع واحد ويستند ذلك إلى توقع هروب العسكريين والأمل في انقلاب بعض الوحدات العسكرية العراقية على صدام والقوات الموالية له، خاصة الحرس الجمهوري والتي تم سحبها ونشرها في بغداد وحولها مع أربع فرق في وحول مدينة تكريت -مسقط رأس صدام-. كما خططت الولايات المتحدة أيضا لحملة عمليات سيكولوجية قوية موجهة نحو العسكريين العراقيين والسكان المدنيين، تشير التوقعات إلى أن هذه الحملة المذكورة حققت نتائج مهمة حنت من احتمالات القتال الثقيل ومن ثم مستوى الخسائر وتدمير البنية الأساسية المدنية وتخلي بعض الجنود والوحدات عن القتال والتسليم.

اشتملت إحدى خطط الحرب المرتبطة بالإعلام التحكم في وصول وسائل الإعلام إلى مناطق القتال في العراق، فالإعلام لم يسمح له بالوصول إلى مواقع تدمير البنية الأساسية المدنية، ولا إلى المناطق التي يمكن فيها رؤية خسائر في الأرواح بين المدنيين وقد استمر ذلك لتجنب احتمالات إثارة الرأي العام ضد الولايات المتحدة، وقد طبقت وزارة الدفاع هذه السياسة بشكل فعال على أفغانستان، وقيل ذلك على بنما وكان ذلك بطبيعة الحال أكبر درس تعلمته في حرب فيتنام، ويبدو أن حرية الصحافة والتي ضمنها أول تعديل في الدستور الأمريكي أصبحت واقعا خاضعة للرقابة العسكرية والتعتيم الإعلامي ووصل هذا الخطر والمنع لوسائل الإعلام عن تغطية بعض العمليات لدرجة ضرب مقاراتهم بالدبابات ووقع ذلك أثناء الهجوم البري على بغداد.

وكان من المتوقع أن يسير القتال بشكل يؤدي إلى سرعة احتلال العراق. لأن حدوث ذلك يؤدي إلى أن تكون ردود الفعل المتوقعة في أنحاء العالم العربي والإسلامي محدودة، وكذلك التهديد المستمر للإرهاب في حين ليس في قدرة أحد التنبؤ بالأحداث التي سوف تقع إذا طالت هذه الحملة العسكرية، ولكن يصبح

شيئاً واحداً مؤكداً وهو أن خطط الولايات المتحدة كانت تفصيلية ودقيقة وتأخذ في الاعتبار مجموعة من الاحتمالات التي تتوفر لها ردود أفعال حاضرة أمثلة ذلك التخطيط لوضع برنامج تمت محاكاته على استعدادات وتدريب القوات الأرضية، ولذلك كان من غير المحتمل أن تتمكن القوات العراقية الموالفة الإتيان بمفاجآت رئيسية للقوات الأمريكية المهاجمة وساعد على ذلك نظم القيادة والسيطرة المتقدمة جداً خاصة في الحصول على المعلومات الدقيقة وتوصيلها في الوقت الحقيقي لحدوثها وسرعة تحليلها الشيء الذي ساعد في سرعة اتخاذ القرار.

أما من ناحية احتمال استخدام العراق لأسلحة التدمير الشامل فلم يعرف أحد ما لدى العراق من أسلحة كيميائية وبيولوجية ولا عدد صواريخ السكود النشطة وما إذا كان يمكن أن تحمل رؤوساً حربية كيميائية أو بيولوجية وقد أطلقت هذه الصواريخ على إسرائيل والمملكة العربية السعودية أثناء حرب الخليج في عام ١٩٩١ وكان من الممكن استخدامها ضد القوات الأمريكية إذا توفرت، وخاصة أن النظام سوف يكون بصدد خوض المعركة الأخيرة وأكد الأمريكان على ذلك، خاصة وأن أهم أسباب الإعداد لهذه الحرب هو تدمير هذه الأسلحة ولكن وحتى الآن لم يكتشف وجود أي أسلحة من هذا النوع.

وظلت فكرة استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من العراقيين أحد ثلاثة أمور غير قابلة للتكهن، أما الأمر الثاني هو هل سيستخدم العراق ما تبقى من صواريخ سكود المخبأة ضد إسرائيل؟ وما إذا كانت هذه الصواريخ تحمل أسلحة كيميائية أو بيولوجية، ولكن بما أن إسرائيل لديها دفاعات صواريخ باتريوت، وصواريخ آرو المضادة للصواريخ، فإن الهجوم بصواريخ سكود لن ينجح على الأرجح، أما الأمر الثالث فهو ما إذا كانت قوات العمليات الخاصة سوف تتجسس في التحكم في حقول النفط الرئيسية والمنتجة قبل أن تفجرها القوات العراقية وقد نجحت في ذلك وبقيت حقول النفط منتجة ولم تتحقق الآثار الاقتصادية المترتبة على تفجيرها.

وخلص القول أنه كان هناك سيناريو لأفضل وأساء حالة ولو أن الإدارة الأمريكية تتوقع أن الأفضل هو الذي سوف يتحقق وأن العمليات العسكرية سوف تستمر بين أسبوع وثلاثة أسابيع، محدثة خسائر محدودة في الأرواح بين الأمريكيين والعراقيين، وتداعيات سلبية محدودة في العالمين العربي والإسلامي وقد تحقق هذا السيناريو عدا نسبة أكبر في الخسائر البشرية المدنية العراقية علاوة على هدم جزء من البنية الأساسية للعراق.

استخدام أسلحة وتكنولوجيا جديدة

لقد أظهرت حرب الخليج الثانية أن ظهور أسلحة جديدة بتكنولوجيات جديدة أصبح يعنى قدرات وتكتيكات جديدة في ميدان المعركة، وأن دور التكنولوجيا هو توثيق العلاقات بين القدرات النيرانية للسلاح والقدرة على المناورة بالقوات أى الجمع بين حركة النيران وحركة القوات، وتنتقل سرعة القوات بناء على معرفة ورؤيا واضحة تفصيلية عن أوضاع الخصم، فالمعرفة الحقيقية بتفاصيل المسرح توجه حركة القوات نحو أهدافها لتدمر بقوة النيران مع سرعة الوصول إلى الهدف. إن القدرة العالية على الحركة توجهها وتنجحها المعرفة التفصيلية للمسرح وأماكن الأهداف التي يجب تدميرها بحيث توجه إليها النيران بسرعة وبدقة بما سيحقق سيطرة على كل بقعة من المسرح.

وبناء على الخصائص الجديدة للمعركة الحديثة فإن عملية غزو العراق اعتمدت على السرعة الخاطفة وباشتراك سلاح الجو وسلاح البر مع بداية العمليات الهجومية، وكانت هناك أسلحة جديدة تحت الاختبار منها القنابل العنقودية والصواريخ الشبح وقنابل الميكروويف والقنابل الصوتية بحيث يتحقق مزيج من القصف الجوى المركز والكثيف للهجمات ومن البرية بأسلحة متطورة، وأن الكثافة النيرانية في الساعات الأولى من الهجوم الخاطف حققت إجهاض أي خطة محتملة عراقية قد تعتمد على أسلحة كيميائية وبيولوجية كما أن القصف الجوى المركز قد منع القوات البرية العراقية من التحرك والوصول

إلى أهداف لحمايتها، ويكون القتال البرى بواسطة مشاة البحرية الأمريكية بالتعاون الكامل والمستمر مع مجموعات الإبرار الجوى من القوات الخاصة المنسقولة جواً مع سرعة تقدم القوات المدرعة إلى أهداف عراقية ذات كثافة سكانية.

وقد كانت باكورة استخدام أسلحة الجو الحديثة تحليق طائرات الاستطلاع الأمريكية طراز يو - ٢ فوق العراق بحجة تدعيم قدرات البحث عن أسلحة الدمار الشامل، وكانت عمليات المسح تتم أثناء قيام جماعات التفيتير بعملهم المعتاد، بينما تتحرك طائرات أمريكية وبريطانية تقصف مواقع الرادارات العراقية باستخدام أسلحة موجهة عن بعد وذلك عندما تتحرك وحدة رادار عراقية من موقعها إلى موقع آخر فى المنطقة المحظورة حتى لا يشكل هذا الموقع تهديداً لتحليق طائرات الاستطلاع الجوى الأمريكى أثناء الهجوم على العراق.

ويتنسبة إلى استخدام أسلحة جديدة لم تستخدم من قبل فإن استخدام قنابل حارقة حارقة لتدمير الأسلحة المحظورة، وذلك بقصف مستودعات الأسلحة الكيماوية والبيولوجية حيث تقوم القذائف بحرق المكونات المحظورة داخل القذائف ورؤوس الصواريخ دون أن تسمح بتسرب الجمرة القاتلة إلى الخارج، أما الصواريخ والقنابل (GDIM) فهي تولد موجات كهرومغناطيسية وتستخدم لتدمير شبكات الاتصالات الإلكترونية وكابلات الألياف الصناعية وجميع أجهزة الكمبيوتر وبالتالي تكون قادرة لشل مراكز القيادة والسيطرة ووسائل الدفاع الجوى ووسائل الاتصال أيضاً.

كما تم استخدام الصواريخ الشبح وهو نوع جديد من أسلحة الجو يتعذر رصده رادارياً ويتم توجيهه نحو أهداف الخصم من خلال الأقمار الصناعية ومداه يصل إلى ٣٢٠ كيلو متر ويمكن أن يصيب الهدف بدقة. ويجهز الصاروخ بجهاز تعقب حرارى لتمييز الأهداف التى تم التقاط صورها فى ذاكرة إلكترونية، كما تم تطوير الصواريخ بعيدة المدى كروز توماهوك التى استخدمت

في حرب الخليج ليصل مداها إلى ١٦٠٠ كم مع زيادة دقتها. وقد تم تزويد فرق مشاة البحرية الأمريكية بأجهزة من سلاح "عين التنين" وهو عبارة عن طائرة صغيرة بدون طيار بحجم طائر جراح متوسط الجسم ويلتقط صوراً وبيئتها لاسلكياً إلى أفراد الوحدة على أجهزة كمبيوتر محمولة حيث يمكن رؤية أهداف الخصم خلف الجبال والوديان العميقة وبما يمكن تحديد موقعها وقصفها بدقة، وقد تم لسلاح المشاة البحرية الأمريكية تطوير إنسان آلي مقاتل يمكن دفعه من أحد نوافذ المباني لينطلق إلى الداخل ويقوم بتصوير الأهداف داخل المدن ورصد أي قوات معادية ويمكن تزويده بالسلاح الذي يستطيع أن يقتل الأفراد، وتوجد أيضاً القنابل العنقودية التي تزود بها الطائرات حيث تنتشر على مساحة كبيرة مما يزيد من الخسائر البشرية، وهناك نوع جديد من قنابل الدشم الحصينة، (أم القنابل) وتزن حوالي ١٠ طن وهي قادرة على اختراق الخرسانة المسلحة ذات السمك الكبير لتنفجر بالداخل وتدمر أي أسلحة وهي أجهزة بأجهزة توجيه دقيقة وهي تقذف من ارتفاعات عالية.

أضف إلى ذلك التكنولوجيا المتفوقة المستخدمة في أجهزة القيادة والسيطرة والمعلومات باستخدام الكمبيوتر.

وهكذا لعبت التكنولوجيا دوراً إيجابياً في توفير قدرات تدميرية واستطلاعية جديدة تحقق التفوق على الخصم، مع القدرة على شل عمليات القوات العراقية قبل تدميرها.

ثانياً: الإعداد العسكري العراقي

ظلت القدرات العسكرية العراقية الحالية ماثراً تساؤلات حول ما لدى هذه القوات من قدرات دفاعية تواجه احتمالات توجيه ضربة عسكرية أمريكية في إطار تحالف دولي حيث إن العراق يعاني من حالة حصار وعزلة إقليمية ودولية وحظر دولي مفروض على العراق بموجب قرارات مجلس الأمن وقرار دول التحالف (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) منذ يوليو ١٩٩١.

كذلك فرضت عليه مناطق حظر جوي في الشمال والجنوب حيث تحلق الطائرات المقاتلة الأمريكية والبريطانية في سمائه وتقوم بطلعات استطلاع ودوريات جوية وعندما تتعرض لنيران الدفاع الجوي العراقي فإنها تقوم بقصف هذه المواقع وتدميرها، وقد تقوم بضربات جوية محددة في إطار العمليات المتدنية التي لا ترقى إلى حالة الحرب وقد زاد نشاطها أخيراً لإضعاف قدرات الدفاع الجوي العراقي تدريجياً دون إثارة الانتباه. ولا شك أن العراق حاول بكل جهده أن يحافظ على ما لديه من أسلحة، ولاقى الصعوبات في الحصول عليها وعلى قطع الغيار اللازمة مع الحظر انكلي على استيراد وعقد أي صفقات تسليح بجانب اتهامه بأنه يخفي أسلحة دمار شامل بالرغم من لجان تفتيش تتحرك وتفتش وترفع تقاريرها، بالرغم من أن التقرير العراقي الذي قدم للأمم المتحدة ينفي وجود هذه الأسلحة على أرضه ولكن أظهرت الولايات المتحدة وبريطانيا قلقهما في أن التقرير لا يجيب على نقاط معينة لازال يشملها الغموض، والحشود الأمريكية تتزايد في القواعد العسكرية الخليجية وتركيا والأردن وإسرائيل ودول البحر الأحمر وتحركت حاملات الطائرات لتقترب من منطقة الخليج للمشاركة في أي ضربة عسكرية، وسط هذا الجرم المليء بالتوتر والتلويح باتخاذ القرار باستخدام القوات العسكرية تارة أخرى تظهر تصريحات يعتقد أنها من قبل الخداع تقضي أن الضربة العسكرية ستكون الخطيرة والأخيرة بعد استفاد كل الوسائل المتاحة سلمياً. وهناك حالة من المد والجزر، فالولايات المتحدة الأمريكية تبذل جهودها الدبلوماسية والإعلامية لجذب دول نحو التحالف الدولي وقبول توجيه الضربة العسكرية بينما المعارضة الدولية تحاول وقف احتمال التدخل العسكري. وكانت هناك موجة من الاعتراضات لا شك أنها أضعفت وأثرت على القرار بتوجيه ضربة عسكرية بالرغم من محاولات التموهية بإعلان توقيتات محتملة قريبة وبعيدة، وهناك خطوات سابقة من المفروض اتباعها مثل دراسة التقرير العراقي عما لديه من أسلحة دمار شامل وفي حالة اكتشاف أي تضليل في المعلومات فسيكون العقاب الأمريكي أمراً أكثر احتمالاً، علاوة على خطوة أخرى وهي استجواب العلماء العراقيين خارج

العراق وفقاً للقرار الدولي حتى يمكن التأكد من صحة التقرير العراقي ومعرفة مدى ما وصلت إليه الأبحاث العراقية من تقدم في امتلاك أسلحة دمار شامل وتصنيعها في العراق وغير ذلك من الشروط المعجزة للجانب العراقي ووسط الغيوم التي تحيط بمناخ الأزمة، مما يستدعي تقديم شرح وتحليل علمي يوضح مدى فاعلية القدرات العسكرية الحالية التي في يد العراق.

العوامل المؤثرة على فاعلية القدرات العسكرية العراقية المتاحة:

أ- لم يكن باستطاعة العراق كسر حظر التسليح المفروض عليه دولياً والحصول على أي أسلحة أو معدات وذخائر، وأن ما لديه يحتاج إلى صيانة وتطوير وإمداد مستمر بقطع الغيار للحفاظ على كفاءة الأسلحة وصلاحياتها للخدمة، ولم يمكن للعراق أن يحدثها لرفع قدراتها التي لم تعد مناسبة في مواجهة الأسلحة المتطورة الحديثة التي لدى القوات الأمريكية وقوات التحالف، كما أن حظر التسليح على العراق يقابله سباق تسلح لرفع القدرات العسكرية الخليجية لتحقيق التفوق الأكبر في المقارنة العددية والنوعية وكفاءة المعدات، مع إمكانية استعراض الخسائر، وتصبح الحقيقة المؤكدة أن التوازن العسكري في منطقة الخليج ليس في صالح العراق مع وجود الحشود العسكرية الأمريكية ودول التحالف. وعليه فإن العمل العسكري الأمريكي والدولي لن يقابل بمقاومة لها ثقلها وتأثيرها القوي على الصراع المسلح ومن ثم فإن العمل العسكري سيفرض على العراق في ظروف غير ملائمة. لهذا فالعراق كان يحاول أن يتفادى الصدام المسلح قدر استطاعته واستخدام وسائل وتكتيكات أخرى لتعوضه هذا التفاوت الكبير في القوى كما أن هناك عوامل لها تأثيرها على مدى فاعلية القوات العسكرية العراقية والانهيار الاقتصادي للعراق.

ب- في نفس الوقت تعرضت قدرات القوات العسكرية العراقية إلى التقلص التدريجي نتيجة توجيه الضربات المتكررة لدول التحالف الدولي مما يزيد من خلل التوازن العسكري لغير صالح العراق

ج- لا شك أن المعارضة العراقية بالخارج المتربصة بالنظام العراقي أدت إلى أن تتبوأ قضية أمن النظام العراقي أولوية وانعكست بالسلب على القدرات العسكرية العراقية وفرضت قيوداً شديدة على تداول الأسلحة والذخائر واختيار القادة الموثوق في ولائهم على حساب الكفاءة مما أثر على معنويات القوات، ولقد امتد ذلك إلى القطاع المدني في تبوأ المناصب الرئيسية في الدولة لفئة تنتمي إلى الولاء للنظام دون مبالاة بالكفاءات مع للتوسع في أعمال القمع والاعتقال لمجرد الشبهات في الولاء للنظام. وقد أدى هذا إلى هروب الكفاءات إلى الخارج وانضمامها إلى المعارضة وبذلك فقدت العراق الكفاءات اللازمة للتطوير والإصلاح وإدخال تكنولوجيا في كافة القطاعات بما أثر على الأداء الوظيفي.

د- لقد انعكس الوضع الأمني ومزاولة أعمال القهر والإجراءات الصارمة التي تؤثر على السماح للقوات بالتدريب والقيود عليه مما أثر على مستوى الكفاءة، مع التشنج في السماح بالطلعات الجوية للتدريب خوفاً من حدوث انقلابات وأيضاً مع البحرية التي فرض عليها نوعاً من الحصار لا يمكنها من تأدية مهامها، وأصبح التقسيم الأيديولوجي في القوات المسلحة شديد التأثير على تنظيم القوات المسلحة والتي شكلت تنظيمياً في ثلاثة نوعيات وثلاثة مستويات: قوات الحرس الجمهوري الخاص وقوات حرس جمهوري والتشكيلات الميدانية، وتولى القيادات العسكرية شخصيات تدين بالولاء الكامل للنظام مما ولد كراهية وحقداً له انعكاساته على الكفاءة والولاء وروح التعاون وقد ظهر هذا جلياً في حرب الخليج الثانية، فالتشكيلات الميدانية وضعت على خط الجبهة، ولم تلق الرعاية الكافية من تأمين وإعاشة وانهارت معنوياتهم مما أدى إلى استسلامها بمجرد بدء

الحملة البرية دون إبداء أية مقاومة تذكر، بينما احتفظت القيادة بقوات الحرس الجمهورى التى سرعان ما انتظمت فى الخطوط الخلفية لحفظ وتأمين النظام. وبعد الحرب أعيد تشكيلها وظلت محل رعاية النظام.

هـ- أدى الإنفاق العسكرى المرتفع مع محدودية الميزانية العامة للدولة إلى وجود أعباء على الاقتصاد القومى العراقى، وأدى إلى مشاكل فى البنية الأساسية للدولة واحتياجات الشعب العراقى الذى يعانى من إجراءات عزلة العراق وحصارها. حيث أصبح الإنفاق العسكرى موجها لمطالب تحقيق الأمن وليس من أجل تطوير القوات المسلحة وعليه فإن الإنفاق العسكرى العراقى يوضح المعدلات الآتية (٢):

- نصيب الفرد العراقى من الإنفاق العسكرى السنوى حولى ٥٦,١٧ دولار فى المقابل فإن العسائد على الفرد فى القوات المسلحة فى الإنفاق العسكرى حوالى ٢٠٠٠ دولار.

- وبالمقارنة مع الإنفاق العسكرى للدول العربية يكون إجمالى الإنفاق العسكرى العراقى نسبته ٣%.

- وما يعادل نسبة ٧,٠٦% من إجمالى الإنفاق العسكرى السعودى.

- وما يعادل نسبة ١٥,٨% من إجمالى الإنفاق العسكرى التركى.

- وما يعادل ٢٢,٤% من إجمالى الإنفاق العسكرى الإيرانى.

وتشير التقديرات الأمريكية إلى أن العراق يحتاج إلى ٢٠ مليار دولار لإعادة البنية العسكرية لقواته عند رفع الحظر عن العراق. وأن احتياجات الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة العراقية لتحديث قدراتها ما لا يقل عن ١٠ مليارات دولار لاستعادة الكفاءة. (٣)

و- وكانت مصادر التسلح للقوات العراقية قد اعتمدت على التنوع ولهذا حصلت القوات المسلحة العراقية قبل حرب الخليج الثانية على صفقات تسليح من الدول الآتية (٤)

- الاتحاد السوفيتي: دبابات - طائرات - مدفعية - صواريخ - ذخائر - قطع بحرية.

- الصين: دبابات - طائرات - قطع مدفعية - حاملات صواريخ - ذخائر لتلك الأسلحة.

- دول أوروبا الشرقية: معدات هندسية - أسلحة خفيفة - معدات إشارة - قطع غيار - أجزاء لممرات الطائرات - الذخائر وذلك من بولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية ويوغوسلافيا

- الدول الغربية:

فرنسا: طائرات - معدات إلكترونية - مدفعية - ذخائر - صواريخ.

إيطاليا: قطع بحرية - معدات إلكترونية - معدات هندسية.

ألمانيا: قطع غيار - معدات هندسية - عربات - مواد كيميائية.

- دول أمريكا اللاتينية:

البرازيل: صواريخ أرض / أرض - عربات مدرعة - تعاون نووي.

شيلي: قنابل طائرات.

الأرجنتين: تعاون في مجال الصواريخ.

- دول عربية: ذخائر - مدافع - معدات إشارة.

ولكن ما كان لدى العراق من هذا كله عند الهجوم عليه سوى بقايا الصفقات التي عقدت مع هذه الدول في فترة الثمانينات، وقد خاضت العراق بها حربين: الأولى مع إيران والثانية ضد التحالف الدولي في حرب الخليج الثانية.

وحتى ما تبقى فالحظر لم يتح رفع قدراتها وصيانتها أو تحديثها، زاد من ضغط هذه القوات ممارسة رئيس الجمهورية بحكم أنه القائد العام وقائد الجيش الشعبي مسؤولياته في القيادة المباشرة لضمان ولاء القوات، بالرغم من جهله بالقطع بتفاصيل النواحي الفنية والقتالية. علاوة على أن اهتمامه المركز انصب على مسائل أمنية دون اهتمام بالأمر العملي.

القدرات العسكرية العراقية قبل الحرب:

يوضح (الملحق رقم ٣) جدولاً بما كان لدى القوات العراقية قبل عاصفة الصحراء وما آلت إليه القدرات عام ٢٠٠٣ (٥) (مع مراعاة أن الموقف الحالي لا يحدد بدقة نسبة الصلاحية لهذه الأسلحة والمعدات).

ويتضح من ذلك

* انخفاض أعداد القوات المسلحة العاملة مع زيادة في قوات الاحتياط.

* انخفاض أعداد القوات البرية العراقية وإنقاص فيلق في التنظيم، مع انخفاض في عدد الفرق إلى ٢٤ فرقة، وانخفاض عدد الدبابات إلى ٢٢٠٠ دبابة منها ٧٠٠ دبابة حديثة (بنسبة ٣١,٨%) والباقي طرازات قديمة، وانخفاض في أعداد المركبات ٢٩,٠٠٠ مركبة مدرعة فقط وانخفاض في قطع المدفعية فيصبح ١٩٥٠ قطعة، وانخفضت أعداد القوافل الصاروخية إلى ١٥٠ قطعة (١٠٧ مم - ١٣٢ مم - ٢٦٢ مم (أبيل). الهاونات أعيرة (٨١ مم - ١٢٠ مم - ١٦٠ مم - ٢٤٠ مم) - الصواريخ أرض / أرض طراز سكود بي. وقد شمل التنظيم الحالي للقوات البرية أعداداً من قوافل الصواريخ المضادة للدبابات-SS طائرات هليكوبتر. أما القوافل المضادة للدبابات فأعيرتها ٧٢ مم، ٨٢ مم، ١٠٧ مم المجرور منها أعيرة ٨٥ مم، ١٠٠ مم مجرورة. وتجدر الإشارة إلى قوات الجيش المسلح بطائرات هجومية أنواع BO-١٠٢ مسلحة بالصواريخ AS-١٢ SA ٣٢١ ونوعيات طائرات النقل والمواصلات من طراز Hughes ٣٠٠, Bell

٢١٢, AS-H١-٦ لإدارة النيران، BK-١١٧, SA٣٣٠ وهناك لازال تنوع في مصادر التسليح للقوات العربية ولكن كفاءتها محدودة.

القوات الجوية العراقية:

أما المقاتلات القاذفة من طراز Mig٢٣BN (روسية الصنع) ميراج (فرنسية الصنع) SU-٧١,٢٠/-٢٥ (روسية الصنع) المقاتلات من طراز R-O صيني، ميج ٢١/٢٣/٢٥/٢٩ (روسية الصنع) وميراج ف-١ (فرنسية). بالإضافة إلى عدد من طائرات الاستطلاع طراز ميج ٢٥ (روسية الصنع) طائرات حرب إلكترونية اليوشن ٧٦ روسية الصنع طائرات تزويد بالوقود اليوشن ٧٦ (روسية الصنع) طائرات النقل طراز انترتينوف واليوشن (روسية الصنع) تحتفظ العراق بأعداد من طائرات التدريب طراز ميراج ف-١ (فرنسية) PC-٤/٩ صينية، توكانو غربية ٤-٢٩-٣٨ غربية.

لدى القوات الجوية العراقية طائرات بدون طيار تصنيع عراقي / إيطالي / روسي مشترك. وتشير التقديرات إلى أن لدى القوات العراقية ذخائر بنسبة ٥٠% فأقل. والمعروف أن لديه ذخائر جو / جو AA٦/٧/٦/١٠ ومارتا ٥٣٠/٥٥٠ مارتا سوبر ٥٢٠ أما الصواريخ جو / أرض من طراز اكسوسبت، هوت (أمريكية)، سيلك وورم (روسية الصنع) قنابل موجهة منها موجه بالليزر طراز C-٦٠١ بجانب قنابل هجومية. والتطور الوحيد منذ حرب الخليج إدخال صواريخ جو / جو من طراز ماجيك ٢، ودج فايت أمريكية الصنع والتي استولت عليها من الكويت.

قوات الدفاع الجوي العراقية:

قدرت منصات الصواريخ العاملة بحوالي ٥٧٥ منصة إطلاق منها حوالي ١٠٠-١٢٥ منصة طراز سام ٦ (روسية). وحوالي ٢٠-٢٥ منصة سام ٨ (روسية) ٣٠-٤٥ منصة سام ٩ (روسية) وأعداد من منصات سام ٣١/١٤/١٦ (روسية) وحوالي ٣٠ منصة رولاند (غربية) ٥ وحدات صواريخ كروتال

(فرنسية) ٢٠٠ صواريخ سام ٧ محرك على الكتف (روسي). وحوالي ٦٠٠ مدفع مضاد للطائرات روسي الصنع وتشير التقديرات إلى أن وحدات الصواريخ أرض / جو صالحة للعمل وحشدتها الرئيس للدفاع عن مدن البصرة وكركوك، ولحماية القوات البرية وتتبع وحدات الدفاع الجوي نظام الكمان الجوي للتصدي للدوريات الجوية الأمريكية والبريطانية ولكن هذا النظام فشل حتى الآن أمام حداثة الطائرات الأمريكية والبريطانية التي تشترك مع الأهداف عن بعد والأهم أن نظام القيادة والسيطرة مع القوات الجوية والدفاع الجوي ضعيف ولا يتناسب مع أنظمة القيادة والسيطرة الحديثة. ولكن اعتبر نظام الدفاع الجوي العراقي ما زال نشطا نسبيا من وجهة النظر العملياتية لمواجهة النشاط الجوي الأمريكي والبريطاني الذي يقوم بدوريات جوية تتشكل كل دورية من عدد من الطائرات ف١٥-١٦ ما بين ١٦-٢٤ طائرة وتقوم بقصف الأهداف العراقية.

القوات البحرية:

قدراتها متواضعة جدا وطرزاتها روسية الصنع.

*قوات الجيش الشعبي:

وهو التنظيم العسكري لحزب البعث العراقي والذي تشكل في عام ١٩٩٠ يتدرب فيه أعضاء الحزب لمدة تتراوح ما بين ١٥-٣٠ يوماً وهو تحت القيادة العراقية ومهمة تأمين النظام العراقي و يبلغ عدد المتطوعين ١٠٠,٠٠٠ فرد ويتكون من قواطع" (أفواج) عددها من ٢٠-٢٥ قاطعا، القاطع من ٤-٥ سرايا قوة كل منها ١٠٠ فرد مسلح بأسلحة صغيرة علاوة على سرية معاونة مسلحة ورشاشات ثقيلة وأسلحة مضادة للدبابات. وينتظر أن يكون لها دور في تأمين الأهداف الاستراتيجية للدولة ضد أي أعمال تخريب بجانب الدفاع عن بعض الأهداف مثل الوزارات لحمايتها.

* قوات الأمن:

قوتها حوالي ١٥ ألف فرد وتقوم بمهام الأمن والحفاظ على النظام الداخلي.

* قوات حرس الحدود:

قوتها حوالي ٢٠ ألف فرد مسلحين بأسلحة خفيفة وهاونات فقط ومكلفة بحراسة الحدود.

* فدائيو صدام:

تنظيم شبابي قوته من ١٠-١٥ ألف يهتم بتأهيل الشباب العراقي ويمكن اعتبار الجيش الشعبي العراقي وقوات الأمن وحرس الحدود وفدائيو صدام تنظيمات حماية النظام وأمن البلاد وليس لها دور في مواجهة الهجوم الأمريكي إلا أثناء القتال داخل المدن الرئيسية.

إن التركيبة الديموجرافية للشعب العراقي عامل ضعف في بناء القوات المسلحة العراقية، حيث العرب في العراق يمثلون ٧٥%-٨٠% في التعداد السكاني بينما الفئات الأخرى من أكراد وفئات أخرى بنسبة حوالي ٢٠-٢٥% بينما المرأة تعددها يفوق تعداد الرجل وتصل نسبتها إلى ٤٩-٥١% أما بالنسبة للأديان فيمثل المسلمون فئتين دينيتين السنة والشيعة نسبتها ٥٥% - ٤٥%.

وبناء على ذلك فإن التعداد السكاني العراقي يصل الي ٢٣,٨٤٦,٠٠٠ نسمة القادرون على حمل السلاح لا يتجاوزون ٣,٠٦٥,٠٠٠ فرد في سن التجنيد ويمثل نسبة ١٢,٨٥% من إجمالي تعداد السكان وتمثلت القوات المسلحة التي قدرت قوتها بـ ٤٢٩,٠٠٠ مجند (عامل) بنسبة ١٤% من القادرين على حمل السلاح وبعد التعبئة يمكن أن يصل تعداد القوات المسلحة العراقية ١,٧٩,٠٠٠ فرد تمثل نسبة ٣٥,٢% من القادرين على حمل السلاح ونسبة ٩,٢% من إجمالي الذكور. ولكن يعيب ذلك أنه عند التعبئة تتوقف قطاعات العمل داخل

العراق حيث تستقطب التعبئة نسبة ٣٥% من القادرين على العمل. وحاولت القيادة العراقية حل مشكلات بناء قوات مسلحة عراقية فى إطار الخطوات التالية:

* فتح أبواب العمل للأجانب وبالذات من الدول العربية لسد الثغرات بالعمالة الأجنبية:

* إلزام البنات المتعلمات بالعمل.

* استدعاء كبار السن من الفنيين والإداريين للاستفادة من خبراتهم.

مما سبق يتضح أن القوات لم تكن على درجة عالية من الاستعداد القتالي لفيود التدريب ونقص قطع الغيار وتدنى نسبة صلاحية المعدات مع انخفاض المعنويات حيث إن الاهتمام كله يتجه إلى مهام أمنية بالإضافة إلى أن القوات الجوية العراقية لن تستطيع مواجهة القوات الجوية الحديثة التى لدى الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الدولى وبالتالي لم يكن هناك حماية جوية للقوات العراقية بحيث لم تستطع التحرك لمسافات وعند اشتباكها مع قوات برية يتدخل الطيران الأمريكى لمعاونة قواته بشكل فعال، بينما القوات الجوية العراقية كانت خارج المعركة بالكامل، لعدم إمكانية إقلاع الطائرات العراقية التى ظلت داخل الدشم فى منطقة الحظر، كما تأثر موقف الدفاع الجوى نتيجة لتواصل الضربات الجوية عليه.

إدارة فكرة العمليات العراقية:

من هذا التحليل العسكرى لموقف القوات العراقية يمكن تصور الخطوات العامة والمبادئ الأساسية التى راعاها المخططون العسكرون العراقيون عند وضع التخطيط الدفاعى عند الحرب ضد الهجوم الأمريكى وقوات التحالف.

- تغيير الأسلوب السلبي الذي اتخذته في حرب الخليج الثانية ومحاولة التدخل في بعض المراحل المتقدمة في القتال سواء بالصواريخ أو بعض العمليات الفدائية لتحقيق الخسائر في القوات المهاجمة.

- إطالة مدة القتال أطول مدة ممكنة لزيادة الخسائر وظهور عدم الرضاء الدولي شعوبا وحكومات.

- تحقيق أكبر خسائر ممكنة بشرية وفي المعدات.

- تجنب الدخول في معارك مباشرة في الأراضي المفتوحة ويركز الدفاع الرئيسي حول وداخل المدن الرئيسية وخاصة العاصمة بغداد .

- استدراك قوات التحالف إلى قتال DOG FIGHT داخل المدن الرئيسية حيث يعيق ذلك استخدام قوات التحالف لأسلحتهم الثقيلة أو المعاونة الجوية القريبة وحيث يمكن إدخال قوات المشيات والقبائل في القتال الدائر والتجهيز الهندسي والقتالي للمناطق الحيوية كمناطق منابع البترول بحيث يعيق احتلالها أو حرمان قوات التحالف منها بتدميرها.

- تحقيق بعض المفاجآت كاستخدام بعض الصواريخ على مناطق التجمع الأمامية لقوات التحالف في الكويت (لو أنها كانت ذات تأثير محدود).

وهناك ملاحظتان هامتان لا يمكن إغفالهما:

١- أنه كان من الصعب على العراق استخدام الأسلحة الكيماوية أو الجرثومية وذلك:

أ. أن التقارير الخاصة بلجان التفيتش الدولية تشير إلى أن العراق خالية من أسلحة نووية وكذلك من الأسلحة الكيماوية والجرثومية.

ب. أن تأثير استخدام هذه الأسلحة من قبل العراق سيكون سيئا جدا على موقفها وموقف العالم المعارض لهذه الحرب حيث سيكون شهادة إدانة وفي نفس الوقت شهادة تبرير للولايات المتحدة ودول التحالف المؤيدة لدخولها

فى هذه الحرب دفاعاً عن أمنها ويكون حجم العقاب مدمراً للعراق علاوة على تهديد أمريكا بالرد على ذلك بكل شدة لدرجة احتمال استخدامها أسلحة نووية تكتيكية.

ج. أن تقارب القوات المتضادة من الطبيعي أن يجعل التأثير الضار لهذه الأسلحة غير مقتصر على طرف دون آخر أى يهدد أيضاً القوات والشعب العراقي.

ولكن لو كانت العراق فعلاً تمتلك بعض تلك الأسلحة المخبأة فمن المحتمل استخدامها فى المراحل النهائية للحرب نتيجة بأس القوات العراقية من تحقيق أى نصر أو مقاومة وخاصة وأنهم يعلمون جيداً أنهم لن يفلتوا من المحاكمة والعقاب الشديد.

٢- أملت القوات المتحالفة أن تنتهى المقاومة العراقية بأسرع ما يمكن ولذلك حاولوا بشتى الطرق إغراء الشعب العراقي وقواته المسلحة بعدم الاستمرار فى القتال وإغراء الرئيس صدام حسين وعائلته والمقربين إليه بترك البلاد إلى مهجر آمن وفى نفس الوقت محاولة إرهاب القوات المسلحة العراقية وقوات المقاومة وذلك بضربهم بالصواريخ وبالطائرات بتركيز شديد باستخدام قنابل شديدة القوة والتأثير.

دور وتأثير الشيعة والأكراد فى الأزمة:

حاولت الإدارة الأمريكية أن تستغل المعارضة فى الداخل والخارج فى إطار سياسة أمريكية تستهدف استخدام الأقليات فى خططها لتوجه ضربة عسكرية للعراق، وأن هذا الاستخدام قد يؤدى إلى تقسيم العراق إلى دويلات، وقد دفعت الإدارة الأمريكية أموالاً للمعارضة بالخارج لكى تقوم بدورها فى إسقاط نظام صدام حسين.

الحركة الشيعية: جدير بالذكر أنه منذ بداية العهد الجمهورى بل ومنذ أواخر الحكم الملكى حدث تغيير هام فى الحركة الشيعية السياسية إذ أصبحت

تتخذ الإسلام كمرجعية وأيديولوجية أساسية لها، وكان طبيعياً كنتيجة لذلك أن تتحول مطالبها في جانب منها إلى مطالب دينية ولم تعد مطالب سياسية فقط، كما سبق الذكر، غير أن هذا الخلاف الديني بين السلطة والحركة السياسية الشيعية لم يكن حقيقياً وإنما أخفى وراءه الخلاف السياسي الأبدى بينهما والذي تمتد، في سعى الشيعة للمشاركة في السلطة ورفض النظام ذلك، ولكنه في ظل فشل تلك الحركة في تحقيق هدفها بدأت تلجأ - كوسيلة لتحقيقه أو كمهرب وملاذ من الواقع - مرة إلى الشيوعية خلال الأربعينات والخمسينات ومرة إلى الإسلام خلال الستينيات والسبعينات، ففي مواجهة تبني البعث لأيديولوجية القومية العربية في معناها الضيق كان من الطبيعي أن يبحث الشيعة عن ملجأ يحمون من خلاله هويتهم الذاتية فرأوا هذا الملجأ في الأيديولوجية الإسلامية التي تؤكد هويتهم المستقلة عن السنة لكن في إطار القومية العراقية، وكانت مظاهر ذلك الانبعاث الإسلامي لدى الشيعة. بخلاف النزاع الديني بين الحركة السياسية الشيعية والسلطة، حاولت الشيعة إقامة العديد من الأحزاب السياسية لهم في العراق تقف في مواجهة حزب البعث وأيديولوجيته الضيقة الأفق وسيطرة السنة عليه، كان أبرز تلك الأحزاب حزب الدعوة الإسلامية الذي تأسس عام ١٩٥٩ كرد فعل على التحدي الشيوعي والبعثي بتشجيع من آية الله السيد محسن الحكيم، ولذلك وجدنا خلافاً دينياً آخر ينفجر بين الشيعة والنظام في عام ١٩٧٠ بسبب اكتفاء الدستور المؤقت الجديد بالنص على أن "الإسلام دين الدولة" على التقيض من دستور ١٩٦٨ المتضمن إشارات عديدة للإسلام، ووجدنا كذلك أن حزب الدعوة تزداد اتجاهاته الثورية أكثر فأكثر في مواجهة النظام العراقي في فترة المواجهة بين الشيعة والسلطة في إيران والتي سبقت قيام الثورة الإسلامية غير أن هناك نقطة هامة جداً يجب ألا تغيب عن الأذهان لتظهر مرة أخرى حقيقة الخلاف الأبدى بين السلطة والشيعة ذلك الخلاف السياسي أولاً وأخيراً، فعلى الرغم من قيام الثورة الإسلامية في إيران وكونها حافزاً أساسياً للمعارضة الشيعية العراقية والتي اتخذت من الإسلام مرجعية أساسية لها بالرغم من ذلك فإن أعضاء حزب الدعوة عبروا عن ولائهم - بالرغم من هذا كله - لليهوية

العراقية خلال السبعينات والثمانينات ولم يؤيدوا فكرة الوحدة بين إيران والعراق أو فكرة ولاية الفقيه على النحو الذي طوره الخميني، ومع تطور حزب الدعوة قبيل الثورة الإيرانية ومشاركته بل وقيادته لانتفاضتي ١٩٧٤، ١٩٧٧ في النجف وكربلاء وزيادة قوته مع مقدم هذه الثورة عمل حزب البعث على توجيه ضربة عاصفة لهذا الحزب بلغت ذروتها في أبريل عام ١٩٨٠ عندما قام البعث بتصفية آية الله الصدر وإعدامه وهو الذي مثل رمز المعارضة الشيعية لعراق صدام.

واستمرت حركة الشيعة المعارضة في مد وجزر خلال عقد الثمانينات، وقام البعث في عام ١٩٨٣ بتصفية عائلة مجتهد الشيعة السيد الحكيم، واستمرت المعارضة الشيعية فنوعت السلطة أساليبها في مواجهتها بين العصا والجزرة فوجدنا مثلاً أن صدام حسين قام بزيارة عدد من مدن الشيعة المقدسة وحاول التقرب بالمال والمشاريع بالإضافة إلى ادعاء انحياز نسبة من الشجرة الهاشمية النبوية، واستمر الحال هكذا إلى أن قامت انتفاضة مارس عام ١٩٩١ حيث أتاح تحرير الكويت فرصة ثمينة للتخلص من نظام العدوان في بغداد فانقضت مدن الشيعة في الوسط والجنوب ضد هذا النظام وقشلت الانتفاضة وانتقم صدام ونظامه أبشع انتقام من كربلاء والنجف وبقية المدن الشيعية وذلك تحت شعار لا شيعية بعد اليوم، وعلى الرغم مما أصاب الحركة الشيعية العراقية فإن حزب الدعوة الإسلامية استطاع أن يطور فكره ويصدر برنامجاً سياسياً في عام ١٩٩٢ يعبر فيه بشكل صادق عن مطالب الشيعة ذات الطبيعة السياسية العادلة والمشروعة في آن واحد وليست ذات الطابع المذهبي المغذى للصراع الطائفي وتمثلت هذه المطالب في:

١ - مبدأ الشورى والانتخاب حجر الزاوية في بناء النظام السياسي.

٢ - أن السلطة ونظام الحكم في العراق يجب ألا يقوموا على أساس سلطوى فردي وطبقي أو طائفي أو ممثلاً لمجموعة أو فئة معينة بل يجب أن يكون

النظام تجسيدا حقيقياً لرؤى وأهداف الشعب العراقي السياسية بقطاعاته كافة.

٣ - إعادة صياغة قانون الجنسية بما يصون حقوق المواطنين ومنع سحب الجنسية.

٤ - ضمان مشاركة المرأة في الحياة السياسية بما في ذلك حق الترشيح والانتخاب.

إذن فالقضية منذ البداية هي قضية سلطوية وليس لها أي علاقة بصراع مذهبي أو بولاء مذهبي من جانب الشيعة العراقيين يرغبهم في الانتقام من السلطة في العراق أو الوحدة مع إيران، فطبيعة مطالب الشيعة سواء تحت الحكم الملكي أو الجمهوري تعكس بحث الشيعة عن التكامل تماماً كما يبحثون عن المشاركة في السلطة مع السنة من خلال مزيد من المشاركة في الحكومة والبيروقراطية والجيش، حيث إن الغالبية العظمى من الشيعة عرب وهويتهم الأولية عراقية، ولم يسع الشيعة نحو حكم ذاتي أو اندماج بين العراق وإيران، على العكس من ذلك أكد الشيعة على هويتهم العربية وحاولوا أن يحدثوا توافقاً بين انتمائهم المذهبي وانتمائهم القومي في إطار الدولة العراقية، ولذلك وجدنا أن حزب الدعوة يرفض - كما سبق الذكر - توجهات طهران إلى جمع المرشد الروحي لثورة بين الولاية السياسية والمرجعية الفقهية لكل الشيعة، وقيل في تقرير نشر عام ١٩٩٤، إن الحزب بدأ يميل إلى أن لكل بلد من البلدان الإسلامية خصائص وطنية تختلف عما هي في البلدان الأخرى، الأمر الذي يتطلب أن يكون للمسلمين وللحركة الإسلامية في البلد المعنى "ولى أمر" وطنياً.. وبالتالي عدم إمكانية الأخذ بمبدأ أن يكون للمسلمين قاطبة ولى أمر واحد يدين له الجميع بالطاعة، هذا كله والنظام مستمر في سلطويته وقمعه ضد الشيعة والذي تمثلت آخر مظاهره في اغتيال آية الله محمد صادق الصدر في ٢٧ فبراير ١٩٩٩ وذلك لسعيه لتحرير الشيعة على المستويين السياسي والديني حيث قاوم الصدر تياراً حكومياً لإلحاق المرجعية الشيعية تدريجياً بالدولة

ولإحراق مساجد الشيعة بوزارة الأوقاف والتحكم بتعيين أئمتها إضافة إلى أن الصدر ألقى خطبة جاء فيها "لاشك أن أفضل ما تفعله دولة لمجتمعها وشعبها هو إعطاء الحرية للتصرف والقيام بشعائرها الدينية والتنفيس عن قناعاتها النفسية والعقلية بالشكل الذي لا يضر الدولة أصلاً ولا يمت إلى سياستها وكيانها بأية صلة، وقد فرضت عليه الإقامة الجبرية بعد هذه الخطبة وتم اغتياله بعد اختراقه لتلك الإقامة الجبرية.

الحركة الكردية: مرت العلاقات العراقية - التركية بتطورات متلاحقة بداية من ثورة ١٩٥٨ وتحولت العراق إلى النظام الجمهوري وأوضحت الثورة في بداياتها الأولى عن عمق العلاقات العراقية الكردية وأوضح قادة الثورة نظرياً حسن نواياهم تجاه المنطقة الكردية في الشمال، وترجم هذا عملياً بالنص في الدستور المؤقت للبلاد على قيام المجتمع العراقي على التعاون الكلي بين جميع المواطنين ووجوب احترام حرياتهم وحقوقهم، وأن الأكراد والعرب شركاء في هذا الوطن، وتضمن الدستور بنوداً نصت على الحقوق القومية للأكراد ضمن إطار الكيان العراقي، وقامت الثورة بإطلاق سراح المساجين من الأكراد بسبب معارضتهم للسلطة وأصدرت عفواً عاماً عن كافة الأكراد الهاربين خارج العراق وذهبت الثورة إلى أبعد من ذلك حين أعلنت أنها أصدرت تعليماتها بإعادة السياسيين الأكراد من المنفى على نفقة الدولة ونتيجة لهذا العفو عاد الملا مصطفى البارزاني إلى العراق، واستمرت المصالحة بين النظام والأكراد حتى عام ١٩٦١ عندما قام التمرد الكردي بسبب عدم استجابة عبد الكريم قاسم للمطالب الكردية المتمثلة في الحكم الذاتي، ثم جاء انقلاب عام ١٩٦٣ والذي أتى بعبد السلام عارف إلى الحكم الذي بدأ حكمه بتأكيد على اعتراف قيادة الثورة بالحقوق القومية للأكراد في العراق وبالتفاوض مع الملا مصطفى البارزاني الذي وجه في عام ١٩٦٤ مذكرة بمطالب مبالغ فيها إلى الرئيس عبد السلام عارف تتضمن:

١ - الاعتراف بالنظام اللامركزي في المنطقة وتولى الأكراد فقط شئونها.

- ٢ - تخصيص ثلثي واردات البترول للأكراد.
- ٣ - تشكيل جيش من الأكراد في كردستان العراق.
- ٤ - الاعتراف الرسمي بحدود كردستان العراق.
- ٥ - تخصيص ميزانية خاصة للأكراد تستوفي من أموال الحكومة العراقية.
- ٦ - تعيين الموظفين الإداريين من الأكراد فقط في المنطقة الشمالية.
- ٧ - إصدار عفو عام عن الأكراد والشيوعيين.
- ٨ - تعيين نائب لرئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء ونائب رئيس الأركان وثلث الوزراء من الأكراد.

ولما لم يتم الاتفاق على شيء من هذه المطالب بين الحكومة العراقية والأكراد قرر الملا مصطفى استئناف القتال ضد الدولة في عام ١٩٦٥، وتوقف القتال عام ١٩٦٦ وتم الوعد بدراسة المشروع المحلي للمنطقة الكردية، ثم جاء انقلاب عام ١٩٦٨، واستئناف الملا مصطفى القتال ضد الحكومة الجديدة وتوقف القتال في عام ١٩٦٩ وتم إجراء مفاوضات بين النظام والأكراد انتهت ببقاء ما بين صدام حسين والملا مصطفى وفيه تم الاتفاق على إصدار بيان ١١ مارس عام ١٩٧٠ والذي يعتبر أهم تطور سياسي في سير القضية الكردية واعتراف النظام بالحقوق القومية للأكراد حيث جاء في هذا البيان ما يلي:

- ١ - الاعتراف باللغة الكردية باعتبارها لغة رسمية في المناطق التي يشكل الأكراد غالبيتها كما تم النص على التدريس باللغتين العربية والكردية في كل المدارس.
- ٢ - مشاركة الأكراد في الحكومة بما يشمل تعيينهم في المواقع الرئيسية في الدولة.
- ٣ - التأييد للتعليم والثقافة الكردية.

- ٤ - الموافقة على تحديث الموظفين في المناطق الكردية باللغة الكردية.
- ٥ - الحق في تأسيس منظمات كردية طلابية، شبابية، ونسائية، تعليمية.
- ٦ - التنمية الاقتصادية للمنطقة الكردية.
- ٧ - عودة الأكراد إلى قراهم أو التعويض المالي.
- ٨ - الإصلاح الزراعي.
- ٩ - تعديل الدستور العراقي لينص على أن الشعب العراقي يتشكل من قوميتين أساسيتين: "القومية العربية" و"القومية الكردية".
- ١٠ - تعيين نائب لرئيس الجمهورية من الأكراد.
- ١١ - إقامة حكم ذاتي للمنطقة الكردية.

وبناء على ذلك أعلن البارزاني تأييده للإعلان ووعده بتأييد الوحدة القومية وقد اتخذت الحكومة العديد من الخطوات التنفيذية لهذا البيان، وكان أولها التعديل الوزاري الذي بموجبه تم تعيين خمسة من قادة الأكراد البارزين في مناصب وزارية هامة، وقامت الحكومة وفقاً للمادة الرابعة من البيان بتعيين عدد من الأكراد حكاماً لأقاليم ونائبين لحكام الأقاليم ومديري أحياء، وقامت الحكومة بتعيين عدد من الأكراد في السلك الدبلوماسي عام ١٩٧٠، وفي نفس العام قامت وزارة التعليم بإعلان تنفيذها للمادة الأولى من البيان والخاصة باستخدام اللغة الكردية كلغة تعليم في المدارس الكردية والقيام بتدريس اللغة الكردية والأدب الكردي كموضوعات أساسية في المدارس الحكومية في الشمال، وظهرت الصحف والمجلات الكردية والمؤسسات الثقافية واتحادات المعلمين والمرأة والشباب والطلاب، وتم تخصيص المزيد من المبالغ الحكومية لتنمية المناطق الكردية وتعديل الدستور بالاعتراف بالقومية الكردية كقومية أساسية للشعب العراقي، وقد أعلن الأكراد تفاؤلاً بشأن هذا البيان والخطوات التي اتخذتها الحكومة في اتجاه تنفيذه، فقد صرح البارزاني في مقابلة معه عام ١٩٧٠ في هذه اللحظة

نحن نشعر بالتفاؤل، فبعد حرب دامت عشر سنوات قامت الحكومة العراقية بتقديم الاستقلال لنا في مارس كما أنها تقوم بتنفيذ الاتفاق بشكل جيد". إلا أنه استمرت هناك نقاط خلافية بين الأكراد والحكومة تسببت في تدهور العلاقات مرة أخرى وانتهاء أيام شهر العسل بين الجانبين.

وتلك الخلافات تمثلت في تخطيط المناطق الكردية، شريطة مشاركة الحزب الديمقراطي الكردستاني في الحكومة، واستمرار العلاقات الكردية بإيران والدعم الأمريكي - الإيراني للبارزاني، فكان أن استؤنف التمرد مرة أخرى في السبعينيات، وفي محاولة لاسترضاء الأكراد مرة أخرى قام الرئيس البكر في عام ١٩٧٤ بإعلان قانون الحكم الذاتي للمنطقة الكردية وتمثلت أهم ملامح هذا القانون فيما يلي:

١ - أقر القانون في مادته الأولى بوجود حصول المنطقة الكردية على الاستقلال، ذلك الاستقلال الذي يكون محدوداً بالوحدة الاقتصادية والقانونية والسياسية للجمهورية العراقية.

٢ - أقر القانون في مادته الثانية بأن اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في المنطقة الكردية إلى جانب اللغة العربية وهي لغة التعليم غير أن تدريس اللغة العربية إجباري في جميع المراحل إضافة إلى ذلك أكد القانون على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للاتصال بين الحكومة والمنطقة الكردية.

٣ - تحدثت المادة الثالثة من القانون عن حقوق الأقليات غير الكردية في المنطقة.

٤ - وأكدت المادة الرابعة ضرورة توافق السلطة القضائية في المنطقة مع النظام القانوني للعراق.

٥ - وتعاملت المادة الخامسة مع مسألة الاستقلال المالي للمنطقة في إطار التكامل المالي مع الدولة.

وتعامل الجزء الثاني من القانون مع مسألة إقامة سلطة تشريعية وتنفيذية للمنطقة، أما الجزء الثالث فقد تعامل مع مسألة العلاقة بين الحكومة المركزية والسلطات المستقلة وفيه قيدت السلطات المستقلة بقيود كثيرة في علاقاتها بالسلطة المركزية، ومن ثم فإنه على الرغم من أن القانون قد اعترف بالأكراد باعتبارهم قومية لها هوية ذاتية إلا أنه فرض قيوداً عديدة على الحكومة المستقلة وجعل السلطة النهائية في يد الحكومة المركزية الأمر الذي جعل البارزاني يرفض قانون الاستقلال المحلي، إضافة إلى النزاع الأساسي بين الحكومة والأكراد على منطقة كركوك، ومن ثم شن البارزاني الحرب مرة أخرى على النظام وخاصة في ظل المساعدات الأمريكية والإيرانية له، واستمرت حركة التمرد الكردية حتى جاء التوقيع على الاتفاقية العراقية - الإيرانية عام ١٩٧٥، لتكون بمثابة العامل الأساسي في انهيار هذه الحركة وانقسامها على نفسها، فنتيجة للتنازلات التي قدمها العراق بشأن شط العرب لإيران، توقفت إيران عن المساعدة التي تقدمها للحركة التمردية الكردية.

بعد أن كانت الحركة التمردية الكردية قوية وعنيفة - كما سبق الذكر - جاء الاتفاق العراقي - الإيراني ليكون بمثابة بداية الطريق الانهيارى والانقسامي لتلك الحركة، فقد شجع هذا الضعف الذي أصاب الحركة - نتيجة توقف المساندة الإيرانية لها - السلطات العراقية على اتخاذ سياسات تهجير قسرى وانتهاك حقوق الإنسان لملايين من الأكراد خلال النصف الثاني من السبعينات، انشق نتيجة لذلك وكذا لموت مصطفى البارزاني انشق الحزب الديمقراطي الكردستاني وخرج منه عدة مجموعات أبرزها الاتحاد الوطني الكردستاني والذي قاده طالباني، وفي الوقت الذي تحالف فيه البارزانيون مع غيرهم، تحالف الاتحاد الوطني الكردستاني مع سوريا واشتعلت الخلافات بين الجانبين، وحاول طالباني أن يقيم علاقة مع السلطة العراقية وبالفعل بدأ الحوار بين السلطة العراقية وبينه عام ١٩٨٤ غير أن المفاوضات فشلت نتيجة تدخل تركيا، ومع بدء التوحد مرة أخرى داخل الجبهة الكردية عام ١٩٨٨ وتكثيف

نشاطها وقيامها بتحرير عدد من المدن الكردية التي تم تهجير السكان الأصليين منها ظهرت وحشية وسلطوية النظام حيث إنه أمام الانتصارات الكردية صعدت بغداد من سياسة التهجير إلى أن أصبحت حرب إبادة منظمة (مدينة حلبجة) باستعمال كل أنواع الأسلحة وبالذات الأسلحة الكيماوية واستمرت حرب الإبادة ضد الأكراد في أعقاب حرب الخليج حيث تم سحق الانتفاضة بكل الوسائل، وبدأت مفاوضات بعد ذلك بين النظام والحركة الكردية المعارضة تركزت حول مطالب سياسية مشروعة - كما سبق وأكدنا- فهي ليست مطالب انفصالية أو مسببة لتغذية الصراع العرقي بين العرب والکرد وتمثلت في الحكم الذاتي وفق التصور الكردي والممارسة الديمقراطية للنظام في المستقبل، وجاء تطور مهم جداً في القضية الكردية أظهر سلطوية وهشاشة النظام في آن واحد حيث قرر صدام بدون أية مقدمات فصل إقليم كردستان إدارياً عن باقي العراق وسحب جميع الإدارات من مدن أربيل - السليمانية - دهوك والتوقف عن دفع رواتب الموظفين الأكراد وإعلان حصار اقتصادي ضد المنطقة، وكان قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ مؤكداً لوجود إقليم كردستان ككيان شبه مستقل الذي بالرغم من عدم الاعتراف الدولي به رسمياً يتعامل مع قادة ومسؤولي كثير من الدول وبالذات أوروبا وأمريكا وحتى تركيا والتي لا تعترف أساساً بوجود أكراد لا داخل تركيا ولا خارجها، وهذا يعني أن المنطقة الكردية الآمنة في الشمال تحولت إلى منطقة حكم ذاتي تحت سيطرة طالباني وبارزاني وشكل الحزبان حكومة ائتلافية أجريت انتخاباتها عام ١٩٩٠ ولكن نشب الصراع بين الجانبين فتوقفت الإدارة الكردية المستقلة غير أن بوادر عودتها عادت مرة أخرى للظهور من خلال اتفاق واشنطن الذي حقق التصالح بين الطرفين في عام ١٩٩٨ وفيه تم الاتفاق على قيام انتخابات جديدة، ولكن بالرغم من ذلك هل ستسمح الظروف الدولية المعاصرة للأكراد بالحصول على حقوقهم السياسية المشروعة؟ (حكم ذاتي) أو بتخطيها على أخرى غير مشروعة (قيام الدولة الكردية في ظل النظام السلطوي الحالي أو في ظل نظام جديد؟

وإذا كان هذا الأمر الأخير صحيحاً فما هي صفات هذا النظام الجديد؟ وهل تركيبته سوف تتسم بالسلطوية أيضاً؟ وقد أجاب على هذا السؤال مقال تحليلي بعنوان "السياسة الأمريكية في ميزان الصراع حول العراق" والذي نشر في الحياة في ٦ مارس ١٩٩٩ حيث يقول "إن الإدارة الأمريكية مازالت ترى أن نجاح الأكراد والشيعية في إسقاط نظام صدام سيفتح المجال لتقسيم العراق أو لفوضى يصعب السيطرة عليها" ومن هنا يؤكد المقال أن أقصى ما سوف تسمح به الظروف الدولية هو "انقلاب سني" وليس كردياً أو شيعياً، يطيح بنظام صدام ويأتي بنظام سني سلطوي مركزي يمكن التعامل معه دولياً دون أن يسمح داخلياً، بحصول الشيعة الأكراد على حقوقهم المشروعة لأنه يتسم بنفس التركيبة السلطوية المركزية التي تهيمن عليها أقلية ويطرح المقال رأياً بناء على ما جاء في قانون تحرير العراق الذي خصص للمعارضة دعماً يساوي ٩٧ مليون دولار أمريكي، حيث يرى أن هذا القانون يمثل ورقة ضغط بعيدة المدى وليست ورقة تغيير جديدة تقوم بجهد حقيقي لإسقاط صدام، وهذا يعني أن الصورة الحالية لسلطوية النظام سوف تستمر ويستمر معها حرمان الأكراد والشيعة من حقوقهم السياسية المشروعة دون أن يكون لذلك أية علاقة بولاء عرقي أو مذهبي معاد للقومية العراقية.

وعليه فالاعتقاد السائد أن الأقلية الكردية والشيوعية لن يكون لها حق في تكوين دوليتين خاصتين بهما ولكن سيكون لهما دور في التركيبة الاجتماعية للعراق في إطار التغييرات التي تجري، حيث لن يكون هناك موافقة على انفصال هاتين المؤسستين ويظان تابعتين للسلطة العراقية الجديدة في إطار وحدة العراق وسيطرة الحكومة العراقية على وحدة العراق.

ولكن خلال الإعداد العسكري للحرب ضد العراق وجد الأمريكيون أنفسهم في موقف صعب

أ- حيث رفضت تركيا فتح حدودها لعبور القوات البرية الأمريكية من خلالها إلى شمال العراق حيث منابع البترول في الشمال علاوة على الاشتراك

فى الضغط على القوات العراقية لتشتيت جهودهم بين الاتجاه الجنوبي والاتجاه الشمالي وتحقيق رغبة الجنوبيين لتحقيق المقاومة العراقية هناك.

ب- احتياج القوات الأمريكية إلى معاونة المقاتلين الأكراد ولطرد القوات العراقية من الشمال العراقي واشترط الأكراد لاشتراكهم فى الحرب عدم دخول قوات تركية الأراضي العراقية.

ج- فى نفس الوقت انتاب الأتراك الخوف من أن يؤدي اشتراك الأكراد فى تحرير شمال العراق من القوات العراقية احتلالهم منابع البترول فى كركوك والموصل ورفض الخروج منها واعتبارها نواة لتشكيل الدولة الكردية وقد هددت تركيا بأن حدوث شئ من هذا سيضطرها إلى الدخول إلى شمال العراق ومنع حدوث ذلك بالقوة العسكرية.

هـ- فى نفس الوقت توجد جماعات منهم تعارض وجود القوات الأمريكية ولكن تأثيرها قليل نتيجة لصغر حجمها علاوة على اتهام أمريكا لها بالتعاون مع تنظيم القاعدة.

ثالثاً: دور القوى الإقليمية المؤثرة فى الأزمة

١- دول مجلس التعاون الخليجي

لقد كان من النتائج المباشرة للغزو العراقي للكويت، أن دول مجلس التعاون الخليجي واجهت موقفاً صعباً أدى إلى وجود حساسية شديدة لأعضائه فيما يتعلق بأمن الخليج، فقد أدى هذا الموقف المفاجئ إلى أن المجلس فضل التعاون مع المسألة العراقية بمعزل عن الإطار العربي وجاء ذلك نتيجة للصدمة من جراء غزو دولة عربية لدولة عربية أخرى مع تهديد باقى دول المجلس ثم وقوف بعض الدول العربية بجانب العراق الشئ الذى لم يكن متوقفاً وما حدث من فشل مؤتمر القمة العربي فى احتواء الموقف، كل هذا كان له تأثيره النفسى على المستوى العربي انعكس على عدم جدوى التحرك من خلال الإطار العربي،

ومع وجود ضغوط خارجية من قبل العراق وإيران فضلت دول الخليج الاعتماد على العنصر الأجنبي بإمكانياته، مما أثر ذلك على عدم تنفيذ الشق العسكري من إعلان دمشق نتيجة لضغوط دولية وإقليمية خليجية مما أدى إلى امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لزام الإدارة والأمن في منطقة الخليج وجواره الجغرافي.

أما في الظروف الحالية فقد اختلف الموقف فقد قبل مجلس التعاون الخليجي أن يكون تحركه داخل إطار عربي بحضوره مؤتمر القمة ولكن كانت له حساسيته التي أدت إلى اقتراح بضرورة تخلي النظام العراقي عن الحكم ولكن تم احتواء هذا الموقف، ولكن لوجود ارتباطات تحالفية بين دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد تحرير الكويت أملتها الجوانب الأمنية، حدث كثيرا من دائرة تحركه وفاعليته فهناك واقع هو وجود قواعد عسكرية بها قوات أمريكية تستعد لغزو العراق ولا يمكن من الناحية القانونية طلب خروج هذه القوات وعليه فإن مشاركة الدول الخليجية في مؤتمر القمة كان لتلافي المأزق حيث قبلت دول مجلس التعاون الخليجي مبدأ عدم المشاركة بقواتها العسكرية مع القوات الأمريكية في غزو العراق، ومع الوضع في الاعتبار وجود فهم خليجي موحد بني عن قناعة ثابتة وموقف حازم بضرورة التزام العراق بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بما فيها الإفراج عن الأسرى الكويتيين ومطالبته بالتعاون الجاد والأمنى مع لجان التفيتيش على أسلحة الدمار الشامل والتزامه بعدم تهديد جيرانه مع دفع التعويضات.

من هذا المنطلق فإن مجلس التعاون الخليجي أكد على ضرورة تنفيذ العراق للقرارات الدولية بالتعاون مع اللجنة الخاصة بالتفتيش على أسلحة الدمار الشامل، وإن كانت قرارات مؤتمر القمة يرى ضرورة رفع العقوبات عن العراق في مقابل استمرار تنفيذ اتفاق النفط مقابل الغذاء إلا أن دول المجلس لديها الرغبة في ذلك مع التأكيد على وحدة العراق وسلامة أراضيه.

التزم مجلس التعاون الخليجي بما اتخذ من قرارات عربية في مؤتمر القمة الأخير حيث وافقت على القرار الخاص بعدم الموافقة على توجيه ضربة

عسكرية للعراق، على أن يلتزم بضرورة تنفيذه والامتثال للقرارات الدولية والتعاون مع لجنة التفتيش الدولية متمشياً في ذلك مع قرارات مؤتمر القمة.

والأهم أنه تم الاتفاق على عدم إسقاط النظام العراقي بالقوة وإن كان هناك تباين في موقف دول المجلس بخصوص معارضة دول المجلس للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في استخدام أراضيها وقواعدها في ضرب العراق كما تباينت الموافقة على رفع العقوبات إلا أن هذا لم يؤثر على الجوهر العام لاتجاهات الرأي والكلمة الموحدة التي ظهرت في قرارات مؤتمر القمة، الأهم من ذلك أن الموقف الأمريكي وتجاوزاته يقلق دول مجلس التعاون الخليجي، وبالأخص أن الحرب ستكون لها آثارها المدمرة على الدول الخليجية وعلى الجوانب الاقتصادية وعائدات البترول التي ستتأثر تماما بالمدى الزمني للحرب ضد العراق وما يترتب عليه من المزيد من عدم الاستقرار حتى يكون هناك عذر مقبول لاستمرار الوجود العسكري الأجنبي طالما التهديد قائماً، ويزيد من قلق دول المجلس ما تهدف إليه الولايات المتحدة الأمريكية من تغيير نظام صدام حسين حيث إن التغيير باستخدام القوة قد يتكرر مع دول أخرى، وإذا أضيف إليه رغبة أمريكية بفرض الديمقراطية فإن دول المجلس لن تكون بمنأى عن هذه المتغيرات، وفي إطار حساب موازين القوى فإن إضعاف العراق عسكرياً يخل بالتوازن لصالح إيران التي تحتل الجزر الثلاث وتنمي قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية مما يسبب إزعاجاً أمنياً لدول المجلس، وقد كان المخرج هو عدم موافقة دول الخليج على توجيه الضربة العسكرية الأمريكية للعراق وتغيير نظامه بالقوة، وتظل مشكلة بقاء القوات الأجنبية قائمة دون حل، علماً بأن استمرارها قد يجعلها تتحول إلى قوات احتلال. وعليه فإنه على المدى القريب يفضل مجلس التعاون الخليجي استمرار تواجده في الإطار العربي (إعلان دمشق في التسعينات) حتى يستطيع في وقت ما أن يغير من معادلة التوازن المرتكزة على الفاعل الأجنبي- إذا سمح الموقف بذلك -، مع الوضع في الاعتبار احتمالات أن يتحول التهديد الأمريكي نحو إيران الدولة التي تمتلك

أسلحة وقدرات تقليدية حديثة وفوق تقليدية وقريباً قد تمتلك قدرات نووية، وعليه فالهاجس الأمني بوجود مخاطر من اتجاه إيران فيما لو حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ممارسة ضغوط القوة على إيران حيث سيكون رد إيران بالتهديد باستخدام القوة. وحتى الأزمة الكورية فإن مدى صواريخها يصل إلى منطقة الخليج حيث القواعد العسكرية الأمريكية، أما على المدى البعيد فإن منطقة الخليج مع ما جاورها من مناطق استراتيجية يمكن أن تكون مسرحاً للعمليات فى حالة نشوب حرب عالمية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وفى إطار تحالف دولى جديد لإيقاف صعود الصين لتكون قطبا ثانياً منافساً للقطب الأمريكى الأوحده.

نخرج من ذلك بحقيقة واضحة وثابتة مضمونها أن الاتفاقات العسكرية والأمنية بين دول الخليج والولايات المتحدة وبريطانيا والتي تسمح بوجود قواعد عسكرية لهما فى داخل الخليج كان لها دور هام وتأثير مباشر فى إمكانية الدولتين (الولايات المتحدة وبريطانيا) فى حشد القوات العسكرية اللازمة للإعداد للحرب ضد العراق وإعاقتهم خلال هذه الفترة.

٢- الدور التركي ومدى مصداقيته

من الواضح أن الإدارة الأمريكية كانت تفكر فى أن القوات الأمريكية يمكنها الدخول إلى العراق من الشمال كأحد الاتجاهات الرئيسية للهجوم الأمريكى، وبناء على ذلك فقد طلبت الإدارة الأمريكية من تركيا أن تسمح لقواتها بأن تعمل من هذا الاتجاه، وطلبت الحكومة التركية مهلة للتصديق حتى يمكنها أخذ موافقة البرلمان التركى وتقديم مشروع قرار بنشر ٦٢ ألف جندي أمريكي تعززه ٢٢ طائرة فى الأراضي التركية تمهيداً للحرب ضد العراق، ويجدر الإشارة إلى أن تركيا عضو فى حلف الناتو ولكن هذا الطلب لم يقدم من خلال قيادة الناتو فهو خارج نطاق الناتو، وقد صرح رئيس البرلمان التركى بولنت أزنار رفض البرلمان لهذا المشروع حيث صوت لصالحه ٢٦٤ نائباً

ورفضه ٢٥١ نائبا من بينهم ٦٧ نائبا من حزب العدالة الحاكم مع امتناع ١٩ نائبا عن التصويت، وقد استند رئيس البرلمان التركي في رفضه إلى شكوى تقدم بها حزب الشعب الجمهوري المعارض استند فيه إلى المادة ٩٦ من الدستور التركي التي تنص على أن الموافقة تتم بأغلبية الحاضرين وليس بمقارنة عدد المؤيدين لعدد الراضين، ووفقا لذلك يكون حساب التصويت كالتالي:

٢٦٤ صوتا مؤيدا مقابل ٢٧٠ معارضا من مجموع الحاضرين ٥٣٤ عضوا وقد مثلت نسبة التصويت ضربة قوية للحكومة وحزب العدالة والتنمية الحاكم، والذي يشهد انقسامًا بين صفوفه (حزب العدالة يشغل ٣٦٣ مقعدا من إجمالي ٥٥٠ مقعدا)، وقد قرر رئيس حزب العدالة والتنمية الحاكم عقد اجتماع طارئ للجنة المركزية لبحث موقف الحزب والحكومة إزاء التعاون مع أمريكا في الحرب ضد العراق، وقامت مظاهرات شارك فيها حوالي ٥٠ ألف تركي أمام مقر البرلمان في أنقرة للمطالبة بعدم تأييد مشروع القرار ورفعوا شعارات المعارضة للولايات المتحدة وإسرائيل، وطلبت الإدارة الأمريكية توضيحا عن هذا الموقف الرافض للمشروع، وأعلنت السفارة الأمريكية في أنقرة أن هذا الموقف لن يؤثر على العلاقات التركية / الأمريكية وسيكون محل احترام من واشنطن، وقد تكون المعالجة لتمرير هذا المشروع بالجوء إلى عرضه على مجلس الأمن القومي التركي الذي له علاقات طيبة مع الإدارة الأمريكية ومع إسرائيل إذا كانت الدلائل تشير أنه قد يرفض عند عرضه للمرة الثانية على انتشار قوات أمريكية بهذا الحجم على أرضه.

تدور في كواليس منطقة الشرق الأوسط وفيما بين بعض دولها وبين الولايات المتحدة مفاوضات ومساومات بشأن تمرير أو تأييد المشاركة في العدوان الأمريكي ضد العراق وهذه المساومات تتعلق بصورة أساسية بالثمن الذي تطلبه بعض دول المنطقة كمقابل لموقفها المؤيد للولايات المتحدة أي كان مستوى هذا التأييد.

وتعتبر تركيا هي أكثر دول المنطقة وضوحاً وشفافية في هذا الصدد حيث أجرت المساومة مع الولايات المتحدة بشكل علني وامتنعت عن الموافقة على السماح للقوات الأمريكية باستخدام القواعد التركية في العدوان على العراق من أجل رفع سقف الثمن الذي ستدفعه واشنطن لها مقابل ذلك، كما أن الرفض الشعبي التركي الحقيقي للحرب الأمريكية ضد العراق جعل موافقة الحكومة التركية على تأييد هذه الحرب تبدو تجاوزاً للمواقف الشعبية ومخاطرة تستحق أن تقدم للولايات المتحدة للحكومة التركية لتمرير ومرور القوات الأمريكية لما سيترتب عليه من خسارة الكثير من المساعدات كتمن لإقدامها عليها، وبهذا الشكل صرح وزير الاقتصاد التركي بأن الأضرار التي ستلحق بتركيا نتيجة الحرب تبلغ ٢٨ مليار دولار، وأنها تنتظر أن تعوضها الولايات المتحدة عن هذه الأضرار. كما كان مراد مرجان نائب رئيس الحزب الحاكم في تركيا قد أعلن في ديسمبر الماضي أن بلاده نقلت اقتراحاً رسمياً للولايات المتحدة يقضي بحصول تركيا على ١٠% من النفط العراقي بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق، كتمن بالطبع للدعم التركي للحملة العدوانية الأمريكية ضد العراق، وبالإضافة إلى المطالب الاقتصادية التركية من الولايات المتحدة فإن هناك مطالب سياسية وأمنية تتعلق بالسماح للقوات التركية بالتوغل إلى عمق ٧٥ كيلو متراً في شمال العراق، وعدم السماح بقيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق، وعدم تسليح الأكراد بأسلحة ثقيلة.

وبالمقابل أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها مستعدة لتقديم مساعدات قدرها ٦ مليارات دولار لتركيا، إضافة إلى ضمانات حكومية أمريكية لقروض يمكن لتركيا الحصول عليها بقيمة ٢٠ مليار دولار، مقابل الموافقة التركية على تأييد الحرب الأمريكية ضد العراق والسماح للقوات الأمريكية باستخدام القواعد التركية في هذه الحرب، وهذا الأمر ليس جديداً بالنسبة للعلاقات التركية الأمريكية بشأن قضايا مشابهة، فعندما أيدت تركيا الحملة الأمريكية ضد أفغانستان، وسمحت لهم باستخدام قواعدها، قامت الولايات المتحدة باستخدام

نقوذها لدى صندوق النقد الدولي لحثه على تقديم قرض قيمته ١٦ مليار دولار لتركيا لمساندتها في أزمتها الاقتصادية التي تعاني منها منذ عام ١٩٩٩، والتي بلغت ذروتها في عام ٢٠٠١ كما قدمت الولايات المتحدة وعداً لتركيا بإسقاط ٥ مليارات دولار من ديونها العسكرية، وهو وعد لم يتحقق حتى الآن وهو ما يفسر الإصرار التركي على عدم القبول بمجرد التعهدات هذه المرة وإنما اتفاقات يتم توقيعها على أعلى مستوى لضمان الحصول على المساعدات التي تعد الولايات المتحدة تركيا بالحصول عليها في حالة تأييدها للعدوان الأمريكي على العراق.

ولأن المساومات بشأن مثل هذه القضايا تتضمن التلويح بسيف المعز وذهبه، فإن الولايات المتحدة التي قدمت الوعود بتقديم المساعدات لتركيا في حالة موافقتها على المطالب الأمريكية المرتبطة بالحرب على العراق، هددت في الوقت نفسه بقطع المساعدات الأمريكية عن تركيا إن رفضت السماح للقوات الأمريكية باستخدام قواعدها في الهجوم المزمع ضد العراق، لكن المساعدات الأمريكية لتركيا محدودة إلى حد كبير، وهي تقل عن ٠,٤% من الناتج المحلي الإجمالي التركي، بما يعني أن توقفها لن يسبب مشكلة جديدة للاقتصاد التركي، كما أن العلاقات الاقتصادية التركية مع الولايات المتحدة قائمة على المصالح المشتركة بين الطرفين، ومن الصعب للولايات المتحدة أن تستخدمها في الضغط على تركيا لأن أي قرار بشأنها سيضر الولايات المتحدة على قدر الضرر الذي ستعرض له تركيا. فالتجارة بين الدولتين قائمة على التوازن تقريبا، حيث بلغت قيمة الصادرات التركية للولايات المتحدة الأمريكية نحو ٣١٢٦ مليون دولار عام ٢٠٠١، في حين بلغت قيمة الواردات التركية من الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٣٢٦١ مليون دولار في العام نفسه، بما يعني أن هناك فائضا تجاريا أمريكيا مع تركيا بلغ ١٣٥ مليون دولار في العام المذكور، وهو ما يجعل تركيا مهمة للولايات المتحدة في هذا الصدد، حيث إن الأخيرة تحقق عجزا تجاريا هائلا في معاملاتها مع غالبية بلدان العالم، وأسفر ميزانها التجاري

إجمالي عن عجز بلغ قدره ٤٥٦ مليون دولار في السنة المالية الأخيرة، وتمثل تجارة التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٨,٩% من إجمالي قيمة تجارة التركية، في حين تمثل تجارتها مع الدول الاتحاد الأوروبي نحو ٤٦,٨% من إجمالي تجارتها الخارجية، وهو ما يوضح أن الولايات المتحدة ليس لديها ما تضغط به على تركيا في مجال التجارة، كذلك فإن الولايات المتحدة تعتبر مورداً محدوداً للسياح إلى تركيا، فمن بين عشرة ملايين سائح تستقبلهم تركيا سنوياً (قبل أحداث ١١ سبتمبر)، لم يتجاوز عدد السياح الأمريكيين نحو ٤٠٠ ألف سائح، بما شكل نحو ٤% من عدد السياح الأجانب الذين زاروا تركيا، وتعد ألمانيا وروسيا وبريطانيا هي الدول الموردة الرئيسية للسياح إلى تركيا، وهي التي يمكن للتدفقات السياحية منها على تركيا أن تؤثر بصورة قوية في أوضاع قطاع السياحة التركي الذي يسهم بما يزيد على ٤% في الناتج المحلي الإجمالي لتركيا.

كذلك فإن الاستثمارات الأمريكية في تركيا محدودة، حيث إن الشركات الأوروبية هي المسئولة عن ضخ الجانب الأكبر من تدفقات الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة إلى تركيا، هذا فضلاً عن أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة في تركيا تعتبر محدودة في مجملها بالنسبة لدولة كبيرة مثل تركيا، حيث لم تتجاوز تلك الاستثمارات المتراكمة في نهاية عام ٢٠٠١، نحو ١٢,٦ مليار دولار مقارنة بنحو ٢٦ مليار في السعودية، ونحو ٢١,٤ مليار دولار في مصر، ونحو ١١,٧ مليار دولار في تونس، وكل هذا يعني أن أوراق الضغط الأمريكية على تركيا في مجال الاقتصاد تعد هامشية تقريباً، ولا يبقى سوى العلاقات الأمنية والتسليحية، وهي تمثل مصلحة مشتركة بين الدولتين ولا تصلح لأن تكون مجالاً للضغط من قبل أي دولة منهما على الأخرى، وهذا الواقع يؤكد أن الموقف الذي تتخذه الحكومة التركية من العدوان الأمريكي المحتمل ضد العراق يكون نابغاً من حسابات المصلحة المباشرة للدولة التركية في عقد صفقة تكسب منها الكثير من واشنطن على حساب العراق وشعبه،

بالرغم من المعارضة الشعبية والبرلمانية للسماح بانتشار قوات أمريكية داخل القواعد التركية فقد حدث تصرفان هامان:

- سمحت القيادة العسكرية ببعض القوافل العسكرية المحملة بالمعدات بالنزول في الموانئ التركية والعبور خلال الأراضي التركية إلى الحدود التركية وهذه القيادة التركية العسكرية - من الأعراف المتفق عليها - لها حق للتدخل تحت حماية الأمن القومي التركي.

- وافق البرلمان التركي أخيراً على فتح المجال الجوي التركي للطائرات الأمريكية العسكرية وفي نفس الوقت دفعت القوات التركية ببعض وحداتها داخل الأراضي العراقية بحجة منع تسرب أي أكراد داخل الحدود التركية مع ملاحظة ما يسببه هذا التصرف التركي من إزعاج للقيادة الأمريكية التي لا ترغب في ذلك لعدم إثارة القبائل الكردية التي أعلنت عدم قبولها دخول القوات التركية الأراضي العراقية مهددة بمواجهتها والقتال ضدها خاصة، وكما كانت هناك مخاوف أمريكية من محاولة كل من تركيا أو الأكراد الاستيلاء على مناطق إنتاج البترول شمال العراق خاصة وقد أعلنت كل منهما رغبتها في ذلك ولكن بمطالب وأسباب مختلفة.

كما أن دخول القوات التركية ونشوب قتال بينها وبين الأكراد سيشغلهم عن القتال بجانب القوات الأمريكية بل ربما ينعكس الحال وليقاتلوا ضد الأمريكيين بسبب سماحهم للأتراك بالدخول بقواتهم الأراضي العراقية خاصة وأنه سيكون هناك شك بأن هذا الدخول نتيجة اتفاق غير معلن مع أمريكا. وكذلك تخشى تركيا من قيام الأكراد بإعلان دولتهم المستقلة الشيء الذي ترفضه تركيا بكل شدة وبالطبع سيكون لدى الأتراك شك في أن هذا سيتم بموافقة من أمريكا نظير مساعدة الأكراد لهم في حربهم بالعراق.

٣ - الدور الإسرائيلي والحرب في العراق

واصلت إسرائيل تحريضها للولايات المتحدة من أجل القيام بعمل عسكري ضد العراق، وبدا واضحاً أن إسرائيل كانت على نفس مستوى الشعور السلبي تجاه قرار العراق بالسماح للمفتشين الدوليين بالقدوم إلى العراق ومواصلة أعمال التفقيش دون شروط.

ويعود الموقف الإسرائيلي الحالي نحو العراق من منطلق وقوفها ضد أي تحرك عربي للسلام مع إسرائيل والعراق يشكل جبهة الصمود والتصدي التي رفضت مبادرة السادات بزيارة القدس وتصدت لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لعام ١٩٧٩، كما أن العراق قاد عملية عزل مصر عن النظام العربي، والعزل هنا كان "عقاباً" على الصلح والتسوية المنفردة مع إسرائيل.

وارتباطاً بذلك، فقد نظرت إسرائيل باستمرار إلى النظام العراقي على أنه يقع ضمن معسكر الدول العربية التي تنظر إلى الصراع مع إسرائيل باعتباره صراع وجود، ومن ثم فالحل يكون عبر السلاح وليس على مائدة المفاوضات.

واستغلت إسرائيل حالة التمزق التي مر بها العالم العربي فقامت في يونيو ١٩٨١ بتدمير المفاعل النووي العراقي، وأعقبت ذلك غزوها لبنان، إذ أن أجواء الانقسام العربي قد شجعت تل أبيب على القيام بأعمال عسكرية معتمدة على عدم توقعها رد فعل عربي متماسك على غرار ما جرى بعد ١٩٦٧ أو خلال إعداد وإدارة حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وبطبيعة الحال فإن إسرائيل شعرت بدرجة أعلى بالتهديد من ناحية الشرق بعد قيام الثورة الخومنية في طهران فموجب هذه الثورة تحولت إيران من حليف إلى عدو أيديولوجي، إذ أن الثورة استولت على مقر السفارة الإسرائيلية في طهران وسلمته لمنظمة التحرير الفلسطينية لتستخدمه كسفارة لدولة فلسطين.

من هنا كانت إسرائيل صاحبة المصلحة الرئيسية في اندلاع الحرب العراقية الإيرانية فالحرب كانت في المحصلة النهائية إنهاك لعدوين لإسرائيل، وإنهاكهما معا يمثل مصلحة إسرائيلية عليا، ولذلك لم يكن مستغرباً أن تلجأ

إسرائيل إلى إمداد إيران بالسلاح عبر وسطاء في مرحلة كانت ترمى من ورائه إلى إطالة أمد الصراع وزيادة معدلات التدمير المتبادل، وهو ما تجسد فيم عرف بفضيحة إيران حيت.

ومرة ثانية جاءت الفرصة لإسرائيل للتخلص من القدرات العسكرية العراقية، وذلك عندما أقدم العراق على غزو الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠، فقد كانت إسرائيل صاحبة مصلحة في عدم تسوية الأزمة سلمياً أو في الإطوار العربي، وقد ساعدها النظام العراقي على تحقيق ما تريد عندما رفض التجاوب مع الجهود التي بذلت لتسوية الأزمة سلمياً وإعلان العراق قبيل الهجوم على الكويت بقدرته على حرق نصف إسرائيل في حالة عدوانها على دولة عربية، أيضاً فإن إقدام العراق على الربط بين قضيتي الكويت وفلسطين قد سبب نوعاً من الارتباك للسياسة الأمريكية التي كانت تهدف إلى بناء تحالف دولي لحسم الموقف عسكرياً، يضاف إلى ذلك قيام العراق بعد بدء هجوم قوات التحالف بإطلاق مجموعة من الصواريخ من "طراز سكود" على المدن الإسرائيلية، فرغم أن الأثر التدميري لهذه الصواريخ كان محدوداً للغاية، فإن الأثر النفسي على الجانبين العربي - تحديداً الفلسطيني - والإسرائيلي كان عالياً للغاية، فهي المرة الأولى منذ انتهاء حرب ١٩٤٨ تتعرض مدن إسرائيلية للقصف ويقضى إسرائيليون ساعات طويلة في المخابئ خشية التعرض لهجوم من الخارج.

من هنا بدا واضحاً أنه رغم محدودية التأثيرات الحقيقية للقصف العراقي لإسرائيل، فإن تداعياته السياسية والاجتماعية والنفسية كانت كبيرة للغاية لاسيما وأن إسرائيل منعت من الرد بضغط أمريكي حتى لا يتسبب الرد في تفكيك التحالف الدولي، وهكذا اضطرت إسرائيل إلى عدم الرد وركزت فقط على جنى أكبر قدر ممكن من المكاسب نظير عدم الاشتراك المباشر في العمل العسكري ضد العراق، وفي نفس الوقت كانت على قناعة تامة بأن القوات الأمريكية سوف تتولى تحقيق أقصى ما يمكن أن تطمح إليه إسرائيل من تدمير القدرات العراقية

ونزع قدرات العراق العسكرية لاسيما فيما يخص أسلحة الدمار الشامل ووسائل حملها.

وجاء الرفض العراقي لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط والذي عقد في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١، ليضع العراق على قائمة القوى الموصوفة أمريكياً بالعداء لعملية السلام، أيضاً فإن مواصلة رفضه للحل السلمي ممثلاً في رفض اتفاق أوسلو، جعل الولايات المتحدة تتعامل مع العراق باعتباره إحدى أبرز القوى المعارضة لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهو الموقع الذي تشترك فيه طهران أيضاً والذي تجلّى بوضوح في ضم الولايات المتحدة العراق وإيران إلى ما أسمته بمحور الشر في العالم، وهو المسمى الذي يجمعهما مع كوريا الشمالية فقط، أي أن واشنطن تقصر محور الشر على ثلاث دول فقط.

وطوال مرحلة التفاوض العربي الإسرائيلي، حرص العراق على تأكيد موقفه المعارض لهذه العملية، وبدأ نوع من الانفتاح على سوريا لاسيما بعد تأزم المفاوضات السورية الإسرائيلية وتجلّى الموقف العراقي من عملية التسوية السياسية التي تتفرد واشنطن برعايتها وهندستها وفي الدعم السياسي والمالي الذي تقدمه بغداد للشعب الفلسطيني على خلفية دعم صموده بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠٠، فقد كان العراق في طليعة الدول العربية التي بادرت بالتبرع لدعم الانتفاضة، بل وبادرت بالتبرع المالي لدعم أسر الشهداء، وهو ما اعتبرته واشنطن وتل أبيب دعماً للإرهاب".

العمل وفق الأجندتين الأمريكية والإسرائيلية.

مثلت اعتداءات الحادى عشر من سبتمبر فرصة نموذجية للولايات المتحد الأمريكية من أجل تصفية حساباتها مع نظم حكم عربية رأّت أنها لم تكن متعاونة على النحو الذى تطلبه وترضاه، ومنذ الوهلة الأولى لوقوع اعتداءات الحادى عشر من سبتمبر، حرصت إسرائيل على الزج باسم العراق محاولة الربط بين العراق وهذه الاعتداءات بأى طريقة، وفى هذا السياق، حدث نوع من التلاقى الأمريكى الإسرائيلى، فالولايات المتحدة الأمريكية سعت - وعبر التأييد الذى حصلت عليه بعد هذه الاعتداءات - إلى استغلال الموقف للانتقال من الرد على الاعتداءات إلى تنفيذ الأجندة الخاصة بالسياسة الخارجية الأمريكية فى مناطق شتى من العالم، وبخصوص الشرق الأوسط وفى ضوء تحديد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية فى مجالى النفط وأمن إسرائيل، حاولت واشنطن استغلال اعتداءات الحادى عشر من سبتمبر من أجل القيام بعمل عسكري ضخم يقود إلى تغيير النظام فى العراق وتسليم السلطة لنظام جديد موال للغرب وللولايات المتحدة تحديداً، ودفع النظام الجديد إلى الاعتراف بإسرائيل وربما تبادل العلاقات الدبلوماسية معها، وهو أمر يحقق البعدين الرئيسيين للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط وهما ضمان تدفق إمدادات النفط بأسعار "معقولة أمريكياً" وضمان أمن إسرائيل.

إسرائيل من جهتها عملت على الاستفادة من المساحة المشتركة مع السياسة الأمريكية، خاصة فيما يهم البعد الثانى المتعلق بأمنها وإقامة علاقات دبلوماسية بينها وبين النظام الجديد فى العراق، فتحقيق هذا الأمر يعنى لإسرائيل تحقيق الشق الأكبر من هدفها الرامى إلى "التطبيع" مع القوة الرئيسية فى العالم العربى دون الارتباط بقضية الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وبالتالي فخرج العراق من معادلة الصراع يمثل هدفاً رئيسياً لإسرائيل.

ولكن الأهداف الإسرائيلية من وراء التحريض على ضرب العراق وتغيير نظام لا تتوقف عند هذه الحدود، فإسرائيل لديها مساحة خاصة بها غير متطابقة مع الأجندة الأمريكية بالضرورة، ويمكن أن نلاحظ بصفة عامة بشأن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية والشرق الأوسط، أن السياسة الأمريكية أو الأجندة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تتحدد بالأساس وفق الرؤية الإسرائيلية بشكل عام، انطلاقاً من أخذ المصالح الإسرائيلية بعين الاعتبار بالرغم من أنه في الكثير من الحالات عادة ما تتحمل الولايات المتحدة وزر تحمل أو تبني الرؤية الإسرائيلية، وأيضاً مساوئ وكوارث السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة، ويبدو واضحاً أيضاً أن شقا رئيسياً إن لم يكن الشق الوحيد في حالة العداء العربي العام للولايات المتحدة يأتي بسبب التبنى الأمريكي للرؤية والمواقف الإسرائيلية، بل إن كافة الاتهامات التي توجه للسياسة الأمريكية باتباع معايير مزدوجة تأتي من مقارنة التصريحات والمواقف الأمريكية عامة بتلك التي تعلنها وتتخذها الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي مؤيدة لإسرائيل على طول الخط.

من هنا فأهداف إسرائيل من وراء ضرب العراق تتجاوز الأهداف الأمريكية وهنا ندخل في سياق الرؤية الإسرائيلية تجاه المنطقة ككل والتي تنطلق بالأساس من الرغبة الإسرائيلية القديمة بتفتيت الكيانات الكبيرة في المنطقة، فإسرائيل عملت في مناسبات عديدة، وتعمل حالياً و في المستقبل أيضاً على تفتيت الكيانات الكبيرة في الشرق الأوسط وتحديد العالم العربي بهدف ضمان ممارسة دور الهيمنة والسيطرة الإقليمية ودفع المنطقة إلى حالة من عدم الاستقرار والتفتت وهي فكرة محورية في رؤية وتصور آباء الحركة الصهيونية وفكرة قادة الدولة العبرية، ويمكن القول إن أوضاع ما بعد الحادي عشر من سبتمبر باتت تمثل أجواء مناسبة لعمل إسرائيلي ونشاط مكثف لتفتيت العراق، وشطر السودان، والمثاليان غير بعيدين عن حالات أخرى تحتل مواقعها في التصور الإسرائيلي.

في هذا السياق أيضاً نجد ملاحم لحملة إسرائيلية تروج لمقولة أن الولايات المتحدة لن تتوقف عند حدود العراق، بل إن العراق سيكون فقط البداية ولا الحملة الأمريكية ستطول مصر والسعودية بعد ذلك ويستندون في هذا القول إلى أصوات أمريكية سبق لها وتحدثت بوضوح عن احتمال دعم نشاط يهدف إلى فصل الأجزاء الشرقية من المملكة العربية السعودية - المناطق النفطية - وإعلانها جمهورية بحماية أمريكية.

أيضاً هناك تسويق إسرائيلي لما يسمى أفكاراً أمريكية حول تغيير نظم الحكم في الدول التي تقع في خانة "محور الشر" وتحديداً إيران والعراق، ثم الدول غير المتعانة والمعادية لإسرائيل - مثل سوريا - والدول التي كانت موصوفة بالاعتدال وتعتبر في معسكر الأصدقاء مثل السعودية ومصر والحجة في ذلك حسب ما تقول مصادر إسرائيلية في الولايات المتحدة "إليكس فيشمان مراسل صحفية يديعوت أحرونوت في واشنطن" إن تنظيم القاعدة نما وترعرع على كراهية الغرب بفعل النظم الاجتماعية والثقافية والتعليمية القائمة في هذه البلدان، وأضاف فيشمان نقلاً عن بروفيسور إسرائيلي قدمه باعتباره خبيراً في شئون مكافحة الإرهاب، وبعد جولة لهذا الخبير في الولايات المتحدة ومجموعة من الحوارات في وزارة الدفاع الأمريكية من الممكن تلخيص موقفهم بعبارة واحدة، إنهم يعتقدون أن العالم العربي هو عالم متخلفين لا يفهمون سوى لغة القوة.

من هذا فضرب العراق بالنسبة لإسرائيل لا يمثل نهاية المطاف، بل بداية لعمل واسع النطاق يضمن استهداف الكيانات الكبيرة في العالم العربي، ولذلك تعمل إسرائيل على نحو حثيث من أجل عدم تقوية الفرصة، واجتهدت من أجل أن تصل الأزمة الراهنة حول العراق إلى عمل عسكري أمريكي، لذلك أيدت قيادات إسرائيلية عديدة رفضها لفكرة قبول العراق العودة غير المشروطة للمفتشين الدوليين، ورأت أن القضية باتت تتطلب جهداً أمريكياً للقضاء على النظام العراقي وضمان نزع أسلحة التدمير الشامل الموجودة لديه، لذلك بادر بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إلى التأكيد على أهمية

استمرار الولايات المتحدة في خطتها الهادفة إلى ضرب العراق وتغيير النظام لأنه لا شيء آخر يضمن تدمير أسلحة العراق المحظورة.

ومن أجل وضع الولايات المتحدة في أجواء المواجهة، فقد واصلت الحكومة الإسرائيلية استعداداتها الشكلية لمواجهة تداعيات العمل العسكري الأمريكي على العراق، فواصلت عمليات تطعيم المواطنين وتوزيع الأقمعة الواقية.

من هنا يبدو واضحاً أنه في الوقت الذي عملت فيه الولايات المتحدة على استغلال الأزمة الراهنة بين العراق والأمم المتحدة من أجل توجيه ضربة عسكرية للعراق وتغيير النظام السياسي وتولية نظام حليف يتواءم والمصالح الأمريكية في المنطقة ومن بينها أمن إسرائيل، فإن للأخيرة حساباتها، والتي ليست بالضرورة في تناقض مع الحسابات الأمريكية، ولكنها تتعدى هذا الهدف المباشر وتصل إلى رؤية خريطة المنطقة ككل وهي خالية من الكيانات الكبيرة.

وفي هذا السياق تبدو منطقية بعض الأصوات التي حذرت الدول العربية الرئيسية من ترك الولايات المتحدة تعتدى على العراق وتفتح الطريق أمام احتمالات تحويل العراق إلى نظام حليف للغرب وتابع له في تكرار لتجربة حلف بغداد، أو بدء آلية لتفتيت العراق إلى ثلاث دويلات، فالعراق هنا لن يكون نهاية المطاف، بل سيكون مجرد البداية فقط، والدور سيأتي على بلدان أخرى تتعدد بها عوامل الانقسام ومبررات التقسيم ما بين دينية وعرقية ولغوية أو طائفية أو جميع هذا العوامل مجتمعة كما هو الحال في السودان، أيضاً لا ينبغي أن تتصور دولة عربية ما أو كيان كبير أنه سيكون بمأمن عن هذه العملية، فإذا بدأت عملية التقسيم بالعراق، فإن التداعيات التي ستترتب على هذه العملية ستتيح المجال أمام تنفيذ الرؤية الإسرائيلية التي تطول كافة الكيانات الكبيرة في المنطقة.

ويعتبر رئيس الأركان الإسرائيلي موسى يعالون أن الهجوم العسكري الأمريكي على العراق سيؤدي إلى زلزال إقليمي يخلق أوضاعاً جديدة ويعيد توزيع القوة في المنطقة، وهو يربط بين مصالح إسرائيل ونتائج هذا الزلزال ربطاً مباشراً فالهجوم الناجح سيكون لمصلحة إسرائيل.. أما الفشل فيكون له ردود فعل سيئة على إسرائيل.

أصبح لإسرائيل دور جديد في المخطط الأمريكي وهذا ما دعا إلى تنظيم التعاون العسكري بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وكانت البداية تخزين كميات ضخمة من السلاح الأمريكي في مخازن بإسرائيل على متن سفن أفرغت حمولاتها في ميناء أشدود وذلك منذ فترة قصيرة، وبناء على التنسيق الذي تم فقد اتفق على أن تحصل إسرائيل على إنذار مبكر بالحرب قبل بدء العمليات بـ ٧٢ ساعة على أن يكون ذلك باتصال مباشر من بوش إلى شارون ثم يظل الاتصال قائماً على مستوى وزراء الدفاع، وستخصص الولايات المتحدة الأمريكية عدة أقمار صناعية لخدمة إسرائيل، حتى يمكن اكتشاف إطلاق الصواريخ العراقية، ليصل زمن الإنذار المبكر إلى ٧ دقائق من لحظة الانطلاق.. ومع لحظة الهجوم الأولى سيكون هناك خط تليفون ساخن مفتوح بين مكتب شارون والبيت الأبيض، كما سيتم فتح جسر جوي ينقل إلى إسرائيل معدات عسكرية إضافية، تستخدم احتياطياً لاستمرار الهجوم، مع تخزين قطع غيار للمعدات الأمريكية في قواعد إسرائيلية، ويمكن نقلها إلى البحرين والكويت إذا دعت الضرورة لذلك. أما في حالة أن تقرر إسرائيل التدخل فعليا عليها أن تخطر الولايات المتحدة الأمريكية أولاً.

وقد شمل التنفيذ الفعلي لهذا التعاون الأمريكي - الإسرائيلي وصول قوات أمريكية من هذه الوحدات ربما طعمت بجنود إسرائيليين دخلت فعلاً إلى الأراضي العراقية في إطار عمليات استطلاع مخابراتي بما يدل على أن هناك دوراً ميدانياً لاستخدام القوات الإسرائيلية يأتي في حينه، على أن يكون نطاق العمل يتركز غرباً، وقدّر الإسرائيليون أن الضربة الأولى ستكون بالصواريخ

والطائرات التي تأتي من قاعدة ديجو جارسيا ومن حاملات الطائرات بما يؤمن فتح قاعدة جوية وبرية في المنطقة الغربية في العراق مع إحكام السيطرة على هذه المنطقة لتكون محوراً للهجوم، وهي خطة قديمة معدلة يقوم بها الجيش الإسرائيلي لرد تهديد للجيش العراقي، وهذه المنطقة موقعة على الخرائط الهجومية الإسرائيلية تحت اسم (هـ ٣ ٣ H٣).

مع كل ما سبق فإن التدخل العسكري الإسرائيلي المباشر في حرب العراق كان شيئاً مستبعداً لأسباب رئيسية هامة.

أ- أن التدخل الإسرائيلي يخلق حرجاً كبيراً للولايات المتحدة حيث سينظر لها كدولة معادية للعرب جميعاً حيث اشتراك إسرائيل العدو الرئيسي بل الوحيد لهم يشكك في تلك النوايا والأهداف التي أعلنتها كأسباب للحرب ضد العراق.

ب- أن هذا التدخل العسكري الإسرائيلي يثير حفيظة الدول العربية جميعاً وخاصة الدول الخليجية حيث يظهرها في جانب واحد مع إسرائيل ضد دولة عربية.

ج- سيقوى من الموقف العراقي حيث سيكسب تعاطفاً كبيراً من القوى العربية ويقوى من موقف الدول الأخرى المعارضة لهذه الحرب.

* ولكن هل لا شيء يحتم تدخل إسرائيل في هذه الحرب؟ والإجابة على هذا التساؤل تنحصر في سبب واحد وهو أن دولة العراق تقوم بتوجيه ضربات صاروخية برؤوس تقليدية على المدن الإسرائيلية ولو أنها ستكون ضربة محدودة جداً فإذا لم يحدث منها أي خسائر بشرية ربما تتغاضى إسرائيل عنها تحت ضغط أمريكي أو عدم إثارة أي مشاكل بالنسبة لأهداف هذه الحرب أما إذا كانت هذه الصواريخ برؤوس كيميائية أو جرثومية فسترد إسرائيل بضربات جوية أو صاروخية ولكن من المستبعد استخدام قوات برية وسيتم ذلك بتنسيق أو بموافقة من الولايات المتحدة.

ولا يخفى على الكثيرين أن إسرائيل بها مخازن للعقاد الأمريكي وقواعد لاستقبال قوات أمريكية الشئ الذي يساعد الولايات المتحدة في تعبئة القوات اللازمة لحماية مصالحها وفرض هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط مع عرضها بالاشتراك الفعلى بقواتها المسلحة فى أى عمليات أمريكية ولو أنها متأكدة من عدم موافقة أمريكا على ذلك لأنه ضد تأمين مصالحها فى المنطقة وعموماً فإسرائيل تعتبر من أكثر الدول تأثيراً على مخططى سياسات الولايات المتحدة فى المنطقة بما يخدم مصالحها ومستقبلها. كما أن إسرائيل تعتبر الدولة الوحيدة الفائزة من قيام حرب ضد العراق. ولهذا اعتبرت الحصان الأسود الذى سيحصد جميع الأرباح.

رابعاً: الإعلام والحرب النفسية وهوس الحرب

أعدت واشنطن حملة إعلامية مكثفة للتأثير السيكولوجى على القيادة والشعب العراقى وقواته المسلحة بهدف إشاعة الخوف والفرع مما يترتب عليه ضعف الإرادة العراقية لمقاومة الغزو الأمريكى، ويعزز الحملة الإعلامية قيام الطيران الأمريكى والبريطانى بضرب أهداف لمواقع رادارات ونيران الدفاع الجوى العراقى ليس فقط بهدف تدمير نظام الدفاع الجوى العراقى ولكنه حتى يكسب الحملة الإعلامية والنفسية مناخاً ملائماً لمضاعفة التأثير السيكولوجى على العراق، وتتخذ الحملة الإعلامية والنفسية أبعاداً سياسية وعسكرية، وسنكشف أهم جوانب هذه الحملة.

على المستوى السياسى:

تصريحات ولقاءات صحفية بلهجة التهديد والوعيد وإعلان أن من أهداف الحملة العسكرية على العراق تغيير النظام العراقى حتى يأتى نظام جديد يدين بالولاء إلى الولايات المتحدة الأمريكية وينفذ خطة لنشر الديمقراطية، ثم يركز على خطورة امتلاك العراق أسلحة تدمير شامل مع التأكيد على امتلاكها لهذه الأسلحة ولو أن المفتشين الدوليين لم يعثروا على مخابئها، وتارة تعلن الإدارة

الأمريكية أن أى محاولة من القيادة العراقية لاستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية سيكون الرد الأمريكى عليها نووياً، وتشارك إسرائيل فى الحملة النفسية وتهدد أن أى محاولة عراقية لاستخدام الصواريخ ذات الرؤوس الكيماوية والبيولوجية لضرب أهداف فى إسرائيل سيكون الرد باستخدام أسلحة نووية ونيوترونية.

وفى إطار استعراض القوة السياسية تصدر تصريحات عن مسئولين أمريكيين بأن القوات الخاصة الأمريكية ستستولى على الآبار البترول العراقية وتؤمنها، وأن القواعد العسكرية الخليجية الرابطة عليها قوات أمريكية ستستخدم حتى ولو كان ذلك متعارضاً مع رغبة الدول الخليجية. بمعنى أنها أرض أمريكية طبقاً للاتفاقات المبرمة.

وتتابعت التصريحات السياسية الأمريكية للضغط النفسى وللردع فى التأكيد على أن الولايات المتحدة ستشن حرباً ضد العراق إما فى إطار تحالف دولى أو بدون موافقة الأمم المتحدة ويكفيها تصديق الكونجرس الأمريكى، وأجرت الدبلوماسية الأمريكية اتصالاتها مع تركيا وإسرائيل للاتفاق على شكل التعاون بينهما وبين الإدارة الأمريكية وادعت أن القوات الأمريكية ستتنتشر داخل قواعد تركية لتهاجم العراق من الشمال وأجرت اتصالاتها مع الحكومة التركية وقدمت طلبها لتخصيص قواعد عسكرية وتوالت التصريحات السياسية عن مواعيد محتملة لبدء الحرب، وكثفت الإدارة الأمريكية نشاطها داخل الأمم المتحدة لإصدار قرارات دولية تؤيد الحرب الأمريكية ضد العراق، وشن ضغوط على الدول دائمة العضوية التى تعارض الحرب، وحاولت أن تحصل على تأييد دولى كتأييد دول الناتو ودول أخرى مع احتواء المعارضة التى قامت بها كل من فرنسا وألمانيا والصين وروسيا وبلجيكا، ووجه وزير الخارجية الأمريكية اتهامات للعراق بأنه لا ينفذ القرار ١٤٤١، كما ظل يمارس ضغوطاً على الحكومة العراقية باتصاله بالأكراد فى الشمال والشيعية فى الجنوب، وتوالت تصريحات المسئولين الأمريكيين لتقلل من أهمية قبول العراق تحليق طائرة

التجسس الأمريكية وتقلل من تأثير انصياع العراق لقرار المفتشين بتدمير الصواريخ "صمود"، ويدلى وزير الخارجية الأمريكية بتصريحات في الأمم المتحدة تدين الانتهاكات العراقية، في إطار الحملة النفسية تعلن الإدارة الأمريكية أنها لازالت تعتمزم حل القضية الفلسطينية ولكنها تترك إسرائيل ترتكب أعمالاً إرهابية ضد الشعب الفلسطيني، وتعلن الولايات المتحدة الأمريكية عن اعتقال شخصيات من القاعدة واستجوابهم وتحاول اتهام العراق بصلته بالقاعدة، وهدفت الحملة النفسية والإعلامية إلى نشر القلق والخوف والترقب، كما سمحت القيادة السياسية والعسكرية الأمريكية بتسريب معلومات عن أسلحة جديدة وخصائصها المدمرة وعن مواعيد محتملة لبدء الحرب وعن حجم القوات الأمريكية وانتشارها في القواعد العسكرية الخليجية. وفي إطار الحرب النفسية أعلنت الإدارة الأمريكية بأنها قادرة على دخول حربين في وقت واحد (مع العراق والأخرى مع كوريا الشمالية)، واستمرت الإدارة الأمريكية تعلن تصميمها على شن حرب ضد العراق وأن القوات المشاركة قد اكتمل انتشارها في القواعد العسكرية وسمحت بنشر الصور التي تدل على أن القوات الأمريكية أصبحت مستعدة للحرب وعن إجراء التدريبات على حدود العراق وتهتم الإدارة الأمريكية بنشر تحركات حاملات الطائرات، كما ظلت تعلن أنها دفعت بقوات خاصة ومنها عناصر من قوات الدلتا لتلاحق الرئيس صدام حسين في مخابئه لاعتقاله أو قتله، واستمرت الحملة النفسية في بعدها السياسي، فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تعطي مهلة أخيرة للعراق آخرها يوم ١٧ مارس ٢٠٠٣. وقد رفض الرئيس بوش استلام رسالة صدام إليه والذي قدمها إليه وزير خارجية قطر.

على المستوى العسكري:

أعلنت المصادر الأمريكية عن تحركات للقوات الأمريكية البرية والجوية والبحرية وتعلن عن حجم هذه القوات ومناطق تمركزها مقرونة بالصور التي تفسر التحركات الجارية، وتعلن عن استكمال خطة الانتشار للقوات الأمريكية

والبريطانية والإسترالية، كما تشير إلى استخدام أسلحة جديدة لأول مرة لها قدرات تدميرية عالية وتصل إلى أهدافها بكل دقة، وقد صرحت المصادر الإعلامية الأمريكية أن واشنطن قدرت شن عدوانها على العراق في النصف الثاني من مارس، وأن ١٠٠٠ قنبلة إلكترونية سيتم إلقاؤها على العراق في اليوم الأول للحرب بجانب الآلاف من الصواريخ الموجهة، وأن الفرقة الرابعة المدرعة الأمريكية تستعد للانقضاء على قوات الحرس الجمهوري العراقي، وفي إطار إثارة الرأي العام أصدرت تصريحات من مخاوف أمريكية من تعرض قواتها لهجمات بجراثيم الإنفراكس والجدري كما أشارت إلى أن البنتاجون قلق من القوات الرئاسية الخاصة التي تخضع لقيادة "قصي" وفي إطار الحرب النفسية أعلنت المصادر الأمريكية عن الأعداد المحتملة للعراقيين الذين سينزحون خارج العراق كما تعلن عن حجم الخسائر المتوقعة مقرونة بأن مدة الحرب لا تتجاوز عدة أيام أو أسابيع معدودة، وعبر شاشات التليفزيون تم تصوير تحرك القوات الأمريكية والتدريبات التي تجرى، وعلى لسان المخابرات الأمريكية توقعت بدء العمل العسكري ضد العراق خلال ١٠ أيام، وفي إطار الحملة النفسية أعلنت على صفحات الجرائد بأن الحشد العسكري الأمريكي في الخليج وشرق المتوسط يتجاوز ٢٢٥ ألف جندي، ١١١ ألف جندي في الكويت و ١٠٠ سفينة حربية تجوب المياه في مسرح العمليات، وفي إطار الاستمرار للحملة النفسية صدرت تصريحات عن تقرير المعهد البريطاني تحدد ثلاثة سيناريوهات للأزمة العراقية وتعلن أن إسقاط صدام حسين يزيد من النفوذ الأمريكي في المنطقة ولكنه لا يضمن مزيداً من الاستقرار للعراق، وتحذيرات من تأثيرات عميقة سلبية وتدهور اقتصادي وتصاعد التطرف ونزوح لاجئين، ويشير البعض إلى أن أخذ طلب الحكومة التركية موافقة البرلمان التركي على حشد قوات أمريكية على أراضيها ما هي إلا حركة مسرحية للتصوير عن الحشود العسكرية التي تنتشر فعلاً في تركيا. وقد حسمت الإدارة الأمريكية موقفها ونجحت في فتح المجال الجوي التركي لطائراتها والحدود لبعض القوافل.

وفى إطار الحملة النفسية فإن تكاليف الحرب تتأرجح ما بين ٩٥ مليار دولار و ١٠٠ مليار دولار وأن العراق سيدفع ثمن احتلاله وإعادة إعمارها، كما أن هناك توقعات إلى حدوث خسائر بالغة داخل العراق، وسيكون هناك نزوح لعراقيين هرباً من هول وأخطار الحرب المدمرة، وكذلك إعلان باول أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تحتاج إلى موافقة الآخرين لحماية أمنها وشن الحرب ضد العراق، وقد أعلن أن القوات الأمريكية تتدفق على تركيا دون انتظار تصديق البرلمان

دور الحرب النفسية والإعلامية في الصراع:

تمثل الحرب النفسية والإعلامية أحد العناصر الرئيسية في الحشد العسكري وأحد عناصر النجاح في الحرب.. من هذا المنطلق شنت حملة الحرب النفسية والإعلامية التي خططتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق، ويمكن القول إن الحملة النفسية هذه لم تبدأ مع التخطيط للغزو المنتظر إنما كانت مستمرة منذ الحشد العسكري لقوات التحالف لحرب الخليج الثانية (تحرير دولة الكويت) فاستمرار القصف الجوي شبه اليومي والصاروخي كل فترة وأخرى واستمرار الحصار السياسي والاقتصادي والعسكري ضد العراق وكثفت الحملة مع بدء أحداث الأزمة الحالية من نشر المعلومات عن القوات والقواعد على الحدود العراقية وفي أغلب دول الجوار لها من الكويت وقطر وتركيا وعناصر في كل من الأردن والسعودية وغيرها شكلت ضغطاً نفسياً وإعلامياً على العراق.

وقد كان للعديد من التنازلات التي قدمتها العراق خلال الفترة القليلة قبل نشوب الحرب مثل تفتيش القصور الرئاسية، تحليق طائرات التجسس U-2 فوق الأراضي العراقية، إلى استجواب العلماء والكشف الفعلي عن آثار أسلحة التدمير الشامل وملفاتها لمفتشى الأمم المتحدة كل هذا ما كان يمكن أن يتم لولا الحشد العسكري الضخم في المنطقة والحملة النفسية والإعلامية الشديدة التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق كما أنها من جانب آخر أثرت

على الروح المعنوية لأفراد الشعب العراقي وهو يرى مصالح وجامعات ومباني خاصة تنتهك حرمتها ولم يستثن من ذلك قصور الرئاسة.

إن العلوم الاستراتيجية والعسكرية الحديثة لا تعترف بما يسمى بنقطة اللاعودة.. ولكنها تعترف فقط بمبدأ كيف يمكن تحقيق المهمة بأقل تكلفة.. وتصل أي قوات في العالم إلى قمة النصر إذا استطاعت أن تتحرك بسرعة وتحشد قواتها في الوقت والمكان المناسبين وتحقق تهديدا جديا وصارما يؤدي في النهاية إلى فرض إرادتها على الخصم.. فتحقق بذلك كافة الأهداف السياسية والعسكرية المرجوة دون أن تطلق طلقة واحدة.. والعبرة هنا بتحقيق الأهداف وليس الدخول في عمليات عسكرية دون الحاجة وتحمل تكاليف باهظة وتداعيات خطيرة.. فالحالة العراقية لم تكن بسيطة كما روجت لها وسائل الإعلام الأمريكية سيناريوهات الاستسلام، إن الأمر أكثر من ذلك بكثير.. فقد كانت الأمور قبل الحرب واضحة الآن، تعاون العراق مع المعتشين لا مشاكل فيه. والمسألة أصبحت فقط مسألة وقت لا أكثر ولا أقل ولا أحد يتوقع أية مشاكل بعد التعاون الواضح الذي نراه من جانب النظام العراقي في تعامله مع قرار الأمم المتحدة (١٤٤١).. الشيء الذي صعب من مهمة الإعلام والحرب النفسية إلا أننا نجد تصعيدا مفاجئا في التصريحات، كل فترة يصدر من الإدارة الأمريكية وبشكل متقارب تعلن فيه نفاذ الصبر.. وأن الوقت يمر سريعا وهكذا.

بالتحليل المبسط لتلك التصريحات نجد أنها جزء من خطة الحرب النفسية التي شكلت نفسها في كل فترة زمنية بما يشبه ضربات (موج البحر.. فبتكرار تلك الضربات وبشكل منتظم تنفع النظام العراقي لحالة من اليأس والاستسلام المؤدي للانهييار من الداخل وهذا بدوره سوف يهيئ فرصا لأعمال عسكرية استعراضية تتدرج تصاعديا بهدف معونة العناصر الداخلية لإسقاط النظام من الداخل وهذا هو الهدف الأمثل للإدارة الأمريكية.

ولتحقيق هذا الهدف قامت الإدارة الأمريكية بتسخين الموقف باستمرار مع التهديد الدائم بالقوة العسكرية التي أصبحت متواجدة في المنطقة.. كل ذلك من

أجل إسقاط نظام صدام العراقي دون مشاكل وبأقل خسائر، بحيث إذا لم يسقط النظام يمكن للآلة العسكرية أن تتحرك بحسابات تتصاعد مع الوقت.. ضمن عدة مراحل تبدأ بالضربة العسكرية وتنفيذ المخطط الأمريكي.

كما أن الولايات المتحدة منذ عملية عاصفة الصحراء عام ١٩٩١ وحتى الآن مارست ضد العراق حرباً استنزافية أمريكية، بريطانية بمعدلات بسيطة، ولكنها مؤثرة، وفي ظل هذا الضرب الاستنزافي، وجدت الولايات المتحدة أن العراق بدأ في إعادة بناء بعض قواعده التي تم تدميرها، وطور راداراته، واستطاع أن ينصب منصات للصواريخ في محاولة منه لإعادة تنظيم صفوفه ودفاعاته مرة أخرى، وعلى الفور نفذت ضده عملية ثعلب الصحراء في عام ١٩٩٨ وهذه العملية كانت قصيرة ولكنها قوية ومركزة، واستطاعت من خلالها تدمير ما أعاده صدام وشل قدرته على تنفيذ أي تطوير مرة أخرى.

كذلك بدأت الولايات المتحدة المرحلة الأولى وهي التي تسبق استخدام القوة العسكرية وتسمى بمرحلة (الردع الجسيم) وتتضمن إعلان الهدف وهو القضاء على جميع القدرات العسكرية العراقية ثم استعراض كافة الإمكانيات والقدرات العسكرية المتطورة محاطة بحملة نفسية كبيرة، تشمل جميع دول العالم وليس العراق وحده، لتؤكد من خلالها على تحقيق الهدف بالقوة، وعلى الطرف الآخر أن يرضخ لجميع مطالب الولايات المتحدة، دون أي شروط، وفي أثناء ذلك تستدخل دول العالم للضغط على الطرف الآخر للرضوخ حتى لا يتم شن حملة عسكرية قوية ضده، وهذه الحملة النفسية تخلق حالة من عدم المعارضة، واستخدمت في هذه المرحلة جميع الإمكانيات من عمليات تحرك للقوات، وعمليات الفتح الاستراتيجي لها، وإنشاء قواعد عسكرية في منطقة الخليج، وإقامة أضخم مناورات عسكرية في الخليج في قطر والكويت في نفس الوقت مع تدفق القوات والأسلحة والمعدات المتطورة والمقدوفات، والتي لم تستخدم في أي حرب من قبل.

وفي مثل هذه المرحلة عامل الوقت عنصر مهم فهي عملية تصاعديّة، ويصل بالطرف الآخر (العراق)، إلى حافة الهاوية، فإذا رضخ فقد تحقّق الهدف ونجحت المرحلة الأولى، وإن لم يستجب، واستفدّت جميع التهديدات حياله تستخدم القوّة التي تمّ إعدادها من خلال ضربة حاسمة وفي أقلّ وقت ممكن.

أما المرحلة الثانية من الاستراتيجية العسكرية الأمريكيّة، فكانت تنفيذ الضربات العسكريّة المكثّفة، من خلال سيناريوهات وضعت للتنفيذ ويتم اختيار الأنسب في الوقت المناسب للتنفيذ ومنها سيناريو صربيا أو ميلوسيفيتش، ويتم خلال هذا السيناريو توجيه ضربة جوية صاروخية مكثّفة، ومستمرّة لفترة زمنيّة، تستهدف كل القصور والمنشآت الرئيسيّة والمعسكرات الحربيّة، وأماكن تجميع القوات ومراكز الاتصالات، والمنشآت الحيويّة التي لها علاقة بالنشاط العسكري أو خدمته، منها الطرق والكباري والبنية التحتيّة للعراق.

وتهدف هذه الضربة مع استمرارها إلى فقد النظام الحاكم السيطرة على البلاد، ويحدث خلل داخلي وانتفاضات في شمال العراق حيث الأكراد وفي الجنوب أماكن تجمع الشيعة، وحتى تصل إلى الأماكن التي يسيطر عليها صدام حسين داخل العراق، مما يؤدي إلى إسقاط النظام من الداخل، وظهور عناصر تسيطر على الحكم.

ويصاحب هذه العمليّة العسكريّة، حرب نفسيّة واسعة النطاق، تستخدم فيها كافة الوسائل لتحفيز الشعب العراقي والعناصر العسكريّة لقلب نظام الحكم، وذلك عن طريق طرح مشروعات عديدة للتعاون مع الولايات المتحدّة الأمريكيّة، والمساندة المستقبلية، وتشارك في هذه الحرب النفسيّة عناصر مخابراتية في الداخل تمّ تجنيدها وهي مدربة على أعلى مستوى بالإضافة إلى وسائل الإعلام المختلفة.

وهكذا تستمر الحملة النفسية الأمريكية سواء منذ بداية التلميح باستخدام القوة العسكرية وحتى خلال مراحل التنفيذ مع الاستخدام للوسائل المناسبة لتحقيق الحملة العسكرية النفسية على العراق وشعب العراق.

كما أن الحملة العسكرية النفسية الأمريكية وجهت إلى كل من عناصر القوات المسلحة والمدنيين في العراق فالحملة الموجهة للعسكريين كانت تهدف إلى إثنائهم عن القتال والدفاع عن النظام ودعوتهم للعودة سالمين أو الاستسلام حتى لا يتعرضوا للقتل، والحملة ضد المدنيين كانت بهدف انقلابهم على نظام الحكم ودفعهم للترحيب والتعاون مع القوات العسكرية المهاجمة التي ادعت أنها قادمة لتخليصهم من النظام الحاكم ومنحهم الحرية والسلام. وفي نفس الوقت تحذير العسكريين من الاشتراك في استخدام أسلحة الدمار الشامل وأنهم سيحاكمون كمجرمي حرب وحثهم على رفض أي أوامر لقيادتهم بذلك.

ومن أمثلة الآليات المستخدمة في الحرب النفسية:

١- التهديد والوعيد:

ومن أمثلته في إطار الحملة النفسية أكد وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٢ أن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تخوض في آن واحد الحرب على ثلاث جبهات في إشارة إلى الحملة الأمريكية على الإرهاب وحربا في العراق ونزاعا محتملا مع كوريا الشمالية وعن محاكمة المخالفين كمجرمي حرب.

٢- التضليل والتشويش:

أمثل المنشورات التي ألقتها الطائرات والصواريخ للإعلان عن راديو المعلومات الذي كان يبث اللوم والنقد للنظام العراقي الحاكم.

ب. الاتهامات الموجهة من وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في خطابه أمام مجلس الأمن في الخامس من فبراير ٢٠٠٣ والتي قدم فيها صورا وتسجيلات تؤكد امتلاك العراق لأسلحة التدمير الشامل.

٣- استمالة القوات المسلحة العراقية:

ومنها المنشورات التي أقيمت على القوات المسلحة تنادي الجنود بعدم التعاون مع النظام والتفكير في العودة سالمين إلى أهلهم وأسرهم، ففي التاسع والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٢ أعلن البنتاجون أن طائرات تابعة للتحالف الأمريكي البريطاني أسقطت طنين من المنشورات فوق جنود العراق تحذر القوات العراقية من استخدام بطارياتها المضادة للطيران وتحمل العبارة الآتية:

"قبل أن تطلقوا النار على قوات التحالف فكروا في العواقب وعلى الجانب الآخر تبدو صورة لعائلة عراقية في وضع الحداد" مع عبارة "فكروا بعائلاتكم.. افعلوا ما يلزم للبقاء أحياء".

الحرب الإعلامية الأمريكية:

وفي تحول شامل في القطاعات العسكرية الأمريكية منذ منتصف يوليو ٢٠٠٢، قام وزير الدفاع دونالد رامسفيلد وكبار مساعديه بمراجعة المهام العسكرية وتأسيس دوائر جديدة لكي تصبح "حرب الإعلام" عنصرا مركزيا في أي حرب تخوضها الولايات المتحدة، ويتوقع البعض أن يبلغ هذا الجانب نفس درجة الأهمية التي تتمتع بها القنابل وقذائف المدفعية.

حرب المعلومات لها عنصران أثناء زمن الحرب حيث وسائل الاتصالات، وتوصيل المعلومات طرف فعال في الحرب النفسية.

ويعتبر العنصر الأول عسكريا بحثا، إذ يتضمن هجمات على اتصالات الرادار وأنظمة المعلومات الأخرى التي يعتمد عليها الخصم في تسيير قدراته

على القتال ويشمل هذا الصنف الحرب النفسية التقليدية مثل إسقاط منشورات أو بث إعلام دعائي بين وحدات الخصم.

أما العنصر الثاني فهو غير مباشر، ويتمثل في نشر معلومات عامة يحتاج إليها الشعب الأمريكي كي يعرف ما يجري خلال الحرب، كي يحدد على ضوءها موقفه، ومن المفترض أن تكون هذه المعلومات صحيحة.

ومع تبني هذه السياسة الجديدة، تتزايد مساحة الحدود الفاصلة بين المعلومات الحقيقية والأخبار من جانب، والعلاقات العامة والدعاية والحرب النفسية من جانب آخر، إذ تستهدف السياسة المتبعة بينهما الخصم ظاهريا، فإن ضحاياها سيكونون في الغالب هم الناخبون الأمريكيون.

وجربت أولى خطوات رامسفيلد في هذا الميدان الخطير العام ٢٠٠٢ الماضي حينما تم تشكيل "مكتب التأثير الاستراتيجي" التابع لوزارة الدفاع (البنيتاجون) وكانت إحدى مهام هذا المكتب المعلنة بث المعلومات الخاطئة والدعاية المضللة في الإعلام الخارجي والأجنبي لمساعدة الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب.

والهدف المعلن لهذا الإعلام الأجنبي، خصوصا في منطقتي الشرق الأوسط وآسيا، مثلما أكد المنتقدون، أنه في عصر الاتصالات الفورية بين كل أصقاع الكرة الأرضية تتمكن واشنطن من القيام بنشاطات الدعاية خارج الولايات المتحدة بدون أن يتم بث نفس الدعاية داخليا

ولمواجهة الاحتجاج الشعبي المتصاعد تجاه هذه السياسة أعلن رامسفيلد أن ذلك لم يكن إلا نتيجة لسوء الفهم فالبنيتاجون لم يكتب أبدا على الأمريكيين، كذلك تم إغلاق "مكتب التأثير الاستراتيجي" لكن هاجس السيطرة على الإعلام الشعبي وتكيفه لأهداف الحكومة لم يتم تلاشيه.

فخلال العام ٢٠٠٢ شكل رامسفيلد موقعا وظيفيا جديدا هو السكرتير الثاني المساعد ل"الخطط الخاصة" واعتبرت العبارة صيغة أنيقة خفية لعمليات التضليل

وسيكون المسئول على سياسة الخطط الخاصة في قمة بناء إداري يتم إنشاؤه باسم "حرب المعلومات".

وللوصول إلى ذلك تسلمت "القيادة الاستراتيجية الأمريكية" في الأول من أكتوبر ٢٠٠٢ الماضي وبشكل لم يثر ضجة جميع المسئوليات المتعلقة بالهجمات المعلوماتية على الصعيد العالمي، ولم تكن هذه الوكالة حتى ذلك التاريخ تركز على أي شيء عدا الأسلحة النووية، كذلك تم تحويل مهام القوة الجوية الثامنة التي كانت مكلفة بقيادة القصف الجوي والتي نفذت الحرب الجوية ضد ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، إلى أطراف أخرى كي تركز بشكل خاص على الهجمات المعلوماتية التي تنفذ على الصعيد الدولي.

وفي الوقت نفسه، عززت القوة البحرية الأمريكية جهودها ضمن إطار قيادي جديد يسمى "القيادة الحربية لشبكة القوة الجوية" بينما أصبحت خطط القدرات الاستراتيجية المشتركة التي أعدتها هيئة الأركان العسكرية العامة تتضمن معلومات لها نفس الأهمية في الميادين الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية.

وتعتبر خطة القدرات الاستراتيجية الموجه الرئيسي للحرب بالنسبة للقيادة العسكرية الأمريكية، فهي تنشئ ما يسمى بـ "الخيارات الرادعة والمرنة للمعلومات" بما يتعلق بالحروب على المستوى العالمي، مثل الحرب على الإرهاب، والخطط المنفصلة التي تهيب لمسارح حرب من جانب واحد مثل الحرب المحتملة على العراق.

ويمكن القول إن الوثائق الجديدة والتغيرات التنظيمية الكبيرة التي وقعت وراءها ركزت بالدرجة الأولى على مهام مثل التشويش الإلكتروني وتضليل أنظمة رادار الخصم وعرقلة شبكات القيادة والسيطرة لديه، وفعاليات من هذا النوع دفع إلى الأمام تلك الجهود التي ظلت جزءاً من تكتيكات الولايات المتحدة العسكرية لعقود كثيرة.

لكن تلخيصا لخطة القدرات الاستراتيجية ولمجموعة كبيرة من وثائق البنتاجون كشفت أن الأسلوب الجديد اشتمل كذلك على عناصر أخرى، مثل إدارة المعلومات الموجهة للجمهور، والجهود الهادفة للسيطرة على مصادر الوسط الإخباري، والتلاعب بالرأي العام، ملخص الخطة على سبيل المثال يتحدث عن "التضليل الاستراتيجي" وعن "عمليات التأثير" كأدوات أولية في حروب المستقبل.

وحسب توجيه آخر صدر من البنتاجون حول سياسة "حرب المعلومات" سيكون على القادة العسكريين أن يستعملوا "العمليات المعلوماتية" لرفع معرفة الجمهور، وكسب تأييد أكبر للسياسات الائتلافية والقومية وأهدافها لمواجهة الدعاية المضادة ومواجهة المعلومات الخاطئة التي تتسرب إلى وسائل الإعلام.

ووضعت كل من قيادتي القوة الجوية والقوة البحرية عنصر التضليل كواحد من خمس مهام تدخل ضمن حرب المعلومات، جنبا إلى جنب مع الهجوم الإلكتروني والحماية الإلكترونية والهجمات النفسية والقضايا التي تخص الرأي العام، ولكي يتم القيام بعمل جيد في ميدان التضليل، أصدرت هيئة الأركان العامة سياسة مشتركة للتضليل العسكري توجه الدوائر كلا على حدة كي تعمل بأداء مهامها أثناء السلم والحرب معا، وأمرت هذه الدوائر بشكل خاص القوة الجوية الأمريكية بتطوير نظرية وتقنيات أفضل لإدخال عمليات التضليل كجزء من أي خطط حربية.

ومن جانبها، بدأت القوة الجوية كرد فعل على تلك الأوامر بتعريف التضليل العسكري بأنه فعل يقوم بتوجيه الخصوم توجيهها خاطئا مما يجعلهم يتصرفون حسب أهداف الولايات المتحدة".

وليس هناك شيء خاطئ في السعي لتمثيل وجهة النظر الأمريكية بشكل عادل في الإعلام، داخل وخارج الولايات المتحدة، لكن القيام بذلك بشكل صحيح يتطلب انفتاحا أكثر وتخليا أكثر عن السرية غير الضرورية، إلا أن المشكلة

كمن في رؤية رامسفيلد لحرب المعلومات، إذ أنها تدفع إلى ما وراء التصور الذي يرى أن الأفكار الأمريكية والمعلومات يجب أن تتنافس مع أفكار ومعلومات الخصم على مستوى ساحة الحرب نفسها، فرؤية رامسفيلد من خلال مزجها بالمعلومات الموجهة للجمهور الأمريكي وعنصر التضليل بدأت تتحدر داخل الدوائر العسكرية نفسها فمن خلال برامجهم المنتظمة أوضحت أنه عند حدوث تدخل عسكري في العراق هناك خطر بأن يستعمل العراق أو منظمات إرهابية أسلحة كيميائية أو جراثومية قد تؤثر سلبا على المنطقة وقال المسئول: "لا نملك معلومات عن تهديدات محددة لكننا نعتقد مع ذلك بأن إصدار أمر بالرحيل إجراء اضطراري".

كما أمرت أستراليا دبلوماسيتها عبر موقعها على الإنترنت إلى "خطر وقوع هجوم من جانب العراق قد تستخدم فيه أسلحة كيميائية وبيولوجية في حال اندلاع المعارك". وأضافت: "إذا كنتم في الكويت فعليكم المغادرة بسرعة واغتنام استمرار وجود رحلات جوية". وأضاف البيان أن "أسر العاملين في السفارة غادرت الكويت".

وفي هذا المجال تستخدم ١٢٠ ساعة بث إذاعي في حربها النفسية كما أسقطت الطائرات الأمريكية ١٤ مليون منشور فوق العراق تحض العراقيين عسكريين ومدنيين على التمرد وعدم إطاعة أو أمر القيادة العراقية.

وقال سكان عراقيون أن الولايات المتحدة في إطار توسيعها لنطاق الحرب النفسية على العراق تبث برسائل بالفاكس إلى سكان بغداد تحضهم على مساعدة الجنود الأميركيين في حال نشوب حرب. وتضمنت الرسائل كذلك كيفية التقاط بث محطة إذاعة تابعة للجيش الأمريكي تبث إرسالها باللغة العربية.

ونقلت وكالة "رويترز" عن رسالة موجهة أنها تطلب من السكان في حال التقائهم بجندي فقد طريقة أو طيار ضربت طائرته من القوات المتحالفة أن يقدموا له كل ما يستطيعون توفيره من الماء أو الغذاء أو الرعاية الصحية إذا

كان يحتاجها، وإرشاده إلى الطريق أو إلى مكان آمن وأنهم سيلقون الشكر والمكافأة على ذلك.

ودعتهم رسالة أخرى إلى الاستماع فى وقت الأزمات إلى محطة إذاعة "راديو المعلومات" وأعطتهم طول الموجة التى يبث الإرسال عليها. أمطرت واشنطن العراق بمنشوراتها الدعائية لمدة شهر. وأسقطت الطائرات الأمريكية التى تراقب منطقة حظر الطيران فى جنوب العراق ملايين المنشورات على قواعد عسكرية تحض الجنود على عدم إطلاق النار على القوات الأمريكية وشنّت الولايات المتحدة كذلك حملة بالبريد الإلكتروني بعثت خلالها بالرسائل إلى مسؤولين عراقيين تحضهم على كشف أسلحة الدمار الشامل المزعومة وعدم الامتثال لأى أوامر باستخدامها.

وتمطر السماء فى جنوب العراق وشمالها بشكل مستمر منشورات تخاطب العراقيين والجنود منهم بشكل خاص وتحثهم على البقاء فى بيوتهم مع عائلاتهم والابتعاد عن "الطاغية صدام حسين" وتحدث أحد هذه المنشورات عن أن الرئيس العراقى يعيش فى ترف شديد. وتساعل المنشور مخاطبا الجندى العراقى "ياهما أفضل بالنسبة إليك عائلتك أم صدام؟"

ونقلت "واشنطن بوست" عن مسؤولين عسكريين أن المنشورات تعكس عمليا مخاوف الإدارة الأمريكية من استعداد الوحدات العسكرية العراقية للقتال دفاعا عن النظام كما خشوا أن يستعمل العراق فى الحرب أسلحته الكيماوية والبيولوجية ويقدم على تدمير آبار النفط واستخدام المواطنين كدروع بشرية لحماية القيادة العراقية.

ويخاطب أحد المنشورات الجنود العراقيين "إن أى وحدة عسكرية تقدم على استعمال سلاح دمار شامل ستواجه ردا عنيفا وسريعا من قوات الحلفاء. وسيعتبر قادة الوحدات العسكرية مسئولون فى حال استعمال أى من أسلحة

الدمار الشامل" وهذه بعض العينات من المعلومات والتصريحات التي أصدرتها وسائل الإعلام خلال هذه الفترة وسببت نوعا من البلبلة.

وبعد تسارع المؤشرات إلى أن العمليات العسكرية باتت مرتقبة خلال ساعات، وإعلان مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تلقي توصية أمريكية بالانسحاب من بغداد، نقل التلفزيون العراقي عن صدام قوله إن بلاده لم تعد تمتلك أسلحة دمار شامل، بعدما كان قد هدد بنقل الحرب إلى "أى مكان فى العالم" إذا نفذت الولايات المتحدة خططها للغزو. وأعرب مرة أخرى عن أمله ألا تندلع الحرب وقال: لسنا بحاجة إلى اختبار شجاعتنا وصمود شعبنا". لكنه شدد على رفض "تسليم العراق" فى حين أعلن وزير الخارجية ناجى صبرى رفض الإنذار الأمريكى الموجه إلى صدام بالتتحى أو مواجهة عواقب الخيار العسكرى.

وبعد سحب قوة مراقبة الحدود العراقية - الكويتية، أعلن ناطق باسم الجيش الكويتى أن وحدات أمنية كويتية ستستلم الجانب الكويتى من الشريط الحدودى المنزوع السلاح.

وتزامنت هذه الخطوة، مع التطورات المتسارعة على طريق الحرب، مع إجلاء دول عدة دبلوماسيها ورعاياها من العراق والكويت لاسيما الرعايا الأمريكيين والبريطانيين، وفى نيويورك، استبدل مجلس الأمن خطط الاجتماع لمناقشة الاقتراحات الفرنسية - الألمانية - الروسية بجلسة مغلقة لبحث خطط إجلاء المفتشين والموظفين الدوليين من العراق. واستبقت الدبلوماسية البريطانية - الأمريكية - الأسبانية الجلسة بإعلان التراجع عن طرح مشروع قرار الحرب للتصويت وذلك فى حملة تبرير لإغلاق النافذة الدبلوماسية ولوم مجلس الأمن واستفردت فرنسا.

ووضعت الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية الختم الأخير على الاستغناء عن المجلس والتفرد بقرار الحرب، واكتفيا بقرار الخيار العسكى الذى تضمنه القرار ١٤٤١ من وجهة نظرهما.

وكانت جولة اتصالات ثلث القمة الأمريكية - البريطانية - غير آبهة بمعارضة الرأى العام العربى والإسلامى والدولى للعمل العسكى الذى تزعم الولايات المتحدة شنه على العراق، واصفاً الموقف الأمريكى بأنه تسلط نتألم له والعمل العسكى بأنه غير مبرر فى أى حال".

ودعا الأمير نايف خلال لقاء مع عدد من الإعلاميين والصحفيين السعوديين فى مقر صحيفة "عكاظ" السعودية فى جدة إلى "التكاتف الوطنى لتجنب المملكة أى خطر أو ضرر، حتى تزول هذه السحابة السوداء عن للمنطقة". وأكد أهمية التعامل مع الظروف الحالية بروح المسؤولية الوطنية "لأن الظروف الراهنة تحملنا مسؤولية أكبر، وحض رجال الإعلام على تحمل مسؤوليتهم تجاه وطنهم فى مخاطبتهم الناس" وأضاف: "كل مواطن مسؤول وعليه أن يشارك فى درء الخطر عن بلاده والتضامن مع قيادته ودولته فى تجنب بلادنا أكبر قدر ممكن من آثار وسلبيات قد تنتج عن العمل العسكى المحتمل". وأشار إلى وجود أخطار على الملكة بسبب الأوضاع الحالية، وقال: "إن الخطر المائل يحتاج إلى أن نكون جميعاً يداً واحدة لا يجد فىنا الآخرون إلا القوة والصمود والاعتماد على الله".

الخاتمة

إن هذا الكتاب يؤكد على أن الإعداد والسير في طريق الحرب على العراق لم يبدأ ببدا الأزمة الأخيرة وعرض القضية على مجلس الأمن بل ولم يبدأ التفكير فيه عقب أحداث ١١ سبتمبر . ولكن بدأ التفكير فيه قبل ذلك بفترة كبيرة قد يكون منذ انتهاء حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران والتي انتهت لصالح العراق أو ببدا غزو العراق لدولة الكويت . وقد شجع على ذلك أن مزمنة حرب الخليج الثانية مع انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه وشعور الولايات المتحدة بسيادتها على دول العالم أجمع وامتلاكها لقدرات شاملة من سياسية واقتصادية وعسكرية غير مسبوقه جعلها تحس بالزهو والقوة التي تشعرها بأنها ليست في حاجة إلى العالم ولكن العالم هو الذي في حاجة إليها الشيء الذي أصابها بالتعالي والغطرسة وتناست ما كانت تتنادى به من قيم والتزامات بنشر الديمقراطية والحريات والمحافظة على حقوق الإنسان ونشر السلام واستبدلت بكل ذلك الدفاع عن مصالحها القومية فقط وكانت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بمثابة الزلزال الذي هز كل هذه القيم والمبادئ وأسقط كل مفاهيمها الاستراتيجية وشكك في آلياتها المستخدمة لتحقيق أهدافها ومصالحها نتيجة شعورها - ولأول مرة - بالتهديد المباشر لأنها القومي ومهاجمتها في عقر دارها بعد أن كانت هي التي تساعد على توفير الأمن والسلام لدول العالم .

واتخذ الإعداد للأزمة العراقية وإدارتها عدة اتجاهات متوازية . اتجاه باستخدام هيئة الأمم المتحدة (مجلس الأمن) للضغط على دولة العراق بهدف حصارها وإضعافها بالتحكم في اقتصادها والسيطرة على بترولها والتفتيش على أي أسلحة دمار شامل تمتلكها . واتجاه آخر يهدف إلى ردعها وتخويفها بجحافل من الحشود العسكرية على حدود للعراق وفي المياه الإقليمية حولها سواء البحر المتوسط أو الأحمر أو الخليج العربي أو المحيط الهندي . والاتجاه الثالث هو بالضغط على دول العالم لتأييدها سواء بالترهيب أو الترغيب بمبدأ أعلنته وهو "

من ليس معنا فهو ضدنا " ومارست ضغوطا هائلة على الدول العربية ودول
الجوار الجغرافي للعراق .

ونجد بكل أسف وحسرة الجانب الآخر العراقي وقد مارس نفس سياسته
العقيمة التي اتبعها خلال الإعداد لحرب الخليج الثانية وإدارتها . سياسة
الشعارات والأحلام غافلا ومتناسيا المتغيرات العالمية والإقليمية ورافضا
ومتعاليا عن كل النصائح التي توجهها الدول الصديقة متجاهلا كل الثوابت
والدلائل التي تؤكد أن التهديدات التي يواجهها هي تهديدات حقيقية وأن الحرب
لا محالة إذا استمرت في موقفها المتعنّت فسرعان ما تخبطت في قراراتها
وترددت في تنفيذها فتأتي متأخرة وفي غير موضعها، رفضت لجان التفتيش ثم
قبلت بها وفتحت أراضيها ومنتشاتها على مصراعيها للتفتيش، رفضت التفتيش
الجوي ثم عادت وقبلته مما زاد من أعدائها وأضعف من موقف أصدقائها
وخاصة الدول العربية التي هاجمتهم ولم تقدر ظروفهم الصعبة التي تسببت في
خلقها مما أدى إلى إضعاف الموقف العربي العام أمام الولايات المتحدة والعالم
أجمع . كل هذا يبين بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه الأزمة أظهرت أن هناك
جانبا يعمل بجد وبتخطيط متكامل ويحشد طاقاته وقدراته الشاملة للعمل ضد
العراق في الوقت الذي كان فيه الجانب الآخر وهو العراق لاهيا في خيالاته
وأحلامه مستتبعا تطور هذه الأزمة إلى حرب ومتهاوننا بكل ما يحيق به من
مخاطر وأضرار .

وأخيرا شهرت أمريكا الحرب على العراق متجاهلة أو متحدية المعارضة
الشديدة التي واجهتها من معظم دول العالم وخاصة من حلفائها الأوروبيين
(فرنسا وألمانيا وبلجيكا) بجانب روسيا الاتحادية والصين ودول كثيرة أخرى في
العالم وعدم موافقة مجلس الأمن وإعلان الدول العربية - بالرغم من ظروفها -
رفض الحرب كحل للأزمة وعدم المشاركة فيها هذا بجانب معارضة الرأي
العالمي وكذا الرأي العام الأمريكي والبريطاني والتعبير عن هذا الرفض
بالمظاهرات وبتحرك بعض الجماعات من شتى دول العالم ومن أمريكا

توجيهين للعراق للتضامن مع شعبه ضد الحرب، وبالرغم من رفض أمريكا لانصياع لهذا الإجماع غطرسة واستعلاءً، ولكن هذا الموقف الدولي المعارض لاستخدام القوة في حل المشاكل وتفضيل الحلول السلمية يعني أن العالم يرفض هذه الهيمنة الأمريكية ولو اختلفت الأسباب والدوافع والمصالح وربما تكون هذه المعارضة نواة لعمل يسعى إلى إعادة تشكيل النظام العالمي أحادي القطبية مرة أخرى إلى نظام آخر تتعدد فيه الأقطاب خالياً من أسلحة التدمير الشامل ومن الترسنات النووية وخاصة في المناطق الحساسة كمنطقة الشرق الأوسط وربما تكون هذه الحرب دافعا للولايات المتحدة والعالم لحل المشكلة الفلسطينية بإيجاد دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس الشريف .

وإلى دراسة قادمة للحرب البرجماتية التي شنت على العراق لمعرفة تفاصيل أحداثها ونتائجها البعيدة .

لحق رقم (١)

النص الكامل للقرار رقم ١٤٤١

يما يلي ترجمة حرفية لنص القرار الأمريكي البريطاني عن العراق الذي أقره
جلس الأمن يوم ٢٠٠٢/١١/٨:

إن مجلس الأمن إذ يشير إلى قراراته السابقة ذات الصلة ولا سيما قراراته
٦٦١ (١٩٩٠) "المؤرخ السادس من آب (أغسطس عام ١٩٩٠ و٦٧٨ (١٩٩٠) المؤرخ
٢٩ من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠ و٦٨٦ (١٩٩١) المؤرخ الثاني
من آذار (مارس) ١٩٩١ و٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ الثالث من نيسان (أبريل)
١٩٩١ و٦٨٨ (١٩٩١) المؤرخ الخامس من نيسان (أبريل) ١٩٩١ و٧٠٧
(١٩٩١) للمؤرخ ١٥ من آب (أغسطس) ١٩٩١ و١٥٧ (١٩٩١) المؤرخ ١١
من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩١ و٩٨٦ (١٩٩٥) للمؤرخ ١٤ من نيسان
(أبريل) ١٩٩٥ و١٢٨٤ (١٩٩٩) للمؤرخ ١٧ من كانون الأول (ديسمبر)
١٩٩٩ وكل بيانات رئيسة ذات الصلة وإذ يشير أيضاً إلى قراره ١٣٨٢
(٢٠٠١) المؤرخ ٩٢ من تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١ وعزمه تنفيذه تنفيذاً
كاملاً.

وإذ يدرك الخطر الذي يشكله عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن
وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الطويلة المدى على السلام والأمن
الدوليين وإذ يشير إلى أن قراره ٦٧٨ (١٩٩٠) فوض الدول الأعضاء استخدام
كل السبل اللازمة لدعم وتنفيذ قراره ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ الثاني من آب
(أغسطس) ١٩٩٠ وكل القرارات ذات الصلة اللاحقة للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠)
ولإعادة السلام والأمن الدوليين في المنطقة .

وإذ يشير أيضاً إلى أن قراره ٦٨٧ (١٩٩١) فرض التزامات على العراق
كخطوة ضرورية لتحقيق الهدف المعلن لاستعادة السلام والأمن الدوليين في
المنطقة وإذ يأسف أن العراق لم يقدم كشفاً دقيقاً شاملاً نهائياً ومكتملاً كما يقضى

القرار ٦٨٧ (١٩٩١) عن كل جوانب برامجه لتطوير أسلحة الدمار الشامل والصواريخ ذاتية الدفع التي لها مدى يزيد على ١٥٠ كيلو متراً وكل ما يحوز من مثل هذه الأسلحة ومكوناتها ومنشآت إنتاجها ومواقعها وكذلك كل البرامج النووية الأخرى ومنها أى برنامج يزعم أنه لأغراض غير متصلة بالمواد المستخدمة فى صنع الأسلحة وإذ يأسف مجدداً أن العراق عرقل مراراً الوصول الفوري غير المشروط وغير المقيد إلى مواقع حددتها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ولم يتعاون تعاوناً كاملاً غير مشروط مع مفتشى الأسلحة التابعين للجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية كما يقضى القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وأوقف فى نهاية الأمر كل تعاون مع اللجنة والوكالة فى عام ١٩٩٨.

وإذ يأسف لما كان منذ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٩٨ من غياب عمليات المراقبة والتفتيش والتحقق الدولية فى العراق كما تقضى القرارات ذات الصلة لأسلحة الدمار الشامل والصواريخ الذاتية الدفع على الرغم من مطالب المجلس المتكررة أن يوفر العراق وصولاً فورياً غير مشروط وغير مقيد للجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش التى أنشئت فى القرار ١٢٨٤ (١٩٩١) لتكون خلفاً للجنة الخاصة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية وإذ يأسف للأزمة الممتدة التى أعقبت ذلك فى المنطقة ومعاناة الشعب العراقي.

وإذ يأسف أيضاً أن حكومة العراق لم تمثل لالتزاماتها تنفيذاً للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) فيما يتعلق بالإرهاب وتنفيذاً للقرار ٦٨٨ (١٩٩١) للكف عن قمع سكانه المدنيين وتيسير وصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى كل من يحتاجون إلى المساعدة فى العراق وتنفيذاً للقرارات ٦٨٦ (١٩٩١) و٦٨٧ (١٩٩١) و١٢٨٤ (١٩٩١) لإعادة الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الأخرى الذين يحتجزهم العراق بغير وجه حق أو التعاون فى الوقوف على مصيرهم وإعادة الممتلكات الكويتية التى استولى عليها العراق بغير وجه حق.

وإذ يشير إلى أنه في قراره ٦٨٧ (١٩٩١) أعلن المجلس أن وقف إطلاق النار سيقوم على أساس قبول العراق بنود ذلك القرار ومنها الالتزامات على عراق المتضمنة فيه وإذ يعقد العزم على ضمان الامتثال الكامل والفوري لعراق دون شروط أو قيود للالتزامات بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وغيره من لقرارات ذات الصلة.

وإذ يشير إلى أن قرارات المجلس تشكل المعيار الأساسي للحكم على امتثال العراق وإذ يشير إلى أن أداء لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش بوصفها خلف اللجنة الخاصة وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمهامها بفعالية أم ضرورية لتنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

وإذ ينوه إلى أن الرسالة المؤرخة ١٦ من أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٢ من وزير خارجية العراق والموجهة إلى الأمين العام خطوة أولى ضرورية نحو تصحيح إحجام العراق المستمر عن الامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة.

وإذ ينوه أيضاً إلى الرسالة المؤرخة الثامن من تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٢ من الرئيس التنفيذي للجنة المراقبة والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الفريق (عامر السعدي) من الحكومة العراقية والتي تبين الترتيبات العملية متابعة لاجتماعهم في فيينا والتي هي شروط ضرورية لاستئناف عمليات التفتيش في العراق من جانب لجنة المراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي تعرب عن بالغ القلق لإحجام حكومة العراق المستمر عن تقديم ما يؤكد الترتيبات المنصوص عليها في تلك الرسالة .

وإذ يؤكد مجدداً التزام كل الدول الأعضاء بسيادة العراق والكويت والدول المجاورة وسلامة أراضيها وإذ يشيد بالأمين العام وأعضاء جامعة الدول العربية وأمينها العام على جهودهم في هذا الشأن.

وإذ يعقد العزم على ضمان الامتثال التام بقراراته فإنه عملاً بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة:

١ - يقرر أن العراق ارتكب وما زال يرتكب مخالفة مادية لالتزاماته بموجب القرارات ذات الصلة ومنها القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١ وبوجه خاص من خلال إحجام العراق عن التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وإكمال الخطوات المطلوب اتخاذها بموجب الفقرات من ٨ إلى ١٣ من القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١.

٢ - يقرر مع تسليمه بالفقرة الأولى بعاليه أن يمنح العراق من خلال هذا القرار فرصة أخيرة للإذعان لالتزاماته الخاصة بنزع السلاح بموجب قرارات المجلس ذات الصلة وعلى ذلك فإنه يقرر إنشاء نظام تفتيش معزز لإنجاز عملية نزع السلاح التي نص عليها القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١ وما تبعه من قرارات المجلس على نحو كامل يمكن التحقق منه.

٣ - يقرر أنه يتعين على حكومة العراق لبدء الامتثال لالتزاماتها في مجال نزع السلاح بالإضافة إلى الإقرارات نصف السنوية المطلوبة أن يقدم إلى لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجلس في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوماً من تاريخ هذا القرار إقراراً كاملاً ومكتملاً على أن يكون مقبولاً ودقيقاً وفقاً للأوضاع الحالية بجميع جوانب برامجها الرامية لتطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وصواريخ ذاتية الدفع وغيرها من نظم الإطلاق مثل الطائرات التي تعمل بدون طيار بما في ذلك كل ما لديه بالفعل من تلك الأسلحة ومواقعها المحددة ومكوناتها وأجزاء مكوناتها والمخزونات من المركبات (الكيميائية والبيولوجية) وما يتصل بذلك من مواد ومعدات ومواقع وأنشطة منشآت البحوث والتطوير والإنتاج وكذلك كل البرامج والبيولوجية والنووية الأخرى بما فيها أي برامج تزعم أنها مخصصة لأغراض غير ذات صلة بإنتاج الأسلحة أو المواد الخاصة بها.

٤ - يقرر أن أي إقرارات كاذبة أو إخفاء معلومات من الإقرارات التي يقدمها العراق تنفيذاً لهذا القرار وإحجام العراق في أي وقت عن الإذعان لهذا القرار والتعاون التام في تنفيذه يشكل خرقاً مادياً آخر لالتزامات العراق وسيتم إبلاغ المجلس به لتقييمه وفق الفقرة الحادية عشرة والثانية عشرة أدناه.

٥ - يقرر (المجلس) أنه يتعين على العراق أن يوفر للجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول على الفور ودون عقبات أو شروط أو قيود إلى جميع المناطق والمنشآت والمباني والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي تريان تفتيشها وكذلك أن يسمح لأفراد لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية على الفور ودون معوقات أو قيود بأن يقابلوا على انفراد جميع المسؤولين وغيرهم من الأشخاص الذين يريدون مقابلتهم على النحو أو في المكان الذي تختاره اللجنة أو الوكالة تنفيذاً لأي جانب من جوانب مهامهم وفضلاً عن ذلك يقرر (المجلس) أن يوسع لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية حسب تقديرهما إجراء المقابلات داخل العراق أو خارجه أو تسهيل سفر الشخص المرغوب في مقابلته هو وأسرته إلى خارج العراق وأن تتم مثل تلك المقابلات دون حضور أو مراقبة من الحكومة العراقية ويأمر لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش ويطلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية استئناف عمليات التفتيش خلال ما لا يتجاوز ٤٥ يوماً من تبني هذا القرار وإبلاغ المجلس بأحدث التطورات بعد ذلك بستين يوماً.

٦ - يوافق على الرسالة المؤرخة الثامن من أكتوبر عام ٢٠٠٢ من الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الفريق (عامر السعدي) من الحكومة العراقية المرفقة طيه ويقرر أن محتويات الرسالة ملزمة للعراق.

٧ - يقرر (المجلس) أنه في ضوء ما قام به العراق من تعطيل لوجود لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية الذرية في البلاد لفترة طويلة وحتى تنجزا المهام المحددة في هذا القرار والقرارات السابقة فإنه ينشئ الإجراءات المعدلة أو الإضافية التالية بغض النظر عن أى تفاهات سابقة لتسهيل عملهما في العراق تقوم لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية الذرية باختيار الأفراد العاملين في فرق التفتيش التابعة لهما وضمان أن تكون هذه الفرق مكونة من أكثر الخبراء المتاحين خبرة وتأهيلاً أن يتمتع كل موظفي لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في معاهدة الامتيازات والحصانات للأمم المتحدة واتفاقية الامتيازات والحصانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية تتمتع اللجنة والوكالة بحقوق الدخول دون معوقات إلى العراق والخروج منه والحق في حرية الانتقال على الفور ودون قيود إلى مواقع التفتيش ومن تلك المواقع والحق في تفتيش أى مواقع ومبان بما في ذلك الدخول دون أي قيود إلى المواقع الرئاسية بغض النظر عن بنود القرار ١١٥٤ لعام ١٩٩٨. تتمتع اللجنة والوكالة بالحق في أن يزودهما العراق بأسماء جميع الأفراد المرتبطين ببرامج العراق الخاصة بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية والصواريخ الذاتية الدفع ومنشآت البحوث والتطوير والإنتاج المتصلة بهذه البرامج ضمان سلامة منشأة اللجنة والوكالة عن طريق حراسة أمنية كافية من الأمم المتحدة .. تتمتع اللجنة والوكالة بالحق من أجل تجميد موقع مزعم تفتيشه في إعلان مناطق محظورة بما في ذلك المناطق المحيطة وممرات الانتقال التي سيعطل فيها العراق حركة الانتقال البري والجوي حتى لا يتم تغيير شئ أو أخذ شئ من الموقع الذي يجري تفتيشه... تتمتع اللجنة والوكالة بالحق أن تستخدم بحرية ودون قيود الطائرات ذات الأجنحة الثابتة أو المتحركة بما في ذلك طائرات الاستطلاع التي تعمل بطيار أو بدون طيار والهبوط بهذه الطائرات في البلاد .. يكون للجنة والوكالة الحق

بناء على تقديرهما وجاهدهما في إزالة أو تدمير أو إبطال مفعول كل الأسلحة المحظورة وأنظمتها الفرعية ومكوناتها وسجلاتها والمواد الخاصة بها وكل ما له صلة بها على أن يتم ذلك بصورة يمكن التحقق منها ويكون لها الحق في مصادرة أو إغلاق أى منشآت أو معدات خاصة بإنتاج مثل هذه الأسلحة .. ويكون للجنة والوكالة الحق في أن تستوردا وتستعملا بحرية أى معدات أو مواد لعمليات التفتيش وأن تصدرا وتصدرا إلى الخارج أى معدات أو مواد أو وثائق تضعان أيديهما عليها خلال عمليات التفتيش دون تفتيش موظفي الوكالة أو اللجنة لو أى أمتعة رسمية أو شخصية.

٨ - يقرر (المجلس) أنه يتعين على العراق ألا يقوم أو يهدد بالقيام بأعمال عدائية موجهة إلى أى فرد من ممثلي الأمم المتحدة أو العاملين بها أو ممثلي أى دولة عضو يقوم بعمل ما تنفيذاً لأي قرار من قرارات مجلس الأمن .

٩ - يطلب (المجلس) من الأمين العام أن يخطر العراق على الفور بهذا القرار وهو منزم للعراق ويقرر أنه يتعين على العراق خلال سبعة أيام من ذلك الإخطار أن يعلن عزمه الامتثال التام لهذا القرار ويطلب أيضاً أن يتعاون العراق تعاوناً فورياً نشطاً وغير مشروط مع اللجنة والوكالة .

١٠ - يطلب (المجلس) من جميع الدول الأعضاء تقديم دعمها الكامل للجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية في القيام بمهامهما بما في ذلك من خلال توفير أى معلومات بخصوص برامج محظورة أو جوانب أخرى لمهامهما بما في ذلك محاولات العراق منذ عام ١٩٩٨ لاكتساب مواد محظورة ومن خلال التوصية بالمواقع التي يتعين تفتيشها والأشخاص الذين يجب استجوابهم وشروط مثل هذه الاستجوابات والبيانات التي ينبغي تجميعها وإبلاغ نتائج ذلك إلى المجلس عن طريق اللجنة والوكالة .

١١ - يوجه (المجلس) المدير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إبلاغ المجلس على الفور بأي تدخل من جانب العراق في أنشطة التفتيش وكذلك أي تقصير من جانب العراق في الامتثال للالتزامات المتصلة بنزع السلاح بما في ذلك التزاماته المتعلقة بأعمال التفتيش بموجب هذا القرار .

١٢ - يقرر المجلس أن يجتمع على الفور لدى تلقيه تقريراً عملاً بالفقرة الرابعة أو ١١ أعلاه من أجل دراسة الموقف والحاجة إلى الامتثال التام بكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لاستعادة السلام والأمن الدوليين.

١٣ - يعيد إلى الأذهان في هذا السياق أن المجلس حذر العراق مراراً من أنه سيواجه عواقب وخيمة من جراء انتهاكاته المتواصلة للالتزامات.

١٤ - يقرر المجلس أن يبقى المسألة قيد نظره.

ملحق رقم (٢)

انتشار القوات الأمريكية والمتحالفة في منطقة الخليج.

أعداد القوات الأمريكية

حوالي ٢٤٠ ألف وقد يصل إلى ٣٠٠ ألف جندي

أعداد القوات البريطانية

٢٦,٠٠٠ جندي (الفرقة الأولى المدرعة، اللواء ٧ مدرع البريطاني)

أعداد القوات الإستراتيجية

جيش - وحدات خاصة.

القوات البرية الأمريكية:

- مركز القيادة المتقدم بدولة قطر
- الفيلق الخامس
- الفيلق الثالث - الكويت
- الفرقة ٣ مشاة ميكانيكية ١٥,٠٠٠ جندي
- ٣٧٠٠ جندي - وحدات معاونة ٤٠٠٠ جندي
- كتيبة ٩٤ مدربين، كتيبة ٥٤ / لواء ٣٠ مهندسين
- التسليح الدبابة ١ م أ ١ - المركبة.
- كتيبة ١٥..... - ٢٢ ل إشارة - فرح ...
- البرادلي - مدفعية عيار ١٥٥مم
- لواء ١١ هيلكوبتر - ل ١٨ شرطة عسكرية
- طائرات أباتشي وبلاك هوك
- الفرقة ١٠ جبلية
- الفرقة ١٠١ محمولة جواً - ٢٠٠٠ جندي (٣ لواءات - لواء جوى - وحدات معاونة - لواء ١٣٠ مهندسين ٢٧٠ هيلكوبتر (٢ كتائب).
- الفرقة ٨٢ محمولة جواً - ٥٠٠٠ جندي.

- وحدات مشاة أسطول "وحدات عمليات خاصة ٤٥,٠٠٠ جندي.
- الفرقة ١ مشاة أسطول
- لواء ٢ مشاة أسطول ٧٠٠٠ جندي
- المرفق ١ : الخطة الزمنية لوصول القوات إلى منطقة الخليج.
- المرفق ٢ : انتشار القوات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.
- الانتشار الجوي في منطقة الخليج وما جاورها.

القوات البحرية الأمريكية قيادة الأسطول الخامس (المنامة البحرين)

- ١ - تمركز غير دائم للوحدات البحرية في البحرين.
- ٢ - قيادة الأسطول الخامس تتحكم في أكثر من ٢٠ سفينة تتجول في المنطقة وعلى ظهرها ١٥٠٠ فرد بحري بالإضافة إلى ١٠٠٠ فرد بحري على البر.

قاعدة ديبجو جارسيا (المحيط الهندي) يتمركز فيها:

- ١ - السرب الثاني سفن نقل حربي (تمركز مسبق).
- ٢ - السرب الرابع سفن نقل حربي (تمركز مسبق).
- ٣ - سفينة المستشفى الأمريكية كومفارت
- ٤ - الوحدات الجوية.
- جناح الانتشار الجوي رقم ٤٠.
- سرب إعادة تموين بالجو (انتشار جوي)
- السرب رقم ٤٠ تأمين إداري (انتشار جوي)
- مجموعة الانتشار الجوي رقم ٦٠.
- مجموعة الانتشار الجوي رقم ٤٦.

الانتشار للقوات الجوية المتحالفة لشن الحرب المحتملة على العراق
 بانتهاء مرحلة الحرب في أفغانستان كانت تمرکزات القوات الجوية
 للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في منطقة الصراع الأمريكي العراقي
 كالآتي:

الأفراد	أنواع الطائرات	الوحدات	التمرکز
١٤٠٠	F ١٥- E Eagle F ١٦ Falcon A ١٠ Thunderbolt	المجموعة الجوية ٣٣٢ مجموعة الاتصالات القتالية رقم ٣ السرب ٩ مخابرات بطارية صواريخ باتريوت	قاعدة أحمد الجابر الجوية (الكويت)
	C ١٣٠ A ١٠ Thunderbolt Tornado	المجموعة الجوية ٣٨٦ السرب ١١٨ قتال السرب ٤١ حرب إلكترونية السرب ٧١ بحث وإنقاذ السرب ٢ معاونة قريبة بطارية صواريخ باتريوت وحدات بريطانية	قاعدة على السالم الجوية (الكويت)
١٩٠٠		مجهزة لاستقبال المقاتلات طراز F-١٦	قاعدة الشيخ عيسى الجوية (البحرين)
٣٣٠٠	B ٥٢	المجموعة الجوية ٣٧٩ وتشمل: الأسراب ٤٤ ، ٣٤٠ قاذفة الأسراب ٤٣٤ ، ٩١١	قاعدة العديد الجوية (قطر)

	KC ١٠ & KC ١٣٥ E ٨ C	إعادة ملء الجناح الجوي ٩٣ حرب إلكترونية	
٥٠٠٠	F ١٥C, F ١٥E, F-١٦ RC ١٣٥ E ٣, U ٢ KC ١٣٥, KC ١٠ HC ١٣٠ C-٢١	الجناح الجوي ٣٦٣ ويشمل: الأسراب ٦٧، ٣٩٠، ٥٢٤، ٤٥٧ قتال. سرب قيادة وسيطرة. الأسراب ٣٨، ٩٩ استطلاع السرب ٩٢ إعادة ملء السرب ٤٣ (بريطاني) ٢ بطارية صواريخ باتريوت	قاعدة الأمير سلطان الجوية (السعودية)
٥٠٠	KC ١٠	الجناح الجوي ٣٨٠ الأسراب ٧٦٣، ٩٠٨ إعادة ملء الجناح ٩ استطلاع	قاعدة الظفرة الجوية (الإمارات العربية المتحدة)
١٣٠٠	C ١٣٠ KC ١٣٥	سرب / الأسطول الجوي ٧٦٣ السرب ٤٤١ إعادة ملء سرب / الأسطول الجوي ١٨٩ الجناح الجوي ٣٢٠	مطار السيب الدولي (عمان)

٣٠٠٠	C ١٣٠ B ١ B ١ Lancer Bomber	القاعدة الأم للجناح الجوي ٣٠٥ الجناح الجوي ٢٨ قاذفات وحدات بريطانية وحدات رادار إنذار جوي	قاعدة ثمرت الجوية (عمان)
١٧٠٠	C ١٣٠ F ١٥ C, F ١٦ Falcon GR ٣ KC ١٣٥ EA ١N AWACS	الجناح الجوي ٣٩ الأسراب ٥٥ ، ٤ ، ١٧٥ ، ٩٤ قتال أسراب بريطانية	قاعدة أنجيرليك الجوية (تركيا)
	F ١٦ Falcon A ١٠ Thunderbolt	القاعدة الأم للجناح الجوي ٥٢ مقاتل ويشمل: الأسراب ٢٢ ، ٢٣ ، ٨١ قتال السرب ٦٠٦ قيادة وسيطرة أسراب دعم فني وإداري	قاعدة سبانجد أهليم الجوية (ألمانيا)

ومع تصاعد وتيرة الحملة الأمريكية على العراق صدرت الأوامر لوحدات القوات الجوية الموضحة فيما يلي لإعادة التركز من قواعدها بالولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة الخليج وشرق أوروبا.

أنواع الطائرات	الوحدات	القاعدة الأم	التشكيل
F ١٥ C Eagle Fighters	الأسراب ٢٧ ، ٧١ ، ٩٤ قتال أسراب دعم فني وإداري	قاعدة لانجلى الجوية فرجينيا	الجناح الأول قتال
F ١٥ E Strike Eagle	الأسراب ٣٣ ، ٣٣٣ قتال أسراب دعم فني وإداري	قاعدة سيمور جونسون الجوية نورث كارولينا	الجناح الرابع قتال
F-١١٧ A Nighthawk Stealth	الأسراب ٨ ، ٩ قتال	قاعدة هولومان الجوية نيوميكسكو	الجناح ٤٩ قتال
B ٢ Spirit Stealth	الأسراب ٣٢٥ ، ٣٩٣ قاذفات ١٤ سرب دعم فني وإداري	قاعدة وايتمان الجوية	الجناح ٥٠٩ قاذفات
B ١ B	الأسراب ٣٤ ، ٣٧ قاذفات أسراب دعم فني وإداري	قاعدة السوروث الجوية سوٲ داكوتا	الجناح ٢٨ قاذفات
RC ١٣٥ Rivet Joint	٨ أسراب طيارين، لملاحين، أفراد صيانة، ضباط حرب إلكترونية، وآخرين	قاعدة أوفوت الجوية نبراسكا	الجناح ٥٥ استطلاع
Cav Predator	السرب ١١ استطلاع	قاعدة نلس الجوية نيفادا	سرب/ الجناح ٥٧ استطلاع

Ac ١٣٠ Gunships		مطار هيرلبيرت فلوريدا	الجناح ١٦ عمليات خاصة
Kc ١٠ C • Galaxy	الأسراب ٦ ، ٩ إعادة ملء ٢ سرب نقل جوى	قاعدة ترافس الجوية	الجناح ٦٠ تحركات جوية
KC ١٣٥	السرب ٩١ إعادة ملء	قاعدة ماكديل الجوية فلوريدا	الجناح السادس تحركات جوية
C ١٣٠	الأسراب ٤١ ، ٢ نقل جوى	قاعدة بوب الجوية نورث كارولينا	الجناح ٤٣ نقل جوى
HC ١٣٠	السرب ٧١ إنقاذ	قاعدة مودى الجوية جورجيا	الجناح ٣٤٧ إنقاذ
E ^ C Joint Stars		قاعدة روبنز الجوية جورجيا	الجناح ١١٦ سيطرة

كما صدرت الأوامر لعدة وحدات من القوات الجوية البريطانية لتعيد تمركزها أيضا إلى منطقة الخليج، حيث قدرت تلك القوات بحوالى ١٠٠ طائرة و ٧٠٠٠ فرد، كما تحرك أيضا ولفس الغرض سرب مقاتل من القوات الجوية الأسترالية مكون من ١٤ طائرة من طراز F/A-١٨ Hornet بجانب ثلاث طائرات نقل من طراز C-١٣٠.

وبإضافة للوحدات المحمولة على مجموعة حاملات الطائرات الأمريكية
والبريطانية وكذا تلك المرافقة للتشكيلات البرية والمحمولة جواً أصبحت القوات
المتحالفة فى وضع يسمح لها بتنفيذ حملة جوية تضمن النجاح خلال عملية
الغزو لدولة العراق.

(ملحق ٣)

القدرات العسكرية العراقية قبل بدء الحرب عام ٢٠٠٣

<p>القدرات العسكرية في إطار الحظر</p> <p>٤٢٩,٠٠٠ مقاتل (عاملة)</p> <p>٦٥,٠٠٠ مقاتل (احتياط)</p> <p>(يستدعى منها بصفة دورية ومستمرة ١٠٠,٠٠٠ مقاتل)</p> <p>١٠٠,٠٠٠ مقاتل الجيش الشعبي</p> <p>١٥,٠٠٠ قوات الأمن</p> <p>٢٠,٠٠٠ قوات حرس حدود</p> <p>١٠,٠٠٠ : ١٥,٠٠٠ شباب فدائيو</p> <p>صدام</p>	<p>القدرات العسكرية قبل عاصفة الصحراء</p> <p>١,٠٠٠,٠٠٠ مقاتل</p> <p>(عاملة)</p> <p>٤٨,٠٠٠ مقاتل</p> <p>(احتياطي)</p> <p>٦٥٠,٠٠٠ مقاتل</p> <p>(الجيش الشعبي)</p>	<p>إجمالي القوات المسلحة</p>
<p>٣٧٥,٠٠٠ مقاتل (١٠٠,٠٠٠ مستدعى)</p> <p>٧ فيالق</p> <p>٢٤ فرقة (٧٢ لواء)</p> <p>قوات الحرس الجمهوري (استكملت على حساب قوات الجيش)</p> <p>٢٣٠٠ دبابة (ت ٦٢/٥٥ ت</p>	<p>٨٠٠,٠٠٠ مقاتل</p> <p>٨ فيالق (٤٧ فرقة) منها: (٤٢ فرقة مشاة / ميكانيكية - ٥ فرق مدرعة)</p> <p>قوات الحرس الجمهوري</p> <p>٥ فرق تشكيل خاص</p> <p>قوات خاصة (حولي ٢٠ فوج)</p>	<p>القوات البرية:</p>

<p>٧٢ ت ٥٩ (٩٠٠ عربة قتال مدرعة ح/١/) BMB ٢٠٠٠ عربة نقل جند مدرعة ١٨٠٠ قطعة مدفعية مجرورة ١٥٠ قطعة مدفع ذاتي الحركة ١٥٠ قاذف صواريخ هاونات أعيرة مختلفة ٦ قواذف صواريخ ، ٢٧ صاروخ سكود بي</p>	<p>٥٥٠٠ دبابة ٧١٠٠ عربة مدرعة ٣٠٠٠ قطع مدفعية ٢٠٠ قطعة قذف صاروخية ٢١٠٠ قطع هاون ٧ لواءات صواريخ أرض / أرض فروج ، سكود بي إس إس ٢١ إستروس بالإضافة إلى صواريخ معدلة في العراق طراز الحسين</p>	<p>التسليح : الدبابات :</p>
<p>٣٥,٠٠٠ مقاتل (منهم ١٧,٠٠٠ دفاع جوى) أصبح تمركز القوات الجوية خارج مناطق الحظر ما بين دائرتي عرض ٢٦-٣٣ ما هو داخل مناطق الحظر تم خزنة لا يتحرك . ١٣٠ طائرة مقاتلة / قاذفة (٦-٨) قاذفة قتال ثقيلة ١٨٠ طائرة مقاتلة</p>	<p>٤٠,٠٠٠ مقاتل منهم : (١٠,٠٠٠ دفاع جوى) ٢٢ قاعدة جوية ، ١٨ مطار ٥١٧ طائرة قتال (٢٧٤ طائرة هجوم أرض ٢٢٢ مقاتلات ٢٠ قاذفة قتال ٦٢ طائرة نقل جوي)</p>	<p>القوات الجوية : القوة البشرية</p>

<p>عدد من طائرات الاستطلاع الجوى ٢ طائرة حرب إلكترونية طائرات نقل ومواصلات (طائرة تدريب) ٥٠٠ طائرة (١٢٠ طائرة هليكوبتر هجومية (BO-١٠S) ٣٥٠ طائرة نقل ومواصلات .</p>	<p>٢٠٠كتيبة صواريخ أرض / جو ٤٤٧ طائرة (١٦٠) هيلوكبتر مسلح ١١٢ طائرة قتال هجومى - ١٧٥ طائرة نقل متنوعة</p>	<p>التسليح طيران الجيش</p>
<p>٢٠٠٠ مقاتل البصرة الزبير ٢ فرقاطة ٣ سفن إنزال بحرى زوارق صواريخ طراز osal ٥ زوارق دورية (خارج الخدمة) ٨٠ زورق مرور خفيف ٤ سفن كاسحة ألغام ٣ سفينة إسناد</p>	<p>٥٠٠٠ مقاتل أم قصر البصرة ٦ قطع بحرية كبيرة (خارج العراق) عدد من لنشات الصواريخ ولنشات الحراسة والمرور</p>	<p>القوات البحرية : القوات البشرية القواعد البحرية القوة البحرية</p>

وقد تمكنت القيادة العراقية فى فترة التحضير للهجوم على العراق إلى زيادة قواتها البرية إلى ٥٢ فرقة متنوعة ولكنها منيت بخسائر فادحة بعد الحرب.

إن الصناعات الحربية العراقية لم يعد ممكناً أن تعمل بكفاءة حيث دمر جزء منها في الحروب وعدم القدرة على الحصول على خامات ، ولا يمكنها أن تحقق اكتفاءها الذاتي أو إصلاح وصيانة معداتها ، مع عدم وجود برامج تطوير الأسلحة أو حتى صيانتها .

والجدول المرفق يوضح المؤسسات الصناعية الحربية العراقية :

- صناعة الدبابات : مصنع تجميع دبابات يعمل بترخيص من بولندا .
- صناعة المدافع : مجمع سعد الهندسى (تصنيع هاونات ١٢٢م ، صواريخ طراز أبابيل وأجهزة بصرية وأجهزة تنشين للدبابات والمدافع) .
- صناعة ناقلات جند مدرعة (ذات عجل) ، مصنع القاهرة .
- قطع غيار للأسلحة والمعدات والمدافع مجمع الصناعات العسكرية (منطقة الدورة) .

- تجميع الطائرات : مجمع سعد - الفاو .

- القنابل الجوية وأجزاء فى المدفعية : مجمع بدر - اليوسفية
- إنتاج المفرقات بأنواعها - مجمع خطين الأسكندرية - جنوب بغداد
- القنابل العنقودية ومتفجرات الوقود الجوى - مجمع سعد - ٣٨ الفاو
- مواسير دفع الصواريخ والقنابل الجوية - مجمع القعقاع - القعقاع
- المنشآت البحرية : مجمع الصوارى - البصرة
- مصنع إلكترونيات بأنواعها - مجمع سعد - ١٣ - منطقة صلاح الدين

- الدور ١

- برامج الكمبيوتر الرقمية - وتجميع خطوط التحكم - مجمع الدخيلة -

الزعرانية

- ماكينات وآلات القياس الدقيق - مجمع الربيعة - جنوب بغداد
- أغلفة الذخائر غير الحديدية : مجمع السعد - ١٣ - الموصل
- النيتروجين السائل : منطقة الأميل
- اكسيد الإثيلين للمتفجرات الجوية : منطقة الأميل

- المتفجرات بأنواعها - مجمع الفالوجا - المثنى

- كمادات الغاز : السعد - ٢٤ - الموصل

ومن المؤكد أن ما تبقى في هذه المصانع متوقف عن الإنتاج وخضع

للتفتيش الدولي .

قبل حرب الخليج الثانية اهتمت القيادة العراقية بالصناعات غير التقليدية

وقد تكلفت أموالا باهظة لإنشاء القاعدة الصناعية وكان لدى العراق وسائل

إطلاق للأسلحة والذخائر غير تقليدية أهمها (٦) :

- طائرات قاذفات Tu ٢٢١/م١٦٠ روسية الصنع.

- مقاتلات ميغ ٢٣/٢٩ (روسية) ، ميراج إف ١ (فرنسية) .

- حوالي ٨١٩ صاروخ سكود بي (روسي الصنع) .

- أعداد من الصواريخ عراقية الصنع طراز (الحسين) مداه ٦٠٠ كيلو

متر مع قواعد ثابتة (شمال العراق - وجنوبه - وغربه).

- تطوير الصاروخ العباس عراقى الصنع - مداه ٩٠٠ كيلو متر يصل إلى

إيران - الخليج - إسرائيل - تركيا - قبرص .

- مدافع بعيدة المدى : مدى ٦٠ كيلو متر

- وقد اهتمت العراق بعمل أبحاث لتطوير الصاروخ "تموز" عراقى الصنع

يعمل بالوقود السائل مداه حتى ٢٠٠٠ كيلو متر ، وصاروخ آخر بنفس

المدى بالوقود الصلب ولكنها مصممة لحمل أسلحة نووية حاولت العراق

إنشاء مصنع فى مجال إنتاج محركات الصواريخ ولكنها اعترفت به عام

١٩٩٥ . وقد كان هذا مجالا للشك فى عدد الصواريخ الذى دمر .

بعد حرب الخليج الثانية وصدر القرار الدولى لقيام مفتشى الأسلحة

بتدمير الأسلحة غير التقليدية فقد تم تدمير الأسلحة والمعدات التالية(٧):

- ٤٨ صاروخ سكود بي - وقد أشرف العراق على تدمير ٨٢ صاروخا

وثلاث منصات إطلاق

- ١٠ منصات صواريخ تعبوية متحركة و ٦٨ منصة صواريخ ثابتة .
- تم تدمير أجزاء كثيرة من المدافع بعيدة المدى (المدفع العملاق) ومعدات
الصواريخ .

- تم تدمير ٣٨٥٣٧ قطعة ذخيرة كيماوية - فارغة .
- ٣٠٩٠ طن من الكيماويات ومواد الأسلحة الكيماوية .
- ٥١٧ قطعة لمعدات إنتاج تحاليل الأسلحة الكيماوية .
- مصنع الحكم لإنتاج الأسلحة البيولوجية ، وعددا من معدات ومواد الإنتاج
الخاصة بذلك.

من هذا المنطلق يكون المفترض أن العراق لا يمتلك أسلحة دمار شامل ولا
وسائل إطلاقها .

لم تقم لجنة التفتيش الدولية بإعدام الصواريخ قصيرة المدى (أقل من مدى
١٥٠ كيلو متر)

ومن طرازات الصواريخ SSN٢, HY-٢C١٠١ والنماذج التجريبية للصاروخ
SA-٢ وأبحاث الصواريخ أبابيل .

وحاولت العراق إعادة بناء برنامجها الصاروخي وشبكته بالاستفادة من
علمائه في الخارج وفي الحصول على المواد اللازمة والتكنولوجيا الأوروبية
والأمريكية . (ولاشك أن التقدير الخاص بأطقم التفتيش الدولي سيتضمن ما تم).

وقد أكدت الصور التي التقطتها الأقمار الصناعية الأمريكية أن العراق
يجرب توسيع منشأة بن الهيثم ومنشأة الكندي لإنتاج وأبحاث الصواريخ .

الفهرس

٥ تقديم الكتاب.

١١ المقدمة.

الفصل الأول: استراتيجية الأمن القومي الأمريكي (عقيدة بوش)

٢١ تمهيد :

٢٦ أولا : المستجدات في الفكر الأمني والاستراتيجي الأمريكي.

٥١ ثانيا : نظرية الهيمنة الأمريكية على العالم.

٧٤ ثالثا : نقد الاستراتيجية الأمنية، والسياسة العامة الأمريكية.

الفصل الثاني: النظام العربي في دائرة الأزمة

٩٩ تمهيد :

١٠٧ أولا : القدرات العربية وانعكاساتها على النظام العربي.

١٣٧ ثانيا : الإدارة العربية للأزمة.

١٥٥ ثالثا : العراق وإدارته للأزمة.

الفصل الثالث: الإدارة الأمريكية للأزمة العراقية

١٧١ تمهيد :

١٧٣ أولا : سيطرة اليمين المتطرف على السياسة الأمريكية.

١٨٩ ثانيا : المراحل الرئيسية لإدارة الأزمة العراقية وتهيئة المناخ الدولي.

٢٠٣ ثالثا : محددات الأزمة العراقية الأمريكية.

٢١٦ رابعا : أهداف ومواقف الأطراف المؤيدة والمعارضة للحرب.

٢٤٧ خامسا : الأسلوب الجاكسوني في إدارة الأزمة.

الفصل الرابع: الإعداد السياسي للحرب ضد العراق

٢٦٣ تمهيد :

٢٦٩ أولا: النشاط السياسي الأمريكي لشن الحرب ضد العراق.

٢٨٠ ثانيا: المنظور السياسي الأمريكي لحدود استخدام القوة ضد العراق.

٣٠٧ ثالثا: قدرة الولايات على شن الحرب في إطار تحالف دولي أو منفرد.

٣١١ رابعا: البعد السياسي لتخطيط الحرب ضد العراق.

٣٢٠ خامسا: تأثيرات المعارضة الدولية على الحرب ضد العراق.

الفصل الخامس: الإعداد العسكري للحرب ضد العراق

- تمهيد : ٣٣٣
- أولا : القدرات العسكرية الأمريكية في مسرح العمليات. ٣٣٦
- ثانيا : الإعداد العسكري العراقي. ٣٤٧
- ثالثا : دور بعض القوى الإقليمية المؤثرة.
- (دول مجلس التعاون الخليجي / تركيا / إسرائيل) ٣٧٠
- رابعا : الإعلام والحرب النفسية وهوس الحرب. ٣٨٨
- الخاتمة ٤٠٥

الملاحق:

- الملحق الأول: النص الكامل للقرار رقم (١٤٤١) ٤٠٩
- الملحق الثاني: انتشار القوات الأمريكية والمتحالفة في منطقة الخليج ٤١٧
- الملحق الثالث: القدرات العسكرية العراقية قبل بدء الحرب عام ٢٠٠٣ ٤٢٥

رقم الأيداع ٢٠٠٣ / ٩٧٠٨
التقييم الدولي I.S.B.N. 977-209-092-7